بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الأسم (رباعي) :عبدالله بن ظافر بن عبدالله الشهري كلية : الدعوة وأصول الدين قسم : العقيدة
الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الماجستير في تخصص : العقيدة
عنوان الأطروحة : (الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى عند أهل السنة والجماعة ، عرض ودراسة) .

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

فبناء على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه-والتي تمت مناقشتها بتاريخ ١٤٢٤/٢/٢٠هـ- بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم ؛ فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه .
والله الموفق .

أعضاء اللجنة

المشرف :	المناقش الداخلي:	المناقش الداخلي :
الاسم : د/ عبدالله الدميجي	الاسم : د / أحمد العبداللطيف	الاسم: د/ محمد جعفر يسري
التوقيع :	التوقيع :	التوقيع:

يعتمد

رئيس قسم العقيدة

الاسم : د/ عبدالعزيز بن أحمد الحميدي

التوقيع :

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم العقيدة



الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى عند أهل السنة والجماعة

عرض ودراسة

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العقيدة

إعداد الطالب

عبد الله بن ظافر بن عبد الله البكري الشهري

إشراف فضيلة الدكتور

عبد الله بن عمر الدميجي

(المجلد الأول)

١٤٢٢ - ١٤٢٣ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد :

فهذا البحث والذي هو بعنوان :(الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى عند أهل السنة والجماعة، عرض ودراسة) مقدم لنيل درجة الماجستير ، وموضوعه بيان عقيدة أهل السنة مفصلا في هذه المسألة -مسألة الحكمة والتعليل- وما يتعلق بها من مسائل ، والهدف هو إبراز هذا المعتقد وتأصيله، وذكر الأدلة النقلية والعقلية عليه ، وتوضيح ما يتعلق بها من مسائل ، والإجابة على ما يدور حولها من شبهات .

وقد جعلته في مدخل وأربعة أبواب و خاتمة ، فأما المدخل فهو في تعريف مصطلحات المسألة، وبيان منزلتها، وذكر مجمل أقوال الناس فيها، وأما الباب الأول فهو في بيان الأصول العقدية التي بنيت عليها المسألة عندهم، ثم الباب الثاني وهو في عقيدتهم في ذات المسألة، وقد جعلته في قواعد تضبط ذلك المعتقد ، ثم الباب الثالث وهو في الأدلة النقلية والعقلية ، وكذلك دلالة الفطرة والإجماع، ثم الباب الرابع وهو في بيان المسائل المتعلقة بهذه المسألة أو المترتبة عليها .

وقد خرج هذا البحث بنتائج مهمة منها ما يلي :

١ ـ أن لهذه المسألة منزلة عظيمة بين مسائل الاعتقاد ، ولها تعلق كبير بمسائل الدين الكبار .

٢ـ وأهل السنة اثبتوا حكمة الله تعالى على ما يليق بجلاله تعالى، وأنها قائمة به عز وجل، وأن أفعاله وأوامره لحكم وغايات حميدة يقصدها بتلك الأفعال والأوامر،

٣- وهذا الاعتقاد هو ما دلت عليه الأدلة الكثيرة من النقل والعقل ، وكذلك دلت عليه الفطرة والإجماع.

٤ ـ و اعتقاد أهل السنة هذا وما يتضمنه من اعتقادات هو الاعتقاد الوحيد الذي به المخرج من الإشكالات الدائرة حول بعض المسائل، كمسألة الهداية والإضلال، وإشكالية وجود الشر ونحوهما.

وأما التوصيات ؛ فمن أهم ما يوصى به هنا:

١ـ الاهتمام بتدريس صفة الحكمة التدريس العلمي المنهجي، وكذلك الاهتمام بتدريسها لعامة المسلمين بما يناسبهم في الخطاب .

٢ـ إكمال البحث في المسألة، وذلك بدراسة مذهب المخالفين فيها كالفلاسفة والمتكلمين وغيرهم.

٣ـ و يوصى هنا أيضا بالتركيز على بيان هذه المسألة العظيمة عند مناظرة أصحاب الأفكار المنحرفة، وكذلك عند دعوة أصحاب الأديان الأخرى.

وبعد فهذا ملخص سريع عن البحث اسأل الله تعالى أن ينفع به وان يوفق الجميع إلى ما يحبه و يرضاه ، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأتباعه إلى يوم الدين .

الباحث: عبدالله بن ظافر بن عبدالله الشهري

In The Name of Allaah The Most Gracious The Most Merciful

All Praise is due to Allaah; May Allaah send salutations and exalt the mention of the one whom there is no prophet after.

To commence;

This is a research titled:

"A Study on The wisdom and justification of the actions of Allaah according to the belief of Ahlussunnah Wal-Jamaa'ah"

This research is presented as a thesis for a master's degree; it is to clarify the belief of *Ahlussunnah* in this issue-the issue of wisdom and justification, and all related matters. The objective is to highlight and clarify the basis of this belief, mention the Islamic text as well as the rational evidences, clarify all related matters and answer and refute all doubts regarding this issue.

This research comprises of an introduction, four chapters and a conclusion.

- The introduction defines the terminology used in this issue, highlights the subject's importance and mention the statements of the people of knowledge about it.
- The four chapters are,
    1) The first chapter clarifies the bases of belief upon which the issue was founded.
    2) The second chapter covers the belief of *Ahlussunnah* in this matter and the rules that govern this belief.
    3) The third chapter covers the Islamic text, the rational evidences for this issue, the consensus of scholars and proof that nature leads to this belief.
    4) The forth chapter clarifies all related matters to this belief and also matters which result from this belief.

This research has produced many important conclusions:

1) This issue is of vital importance amongst the issues of belief and is strongly related to many other main issues of creed.
2) *Ahlussunnah* believe in the wisdom of Allaah in a manner which befits His Majesty and Might, and that His commands and actions have noble objectives and wisdom.
3) Many Islamic text and rational evidences prove this belief as well as the consensus of scholars and the nature phenomenon.
4) The belief of *Ahlussunnah* in this regard along with all related issues is the only safeguard against confusion in matters of belief, such as the matter of guidance and misguidance and who causes it and the matter of the existence of evil.

The most important thing to advice in this regard is:

1) Giving importance to teaching the quality of Wisdom in an academic fashion, as well as teaching it to the common Muslims in a speech that they can understand.
2) Doing more research in this issue to suffice it, by studying the opinions of those who oppose *Ahlussunnah*, such as the philosophers.
3) Concentrating on clarifying this great issue when debating people with deviant ideologies and people of other faiths.

This is a short summery to the research; I ask Allaah The All-Mighty to benefit people with it and to guide everybody to that which pleases Him.

All Praise is due to Allaah; May Allaah send salutations and exalt the mention of the prophet, his family and companions until The Hereafter.

The Researcher: 'Abdullaah Ibn Thaafir Ibn 'Abdullaah Ash-Shihri.

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين

حفظهما الله

ربِّ ارحمهما كما ربياني صغيراً

المقدمة

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران : ١٠٢] ، ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء : ١] ، ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١] .

وبعد :

فإن أشرف ما يتعلمه العبد العلم المتعلق بأسماء الرب عز وجل الحسنى وصفاته العلى ، وكذلك ما يتعلق بأفعاله تعالى وأوامره ، من جهة النظر في ثمراتها وآثارها ، ومن جهة التفكر فيما فيها من غاية الإحكام ودقيق الإتقان .

ولهذا فإن علم العقيدة أشرف العلم ، لما يتضمنه من الكلام في ذلك كله ، فشرف العلم مبني على شرف المعلوم ، كما هو معلوم .

وقد علم الناس أن من أعظم ما تحيا به نفوس المكلفين هو هذا العلم، وكذلك هو من أعظم ما تحيا به الأمم .

ولذا كان على المسلمين البحث فيه وتقرير الحق في مسائله ، بناء على ما وردهم من طريق الوحي ، سواء كان وحياً متلواً أو غير متلوٍ ، وسواء كان الخطاب فيه للسمع مجردا أو للعقل .

وإن الناظر في سيرة نبينا صلى الله عليه وسلم ليعلم كل العلم حرصه على تربية الأمة التربية العقدية الفذة ، التي تربط العبد بربه غاية الربط ، عن طريق العلم بأسمائه تعالى

وصفاته ، ومشاهدة آثارها في الخلق والأمر .

والمتأمل في كتب الاعتقاد يجد أنها لا زالت في حاجة ماسة إلى دراسة صفاته تعالى بل وكل مسائل الاعتقاد ؛ دراسة معتمدة على طريقة الكتاب والسنة في عرض صفاته تعالى ، من ربط إيمان العبد بل كل حياته بعلمه بربه تعالى وأسمائه وصفاته ، دراسة تهتم بالربط بين الصفة وآثارها في القلب والخلق ، دراسة تقوم على تفسير كل الوجود ورده بكل ما فيه إلى أسمائه تعالى وصفاته ، من إرادة وقدرة وحكمة وعلم .

وإن من أعظم الصفات الإلهية ، التي ارتبط بها خلقه تعالى وأمره ، وشاهد الخلق آثارها ساطعة في كل آحاد ذلك ، صفة الحكمة التي تضمنها اسمه تعالى الحكيم ، والتي عنها صدر خلقه تعالى وأمره ، وبها كانت تلك المخلوقات والأوامر للحكم البالغة والغايات والعلل الحميدة .

ولذلك فإن هذه المسألة من أجل المسائل العقدية وأعظمها منزلة وأكثرها ارتباطاً بالمسائل العقدية الأخرى .

أسباب اختيار الموضوع :

وقد وقع اختياري على هذا الموضوع لرسالة الماجستير في قسم العقيدة في كلية الدعوة وأصول الدين ، لأسباب أهمها :

١ ـ جلالة هذه المسألة وعِظَمُ منزلتها وشرفها ، وقد نص محققون من أهل العلم على هذا ، ومما يبين هذا كونها من أهم مسائل البابين العظيمين في العقيدة وهما بابا الصفات والقدر .

٢ ـ وهذه المسألة مرتبطة بمسائل الدين الكبار ، فإنها مما تستند إليه تلك المسائل وخاصة في دلائلها ، فكان البحث فيها مهماً من أجل تقرير تلك المسائل .

٣ ـ وهذه المسألة مع تعلقها بالاعتقاد ومسائله فهي كذلك متعلقة بأصول التشريع والفقه وبأبواب من أهم أبواب ذلك العلم كباب القياس ومقاصد الشريعة ، وتحقيق المصالح ودرء المفاسد فإن ذلك كله مما يقوم على هذه المسألة .

ومما يذكر هنا أن بعض الكتاب في علم الأصول يبني تقريره لمسائل في تلك الأبواب على أقوال المبتدعة كالنفاة للتعليل وهو لا يعلم ، فتقرير الحق في هذه المسألة من جهة الاعتقاد أمر في غاية الأهمية حتى من جهة علمي الأصول والفقه.

٤ ـ وتقرير الحق في هذه المسألة ، من أعظم ما يجاب به علـى الإشكالات العظيمـة في أبواب القدر ، كمسائل وجود الشر والمسائل المتعلقة بالهداية والإضلال ونحوهما .

٥ ـ والكتابات في بيان صفة الحكمة وما يتعلق بها من مسائل و ثمرات قليلة جداً ، بـل إن أغلب كتب العقيدة بما في ذلك المعاصرة منها قد شغلت بصفات كصفات العلم والإرادة والقدرة ، أو صفات العلو والنزول والاستواء ؛ عن كثـير مـن الصفـات العظيمـة والـتي مـن أعظمها وأهمها صفة الحكمة ، فقلما تجد فيها كلاماً وتقريراً للحق في هذه الصفة .

ومن هنا كان من المهم بل من الواجـب أن يكتـب في بيـان هـذه الصفـة وتقريـر الحـق فيها ، بل وأن تتعدد الكتابات .

٦ ـ وهذه المسألة من أكثر المسائل التي اضطربت فيها أقوال الناس وتعددت مذاهبهم ، فأصبحوا فيها فرقاً ، بل ولكل فرقة في كثير من الأحيان أقوال متعددة فيها وفي مـا تتضمنـه من مسائل .

وبعض علـماء الكلام الكبار حار في هذا الباب ، حتى يصل بـه الأمـر إلى أن يقـول في بعض كتبه بقول الفلاسفة في نفي الفاعل المختار ، كما سيبين في إشـكالية وجـود الشـر ، وذلك لأن هـذه المسألة تتضمن مسائل هي مثار تساؤلات وشبهات بـل هـي أكـثر المسـائل حضوراً لتلك التساؤلات والشبهات .

٧ ـ ورغم ذلك فإن القارئ لكتب الفرق والحاكية الأقوال في المسائل العقدية يجدهـا لا تذكر في حكايتها أقوال الناس في مسألة الحكمة والتعليل إلا قـول المخـالفين لأهـل السـنة ، كقول الفلاسفة والمعتزلة والأشاعرة وغيرهم ، أما قـول أهل السـنة فـهو مما لا يعـرف عنـد مؤلفيها أصلاً حتى يحكى ، وهذا مما أشار إليه ابن تيمية رحمه الله في عدة مواضع مـن كتبـه وكذلك تلميذه ابن القيم .

بل إن كبار علمـاء الكـلام لا يعرفـون قـول السـلف هنـا ، ولذلـك حصلـت حيرتـهم المذكورة آنفاً في مسألة الحكمة وفيما يتعلق بها من مسـائل وسـبب حيرتـهم إنمـا هـو لعـدم معرفتهم بقول السلف ، إذ ليس عندهم إلا تلك الأقوال البدعية التي تزيدهم حـيرةً وضـلالاً لا توفيقاً وصواباً .

ومـن هنـا كـان الواجـب أيضـا بيـان قـول السـلف في المسـألة وتقريـره بالأدلـة النقليـة والعقلية .

ولم أجد كتابات متوسعة متخصصة في بيان هذا ، وأوسع ما وجدته منه ما يلي :

أ ـ ما كتبه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في المسألة ، وهو متناثر في مواطن كثيرة في كتبه وفتاويه الكثيرة ، وأجمع ما وجدته له رسالة مطولة نوعا ما ، أخذت ثمان وسبعين صفحة من مجموع الفتاوى (٨١ ـ ١٥٨) ـ الجزء الخاص بالقدر ـ وهي رسالة عظيمة قرر فيها قول أهل السنة والجماعة ورد ردوداً على المخالفين ، وإن كان في بعض المواطن الأخرى من كتبه ردود أطول مما كتبه في رسالته هذه ، وهذه الرسالة معروفة باسم: أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل .

ب ـ ما كتبه ابن القيم رحمه الله ، وهو كذلك متناثر في كتبه ، لكن من أجمع ما كتبه هنا موجود في كتابه العظيم في القدر وهو شفاء العليل ،فقد ذكر قول أهل السنة وذكر أكثر من عشرين نوعا للأدلة على مذهبهم، ثم ذكر قول النفاة موردا شبهاتهم ورد عليهم بردود مطولة ، وما كتبه هنا يصل إلى مائة وثمان وستين صفحة تقريباً (٨٧ ـ ٢٥٥) .

ج ـ ما كتبه ابن الوزير رحمه الله في كتاب العواصم من القواصم وإيثار الحق ، في مواطن متناثرة وأجمع ما كتبه موجود في الجزء السابع من الكتاب الأول .

د ـ كتاب بعنوان : الحكمة والتعليل في أفعال الله ، للدكتور محمد ربيع مدخلي ، وأصله رسالة علمية تقدم بها الباحث لنيل درجة الماجستير ، وهي عامة في ذكر الأقوال في المسألة فذكرت قول السلف وأقوال المخالفين وهم الفلاسفة والمعتزلة والماتريدية والأشاعرة، وهي رسالة مختصرة جدا في هذا الباب ، رغم كونها عامة في ذكر الأقوال في المسألة .

وللمقارنة فبحث الدكتور المدخلي عام في ذكر الأقوال في المسألة أما هذا البحث فهو في بيان قول أهل السنة والجماعة خاصة ، فالكلام فيه سيكون مفصلا إن شاء الله تعالى في بيان هذا المذهب والمسائل المتعلقة به .

وما يهمنا هنا هو ما كتبه د.المدخلي في بيان قول أهل السنة إذ هذا هو موضوع هذا البحث ، ومما يلحظ عليه هنا :

١ ـ جاء كلامه في بيان قول أهل السنة مختزلا جدا فمجموع ما كتبه في بيان حقيقة قولهم ، مع ذكر الأدلة النقلية والعقلية لا يزيد عن خمس عشرة صفحة .

وقد أورد قولهم ضمن أقوال المثبتة للتعليل فهو مع قول المعتزلة والماتريدية في باب واحد .

٢ ـ وقد اعتمد في بيانه لبعض مسائل الباب على كلام من لا يمثل رأي السلف ، ومن هذا :

أ ـ في تعريف الحكمة اصطلاحاً : استشهد فيه فقط بكلام أبي حامد الغزالي ، ومحمد عبده .

ب ـ في معنى اسم الله تعالى « الحكيم » اكتفى فيه بنقلين عن اثنين من الأشاعرة هما : البهيقي والخطابي رحمهما الله .

ج ـ بل ابتدأ النقولات في تقرير عقيدة السلف في المسألة بنقلين عن محمد عبده.

٣ ـ وحتى نقولاته عن أئمة أهل السنة والمواضع التي نقل منها قليلة جدا ، فقد اقتصر في الغالب على موضعين لابن تيمية رحمه الله ، أحدهما في المنهاج والآخر في مجموع الفتاوى ، وعلى موضع واحد لابن القيم رحمه الله في الشفاء ، رغم أنهما بينا المسألة في مواضع مهمة أخرى من كتبهما .

٤ ـ وهو لم يستوعب الجهات المتعددة للمسألة ، فإن للمسألة جهات متعددة يجب تقرير الحق فيها لكي يتضح موقف السلف في المسألة عموما كما سيتضح فيما قرر في قواعد السلف هنا .

٥ ـ وأما ما ذكره من الأدلة النقلية والعقلية فهو مختصر اختصارا شديدا من كلام ابن القيم رحمه الله تعالى في الشفاء ، هذا فضلا عن أنه لم يوضح إجماع السلف على إثبات الحكمة و لم يذكر دلالة الفطرة عليها .

ومن هنا فلم يكن هذا البحث المذكور كافيا أبدا في الموضوع ، بل لا بد من الكتابة فيه بنوع تخصص وعمق وتفصيل .

ولقد كان بحثي هذا – حينما تقدمت به إلى القسم – عاما لجميع الأقوال ، فكان عنوانه تعليل أفعال الله تعالى بين أهل السنة والجماعة والمخالفين ، ولكن تبين بعد جمع المادة العلمية في ذلك كله ، وبعد مرور سنتين تقريباً من ابتداء البحث ؛ كثرة المادة العلمية ، وأن البحث سيطول جداً ، فوجب الاقتصار على بيان قول أهل السنة وإبرازه ، فهو كاف لرسالة علمية بل ويزيد .

خطة البحث :

وقد جعلت الموضوع في مدخل وأربعة أبواب وخاتمة ، فأما المدخل فقد جعلته في ثلاثة مباحث كل مبحث فيها يتضمن موضوعاً لا بد من بيانه قبل ابتداء البحث ، فأما المبحث الأول فهو في بيان معنى الحكمة والعلة ومرادفاتها ، فذكرت معنى كل لفظ في اللغة ثم في الاصطلاح ، ثم ربطت بين ذلك كله .

وأما المبحث الثاني فهو في بيان منزلة المسألة وعظمتها ، ثم كان المبحث الثالث في عرض مجمل لأقوال الناس فيها ، وذلك حتى يعرف مكان قول أهل السنة بين سائر الأقوال، وتتضح حقيقته أكثر .

وأما الباب الأول : فهو في الأصول التي بنى عليها أهل السنة اعتقادهم في المسألة ، لأنه لم يصح اعتقادهم في هذه المسألة إلا لأنه مبني على تلك الأصول الصحيحة ، فلا يمكن تقرير هذا الاعتقاد إلا ببيانها .

وقد قسمت هذه الأصول إلى قسمين ، أصول متعلقة بأسمائه تعالى وصفاته، وأصول متعلقة بقدره تعالى وأفعاله ، وقد بلغت هذه الأصول كلها أربعة عشر أصلا ، أذكر الأصل ثم أبين عقيدة أهل السنة والجماعة فيه بالأدلة .

أما الباب الثاني فموضوعه : قواعد أهل السنة والجماعة في مسألة الحكمة والتعليل ، وهي قواعد أساسية صحيحة تشكل اعتقادهم العظيم في هذه المسألة .

وهذه القواعد مبنية على تلك الأصول ، وتطبيق لها على مسألة الحكمة ، وهي في الغالب مجردة عن الدليل ، إلا عند الحاجة إلى ذكر الدليل لتبيين صورة القاعدة .

أما الباب الثالث فموضوعه : أدلة أهل السنة والجماعة على عقيدتهم في مسألة الحكمة ، وقد جعلته في ثلاثة فصول :

الفصل الأول : في ذكر الأدلة النقلية عن الكتاب والسنة ، ولكثرة هذه الأدلة جعلتها في أنواع كما صنع بعض الأئمة رحمهم الله ، وهذه الأنواع مما ذكره أهل العلم ، وأوردت أنواعا أخرى صريحة أيضا في الدلالة على تلك العقيدة .

وفي الفصل الثاني : كان الحديث في دلالة الإجماع والفطرة .

وفي الفصل الثالث : الأدلة العقلية ، سواء الأدلة المبنية على الحسّ كما في المبحث الأول ، أو أدلة إثبات صفات الكمال كما في المبحث الثاني ، أو غير هذه الأدلة كما في المبحث الثالث ، وما ذكرته من أدلة في هذا الفصل، فهو من الأدلة العقلية الصريحة والتي هي مما أشارت إليه النصوص الشرعية .

وقد آثرت تخصيص الأصول في باب خاص لكي تتميز قواعد أهل السنة في الحكمة ، ثم تكون الأدلة على اعتقادهم في مسألة الحكمة مميزة أيضا في باب مستقل - وهو الثالث - بدون تداخل مع أدلة الأصول.

أما الباب الرابع فموضوعه : المسائل المتعلقة بمسألة الحكمة والتعليل وقد جعلته في فصلين :

الفصل الأول : وهو خاص بمسائل باب القدر المتعلقة بالمسألة ، مبتدأ بمسألة القدر نفسها ، أقرر قول أهل السنة في كل مسألة ، ثم أذكر العلاقة بينها وبين مسألة الحكمة والتعليل .

وأما الفصل الثاني : فهو في المسائل الأخرى المبنية أو المترتبة على مسألة الحكمة .

وختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم نتائج البحث ، والتوصيات المهمة التي خرجت بها منه ، ثم أعقبت ذلك بثبت للمراجع ثم بفهارس متنوعة للرسالة ، من فهرس للآيات وآخر للأحاديث والآثار ، وآخر للأعلام المترجم لهم ثم فهرس الموضوعات .

منهجي في دراسة الموضوع :

على أنه يحسن هنا التنبيه على أمور ، من أهمها : بيان أن هذا الموضوع جد متشابك المسائل والقضايا ، فقد يحتاج فيه إلى ذكر المسألة من مسائله في عدة مواضع ، ولذلك رأيت أن يقوم منهجي هنا على تأصيلها في مكان واحد ، وعندما يحتاج إليها في مكان آخر يبين فيه ما يحتاج إليه منها، ويحال إلى الموضع الأول ، وقد حاولت تجنب التكرار قدر الإمكان وما قد يظنه القارئ لهذا البحث تكرارا ، فليس تكرارا مجردا ، وإنما هو بيان للمسألة من وجه آخر متعلق بالكلام في الموضع الجديد وهكذا .

وأيضا لما كان في البحث مسائل شائكة أو إشكاليات وشبهات ، فإنه قد يحصل أحيانا نوع استطراد ، أو زيادة تبسيط ، أو طول معالجة ، وذلك لكي يطمئن القلب عند قراءة الجواب على كل ذلك ، فيتأكد من حل الإشكالية والجواب على الشبهة ، وبيان الحق وجعله جلياً واضحاً ، خاصة وأنني وأنا أكتب هذا البحث كنت مستحضراً في ذهني خطاب الموافق والمخالف على حد سواء .

وقد خرجت الأحاديث ، ولم أورد إلا حديثاً صحيحاً ، وكذلك الآثار – ماعدا الأثر المشهور عن أبن عباس رضي الله عنه (القدر نظام التوحيد) فقد أوردته على سبيل الاستئناس به لشهرته وموافقته أصول أهل الإسلام –، وما ورد منها في صحيح البخاري ومسلم أو في أحدهما اكتفى بتخريجه منهما أو منه.

٥ وترجمت للأعلام المسلمين أو المنتسبين للإسلام من بعد الصحابة ومن غير الأحياء منهم – باستثناء شيخي الإسلام ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله فهما أشهر من أن يترجم لهما في هذا العلم –، وقد رجعت إلى المراجع الأصلية في ترجمتهم .

وعند نقل أحد أقوال المخالفين حاولت قدر الإمكان الرجوع إلى مصادرهم الأصلية وإذا لم يمكن اكتفيت بما نقله الثقات عنهم .

١٠ وإني لأشكر الله تعالى على فضله وإحسانه ، أشكره تعالى شكراً ، وأحمد حمداً ، فهو الذي هيأ ووفق ،وهو الذي يسر وأعان ، فله الحمد والشكر أولاً وأخراً وظاهراً وباطناً ، حتى يرضى تعالى .

ثم أتقدم بالشكر الجزيل لجامعة أم القرى ، وكلية الدعوة وأصول الدين ، وقسم العقيدة بالكلية ، على إتاحة هذه الفرصة لي لدراسة الماجستير .

١٥ وهنا أخص بالشكر سائلا الله تعالى له المثوبة والأجر مشرفي الفاضل الشيخ الدكتور : عبد الله بن عمر الدميجي على ما بذله لي من علم وتوجيه وإرشاد واهتمام ، مع فتحه بابه لي ، وحسن الخلق والأدب الجم ، فكان لذلك كله أكبر الأثر في كتابة الرسالة وإنجازها .

كما أشكر فضيلة مشرفي السابق سعادة الدكتور محمد يسري جعفر ، والذي انتفعت ٢٠ بتوجيهاته وإرشاداته وخاصة في تأسيس البحث وابتدائه ، وجمع المادة العلمية .

كما أشكر المشايخ الفضلاء الدكتور أحمد العبد اللطيف والدكتور عبد الله القرني والدكتور عبد العزيز الحميدي ، الذين كانوا نعم العون لي وللزملاء أثناء فترة ترأسهم لقسم العقيدة .

كما أشكر كل من ساهم وأعان في إنجاز هذا البحث بأي شيء كان ، سائلا الله تعالى ٢٥ أن يجزي الجميع خير الجزاء ، وأخص بالذكر هنا القائمين على مكتبة الفرقان الخيرية ، مشرفين وأعضاء ، والذين فتحوا لي صدورهم قبل مكتبتهم ، فاستفدت كثيراً من هذه المكتبة الرائدة التي ندعو الله لها بالاستمرار والتطور في خدمة طلاب العلم .

وفي الختام أسأله تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يجعل كل ما كتبته هنا خالصا لوجهه الكريم نافعاً لعباده المؤمنين ، إنه ولي ذلك والقادر عليه ، والحمد لله رب العالمين .

الباحث

عبد الله بن ظافر بن عبد الله الشهري

المدخل

تعريـــف وبيـان

وفيه ثلاثة مباحث :

الأول : التعريفات .

الثاني : منزلة المسألة .

الثالث : مجمل أقوال الناس في المسألة .

المبحث الأول : تعريفات الحكمة ، والعلة ومرادفاتها :

مصطلح الحكمة والعلة من المصطلحات الشائعة جداً ، خاصة في الأصولَين - أصول الاعتقاد ، وأصول الفقه - .

ولمصطلح العلة أيضاً مرادفات مشهورة ، في هذين العلمين وغيرهما ، وذلك كمصطلح الغرض ، والغاية ، والباعث ،والمقصد ، والمرمى ،ونحوها .

ومن المصطلحات المهمة أيضاً واستعملها السلف : المعنى .

ومن المناسب - قبل البحث - الكلام في تعريف هذه المصطلحات ، والبحث في مادتها اللغوية ، ثم في تعريفاتها الاصطلاحية ، مع الربط بين ذلك .

أولاً : الحِكمة :

الحكمة بالكسر : العدل والعلم والحلم .[١]

فالحكمة من العلم[٢] ، ويقال : رجل حكيم : أي عدل حليم[٣]

وأصل الباب : (الحاء ، والكاف ، والميم) أصل واحد وهو : المنع[٤] وهذا المنع

٥ يكون للإصلاح .[٥]

ومن هذا الحُكْم – بالضم – وهو المنع من الظلم ، وقيل للحاكم حاكم ، لأنه يمنع من الظلم ، والحكم كذلك : القضاء ، يقول حَكَم : أي قضى ، وهذا المعنى راجع إلى المنع أيضاً ، فالقاضي مثل الحاكم يمنع من الظلم ، وهو كذلك : الفصل أي الفصل بين الحق والباطل[٦] ، والحاكم يفصل في الخصومات بين الناس ليظهر الحق ، وهذا المعنى راجع إلى

١٠ المنع أيضاً فإنه يمنع الالتباس بينهما ، وكل شيء منعته من الفساد فقد حكمته .

وقولنا أحكمته مثل حكمته ، وكلاهما معناه : منعه من الفساد .

وكذلك حكّمته ، وحكّمت الرجل تحكيماً إذا منعته مما أراد .

ويقال حكمت السفيه وأحكمته أي منعته ، وأخذت على يده .

يقول جرير :[٧]

١٥ **أبني حنيفة أحكموا سفهاءكم ... إني أخاف عليكم أن أغضبا**[٨]

أي ردوهم وامنعوهم وخذوا على أيديهم .

---

(١) انظر العين للخليل بن أحمد (٣ / ٦٦) ، والمحيط في اللغة لابن عباد (٢ / ٣٨٧) ، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٣ / ٣٦) ، والقاموس المحيط للفيروزآبادي ص (١٤١٥) .

(٢) انظر الصحاح للجوهري (٥ / ١٩٠١) .

(٣) انظر المحكم لابن سيده (٣ / ٣٦) ، ولسان العرب لابن منظور (٣ / ٢٧١) .

(٤) انظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٢ / ٩١)، وتهذيب اللغة (٤ / ١١١) ، ومعالم التنزيل للبغوي (١ / ٨٠) .

(٥) مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني ص (٢٤٨) .

(٦) انظر جامع البيان لابن جرير الطبري (١ / ٦٠٨)

(٧) هو جرير بن عطية الخطفي أبو مزرة التميمي البصري ، شاعر عصره ، كان عفيفاً ، وبينه وبين الفرزدق الشاعر محاورات ونقائض ، وكان الفقهاء يفضلون جريراً على الفرزدق ، له ديوان مطبوع ، توفي سنة (١١٠هـ) رحمه الله تعالى . انظر : وفيات الأعيان لابن خلكان (١ / ٣٢١) ، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٤ / ٥٩٠) .

(٨) انظر ديوانه : ص (٤٧) .

ومن هذا اسم حديدة اللجام المستديرة على حنك الفرس ، وهي الحَكَمة ، وسميت حَكَمة ، لأنها تمنع الفرس من الفساد والجري بخلاف ما يريد صاحبه . [١]

وشبهت بهذه الحَكَمة : حَكَمة الإنسان ، وهي مقدمة وجهه ، وحددت بأنها أسفل فمه، أو حنكه [٢] ، وهي تمنعه من السيئة أو من الكبر كما تمنع الحكمة الدابة من الفساد . [٣]

ورفع الله حكمته : أي رأسه وشأنه ، ورفعها كناية عن الإعزاز لأن من صفة الذليل تنكيس الرأس .

والحكمة هذا قياسها ، فكل معانيها وما يشتق منها راجعة إلى هذا الأصل . [٤]

فتعريفها بأنها العلم والعدل والحلم راجع إلى المنع ، إذ كل صفة من هذه الصفات تمنع عن صاحبها ما يضادها ، فصفة العلم والحلم تمنع عنه الجهل في علمه وعمله وكل تصرفاته ، وصفة العدل تمنع عنه الظلم ، أو وضع الأشياء في غير مواضعها .

على أن تعريف الحكمة هنا بهذه الصفات الثلاث مشتركة يعطيها معاني أخرى غير مجرد معاني هذه الصفات .

فليست الحكمة مجرد العلم أو العدل أو الحلم ، بل تمام ذلك كله وزيادة .

فهي تتضمن صفة العلم وزيادة ، إذ هي تمام العلم لتضمنها العلم بدقائق الأشياء فضلاً عن جلائلها ، أو لكونها عبارة عن معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم ، [٥] ثم إنها تدل مع تضمنها لهذه الصفة العمل بمقتضياتها ، دل على هذا تفسيرها بالصفتين الأخريين العدل والحلم الدالتين على الصواب في العمل .

وهي أيضاً تتضمن تمام وضع الأشياء في مواضعها دل على هذا تفسيرها بالعدل ، ودل على التمام كونها مفسرة مع ذلك بتمام العلم والحلم ، وهكذا .

---

(١) انظر في هذا كله : العين (٣ / ٦٧) ، تهذيب اللغة (٤ / ١١٢) والصحاح (٥ / ١٩٠٢) ، ومعجم مقاييس اللغة (٢ / ٩١) ، والمحيط في اللغة (٢ / ٣٨٧) ، والمحكم (٣ / ٣٦-٣٧) ، ولسان العرب (٣ / ٢٧٢) ، والقاموس المحيط ص (١٤١٥) .

(٢) انظر المحيط (٢ / ٣٨٨) ، والمحكم (٣ / ٣٧) ، ولسان العرب (٣ / ٢٧٢-٢٧٣) .

(٣) انظر لسان العرب (٣ / ٢٧٣) ، والمجموع المغيث لأبي موسى المديني (١ / ٤٧٩) .

(٤) انظر معجم مقاييس اللغة (٢ / ٩١) ، ومعالم التنزيل (١ / ٨٠) .

(٥) انظر لسان العرب (٣ / ٢٧٠) ، النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (١ / ٤١٨) .

فعلى هذا تضمنت الحكمة أمرين : حكمة علمية ، وحكمة عملية .

ولذلك كانت أشهر تعريفات الحكمة متضمنة لهذين الأمرين .

فمن تعريفاتها المشهورة ، الحكمة (إصابة الحق بالعلم والعمل) [١] ومنه قولهم : إن فلاناً لحكيم بيّن الحكمة : (يعني به أنه لبين الإصابة في القول والفعل) [٢] ، أو هي (وضع الشيء في موضعه) [٣] ، أو هي (العلم بحقائق الأشياء على ما هي عليه والعمل بمقتضاها) . [٤]

ومن معاني الحكمة أيضاً : الإتقان ، تقول أحكمت الشيء : أتقنته [٥] (ويقال لمن يحسن دقائق الصناعات ويتقنها حكيم) . [٦]

ومن معانيها : التوثيق ، وهو قريب من سابقه ، يقال : استحكم الأمر : أي وثق . [٧]

وهذان المعنيان راجعان أيضاً إلى أصل الباب ، فإن الإتقان والتوثيق للشيء ، يمنعان من الفساد . [٨]

والإتقان والتوثيق يكونان في العمل ، لكن العمل لا يكون متقناً موثقاً إلا إذا كان صادراً عن علم تام به ، وبأفضل طرقه وغاياته ، وهذا دال أيضاً على اشتمال الحكمة للعلم والعمل .

ومن معانيها : أنها مأخوذة من الحُكْم وهو الفصل .

---

(١) التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (١ / ٢٩١) .

(٢) جامع البيان للطبري (١ / ٦٠٨) .

(٣) انظر الحدود الأنيقة ص (٧٣) ، وتفسير الرازي (٦ / ١٦٠) ، وانظر ما سيأتي ص (١٨٩) إن شاء الله .

(٤) التوقيف على مهمات التعاريف (١ / ٢٩٢) ، وروح المعاني للألوسي (٧ / ١١٧) .

(٥) انظر المحيط في اللغة (٢ / ٣٨٨) ، والمحكم (٣ / ٣٦) ، ولسان العرب (٣ / ٢٧١) ، والقاموس المحيط ص (١٤١٦) .

(٦) لسان العرب (٣ / ٢٧٠) .

(٧) انظر العين (٣ / ٦٧) ، والمحيط في اللغة (٢ / ٣٨٧) ، والمحكم (٣ / ٣٦) ، ولسان العرب (٣ / ٢٧٢) .

(٨) انظر القاموس المحيط ص (١٤١٦) ، وروح المعاني للألوسي (١ / ٢٢٧) .

وبناءً على ما مضى يقوم معنى الحكيم ، فالحكيم (العالم ، وصاحب الحكمة ، والحكيم المتقن للأمور) [١] ويقول البغوي [٢] رحمه الله (والحكيم له معنيان : أحدهما : الحاكم وهو القاضي العدل ، والثاني المحكم الأمر كي لا يتطرق إليه الفساد) . [٣]

ويقول الألوسي [٤] رحمه الله ((الحكيم) ذو الحكمة البالغة وهي العلم بالأشياء على ما هي عليه ، والإتيان من الأفعال على ما ينبغي أو المبالغة في الإحكام وهي إتقان التدبير وإحسان التقدير) . [٥]

وكل هذه التعريفات تتضمن إثبات معنى مهم جداً في هذا الباب ،وهو أنه إذا كان الحكيم من يضع الأشياء في مواضعها ، أو أنه المحكم للأمور المتقن لها ، أو أنه الذي يعلم بالأشياء على ما هي عليه ، ثم يأتي من الأفعال المناسبة لها ، ونحو هذا من التعريفات ، فإن هذا يتضمن إثبات أنه يراعي المصالح والغايات الحميدة بأفعاله ، فيطلبها بها ، فتعلل أفعاله بذلك القصد والطلب لها ، وهذا من حيث أنه لما وضع الأشياء في مواضعها ، فإنه راعى تلك المواضع والأشياء وطلب لكل شيء ما يناسبه ، وكذلك من حيث أن إحكامه وإتقانه

---

(١) الصحاح (٥ / ١٩٠١) ، ولسان العرب (٣ / ٢٧٠) ، وروح المعاني (١ / ٢٢٧) .

(٢) البغوي : هو الحسن بن مسعود الفرّاء البغوي الشافعي ، المفسر ، صاحب التصانيف كان يلقب بمحيي السنة ، وركن الدين ، وكان سيداً إماماً عالماً عاملاً زاهداً ، صنف مصنفات هي من أجل المصنفات في بابها ، منها " شرح السنة " في الحديث وفقهه ، و " معالم التنزيل " في التفسير ، و " المصابيح " في الحديث أيضاً — وهو الذي عليه المشكاة للتبريزي — وغيرها ، توفي (٥١٦هـ) رحمه الله تعالى .

انظر : وفيات الأعيان (٢ / ١٣٦) ، وسير أعلام النبلاء (١٩ / ٤٣٩) ، وشذرات الذهب لابن العماد (٦ / ٧٩) .

(٣) معالم التنزيل (١ / ٨٠) ، وروح المعاني للألوسي (١ / ٢٢٧) .

(٤) الألوسي : محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي نسبة إلى (آلوس) جزيرة في وسط نهر الفرات ، شهاب الدين أبو الثناء ، مفسّر أديب ، ولد ببغداد سنة (١٢١٧هـ) تقلّد الإفتاء في بغداد سنة (١٢٤٨ هـ) ، ثم عزل فانقطع للعلم ، من مصنفاته " روح المعاني " تفسير للقرآن وهو مطبوع ، و " نشوة الشمول في السفر إلى اسلامبول " وصنف فيه رحلته للآستانة ، مطبوع ، و " كشف الطرّة عن الغرّة " مطبوع ، و " الرسالة اللاهورية " وغيرها كثير ، توفي ببغداد سنة (١٢٧٠هـ) رحمه الله .

انظر المسك الإذفر في نشر مزايا القرني الثاني عشر والثالث عشر ، لمحمود شكري الألوسي ص (٦٤) ، الأعلام للزركلي (٧ / ١٧٦ — ١٧٧) .

(٥) روح المعاني (٧ / ١١٧) ، ومفردات ألفاظ القرآن ص (٢٤٩) .

يكون متضمناً ذلك الوضع ، وكذلك من حيث أنه لما علم مصالحها ومنافعها عمل بمقتضى ذلك العلم فطلب تلك المصالح بأفعاله [1] .

الحكمة في الاصطلاح :

كثرت تعاريف الحكمة – وقد مر بعضها آنفاً – ومع كثرة من عرفها من العلماء مفسرين وفقهاء وأصوليين ولغويين وعلماء كلام ، لم أجد لها تعريفاً جامعاً مانعاً .

وهذا يرجع إلى أمرين :

أ – أن الحكمة في اللغة تجمع عدة معان أصلاً فربما ينصرف المعرف في تعريفها إلى معنى دون آخر ، فيعرفها بأنها العلم – مثلاً – دون بيان علاقاتها بالعمل أو العكس . وهكذا .

ب – اختلاف المعرفين في عقائدهم ، إذ يتأثر تعريفهم للحكمة بما يعتقدونه .

فلا تجد – مثلاً – في تعريف المعتزلي والأشعري لها إشارة إلى أنها صفة قائمة به تعالى ، وقد تلمس في تعريف الأول نوع إيجاب على الله تعالى بمجرد العقل ، وفي تعريف الآخر نفياً للغايات الحميدة في أفعاله تعالى . [2]

وقد مر آنفاً في بيان المعنى اللغوي أشهر تعريفات الحكمة وكنها صحيحة ، لكنها قاصرة عن بيان الحكمة الإلهية التي نحن بصدد البحث فيها .

وحكمة الله تعالى – بناءً على ما سبق من معاني – تتضمن معاني عدة منها :

- أنها صفة قائمة به تعالى ، إذ لا يوصف بالصفة إلا من قامت به .
- إثبات علمه تعالى التام .
- عمله تعالى بمقتضى ذلك العلم .
- وضعه تعالى للأشياء في مواضعها .
- إتقانه تعالى للأمور .
- إثبات الغايات الحميدة المطلوبة له بأفعاله ، أو تعليل أفعاله تعالى .

---

(١) وسيأتي تقرير هذا تفصيلاً – إن شاء الله – في هذا البحث ، انظر ص (١٩٩ وما بعدها) .

(٢) انظر مثلاً ما نقله ابن القيم عنهم في مدارج السالكين (٢ / ٥٠١) .

وهذه المعاني – ولا شك – متلازمة مترابطة ، يتضمن بعضها الآخر أو يستلزمه ، ولا بد من مراعاتها كلها في تعريف الحكمة .

وقد وجدت كلاماً لابن القيم – رحمه الله – يشبه أن يكون تعريفاً ، أو يمكن أن يشتق منه تعريف مناسب للحكمة ، يقول رحمه الله في معرض ذكره لأقوال الناس في الحكمة :

٥ (الثالث : قول أهل الإثبات والسنة : إنها الغايات المحمودة المطلوبة له سبحانه بخلقه وأمره ، التي أمر لأجلها وقدر وخلق لأجلها ، وهي صفته القائمة به كسائر صفاته من سمعه وبصره وقدرته وإرادته ، وعلمه ، وحياته ، وكلامه) .[1]

فيمكن استخراج تعريف للحكمة من هذا النص فيقال حكمة الله تعالى هي : **صفته القائمة به تعالى ، وما تضمنته من الغايات المحمودة المطلوبة له سبحانه في خلقه وأمره ، التي فعل تعالى لأجلها بعلمه وعدله التامين .** ١٠

فهذا تعريف للحكمة دال على المعاني السابقة ، إما مطابقة أو تضمناً أو استلزاماً .

فإنه ينص على إثبات أن الحكمة صفة لله تعالى قائمة به ، وعلى إثبات علمه تعالى وعدله ، وهذا يتضمن وضعه للأشياء في مواضعها ، إذ إثبات العلم والعدل يقتضيان ذلك ، ووضع الأشياء في مواضعها إتقان لها وإحكام ، وهذا يتضمن أنه تعالى يراعي المصالح ١٥ والغايات الحميدة بأفعاله بناء على علمه بذلك ، إذ لا يكون واضعاً للأشياء في مواضعها ، ومحكماً لها ومتقناً إلا بذلك ، كما تقرر في المعاني .

(١) مدارج السالكين (٢ / ٥٠١-٥٠٢) .

ثانياً : العلة :

العِلّة (بالكسر) : المرض ، علّ يَعِل ، واعتلّ عِلّة ، فهو مُعْتَلّ أو عليل .
ورجل عُلَلَه : أي كثير العلل ، ولا أعلّك الله : أي لا أصابك بعلّة .[١]
أو هي : المعنى الذي يحل بالمحل فيتغير به حال المحل .[٢]
أو : ما يتأثر المحل بوجوده[٣] ، ومنه سمي المرض علة لأنه بحلوله يتغير الحال من القوة إلى الضعف .

ولا شك أن المعنى الثاني أعم من الأول .

ومن المعاني المتعلقة بهذا الأصل : العلة : الضعف ، ومنه العَلّ من الرجال ، وهو المسن الذي تضاءل وصغر جسمه ، وكذا يقال لكل مسن أو لمن به ضعف من كبر أو مرض .[٤]
وكذلك : العلة : السبب ، يقال هذا علة لهذا ، أي سبب .[٥]
وهذان المعنيان يؤيدان القول الثاني في معنى هذا الأصل لهذه المادة ، فلا يخص بالمرض ، بل يكون عاماً لكل معنى يؤثر في المحل .
هذا هو الأصل الأول لمادة (علل) ولها أصلان آخران هما :[٦]
العَلّة (بالفتح) : التكرار أو التكرير ، ومنه العَلَل وهو : الشربة الثانية ، وعَلَّه يعُلُّه : إذا سقاه السقية الثانية فتكون عَلاً ، أو عَلَلا .
ومن هذا قولهم : عَلَل بعد نَهَل[٧]

---

(١) انظر العين (١ / ٨٨) ، والصحاح (٥ / ١٧٧٣-١٧٧٤) ، ومعجم مقاييس اللغة (٤ / ١٤) ، والمحكم (١ / ٤٦) ، ولسان العرب (٩ / ٣٦٧) .

(٢) انظر التوقيف للمناوي ، ص (٥٢٢) .

(٣) انظر شفاء العليل للغزالي ص (٢٠) ، والبحر المحيط للزركشي – في تعريف قريب من هذا – (٥ / ١١١) ، وروضة الناظر (١ / ٢٤٥) .

(٤) انظر معجم مقاييس اللغة (٤ / ١٤) .

(٥) لسان العرب (٩ / ٣٦٧) ، والقاموس المحيط ص (١٣٣٨) .

(٦) يقول ابن فارس (العين واللام أصول ثلاثة صحيحة : أحدها تكرر أو تكرير والآخر عائق يعوقه والثالث ضعف في الشيء) معجم مقاييس اللغة (٤ / ١٢) .

(٧) انظر العين (١ / ٨٨) ، وتهذيب اللغة (١ / ١٠٦) ، والصحاح (٥ / ١٧٧٣) ، ومعجم مقاييس اللغة (٤ / ١٢- ١٣) ، والمحيط في اللغة (١ / ٩٥) ، ولسان العرب (٩ / ٣٦٥) والقاموس المحيط ص (١٣٣٨) .

فالنهل : السقية الأولى ، والعلل : الثانية . [١]

ومن هذا القياس : العليلة ، وهي المرأة المطيبة طيباً بعد طيب . [٢]

ومنه أيضاً : العلالة : وهي إما بقية كل شيء ، مثل بقية اللبن ونحوه [٣] فإن هذه البقية من اللبن يعاود عليها بالحلب [٤] ، أو هي نفس الحلبة الأخرى [٥] ، والتي بها تكرر الحلب .

٥ ويقال للرجل الممدوح بالسخاء : هو كريم العلالة ، والمعنى أنه يكرر العطاء على باقي حاله . [٦]

وأما الأصل الثالث لهذه المادة فهو : العائق يعوق ، ومنه قولهم اعتله عن كذا أي اعتاقه ، فالعلة هنا : الحدث الذي يشغل صاحبه عن وجهه .

ومنه قولهم : علله بالشيء ، أي لهاه به ، كما يعلل الصبي بشيء من الطعام ... ،

١٠ ويقال : فلان يعلل نفسه بتعلة .

ويقال في المثل : لا تعدم خرقاء علة ، يقال لكل معتذر مقتدر . [٧]

ولعل هذا الأصل راجع إلى الأصل الأول ، إذ أن الحدث الذي يشغل صاحبه أو يعوقه مثل المرض في منع صاحبه وإعاقته أو إشغاله عن عمله ، وهذا الحدث معنى تأثر المحل بوجوده ولذلك جعلهما بعض اللغويين معنىً واحداً . [٨]

١٥ وما يناسب المعنى الاصطلاحي لكلمة « علة » من هذه الأصول هو الأصل الأول ، سواء قلنا إنه المرض ، أو المعنى المغيّر لحال المحل ، فإنه إما أن يقال : إن المؤثر في العمل أو في الحكم يسمى علة ، أخذاً من العلة التي هي المرض – على القول الأول – وذلك إما لكونها

---

(١) انظر تهذيب اللغة (١ / ١٠٦) ، ولسان العرب (٩ / ٣٦٥) .

(٢) تهذيب اللغة (١ / ١٠٥) .

(٣) العين (١ / ٨٨) ، والصحاح (٥ / ١٧٧٤) ، ومعجم مقاييس اللغة (٤ / ١٣) ، ولسان العرب (٩ / ٣٦٦) .

(٤) انظر معجم مقاييس اللغة (٤ / ١٣) .

(٥) انظر تهذيب اللغة (١ / ١٠٧) .

(٦) انظر معجم مقاييس اللغة (٤ / ١٣) .

(٧) انظر في هذا الأصل العين (١ / ٨٨) ، والصحاح (٥ / ١٧٧٤) ؛ ومعجم مقاييس اللغة (٤/ ١٣-١٤)؛ والمحكم (١ / ٤٦) ، ولسان العرب (٩ / ٣٦٧) .

(٨) انظر الصحاح (٥ / ١٧٧٣) .

أثرت في المحل ، تأثير المرض في ذات المريض ، ونحو ذلك [١] ، أو لأنها غيرت حال المحل ، كما غيرت علة المريض حاله [٢].

أو أن يقال : إن ذلك المؤثر سمي علة ، لأنه غيّر حالة المحل عملاً كان أو حكماً ، بناء على أن العلة هي المعنى الذي إذا حل بالمحل غيّر حاله – على القول الثاني – .

٥ على أن بعض الأصوليين احتمل أن يكون الأصل المناسب هنا هو الأصل الثاني وهو التكرر والتكرير ، قالوا : لأن المجتهد يعاود في إخراجها النظر بعد النظر ، أو لأن الحكم يتكرر بتكرر وجودها . [٣]

وهذا احتمال فيه نظر ، فإن ما يشتق لهذا الأصل من هذه المادة إنما يأتي مفتوح العين – كما قد سبق – و أما العلة في الأصل الأول فهي تأتي مكسورة العين ، وهذا هو قياس العلة ١٠ بالمعنى الاصطلاحي .

٠٠٥١٢١

العلة اصطلاحاً :

المقصود بالعلة في هذا البحث : هي ما لأجله وجد الشيء ، أو ما لأجله يفعل الفاعل .

فالمقصود بالعلة هنا العلة الموصوفة بالغائية [٤] ، التي هي غرض الفاعل من فعله ، ١٥ والتي يتجه إلى تحقيقها بواسطة وسائلها وأسبابها ، وهي التي تتقدم على الفعل في الوجود الذهني ، وتتأخر في الوجود الخارجي ، فهي أول الفكرة وآخر العمل . [٥]

فالعلة الغائية إذاً هي : (القصد الذي يظهر باديء ذي بدء في أعماق الإرادة فيتوسط له بوسائط من الأعمال والإنجازات الخارجية ، بحيث يكون مآلها ظهور ذلك القصد ثمرة

---

(١) انظر البحر المحيط (٥ / ١١١) .

(٢) انظر روضة الناظر (٣ / ٨٠٠) .

(٣) انظر البحر المحيط (٥ / ١١١) .

(٤) بحسب تعبير الفلاسفة ، فإنهم قسموا العلل الخارجة عن المعلول – التي لا تدخل في ماهيته – إلى قسمين :

١ – علة فاعلة : وهي ما يكون به الشيء ، وهو غير داخل في ماهيته كالنجار للسرير ، فهو الفاعل للسرير .

٢ – علة غائية : وهي الغاية من إيجاد الشيء ، أو ما لأجله وجد الشيء ، فإنه الغاية من صنع السرير هي الجلوس عليه ، انظر الإشارات والتنبيهات لابن سينا ، الثالث ص (٣٠ – ٣٣) ت سليمان دنيا .

(٥) انظر مجموع الفتاوى (٨ / ١٨٧) .

ونتيجة لها ، ويكون دورها إذ تكون حبيسة في القصد والإرادة هو الدفع إلى التوسط والسعي ، ثم يصبح دورها بعد تحقيقها في الخارج أن تكون ثمرة لذلك التوسط والسعي)[١].

العلة في الاصطلاح الأصولي :

علم أصول الفقه علم لـه علاقة وطيدة بعلم العقيدة في مسائل عدة ، ومن أعظم المسائل المتعلقة بهذين العلمين مسائل التعليل والتحسين والتقبيح كما هو معلوم ، ولذلك فإن ما يقرره الأصوليون في باب العلة والقياس متأثر تماماً باعتقادهم في مسألتي التعليل والتحسين والتقبيح .

والعلة في علم الأصول من المسائل المهمة جداً إذ يقوم عليها القياس الشرعي ومقاصد الشرع ، وطلب المصالح ودرء المفاسد وغيرها ، ولهذا وذاك كان من المهم أن يشار إلى تعريف الأصوليين للعلة .

وللأصوليين عدة تعاريف للعلة ، ومنها ما هو متأثر بعقيدة المعرِّف كما سيتبين هنا إن شاء الله .

ومن أشهر التعريفات ما يلي [٢] :

١ – أنها الموجبة بذاتها ، أو هي الوصف المؤثر في الحكم بذاتها لا بجعل جاعل .

وهذا هو تعريف المعتزلة [٣] ، وهم يجعلون هذا التأثير بخلق الله تعالى له فيه ، أو يقال : بواسطة قوة أودعها الله فيه ، يكون بها هذا التأثير ، وهذا التأثير يؤثر في الحكم قبل ورود الشرع ، وهذا يوضح أن المعتزلة كبقية المسلمين لم يجعلوا العلل مستقلة بالتأثير ، إذ لا يعتقد هذا موحد [٤] .

---

(١) نقض أوهام المادية الجدلية (١٦٨-١٦٩) محمد سعيد البوطي .

(٢) انظر في تعريفها وذكر الأقوال فيها من كتب المعاصرين : السبب عند الأصوليين ، د. الربيعة (١ / ١٤٣ – ١٥٧) ، تعليل الأحكام لشلبي (١١٢ – ١٢٦) ، الأنوار الساطعة في طريق إثبات العلة الجامعة د. اللخمي (١٧ / ٢٦) ، والمسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين ، د. العروسي (٢٨٦ – ٢٩٠) ، والتعليل في القرآن الكريم ، د. محمد سالم محمد (٢٥ – ٣٧) ، وانظر بحث العلة عند الحنابلة د. طه العلواني ، مجلة البحوث الإسلامية العدد ١٠ ، ص (١٨٧ – ١٨٨) وبحث العلة عند الأصوليين ، مبارك بقنة ، مجلة الحكمة (١٠٤ – ١٠٧) العدد (١٦) .

(٣) انظر المغني لعبد الجبار (١٧ / ٢٨٥ – ٣٣٠) ، وهذا ما نقلته كتب الأصول عنهم ، انظر محصول للرازي – ضمن شرح الكاشف – (٦ / ٢٨٤) ، والإبهاج في شرح المنهاج (٣ / ٤٠) ، والبحر المحيط للزركشي (٥ / ١١٢) .

(٤) انظر مدارج السالكين (٣ / ٤٩٩) ، والسبب عند الأصوليين د. الربيعة (١ / ١٩١ ، ١٩٥) .

فإنهم إنما أثبتوا تأثيراً خلقه الله تعالى في العلل ، يؤثر في الأحكام حتى قبل ورود الشرع .

يوضح هذا – مثلاً – بعلة تحريم الخمر وهي الإسكار ، فهذه العلة مؤثرة في تحريم الخمر بذاتها ، بواسطة قوة أودعها الله فيه .

فالعلل كلها عند المعتزلة من هذا الباب .

٢ – ومن تعريفات العلة : أنها المؤثر ، أو الجالب للحكم ، أو المقتضي للحكم ، أو الموجبة للحكم بإيجاب الشارع لا بذاتها ، ونحو هذا تعريفها بأنها : ما ثبت الحكم لأجله ، أو نحو ذلك من الألفاظ المتقاربة في المعنى (١) ، وكلها تثبت تأثير العلة في الحكم .

٣ – ومن تعريفات العلة : أنها المعرف للحكم ، فتكون بمعنى الأمارة والعلامة .

ولا تذكر كتب الأصول – خاصة المتأخرة – أصحاب هذا القول ، وإنما تذكر من اختاره ، فتذكر أنه من اختيار الرازي (٢) والبيضاوي (٣) ، رغم أن جعل العلة علامة موجود قبلهما بزمن ، وممن وجدتهم يشيرون إلى هذا القول أبو يعلى (٤) ،

---

(١) انظر العدة لأبي يعلى (١ / ١٧٥ – ١٧٦) ، وشرح اللمع للشيرازي (٢ / ٨٣٣ ، ٩٤١) ، وقواطع الأدلة للسمعاني (٤ / ١٨٧ ، ١٩٥ ، ١٩٨) ، والتمهيد لأبي الخطاب (١ / ٢٤ ، ٢٥ ، ٣٣) .

(٢) هو فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين القرشي العكبري الطبرستاني ، صاحب التصانيف ، من رؤوس الأشاعرة ، له من المصنفات « التفسير الكبير » و « المحصول » في الأصول ، والمحصل ، والأربعين ، والمطالب العالية ، وغيرها في العقائد وعلم الكلام ، وغيرها من الكتب ، توفي سنة (٦٠٦هـ) .

انظر : الكامل في التاريخ لابن الأثير (١٢ / ١٢٠) ، طبقات الشافعية للسبكي (٥ / ٣٣) ، سير أعلام النبلاء (٢١ / ٥٠٠) .

(٣) هو عبد الله بن عمر بن محمد علي البيضاوي أبو الخير الشافعي ، صاحب المصنفات ، وشيخ أذربيجان ، ولي قضاء شيراز ، له من المصنفات « أنوار التنزيل » تفسير مطبوع ، و « المنهاج » في أصول الفقه ، و « الغاية القصوى في رواية الفتوى » وغيرها ، توفي سنة (٦٨٥هـ) وقيل (٦٩١هـ) رحمه الله ، انظر : طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨ / ١٥٧) ، البداية والنهاية لابن كثير (١٣ / ٣٠٩) ، شذرات الذهب (٧ / ٦٨٥) .

(٤) هو محمد بن الحسين بن محمد خلف بن الفراء أبو يعلى القاضي الحنبلي ، شيخ الحنابلة في وقته ، ولد أول سنة (٣٨٠هـ) ، أفتى ودرّس ، وتخرج به أئمة الحنابلة ، انتهت إليه إمامة الفقه ، وكان عالم العراق في زمانه ، له من المصنفات « أحكام القرآن » ، « مسائل الإيمان » ، « عيون المسائل » ، « الرد على الكرامية » ، « العدة » في أصول الفقه ، مطبوع ، وغيرها كثير ، توفي (٤٥٨هـ) رحمه الله .

انظر : تاريخ بغداد (٢ / ٢٥) ، طبقات الحنابلة لابنه محمد ابن أبي يعلى (٢ / ١٩٣) ، سير أعلام النبلاء (١٨ / ٨٩).

وأبو إسحاق الشيرازي [١] ، وأبو المظفر السمعاني [٢] ، وأبو الخطاب الحنبلي [٣] والغزالي [٤] ، يقول الإمام الشيرازي – رحمه الله – في تعريف العلة : (وجملة ذلك أن العلة في الشرع هو المعنى : المقتضي للحكم ، وهل هي موجبة للحكم أو أمارة عليه ، اختلف أصحابنا على وجهين :

أحدهما : أنها أمارة على الحكم ، على قول بعض أصحابنا وليست بموجبة لأنها لو كانت لاقتضت الحكم قبل الشرع كالعلل العقلية .

ومنهم من قال : هي موجبة للحكم بعدما جعلت علة ، ألا ترى أنها بعدما جعلت علة توجب الحكم كما توجب العلل العقلية ؟ وإنما لم توجب الحكم قبل الشرع لأنها قبل الشرع

---

(١) هو إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز أبادي أبو إسحاق الشيرازي الشافعي : نزيل بغداد ، ولد سنة (٣٩٣هـ) كان إمام الشافعية في عصره ، درّس بالمدرسة النظامية ، وكان زاهداً ، له من المصنفات « المذهب » الذي شرحه النووي في المجموع ، وهو مطبوع ، « التنبيه » مطبوع ، « اللمع في أصول الفقه » . « شرح اللمع » وغيرها ، توفي سنة (٤٧٦هـ) رحمه الله .

انظر : الأنساب للسمعاني (٤ / ٤١٧) ، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٤ / ٢١٥) ، وفيات الأعيان لابن خلكان (١ / ٢٩) ، سير أعلام النبلاء (١٨ / ٤٥٢) .

(٢) هو عبد الرحيم بن عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني ، أبو المظفر المرزوي الشافعي ولد سنة (٥٣٧هـ) ارتحل في طلب العلم مع أبيه أبي سعد السمعاني الحافظ ، وكان عالماً متقنا، قتله التتار سنة (٦١٧هـ) رحمه الله .

انظر : العبر للذهبي (٥ / ٦٨) ، سير أعلام النبلاء (٢٢ / ١٠٧) ، شذرات الذهب (٧ / ١٣٥) .

(٣) هو محفوظ بن أحمد بن حسن العراقي أبو الخطاب الكلذواني ثم البغدادي ، شيخ الحنابلة ، ولد سنة (٤٣٢هـ) ؛ برع في الفقه ، وكان إمام الحنابلة في عصره ، مع الورع والصلاح وحسن العشرة ، له من المصنفات : « الهداية » و « رؤوس المسائل » ، « التمهيد في أصول الفقه » وغيرها ، توفي (٥١٠هـ) رحمه الله .

انظر الأنساب للسمعاني (٥ / ٩٠) ، ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١ / ١١٦) ، سير أعلام النبلاء (١٩ / ٣٤٨) .

(٤) هو محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي أبو حامد الغزالي الشافعي الصوفي ، الأشعري ، كان صاحب تصانيف ، متفنناً، درس في المدرسة النظامية سنة (٤٨٤هـ) له الكثير من المصنفات أشهرها : « إحياء علوم الدين » مطبوع ، « الأربعون » ، « القسطاس » ، « كيمياء السعادة » وغيرها كثير ، توفي سنة (٥٠٥هـ) .

انظر : المنتظم لابن الجوزي (٩ / ١٦٨) ، وفيات الأعيان لابن خلكان (٤ / ٢١٦) ، سير أعلام النبلاء (١٩ / ٣٢٢) .

ليست بعلة ، بخلاف العلل العقلية فإنها توجب الحكم بنفسها لا بجعل جاعل ونصب ناصب) .[١]

ومما يظهر من هذا النص ونحوه أن أول جعل العلة علامة ، إنما كان من قبيل الوصف لها وليس تعريفاً وحدّاً ، ثم يظهر أيضاً أن جعلهم هذا جاء في مقابل إثبات التأثير الذاتي للعلة ، وهو ما اشتهر به المعتزلة من جعلهم العلة موجبة بنفسها ، فجاء هؤلاء معارضين لهم في ذلك وجاعلين العلة علامة فراراً من هذا القول .

ثم صار الأصوليون والفقهاء يجوزون هذا الوصف لكن بجانب التعريف السابق ، فلم ينفوا التأثير مطلقاً وهذا ما أشار إليه الشيرازي في نصه هذا ، وأشار إليه أيضاً أبو المظفر بقوله في معرض رده على من قال بالطرد محتجاً بجعل العلة علامة (وأما قولهم : إن علل الشرع أمارات وليست بموجبات ، فلنا : لا نسلم هذا الأصل على الإطلاق ، فإن الفقهاء وإن كانوا يطلقون هذا ، ولكن معنى ذلك أنها لا توجب بذواتها شيئاً ، بل بجعل الشارع إياها موجبة ، وإن لم تكن بنفسها موجبة بل صارت بالشرع .

ولا يمتنع أن يقوم الدليل على أن القياس إذا احتاج في صحته إلى علة فلابد أن تكون العلة مناسبة للحكم ، مؤثرة فيه ، مقتضية إياه ، وقد دللنا على أنه لا بد من ذلك) .[٢]

فيدل كلامه – رحمه الله – على إبطال نفي التأثير ، وأن جعل العلة علامة كان رداً على من قال بإيجاب العلة بنفسها ، وهذا الجعل كما تقدم في نص الشيرازي عند البعض وإلا فالأكثر على اقتضاء العلة للمصلحة وتأثيرها وإن كانوا يقولون بجعل جاعل .

وعليه فلم يكن القول بتجويز جعل العلة علامة – عند الأئمة – في مقابل إثبات التعليل ، أو أن الله تعالى يقصد المصلحة بذلك الحكم ، فذلك أمر آخر غير مسألة تأثير العلة وإيجابها وهل هو بنفسها أو بجعل جاعل – على أن القول بنفي تأثير ا لعلة بنفسها مطلقاً فيه نظر ، كما سيأتي بعد قليل إن شاء الله – .

---

(١) شرح اللمع (٢ / ٨٣٣) ، وانظره (٢ / ٩٤١) . وانظر في الإشارة إلى هذا القول : العدة (٤ / ١٣٩٠) وقواطع الأدلة (٤ / ١٩١) ، والتمهيد (٤ / ٢٢ ، ٤٤ ، ٥٨) . والمستصفى للغزالي (٢ / ٢٩٢) ، وإن كان هؤلاء الأئمة يعرفونها بما يوافق التعريف الأول .

(٢) قواطع الأدلة (٤/ ١٩٧) .

٤ – ومن تعريفات العلة : أنها الوصف الباعث على الحكم :

وهذا هو قول الآمدي [١] ، وابن الحاجب [٢] ، والأصوليون ينسبون هذا التعريف إليهما رغم وجوده في كلام بعض من سبقهم كالغزالي فهو يقول في ضمن كلام له : (فإنا لا نعني بالعلة ألا باعث الشرع على الحكم ..) [٣]

ولم يسلّم صاحبي هذا القول – الآمدي وابن الحاجب – من أمرين ، أحدهما : الغمز لهما ، بأن قولهما هذا فيه نزعة اعتزالية ، [٤] . والثاني : تأويل كلامهما هذا بأن معناه أنها باعثة للمكلف للعمل ، لا باعثة للشارع على التشريع . [٥]

وهما صادران عن بعض نفاة التعليل ، وتأويلهم هنا لهذا التعريف تأويل ضعيف ، ولم يشر إليه كلامهما بل المفهوم منه هو ظاهره ، وهو أنها باعثة للشارع على التكليف . [٦]

فهذه أشهر الأقوال في تعريف العلة ، والحق أن إطلاق كل هذه التعريفات والتسميات – كالباعث و الموجب والمناط و المقتضي والأمارة والمعرف و العلامة والداعي والجالب ونحو ذلك – صحيح ، لكن مع استثناء الأقوال و المعاني الباطلة التالية :

---

(١) انظر الأحكام في أصول الأحكام (٣ / ٢٠٢) ، والآمدي هو : أبو الحسن علي بن أبي محمد سالم ، سيف الدين الآمدي ، ولد سنة (٥١١هـ) ، في (آمد) من ديار بكر ، درّس ببغداد ، وبالمدرسة العزيزية بدمشق، ثم عزل عنها ، له ((الأحكام في أصول الإحكام)) وهو في الأصول وهما مطبوعان ، وله ((الإبكار)) ، ((الغاية)) وغيرها ، توفي سنة (٦٣١هـ) رحمه الله تعالى .

انظر : وفيات الأعيان لابن خلكان (٣ / ٢٩٣) ، سير أعلام النبلاء (٢٢ / ٣٤٦) ، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨ / ٣٠٦) .

(٢) انظر منتهى الأصول والأمل في علمي الأصول والجدل ، ص (١٦٩) ، وابن الحاجب هو : أبو عمر بن أبي بكر الكردي الأسنائي ، ابن الحاجب ، ولد سنة (٥٧٠هـ) ، برع في العربية ، وتفقه على مذهب مالك ، له ((الكافية)) و ((الشافية)) وهما في النحو ، ثم شرحهما ، ومنتهى السول في الأصول ، وله مختصر في المذهب المالكي وغيرها ، توفي سنة (٦٤٦هـ) . رحمه الله تعالى .

انظر : وفيات الأعيان (٣ / ٢٤٨) ، العبر للذهبي (٥ / ١٨٩) ، شذرات الذهب لابن العماد (٧ / ٤٠٥) .

(٣) المستصفى (٣ / ٧٣٦) ، ت : حمزة حافظ ، وانظره (٣ / ٧٣٢) ، وتعليل الأحكام لشلبي (١١٦) .

(٤) حكى هذا الغمز العروسي في : المسائل المشتركة : ص (٢٨٨) .

(٥) انظر الإبهاج شرح المنهاج للسبكي (٣ / ٤١) ، والبحر المحيط للزركشي (٥ / ١٢٤ – ١٢٥) .

(٦) وانظر تعليل الأحكام (١١٧) ، ومقاصد الشريعة الإسلامية لليوبي (٨٤ – ٨٥) .

أ – قول المعتزلة بإيجاب العلل كلها لذاتها ، بمعنى أن الأحكام موجودة قبل بيان الشارع ، ونصوص الشرع إنما هي كاشفة .

ورد كثير من أهل العلم عليهم هنا ؛ يقوم على إثبات أن تأثير العلل يكون بجعل جاعل وهو الشارع وليس تأثيراً ذاتياً في العلة ، ولذلك يقولون أن التأثير كان بعد ورود النص الشرعي ، وهذا ما وضحه كلام الإمام الشيرازي والإمام السمعاني – رحمهما الله – السابق ، ويفهم من كلامهم إذاً أنه لا تأثير للعلة قبل ورود النص .

ورد بعضهم بجعل العلة علامة – كما سبق – وهو مبالغة منهم في نفي التأثير ، بل وبالغ بعضهم أكثر فينفي تأثير العلة قبل ورود النص وبعد وروده ، وهذا قول نفاة التعليل .

والمتأمل لهذه المسألة يراها تقوم على مسألة التحسين والتقبيح الذاتيين ، فعليه فيكون القول الوسط هنا أن الأصل في العلل أن يكون تأثيرها ذاتياً فمنه ما هو ثابت قبل ورود النص الشرعي ، ومنه ما يكون بعد الورود ، ومن العلل ما ليست بمؤثرة فليست علة أصلاً .[1]

وعلى هذا فيعلم أن المعتزلة ضلوا هنا لما جعلوا جميع العلل من النوع الأول وهو ما كان تأثيره ذاتياً قبل ورود الشرع ؛ فليس عندهم النوعين الآخرين ، كما أن الأشاعرة ضلوا فغلوا في الجانب الآخر فلم يثبتوا إلا النوع الثالث ، وهذا ما يبينه الأمر الثاني .

ب – قول نفاة التعليل – أو غلاتهم – ممن جعل العلة : مجرد العلامة والأمارة ، فليس لها تأثير أصلاً ، فالعلل عندهم – كما سبق آنفاً – كلها من النوع الثالث ، وقولهم هذا مبني على قولهم الباطل في نفي التعليل[2] ، وكذلك نفي التحسين والتقبيح الذاتيين .

وهذا القول يبطل العلة ، بل وعليه فلا حاجة للعلة أصلاً ، إذ أن الحكم ثابت في الأصل بدونها ؛ فقد دلّ عليه النص أو الإجماع ، فهو ظاهر بالدليل فلا يحتاج أصلاً إلى علامة يظهر بها ، (وكيف يتصور أن تكون العلة علامة على الحكم في الأصل ، وإنما

---

(١) وهذا مبني على التقسيم المشهور للحكم الناشئة من الأمر الشرعي : انظر أقسام الحكم والعلل ص (٢١٨) ، ومبحث التحسين والتقبيح ص (٥٤٥) من هذا البحث .

(٢) وانظر الموفقات للشاطبي (٢ / ١١) ، وطريق الهجرتين لابن القيم (١٢١) .

تطلب علته بعد أن يعلم ثبوت الحكم ! وحينئذ فلا فائدة في العلامة ، وأما الفرع فلا يكون علة له حتى يكون علة للأصل .)[١]

ومما يبين بطلان هذا أن المحققين من الأصوليين يصرحون بوجوب تأثير العلة ، ويشترطونه في جعل الوصف علة للحكم فلابد أن يكون الوصف مؤثراً في الحكم وإلا فلا يجوز التعليل به ، فالعلة الصحيحة عندهم ما أقيم الدليل على صحتها بالتأثير .[٢]

وقد حكى الغزالي الاتفاق على تأثير العلة .[٣]

وكذلك يجعلون من مفسدات العلة عدم التأثير .[٤]

وتقريرهم هذا مما يتكرر في كثير من مسائل باب القياس ، حيث ينون كلامهم فيها على هذا الاشتراط للتأثير ، وأمثل هنا بمثال واحد وهو مسألة الطرد[٥] ، فإن أكثر الأصوليين على أن الطرد ليس بحجة على التعليل ، بل هو باطل ، وشدد بعضهم في الإنكار على من قال بذلك ومن أشهر من شدد هنا الباقلاني[٦] إذ يقول : (من طرد عن غرر فجاهل ؛ ومن مارس الشريعة واستجازه فهازيء بالشريعة) .[١]

---

(١) رسالة جواب أهل العلم والإيمان لابن تيمية (٢٣٨) ، وهو ضمن مجموع الفتاوى (١٧ / ٢٠٠) ، وانظر المسائل المشتركة ، د. العروسي (٢٨٩) .

(٢) انظر قواطع الأدلة (٤ / ٣٩٣) ، وانظر في جعل التأثير شرطاً من شروط العلة : التمهيد لأبي الخطاب (٤ / ٥ – ٦ ، ١٢٠) ، والبحر المحيط (٥ / ١٣٢ – ١٣٣) ، والأنوار الساطعة (٣٣ – ٣٥) ، وبحث العلة عند الأصوليون ، مبارك بقنة مقال في مجلة الحكمة العدد (١٦) ، ص (١٧٤ – ١٧٥) . على أن بعض الأصوليين يذكر التأثير بلفظ المناسبة فيقول مثلاً : أن تكون العلة مناسبة للحكم .

(٣) المستصفى (٣ / ٦١٤) ، وانظره (٣ / ٦٢٠) .

(٤) انظر شرح اللمع (٢ / ٨٧٥ ، ٨٧٧) ؛ وقواطع الأدلة (٤ / ٣٠٩ ، ٣١٣) والبحر المحيط (٥ / ٢٨٤ – ٢٨٥) .

(٥) الطرد عند الأصوليون : دوران الحكم مع الوصف ، بحيث كلما وجد الوصف وجد الحكم ، ولكن بدون مناسبة لا بالذات ولا بالتبع ، مثال قول بعضهم : الخل مائع لا يبنى على مثله القناطر ، ولا يصاد منه السمك .. فلا تزال به النجاسة كالدهن ، فكأنه علل إزالة الماء للنجاسة بأنه تبنى القناطر على جنسه ! وكقول بعضهم : القهقهة في الصلاة لا تنقض الطهارة ، لأنها اصطكاك للأجرام العلوية فأشبه الرعد .. وهكذا .. فهذه أوصاف طردية لا علة ؛ انظر : البرهان للجويني (٢ / ٥٤٦) وما بعدها، والإبهاج للسبكي (٣/٧٨) والبحر المحيط (٥ / ٢٤٨) ، والعلة عند الأصوليين – مجلة الحكمة ، عدد (١٦) ص (١٤٧) .

(٦) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن قاسم البصري ثم البغدادي أبو بكر الباقلاني ، يعتبر المؤسس الثاني للمذهب الأشعري ، كان أصوليا إماماً بارعاً ، صنف في الرد على الرافضة والمعتزلة والخوارج والجهمية والكرامية ، توفي سنة (٤٣٠هـ) رحمه الله .

انظر : تاريخ بغداد (٥ / ٣٧٩) ، ترتيب المدارك للقاضي عياض (٤ / ٥٨٥) ، سير أعلام النبلاء (١٧ / ١٩٠) .

فجاهل ، ومن مارس الشريعة واستجازه فهازيء بالشريعة) . [١]

ومما يعتمد عليه القائلون بالطرد ، القول بأن العلة علامة ، فرد عليهم الأئمة ومحققوا أهل الأصول برد نفي تأثير العلة ، كقول الإمام الشيرازي - رحمه الله - في الرد عليهم : (والدليل على فساده - أي قياس الطرد - أن يقول : العلة هي المقتضي للحكم في الشرع ، وهو مأخوذ من علة المريض لأنها توجب تغير حاله ، وإذا ثبت أن العلة ما ذكرناه فهاهنا لا نعلم أنها مقتضية للحكم ، لأنه قد يطرد من الحكم ويجري معه ما ليس بعلة ، فلم يكن ذلك دليلاً على كونها علة) . [٢]

فرده هذا واضح في بيان لزوم التأثير ، وقل مثل هذا في كثير من المسائل المتعلقة بالتعليل كمسألة قياس الشبه [٣] وتخصيص العلة [٤] وغيرهما .

ونخلص مما مضى أن تعريفات الأصوليين للعلة تتضمن إثبات تأثيرها في الحكم ، وأن تجويزهم لجعل العلة علامة لا يناقض ذلك ، إلا عند غلاة نفاة التعليل الذين جعلوها علامة مجردة لا تتضمن أي تأثير ، وهذا ما رده جمهور أهل الأصول ، وأبطلوه ، إذ هو يخالف خصيصة من أهم خصائص العلة وهو التأثير .

وتبين أيضاً أن وصف العلة بالعلامة إنما كان رداً على إثبات التأثير الذاتي للعلة قبل ورود الشرع وهو قول المعتزلة الباطل - لما جعلوا كل العلل كذلك - ، فلا يفهم من

---

(١) انظر البرهان (٢ / ٧٩٠) ، وشرح الكوكب المنير لابن النجار (٤ / ١٩٨) .

(٢) شرح اللمع (٢ / ٨٦٤) ، وانظر أيضاً في بطلان الطرد : قواطع الأدلة (٤ / ١٩٢ - ٢٠١) - وقد ورد بعض كلامه آنفاً - والتمهيد لأبي الخطاب (٤ / ٣٠ - ٣٤) .

(٣) انظر فيه : العدة لأبي يعلى (٤ / ١٣٥٤ - ١٣٦١) ، وشرح اللمع (٢ / ٨١٣ - ٨١٤) ، والتمهيد (٤ / ٦ - ٨) ، وانظر في قياس الشبه في الصورة : قواطع الأدلة (٤ / ٢٥٥ - ٢٥٦) . وقياس الشبه : قياس يشعر باجتماع الأصل والفرع في حكم من غير بيان المعنى .. ، فمن العلماء من رده لعدم تأثير الوصف ، ومن أثبته منهم يثبتون نوع تأثير إذ أنهم يشترطون مشابهة في النوع بالأصل ، على أنهم لا يصيرون إليه إلا مع عدم إمكان القياس بالعلة ، انظر شرح الكوكب المنير (٤ / ١٩٠) ؛ والبحر المحيط (٥ / ٢٣٤ . وما بعدها) .

(٤) تخصيص العلة : أن يدعى وجود العلة مع تخلف الحكم ، انظر شرح الكوكب المنير (٤ / ٥٦) وانظر في بطلانها العدة (٤ / ١٣٨٦) ، وقواطع الأدلة (٤ / ٣١٢ ؛ ٣٢٠ ؛ ٣٢٢ ؛ ٣٢٦) ، والتمهيد (٤ / ٧٨)، والمسودة لآل تيمية ص(٤١٤) .

وصفها بالعلامة عند من أجازه من أئمة الأصول نفي التعليل ، وإنما قال هذا نفاة التعليل بعد ذلك ، وهو القول البدعي الذي يرده جمهور الأصوليين وأئمتهم ومحققوهم .

الفرق بين الحكمة والعلة من حيث التعريف الاصطلاحي :

الحكمة والعلة لفظان متقاربان في المعنى ، وكلاهما يشتركان في الدلالة على الغاية المقصودة بالفعل ، فإذا قيل مثلاً خلق الله تعالى الثقلين لعبادته ، فإن العبادة هي الحكمة من الخلق ، وهي كذلك العلة فيه ، فهما دالان على هذه الغاية وهي العبادة .

لكن مع ذلك ليسا مترادفين من كل وجهة بل بينهما فوارق وهي ما يلي :

١ – الحكمة تدل على الصفة القائمة بالله تعالى ، والتي تتضمن آثاراً ترجع إلى الخلق وهي الحكم والمصالح العائدة إليهم ، ويطلق على هذه الآثار أيضاً حكمة من باب إطلاق اسم الصفة على الأثر .

أما العلة فليست كذلك ، فإنها لا تدل على الصفة القائمة به تعالى وإنما تطلق على الغايات والمقاصد التي هي من آثار صفة الحكمة .

٢ – الحكمة أخص من العلة من ناحية الدلالة على جهة التعليل ، فإنها تتضمن الدلالة على التعليل الغائي فقط ، أما العلة فهي تتضمن التعليل بالفاعلية والتعليل بالغائية .

فالعلة تطلق على السبب وتطلق على الغاية ، فيقال مثلاً : النار علة الإحراق ، أي سببه ، ويقال : النار لعلة الإحراق ، أي لغاية الإحراق ، فهو العلة الغائية للنار ، فمصطلح العلة إذاً أعم من مصطلح الحكمة من هذه الجهة .

٣ – كذلك الحكمة أخص من العلة من جهة دلالتها على العاقبة المحمودة خصوصاً دون غيرها ، فلا تكون الحكمة إلا غاية محمودة ، ولا تكون غير ذلك أبداً .

أما العلة الغائية فإنها قد تكون محمودة وقد تكون مذمومة بحسب إرادة المريد ، فإنه إذا أراد خيراً فالعلة هنا محمودة ، وإذا أراد شراً فالعلة مذمومة .

٤ – والحكمة لفظ شرعي دون العلة ، فالنصوص إنما وردت بلفظ ((الحكمة)) ، وأما لفظ العلة فهي مما عبر بها المتكلمون عن الحكمة ، كلفظ الغرض والباعث والغاية ونحوها ، وإلا فلم ترد في نص شرعي .

والمتأمل للفوارق الثلاثة الأولى يعلم أهمية الألفاظ الشرعية وكيف أنها متضمنة لمعاني الكمال ، نافية لمعاني النقص ، دالة على المعنى المطلوب والكامل من كل وجه .

ولذلك توصف أفعاله تعالى بالحكمة مطلقة ، بخلاف العلة ونحوها فلابد من تقييدها بلفظ يخصها بمعنى الكمال ، كأن تقيد بلفظ « الحميدة » أو « العظيمة » أو نحوهما .

الفرق بين الحكمة والعلة عند الأصوليين :

يفرق الأصوليون بين الفائدة المقصودة من الحكم الشرعي ، والتي هي الأمر المناسب الذي تضمنه الوصف الظاهر وهي إما جلب مصلحة ، أو دفع مفسدة ، وبين الوصف الظاهر المنضبط الذي ربط به الحكم ، فالأول هو الحكمة ، والثاني هو العلة .[(١)]

ويمثل هنا بالمثال المشهور على هذه المسألة وهو إباحة القصر في السفر ، بأن الفائدة منه ، أو الأمر المناسب الذي تضمنه الوصف المناسب : دفع المشقة ، فهذه هي الحكمة منه ، وأما الوصف الظاهر المنضبط فهو السفر ، وهذا هو علة الحكم .

و الوصف الظاهر هنا ، هو الذي علق به الحكم ، بمعنى أنه الذي يدور معه الحكم ، فمتى حصل السفر جاز القصر .

فربط الحكم هنا بالوصف المناسب لانضباطه وظهوره ، أما الحكمة فإنها ظاهرة منضبطة في بعض المسائل ، دون بعضها الآخر ، ولذلك حصل الخلاف في التعليل بها ، ولعل الراجح هنا هو القول الوسط ، وهو أن الحكمة إذا ظهرت وانضبطت جاز التعليل بها ، أما التي لم تظهر للمجتهد أو لا تنضبط فإنه لا يعلل بها[(٢)] .

---

(١) هذا ما عليه أكثر الأصوليين ، وإلا فلبعضهم اصطلاح خاص به ، انظر مثلاً اصطلاح الشاطبي رحمه الله ، فإنه يطلق السبب على الوصف الظاهر ، والعلة على الأمر المناسب أو الفائدة ، انظر الموافقات (١ / ٤١٠ – ٤١١)

(٢) وانظر الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية ، د. عابد السفياني (٣٩٠ – ٣٩٦) ، والعلة عند الأصوليين ، مجلة الحكمة ، العدد (١٦) ص (١٥٥-١٥٦) .

ثالثاً : المعنى :

من عنى وعَنَيت ، وعُنِيت ، لها عدة معاني : فمنها القصد للشيء ، تقول : عَنَيت فلاناً عَنْياً ، أي : قصدته ، ومن تعني بقولك ؟ أي : من تقصد ؟ ، ومعنى الكلام : مقصده وهكذا .[١]

ومن المعاني المتعلقة بهذا : الاهتمام بالأمر والانشغال به ، ومنه : عناه الأمر يَعْنيه : أهمه ، واعتنى به : اهتم[٢] .

ومن معانيه : ظهور الشيء وبروزه : ومنه عنوان الكتاب فتفسيره : أنه البارز منه إذا ختم[٣] ، ومنه : عنا النبت يعنو إذا ظهر ، وعَنَوت الشيء : أخرجته[٤] .

فهذه المادة تدور حول إرادة الشيء وإظهاره[٥] ، وهما معنيان متلازمان يقول ابن فارس[٦] في بيان هذه المادة : (والذي يدل عليه قياس اللغة أن المعنى هو القصد الذي يبرز ويظهر في الشيء إذا بحث عنه ، يقال هذا معنى الكلام ، ومعنى الشعر ، أي الذي يبرز من

---

(١) انظر تهذيب اللغة (٣ / ٢١٤) ، ومعجم مقاييس اللغة (٤ / ١٤٦) ، ولسان العرب لابن منظور (٩ / ٤٤٦) ، والصحاح للجوهري (٦ / ٢٤٤٠) .

(٢) انظر تهذيب اللغة (٣ / ٢١٥) ، والقاموس المحيط ص (١٦٩٦) .

(٣) انظر معجم مقاييس اللغة (٤ / ١٤٦ ، ١٤٨) .

(٤) انظر تهذيب اللغة (٣ / ٢١٤) .

(٥) والمعاجم تذكر معنى آخرا ، وهو المعنى الدال على الخضوع والذل ، ومنه العاني : أي الأسير ، (انظر معجم مقاييس اللغة (٤ / ١٤٦) ، لكن جعله الأزهري رحمه الله في تهذيب اللغة مادة مستقلة تحت : عنا ، والمادة التي معنا هنا جعلها تحت (عنى) (انظره : ٣ / ٢١٠ ، ١٢١) .

والمتأمل للمادتين ومعانيهما يجد أن صنيعه هذا هو الأقرب ، ويدل عليه كلام ابن فارس الآتي في ذكره لقياس المادة التي معنا .

(٦) هو أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب القزويني أبو الحسين المعروف بالرازي المالكي اللغوي ، كان لغوياً محدثاً ، رأساً في الأدب واللغة ، بصيراً بمذهب مالك ، مذهبه في النحو على طريقة الكوفيين ، تخرج به أئمة ، له من المصنفات : ((المجمل)) ، ((مقاييس اللغة)) وهو مطبوع ، ((جامع التأويل)) في التفسير ، ((أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم)) ، ((الحماسة)) وغيرها كثير ، توفي سنة (٣٩٥هـ) وقيل سنة (٣٩٠هـ) وهو وهم .

انظر : ترتيب المدارك للقاضي عياض (٤ / ٦١٠) ، معجم الأدباء لياقوت الحموي (٤ / ٨٠) ، سير أعلام النبلاء (١٧ / ١٠٣) .

مكنون ما تضمنه اللفظ) [١] .

فنجد أن مادة (عنى) تدل على القصد الظاهر ، وهذا يبين علاقتها بموضوعنا ، إذ يكون لفظ « المعنى » دالاً على المعنى المقصود الظاهر من الأمر ، فمعنى الكلام هو المقصود الظاهر منه ، وعليه فقول الإنسان : المعنى في فعلي كذا ، أي مقصودي من هذا الفعل ، فتكون بمعنى الغاية والعلة المقصودة بذلك الفعل والفائدة المطلوبة من الشيء .

وقد استعمل هذا اللفظ بمعنى الحكمة بعض الأئمة من السلف وغيرهم ، ومنهم الشافعي [٢] رحمه الله ، وابن جرير الطبري رحمه الله [٣] ، وأبو المظفر السمعاني [٤] وغيرهم [٥] .

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٤ / ١٤٨ — ١٤٩) .

(٢) ومن نصوصه في ذلك مثلاً يقول رحمه الله في تقريره للقياس : (وموافقته تكون من وجهين :- أحدهما : أن يكون الله أو رسوله حرم الشيء منصوصاً أو أحله لمعنى فإذا وجدنا ما في ذلك المعنى فيما لم ينص فيه بعينه كتاب ولا سنة أحللناه أو حرمناه لأنه في معنى الحلال والحرام ...) ، الرسالة ص (٤٧) وانظر أيضاً ص (٥١٢ ، ٥٣١ ، ٥٤٢) ، والشافعي هو : محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي المطلبي الشافعي أبو عبد الله ، إمام المذهب المعروف ، ولد بغزة سنة (١٥٠هـ) ومات أبوه شاباً ، ونشأ بمكة وتعلم الرمي والعربية والشعر ، وساد أهل زمانه في الفقه ، كان من أحفظ الناس وأذكاهم ، صنف ((الرسالة)) في الأصول ، و ((الأم)) في الفقه وكلاهما مطبوع ، توفي سنة (٢٠٤هـ)رحمه الله تعالى .
انظر التاريخ الكبير للبخاري (١ / ٤٢) ، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧ / ٢٠١) ، سير أعلام النبلاء (١٠ / ٥) ، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ، الجزء الأول .

(٣) انظر مثلاً : جامع البيان (٢ / ١٩٢) ، (٣ / ٦١٩) والطبري هو : أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري ، إمام التفسير بلا منازع ، ولد سنة (٢٢٤هـ) ، وبرع في تفسير كتاب الله حتى أصبح تفسيره مرجعاً لا يستغنى عنه ، وله أيضاً تاريخ يعد مرجعاً من أهم مراجع التاريخ الإسلامي ، ومن مصنفاته ((الخفيف)) في الفقه ، و ((التبصرة في معالم الدين)) وغيرها ، توفي سنة (٣١٠هـ) رحمه الله تعالى .
انظر تاريخ بغداد (٢ / ١٦٢) ، وفيات الأعيان لابن خلكان (٤ / ١٩١) ، سير أعلام النبلاء (١٤ / ١٧) .

(٤) انظر قواطع الأدلة (٤ / ٦٩) .

(٥) وانظر في بيان استعمال هذا اللفظ : تعليل الأحكام للشلبي ص (١٢٤) ، ونظرية المقاصد عند الشاطبي ص (٢٦ — ٢٧) ، ومقاصد الشريعة الإسلامية لليوبي (٣٦ — ٣٧) .

ولذلك نجد أن ابن حزم [١] رحمه الله – والمعروف بنفيه للتعليل – يرفض هذا اللفظ وذلك لعلمه بتضمنه لمعنى الحكمة والعلة والمقصد ، يقول في هذا : (وقد سمى بعضهم العلل معاني ، وهذا من عظيم شغبهم وفاسد متعلقهم ، وإنما المعنى تفسير اللفظ ، مثل أن يقول قائل : ما معنى الحرام ؟ فيقول : هو كل ما لا يحل فعله . . . فهذا وما أشبهه هو المعاني) [٢] .

فهو لحرصه على ظاهريته وعلى نفي التعليل لم يقبل هذا الاستعمال رغم عمل الأئمة رحمهم الله به .

---

(١) ابن حزم هو : أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسي الأصل ، الأندلسي القرطبي ، ولد بقرطبة كان ذا ذكاء مفرط ، صنف الكثير من المصنفات ، أشهرها ((المحلى)) في الفقه ، و ((الإحكام في أصول الأحكام)) ، و ((الإجماع)) وكلها مطبوع ، وغيرها كثير ، توفي سنة (٤٥٦هـ) رحمه الله تعالى .

انظر : جذوة المقتبس ص (٣٠٨) ، معجم الأدباء لياقوت (١٢ / ٢٣٥) ، سير أعلام النبلاء (١٨ / ١٨٤) .

(٢) الإحكام في أصول الأحكام (٨ / ١٠١) .

رابعاً : الغاية :

الغاية في اللغة : مدى كل شيء ونهايته وأقصاه .[١]

وهي من : غيا ، أو غيي ، وهي مادة مستقلة غير : غوى .

فتأليفها من غين وياءين ، فيقال غييت غاية .[٢]

وغاية التاجر : إما أنها غاية متاعه في الجودة ، أو غاية سومى ، أي منتهى ما يسام .

وقيل إن صاحب الخمر كانت له راية يرفعها ليعرف أنه بائع خمر ، ولا تنصب إلا للخمر الجيّد ، ثم جعلت هذه الغاية علامة في غير الخمر ، ومن ثم قيل : غاية تاجر ، أي من كانت بضاعته حسنة وجيدة .[٣]

ومن هذا الغاية : بمعنى الراية ،[٤] ومنه قوله ﷺ في أحاديث الفتن (منها هدنة تكون بينكم وبين بني الأصفر ، فيغدرون بكم ، فتسيرون إليهم في ثمانين غاية تحت كل غاية اثنا عشر ألفاً)[٥] .

وسميت الراية غاية لأنه ينتهي إليها ، سواء في السباق أو في الحرب ، إذ أصل التسمية ، أن (أهل الجاهلية كانوا ينصبون راية للخيل تسمى غاية ، فإذا بلغها الفرس قيل قد بلغ الغاية فصارت مثلا ...)[٦] .

فهم جعلوا انتهاء السباق عند تلك الراية ، فكانت غاية ذلك السباق .

وهذا المعنى يصح أن يكون في المعنويات كالحسيات ، بمعنى أن أي نهاية مقصد الإنسان وغرضه ، يسمى غاية ، ولعل من هذا قولهم : اجتمعوا وتغايوا عليه فقتلوه[٧] .

---

(١) انظر العين (٨ / ٤٥٧) مادة (غيي) ، وتهذيب اللغة (٨ / ٢٢٢) ، والصحاح (٦ / ٤٥١) مادة (غيا) .

(٢) انظر المراجع السابقة ، حيث فصلت بين المادتين ، خلافاً لابن فارس في معجمه إذا جعلهما مادة واحدة ، وحاول جاهداً إرجاعهما إلى أصل واحد ، انظر : معجم مقاييس اللغة (٤ / ٣٩٩-٤٠٠) ، مادة (غوى) .

(٣) انظر تهذيب اللغة (٨ / ٢٢٠-٢٢١) .

(٤) انظر تهذيب اللغة (٨ / ٢٢٠) ، والصحاح (٦ / ٢٤٥١) ، ومعجم مقاييس اللغة (٤ / ٤٠٠) .

(٥) الحديث رواه البخاري (٥٨) كتاب الجزية (١٥) باب ما يحذر من الغدر ، حديث (٣١٧٦) الفتح (٦ / ٢٧٧) .

(٦) انظر تهذيب اللغة (٨ / ٢٢٠) .

(٧) انظر هذه العبارة بهذا اللفظ (تغايوا) العين (٨ / ٤٥٧) ، وتهذيب اللغة (٨ / ٢٢٢) .

وهناك أصل آخر لهذه المادة : وهو في قولهم : غياية : وهي ما يظلل الإنسان فوق رأسه مثل السحابة والغبرة والظل ونحوه [١] .

يقال غايا القوم فوق رأس فلان بالسيف كأنهم ظللوه به .

وما يناسب المعنى الاصطلاحي هو الأصل الأول ، إذ أن الحكمة والعلة نهاية ما يقصده الفاعل بفعله ، فهي غايته من ذلك الفعل .

فتسمى الحكمة والعلة إذا غاية ، إذ ينتهي عندها مقصود الإنسان .

والمتأمل للمعنى اللغوي يجد تفريقاً مهما بين الغاية والعلة ، أو بين الغاية والغرض والهدف .

وهو أنه يمكن أن تتعدد حكم الفاعل وأغراضه وعلله المقصودة له بفعله ، أما غايته من ذلك الفعل فلا تكون إلا واحدة إذ النهاية لا تتعدد كما هو معلوم .

فعلى هذا يمكن تسمية المقصود الأساسي للفاعل والنهائي والذي تصب فيه بقية أغراضه من فعل من الأفعال ، غاية ، وقد تسمى كذلك حكمة وعلة ، ولكن لا تسمى حكمه وعلله وأغراضه الثانوية أو المرحلية غاية .

فمثلاً يقال : غاية المجاهد من جهاده : حصوله على رضا ربه تعالى بعبادته بعبودية الجهاد ، وهذه أيضاً علة وغرض له ، وهذا لا ينفي عللا وحكما أخرى كنصر المسلمين ، وهزيمة الكفار ، ودعوة الناس إلى الدين ، أو طلب الشهادة ، وهكذا ، وهي لا تسمى غايات ، وإنما الغاية حكمته التي تنتهي عندها كل حكمة وعلله وتصب فيها .

ويمكن أن تعرف الغايات بالنسبة إلى الله تعالى بأنها : الحكم العامة ، والعلل الحميدة الكبرى المطلوبة له تعالى بخلقه وأمره .

على أنها قد استعملت مرادفة لمصطلح الحكمة والعلة ، بدون تفريق ، ولا مشاحة في الاصطلاح .

وينبه هنا إلى مصطلح « الغائية » ، وهو مصطلح فلسفي ، يذكر أحياناً مقرونا بالعلة فيقال العلة الغائية ، وأحياناً يذكر مستقلاً .

والغائية (مصطلح فلسفي معناه تعليل الشيء بالغاية التي يحققها) [٢]

فهو مصطلح مرادف للعلة والحكمة والغرض .

---

(١) انظر تهذيب اللغة (٨ / ٢٢١) ، والصحاح (٦ / ٢٤٥١) ، ومعجم مقاييس اللغة (٤ / ٣٩٩) .

(٢) الموسوعة العربية الميسرة ، (٢ / ١٢٥١) .

خامساً : الغرض ومرادفاته :

أ / الغرض :

الغرض في اللغة :

يقول ابن فارس رحمه الله (الغين والراء والضاد من الأبواب التي لم توضع على قياس واحد ، وكلمه متباينة الأصول وسترى بعد ما بينها) [١]

ولذلك فلن يستعرض منه هنا إلا ما كان مفتوح الراء (غَرَض) إذ هو ما يتعلق بموضوع البحث .

والغَرَض (بتحريك الراء) : قصد الإنسان وحاجته وبغيته يقال فهمت غرضك : أي قصدك ، وغرضه كذا : أي حاجته وبغيته [٢]

واغترض الشيء : جعله غرضه . [٣]

وأصل الباب هو : الغرض : هدف يرمى فيه ، أو الشيء الذي ينصب فيرمى فيه [٤] ، وجمعه أغراض .

والغرض : الاشتياق والضجر والملال . [٥]

فإذا عدّي بحرف ((إلى)) كان بمعنى اشتاق وأحب ، يقال : غَرِض إلى لقائه غَرَضاً فهو غَرِضٌ : اشتاق إليه .

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٤ / ٤١٧) .

(٢) انظر الصحاح (٣ / ١٠٩٣) ، والمحكم لابن سيده (٥ / ٢٤١) ، ولسان العرب (١٠ / ٥٣) .

(٣) انظر لسان العرب (١٠ / ٥٣) .

(٤) انظر العين (٤ / ٣٦٤) ، و تهذيب اللغة (٨ / ٧) ، والصحاح (٣ / ١٠٩٣) ، والمحكم لابن سيده (٥ / ٢٤١) ، والقاموس المحيط ص (٨٣٦) ، وتاج العروس للزبيدي (١٨ / ٤٥١) .

(٥) انظر المراجع السابقة نفس الصفحات ، وانظر لسان العرب (١٠ / ٥٢) .

وإذا عدي بحرف ((من)) أو ((الباء)) كان بمعنى الضجر والملال والقلق ، يقال : غرض منه غَرَضاً فهو غرِض ، : أي ضجر وقلق ، وكذلك غرضت به [١]

ولذلك عده بعض أهل اللغة من الأضداد ، لأنه المحبة والاشتياق تقابل الملال والضجر . [٢]

وقد يكون هذا المعنى الأخير هو الأصل ، ويكون المعنى الأول – وهو الهدف – راجع إليه ، إذ أن الرامي عند رميه للهدف يحب إصابته ويشتاق إليه ، فهو يغرض إلى إصابته برميته فسمي الهدف باسم الفعل .

الغرض اصطلاحاً :

مصطلح الغرض من أشهر مصطلحات مسألة التعليل ، فكل المتكلمين – مثبتة ونفاة – يعرضون مسألة التعليل بهذا المصطلح ، وهل الله تعالى يفعل لغرض أم لا ؟

ويمكن تعريفه بأنه : اسم لكل غاية يتحرى إدراكها ، أو هو الفائدة المترتبة على الشيء من حيث هي مطلوبة بالأقدام عليه [٣] .

على أن تعريفه هنا يتأثر بعقيدة المعرّف ، ولذلك لما أثبته المعتزلة أثبتوه مبنياً على إيجابهم على الله تعالى بمقتضى عقولهم ، وعلى قياسهم لأفعاله تعالى على أفعال المخلوقين . [٤]

وهذا ما قد يفسر أحياناً الإنكار الشديد للغرض في أفعاله تعالى عند الأشاعرة ، فقد ترى بعضهم يكاد يثبت التعليل في أفعاله تعالى في بعض كلامه – خاصة عند بيان مصالح الشريعة ونحوها – ، لكن لما تأتي مسألة هل الله تعالى يفعل لغرض ؟ تجد منهم الإنكار الشديد على هذا والنفي التام له ، على أن نفيهم له جاء على نفي التعليل جملة عند أكثرهم .

---

(١) انظر الصحاح (٣ / ١٠٩٣ – ١٠٩٤) ، ومعجم مقاييس اللغة (٤ / ٤١٧) ، ولسان العرب (١٠ / ٥٢) ، وتاج العروس (١٨ / ٤٥١ – ٤٥٢) .

(٢) انظر تاج العروس (١٨ / ٤٥٢) .

(٣) انظر هذين التعريفين في التوقيف للمناوي ، ص (٥٣٦) .

(٤) فإذا قال المعتزلي الله تعالى يفعل لغرض ، فليس مقصوده مجرد إثبات التعليل ، وأن له تعالى أغراضاً قد نعلمها وقد لا نعلمها ، وإنما يقصد غرضاً معيناً قد حدد معناه ، فالغرض مثلاً من خلق الله تعالى للخلق : تعريضهم للثواب . ونحو هذا فعندهم لابد أن يكون جلباً لمنفعة أو دفعاً لمضرة وذلك لكل مخلوق . انظر ص (٤٥) من هذا البحث .

والعجيب أن النفاة للتعليل ، يجعلون إثبات الحكم المقصودة لـه تعالى بأفعالـه والغايـات الحميدة التي يفعل لأجلها إثباتاً للغرض في أفعاله تعالى تشـويهاً لذلـك وتنفـيراً عنـه ، فإنـهم يقولون بعد ذلك : نحن ننزه الله تعالى عن الأغراض [١] .

ومن هنا وكما سيأتي يتوقف أهل السنة في لفظ الغرض ، مع أنـهم يثبتونـه أحيانـاً في مقام الرد وحينئذ يقصدون به : الغايات المحمودة والحكم المطلوبة له من أمره وخلقه تعالى .

وعلاقة المعنى الاصطلاحي باللغوي واضحة ، إذ أن ما يقصـده الفـاعل ويبتغيـه بأفعالـه مشابهة للغرض المتخذ للرمي في كونه مقصوداً ومراداً لـه ، فـهذا مقصـود لـه بفعلـه وهـذا مقصود له برميه .

ب / الهدف :

الهدف هو : الغرض . [٢]

والهاء والدال والفاء لفظ أصيل يدل على انتصاب وارتفاع [٣] ، فكل شيء مرتفـع مـن بناء أو كثيب أو جبل وحتى العظيم الجسم من الرجال يقال له : هدف .

ويقال : أهدف الشيء واستهدف أي انتصب .

ومن هنا أخذ الهدف الذي هو الغرض لانتصابه لمن يرميه أو سمي الغـرض هدفـاً لذلـك المعنى [٤] ، فإن الغرض إنما ينصب في مكان مرتفع ، فلا فرق بين اللفظين في المعنى .

وفرق بعضهم بينهما في الكيفيـة فقـط ، فجعـل الهـدف : مـا رفـع وبنـى مـن الأرض للنضال ، والغرض ما ينصب شبه غربال أو حلقة [٥] وهـذا التفريـق لم يخـرج بـاللفظين عـن الدلالة على مدلول واحد وهو ما نصب للرمي ، أو جعل مرمى للرامي .

---

(١) وانظر ص (٥٣) من هذا البحث .

(٢) انظر العين (٤ / ٢٨) ، وتهذيب اللغة (٦ / ٢١٣) ، والصحاح (٤ / ١٤٤٢) ، ومعجم مقاييس اللغة (٦ / ٣٩) ، والمحكم (٤ / ١٩٠) ، وتاج العروس (١٦ / ٤٨٧) .

(٣) انظر معجم مقاييس اللغة (٦ / ٣٩) .

(٤) انظر تهذيب اللغة (٦ / ٢١٢) ، والصحاح ((٤ / ١٤٤٢) .

(٥) نقل هذا عن النضر بن شميل ، انظر تهذيب اللغة (٦ / ٢١٤) ، وتاج العروس (١٦ / ٤٨٧) .

ومن معانيه ؛ الدنو والاستقبال : يقال : أهدف القوم إذا قربوا ودنوا .[١]

ويقال أيضاً : أهدف إليه ، أي لجأ وأسرع .[٢]

وهذه المعاني ترجع إلى المعنى الأصلي لهذه المادة .

وعلاقة هذه الكلمة بالمعنى المراد هنا واضحة ، فقد تبين من معناها اللغوي ترادفها مع كلمة غرض ، التي هي أصل هذا الباب ، وكما أن كلمة «غرض» تستعمل في المعنويات والحسيات ، فكذلك « هدف » ، فيوصف مقصود الفاعل من فعله بأنه غرضه ، ويوصف كذلك بأنه هدفه الذي يهدف إليه بذلك الفعل .

جـ / المرمى :

مصدر ميمي لكلمة رمى يرمي رمياً فهو رام ، والمرميّ : مرمى .

وراميته مراماة ورماء ، وارتمينا وترامينا .

والراء والميم والحرف المعتل : اصل واحد وهو نبذ الشيء وإلقاؤه .[٣]

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾ [الأنفال : ١٧] .

ونحو هذا : القذف ، يقال : رمى فلان فلاناً أي قذفه .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ﴾ [النور : ٤] .

والرميّة : الصيد الذي يرمى ، وهو اسم لها لا نعت ، وأرميت مثل رميت .

والمرماة : سهم الأهداف[٤] ، أو نصل السهم المدوّر لأنه يرمى به .[٥]

ويقال : خرجت أترمّى ، إذا خرجت ترمي في الأغراض وفي أصول الشجر .

والرماء والإرماء الزيادة ، يقال رامت : أي زادت وتتابعت .

وهذا المعنى راجع إلى أصل المادة ، لأنه أمر يترامى إلى فوق .[٦]

---

(١) انظر تهذيب اللغة (٦ / ٢١٢) ، وتاج العروس (١٦ / ٤٩٠) .

(٢) انظر الصحاح (٤ / ١٤٤٣) ، والمحكم (٤ / ١٩١) .

(٣) انظر معجم مقاييس اللغة (٢ / ٤٣٥) ، والصحاح (٦ / ٢٣٦٢) .

(٤) انظر تهذيب اللغة (١٥ / ٢٧٨) .

(٥) انظر الصحاح (٦ / ٣٦٢) ، ومعجم مقاييس اللغة (٢ / ٤٣٦) .

(٦) معجم مقاييس اللغة (٢ / ٤٣٦) .

والرَميّ : السقي : وهي السحابة العظيمة القطر ، الشديدة الوقع وجمعها أرميــة ، (ويقال سميت رميًا لأنها تنشأ ثم ترمي بقطع من السحاب من هنا وهنا حتى تجتمع) . [١]

ويطلق الرمي على المعنويات مثل الحسيات ؛ فكل ما يقصده الفاعل بفعله فقد رمى إليه ، ومنه قولهم : رمى الله لك ، أي نصرك وصنع لك[٢].

أي أنه تعالى فعل فعلاً يقصد به نصرك ، ومن هذا قولهم : رمــى الرجل ، أي سافر ، فهو يقصد بسفره جهة أخرى ، فهو يرمي إليــها ، يقــول الأزهـري (سمعــت أعرابيــاً يقــول لآخر : أين ترمي ؟

فقال : أريد بلد كذا وكذا ، أراد : أي جهة تنوي ؟) . [٣]

فعلى هذا فمما يطلق على غرض الفاعل ومقصده : لفظ : مرمى ، فإنه لما نواه بفعله ، أشبه الرامي بالسهم وهو ينوي به هدفاً معيناً ، فهذا اللفـظ إذاً يستعمل في الأمـور المعنويـة والحسية .

---

(١) المرجع نفسه والصفحة .

(٢) انظر المرجع نفسه والصفحة ، والصحاح (٦ / ٢٣٦٢) .

(٣) تهذيب اللغة (١٥ / ٢٧٦) .

سادساً : القصد ، والمقصد ، والمقصود :

لهذه المادة ثلاثة أصول : [(١)]

فأول هذه الأصول ، وأكثر ما تستعمل فيه هذه المادة ؛ هو : إتيان الشيء وأمه [(٢)] .

تقول : قصدته ، وقصدت له ، وقصدت إليه .

٥ وأقصدني إليه الأمر ، فهو أي المقصود قصد ومقصد .

يقول ابن جني[(٣)] : (أصل مادة « ق ص د » ومواقعها في كلام العرب ؛ الاعتزام والتوجه والنهود والنهوض نحو الشيء ، على اعتدال كان ذلك أو جور ، هذا أصله في الحقيقة) . [(٤)]

ومن هذا يقول الراوي : (فكان رجل من المشركين إذا شاء أن يقصد إلى رجل من ١٠ المسلمين قصد له فقتله) . [(٥)]

ومما يدخل في هذا الأصل المعاني التالية :

القصد : استقامة الطريق ، طريق قاصد : سهل مستقيم [(٦)] ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [النحل : ٩] والقصد من الطريق : المستقيم الذي لا اعوجاج فيه . [(٧)]

١٥ وقريب منه القاصد : القريب ، يقال : سفر قاصد ، أي سهل قريب ، إذ كلما استقام الطريق قرب السفر .

---

(١) انظر معجم مقاييس اللغة (٥ / ٩٥) .

(٢) انظر الصحاح للجوهري (٢ / ٥٢٤) ، ومعجم مقاييس اللغة (٥ / ٩٥) . والمحكم لابن سيده (٦ / ١١٥) .

(٣) ابن جني : عثمان بن جني الموصلي أبو الفتح ، إمام العربية في عصره ولد قبل (٣٣٠ هـ) ، لزم أبا علي الفارسي وسافر معه حتى برع وصنف ، وتخرج به كبار النحويين وأهل اللغة ، صنّف الكثير من المصنفات . منها : « سر الصناعة » ، « التصريف » ، « الخصائص » ، « المحتسب في الشواذ » وكلها مطبوعة ، وغيرها كثير . توفي سنة (٣٩٢ هـ) رحمه الله . انظر : الفهرست لابن النديم (٩٥) ، تاريخ بغداد (١١ / ٣١١) . معجم الأدباء (١٢ / ٨١) ، سير أعلام النبلاء (١٧ / ١٧) .

(٤) بواسطة المحكم (٦ / ١١٦) .

(٥) رواه مسلم في (١) الإيمان ، (٤١) باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال (لا إله إلا الله) حديث رقم (٩٢) (١ / ٩٧) .

(٦) انظر المحكم (٦ / ١١٥) .

(٧) انظر جامع البيان (٨ / ٨٣) .

والقصد : العدل ، وهو متعلق أيضاً بالمعنى السابق ، فإن العادل : من استقامت طريقه ، وهو يتضمن معنى التوسط بدون إفراط ولا تفريط ، وذلك في كل أمر ، كما قال تعالى : ﴿ وَٱقۡصِدۡ فِي مَشۡيِكَ ﴾ [لقمان : ١٩] ، أي اعتدل فيه وتوسط .[١]

وأما الأصل الثاني لهذه المادة فهو : الكسر ، قصدت الشيء : كسرته .[٢]

وقصدت الرماح : تكسرت ، ورمح قَصِد ، وقَصِدٌ : مكسور .

والقِصْدَةَ – بالكسر – القطعة من الشيء إذا انكسر .

والأصل الثالث لهذه المادة : هو اكتناز في الشيء ، يقال : ناقة قصيد ، أي مكتنزة ممتلئة لحماً .[٣] أو سمينة بها نقي ، أي : مخ .[٤]

والقصيد : المخ الغليظ السمين ، وعظم قصيد : ممخ ، ولعل هذا المعنى هو الأصل للمعنى السابق وهو الناقة الممتلئة . لأن الناقة السمينة ، تكون ممخة العظام ، فسميت قصيداً من هذا .

والأصل المناسب من هذه الأصول الثلاثة للمعنى الاصطلاحي هنا الأصل الأول ، وهو أم الشيء وإتيانه ، إذ أن ذلك الشيء المراد إتيانه مقصود للآتي إليه ، فكذلك الحكمة والعلة مقصود للفاعل ، فهو يقصدها بفعله ، ويأتيها به ، وكما أن الجهة التي يريدها الآتي هي قصده ومقصده ومقصوده بالمجيء ، فكذلك الحكمة والعلة إذا أرادها الفاعل بالفعل ، فإنها قصده ومقصده ومقصوده .

---

(١) انظر في هذا المعنى والذي قبله الصحاح (٢ / ٥٢٥) .

(٢) انظر معجم مقاييس اللغة (٥ / ٩٥) ،والصحاح (٢ / ٥٢٤) ، والمحكم (٦ / ١١٦ – ١١٧) .

(٣) انظر معجم مقاييس اللغة (٥ / ٩٥) .

(٤) انظر المحكم (٦ / ١١٧) .

سابعاً : الباعث :

مادة بعث (الباء والعين والثاء) أصل واحد وهو الإثارة ، فكل شيء أثرته فقد بعثته .[١]

يقال بعثت الناقة إذا أثرتها ، وبعثه من منامه أي : أهبه ، وانبعث فلان لشأنه : إذا ثار ومضى ذاهباً لقضاء حاجته .

وبعث الموتى : نشرهم يوم البعث ، وهو من إثارتهم ، ومن أسمائه تعالى : الباعث ، ورجل بَعْثٌ وبُعْثٌ وبِعْثٌ : أي لا تزال همومه تؤرقه وتبعثه من نومه .

ومن هذا بعثه على الشيء : حمله على فعله ، فإن الحمل هنا الإثارة أي : إثارة على فعله ، ويقال : تواصوا بالخير وتباعثوا عليه : أي حمل بعض بعضاً على فعله .[٢]

ومن معانيه : الإرسال ، يقال بعثه يبعثه بعثاً : أي أرسله ، وبعثه لكذا : أرسله له ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَآ ﴾ [الأعراف : ١٠٣] . أي أرسلنا .

وبعث به : أرسله مع غيره ، ومحمد ﷺ خير مبعوث ومبتعث ، أي خير مرسول .

وهذا المعنى راجع إلى الأصل وهو الإثارة ، ولذلك يقال مثلاً : بعثت البعير فانبعث ، إذا حللت عقاله وأرسلته لو كان باركاً فأثرته .

فالمرسل يثير الرسول لأداء الرسالة .

ولما كان من معاني البعث حمل الفاعل على فعله ، كما يقال : بعثه على الشيء أي حمله على فعله ، سميت الحكمة والعلة الغائية باعثاً ؛ لأنها تحمل الفاعل على فعل الفعل .

فهذه أهم المصطلحات التي ترادف العلة الغائية في معناها ، وكلها – ما عدا لفظ الحكمة – تشترك في أنها مقصود الفاعل وغرضه الذي يريده بفعله ، سواء كان خيراً أم شراً ، وأما الحكمة فلا يقصد به إلا ما كان خيراً من الغايات والأغراض كما تقدم .

---

(١) انظر معجم مقاييس اللغة (١ / ٢٦٦) .

(٢) انظر تهذيب اللغة (٢ / ٣٣٤) ، والمحكم (٢ / ٧٠ – ٧١) ، والصحاح (١ / ٢٧٣) ، ومعجم مقاييس اللغة (١ / ٢٦٦) ، وتاج العروس (٥ / ١٦٨ – ١٦٩) .

المبحث الثاني : منزلة المسألة

مسألة الحكمة والتعليل في أفعاله تعالى من أعظم مسائل العقيدة فهي من مسائل الدين الكبار ، وقد وجدت نصوصاً لشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم – رحمهما الله – في بيان عظمة هذه المسألة ، وأنها مسألة كبيرة من أجل المسائل الكبار ، إن لم تكن أجلها على الإطلاق .

ومما قاله الإمامان رحمهما الله :

– قول ابن تيمية –رحمه الله – عنها (هذه المسألة كبيرة من أجل المسائل الكبار التي تكلم الناس فيها) [١] .

بل يقول في نص آخر له (وهذه المسألة – مسألة غايات أفعال الله ، ونهاية حكمته – مسألة عظيمة لعلها أجل المسائل الإلهية) [٢] .

فنص على إطلاق جلالتها ، وهذا كلام خبير ، وعالم جليل بمسائل الاعتقاد ومذاهب الخلق فيها ، وعلاقة المسائل ببعضها .

ونص رحمه الله في موضع آخر على أنها من أشرف العلم [٣] .

وعلى أنها مسألة عظيمة جداً [٤] .

ويقول ابن القيم رحمه الله عن هذه المسألة (وهذه من أجل مسائل التوحيد المتعلقة بالخلق والأمر [و] بالشرع والقدر) [٥] .

ولأهمية هذه المسألة فهي تحتاج إلى تآليف مستقلة كما أشار إليه ابن الوزير رحمه الله [٦] .

ومسألة بهذا القدر من وصفها بالجلالة والشرف والعظم فإنها تكون إذاً من أهم المسائل وأعلاها منزلة .

---

(١) مجموع الفتاوى (٨ / ٨١) .

(٢) منهاج السنة (٣ / ٣٩) .

(٣) انظر الاستغاثة (١ / ٣٢٨) .

(٤) انظر منهاج السنة (١ / ٤٦٥)

(٥) مفتاح دار السعادة (٢ / ٤٠٩) ، وما بين معكوفتين ليست في المطبوعة وهو خطأ .

(٦)انظر العواصم والقواصم (٧ / ٣١٤) .

وقد يتعجب المرء بداية من نعت هذه المسألة بهذه النعوت الدالة على عظم منزلتها من بين مسائل الدين ، ولكنه لما ينظر فيها وفيما تعلقت به من مسائل يزول تعجبه هذا ، ويعلم حقيقة وصدق وصف هؤلاء العلماء المحققين لها بهذه الأوصاف والنعوت .

ومما تتبين به منزلة هذه المسألة وأهميتها ما يلي :

أولاً : تعلق هذه المسألة بباب من أعظم أبواب العقيدة وهو باب الأسماء والصفات ، فأصل الكلام هنا هو إثبات اسمه تعالى « الحكيم » ، وما يتضمنه من إثبات صفة الحكمة القائمة به تعالى .

ومن المعلوم أن العلم بباب الأسماء والصفات ، أشرف العلوم ، فإن شرف العلم من شرف المعلوم ، وإذا كان ما يتعلم في هذا الباب هي أسماء الخالق سبحانه وتعالى وصفاته وأفعاله ، فأي علم أشرف من هذا ؟

ثانياً : وكذلك فهذه المسألة متعلقة بباب آخر ، وهو كذلك من أبواب الاعتقاد العظيمة وهو باب القدر ، فمسألة التعليل أصلاً من مسائل القدر ولذلك تذكر وتقرر في هذا الباب ، وعليها تقوم مسألة القدر وأكثر المسائل المتعلقة به ، كالإيجاب على الله تعالى والهداية والإضلال ، والتحسين والتقبيح العقليين ، وغيرها .

ومن المعلوم أيضاً أن باب القدر باب عظيم ، إذ هو مما يتضمنه توحيد الرب عز وجل ، فإن إثبات قدره تعالى يتضمن إثبات تمام علمه تعالى بكل شيء ومن ذلك علم الغيب ، وكذلك نفوذ مشيئته تعالى وإرادته ، وقدرته على كل شيء ، وأنه خالق كل شيء ، وهذا محض الربوبية كما هو معلوم .

وكذلك هذه الأمور من صفاته تعالى فهذا الباب متعلق أيضاً بتوحيد الأسماء والصفات وبهذا يفهم الأثر المروي عن ابن عباس ﷺ وهو قوله (القدر نظام التوحيد ، فمن وحد الله وكذب بالقدر نقض تكذيبه توحيده) [1] .

---

(١) هذا الأثر روى مرفوعاً وموقوفاً ، فأما المرفوع فعند الطبراني في الأوسط رقم (٣٥٧٣) ، (٤ / ٤٥ – ٤٦) قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧ / ١٩٧) : (فيه هاني بن المتوكل وهو ضعيف) ، وأما الموقوف فعن ابن عباس بأسانيد فيها انقطاع ، أو مجاهيل بين ابن عباس والراوي عنه ، انظر السنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل رقم (٩٢٥) (٢ / ٤٢٢) ، وكتاب القدر للفريابي رقم (٢٠٥) ص (١٤٣) ، والشريعة للآجرّي رقم (٤٥٦ ، ٤٥٧) ، (٢ / ٨٧٥ – ٨٧٧) والإبانة لابن بطة رقم (١٦١٨ ، ١٦١٩) ، الثاني (٢ / ١٥٨ – ١٥٩) ، وشرح اعتقاد أهل السنة للالكائي رقم (١١١٢ ، ١٢٢٤) ، (٤ / ٦٢٣ ، ٦٧٠) وضعف الألباني في تعليقه على شرح الطحاوية ص (٢٥٠) المرفوع والموقوف ، لكن معناه صحيح مقرر لأصول أهل السنة في هذا الباب .

وأيضاً فالقدر من أعظم أركان الإيمان ، كما دل عليه قوله ﷺ في حديث جبريل المشهور [١] ، فلا يصح إيمان إلا بالإيمان بهذا الركن العظيم .

ومما يذكر في أهمية هذا الباب أيضاً أنه مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالشرع الذي كلف الله تعالى به عباده ، فلا يمكن الإيمان بأحدهما دون الآخر بل لابد من الإيمان بهما جميعاً و لم يحقق – في الحقيقة – الإيمان بهما جميعاً إلا أهل السنة والجماعة .

وعلى هذا فمسألة الحكمة مرتبطة بهذين البابين الذين هما من أعظم أبواب العقيدة منزلة ، وهذا يدل على أهمية مسألة الحكمة والتعليل وعلو منزلتها .

ثالثاً : ومما يبين أهميتها ، أن مسائل الدين الكبار تقوم على هذه المسألة العظيمة ، فالصواب فيها موصل للصواب في تلك المسائل والخلل فيها سبب للخلل والتقصير في تلك المسائل إن لم يكن للضلال فيها بالكلية .

ومن هذه المسائل من غير مسألة القدر وما يتعلق بها : مسألة وجود الله تعالى ، ووحدانيته في ذاته ، وصفاته تعالى وقيامها به ، وتفاضلها وتفاضل كلامه ، وإثبات الفاعل المختار ، والنبوات ، وإثبات الشرائع وقيام التكليف ، واليوم الآخر ، والإيمان ، والوعد والوعيد ، والصحابة ، الحمد والشكر ، التسليم لله تعالى ، وعدل الله تعالى ، والأسباب ، وإشكالية الشر ، والسنن الإلهية ، ودلائل الاعتقاد ، وعدم فناء الجنة والنار ، ومسائل أخرى .

ومن مسائل الأصول والفقه إثبات التعليل والقياس الشرعي ، قيام علم المصالح والمفاسد والمقاصد الشرعية ، النسخ ، وغيرها ، ومسائل أخرى كثيرة ، ستتضح – إن شاء الله – في فصل ثمرات المسألة ، فيعلم بذلك عظمة هذه المسألة وجلالتها لقيام مسائل الدين عقيدة وشريعة عليها .

وهذا الوجه مما ذكره ابن تيمية رحمه الله وغيره في بيانهم لمنزلة هذه المسألة وأهميتها ، يقول رحمه الله (هذه المسألة كبيرة من أجل المسائل الكبار التي تكلم فيها الناس ، وأعظمها شعوباً وفروعاً ، وأكثرها شبهات ومحارات فإن لها تعلقاً بصفات الله تعالى وبأسمائه وأفعاله ، وأحكامه من الأمر والنهي والوعد والوعيد ، وهي داخلة في خلقه وأمره ، فكل ما في الوجود

---

(١) رواه البخاري : كتاب الإيمان (٣٧) باب سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وسلم ، رقم (٥٠) الفتح (١ / ١١٤)، ومسلم (١) كتاب الإيمان (١) باب الإيمان والإسلام ... رقم (١) (١ / ٣٦ – ٣٨) .

متعلق بهذه المسألة ، فإن المخلوقات جميعها متعلق بها ، وهي متعلقة بالخالق سبحانه ، وكذلك الشرائع كلها ، الأمر والنهي والوعد والوعيد متعلقة بها ، وهي متعلقة بمسائل القدر والأمر وبمسائل الصفات والأفعال ، وهذه جوامع علوم الناس ، فعلم الفقه الذي هو الأمر والنهي متعلق بها ..)[١] .

٥ ثم أشار – رحمه الله – إلى مسائل أخرى مثل : مسألة تعليل الأحكام الشرعية ، والأمر والنهي ، ومسألة تنزيهه تعالى عن الظلم ، وهل هذا مع قدرته تعالى عليه ، أم لامتناعه عنه امتناعاً ذاتياً ؟ ومسألة محبة الله تعالى ورضاه وغضبه وسخطه .. وهل هي بمعنى إرادته أو هي صفات أخص من الإرادة ؟ ومسألة علاقة محبته تعالى بإرادته وغيرها من مسائل ، ثم قال رحمه الله بعد ذلك (وفروع هذا الأصل كثيرة لا يحتمل هذا الموضع استقصاءها)[٢] .

١٠ ومن الأمثلة التي توضح هذا المقام ؛ أن من أكبر حجج الدهرية – بقسميهم نفاة الصانع أو الفاعل المختار – على قدم العالم حجة الأغراض المبنية على مسألة التعليل[٣] ، بل هي الحجة العظمى عندهم ، فيكون أصل هذه الشبهة هو ضلالهم في باب الحكمة والتعليل ولذلك يقول ابن تيمية رحمه الله بعد عرضه لها (وهذه الحجة لما كان أصلها هو البحث عن حكمة الإرادة ؟ ولم فعل ما فعل ؟ وهي « مسألة القدر » ظهر بها ما كان السلف يقولونه :

١٥ إن الكلام في القدر هو أبو جاد الزندقة ..)[٤] .

وهذا يوضح تعلق هذه المسألة الكبيرة بمسألة الحكمة والتعليل ، وهذه التعلقات في غاية الدلالة على أهمية هذه المسألة .

وبعد ، فلعل هذه الأمور توضح جوانب عظمة منزلة مسألة الحكمة والتعليل وجلالتها وأهميتها .

---

(١) مجموع الفتاوى (٨ / ٨١) .

(٢) مجموع الفتاوى (٨ / ٨٢) ، وانظر في أثرها في الأقوال في القدر شفاء العليل لابن القيم (١ / ٢٩٠) .

(٣) انظر ملخصها ص (٦٦٠) من هذا البحث .

(٤) بيانه تلبيس الجهمية (١ / ١٦٣) .

المبحث الثالث : مجمل أقوال الناس – المنتسبين للإسلام - في مسألة الحكمة والتعليل في أفعال الله عز وجل

هذه المسألة من المسائل التي اختلف الناس فيها ، والمقصود هنا عرض سريع لأقوالهم مع عدم الرد عليهم ، إذ الرد عليهم وما يتضمنه من عرض شبهاتهم ومناقشتها يحتاج إلى بحث مستقل ، وإن كنت سأعرض إلى ذكر بعض تناقضات كل فرقة من خلال عرض مذهبها .

واعنى بالمخالفين هنا المنتسبين إلى الإسلام ، فلا أذكر مثلاً أصحاب الديانات والمذاهب الأخرى ، كالبراهمة والمجوس ونفاة الصانع والملاحدة الذين يطعنون في حكمته تعالى ، ولا أهل المذاهب المحدثة في هذا ، وغيرهم ممن لا ينتسب إلى الإسلام .

ويمكن تقسيم الناس هنا إلى ثلاثة أقسام :

١ – الفلاسفة ، ٢ – مثبتة التعليل ، ٣ – نفاة التعليل .

ومع أن الفلاسفة من نفاة التعليل ، إلا أني آثرت فصلهم ، فإن قولهم أعظم من مجرد نفي التعليل ، فهم ينفون الإرادة أصلاً ، وبذلك ينفون الفاعل المختار ، هذا من وجه ومن وجه آخر فهم من أكثر الناس إثبات لعناية الله تعالى بالخلق والتخصيصات المقتضية لإثبات التعليل ، وهم يريدون بإثباتهم هذا إثبات الصانع ، وهم بذلك يكادون يثبتون التعليل ، لكن صنيعهم هذا مع نفي الإرادة يعدّ تناقضاً عظيماً .

وأما الفريقان الآخران فتندرج تحت كل واحد منهما عدة فرق مختلفة ، يأتي بيانها بإجمال في مواطنها – إن شاء الله – .

وقبل البدء بذكر هذه الفرق لا يذكر هنا بإجماع كل الفرق المذكورة هنا حتى الفلاسفة على إثبات إحكامه تعالى وإتقانه للخلق وعنايته بهم ، وأنه لا يصدر عنه إلا خير ، وليس في المنتسبين إلى الإسلام أبداً من يطعن في هذا [1] .

---

(١) انظر باب الإجماع في هذا البحث ص (٤٢٣) .

أولاً : الفلاسفة :

والمقصود هنا المنتسبون إلى الإسلام ، وهم ينفون الحكمة والتعليل في أفعاله تعالى ، إذ هم ينفون إرادته أصلاً ، فينفون الفاعل المختار ، وبهذا خالفوا كل المسلمين [١] .

يقول ابن سينا [٢] : (أتعرف ما الجود ؟ الجود إفادة ما ينبغي لا لعوض ، ولعل من يهب السكين لمن لا ينبغي له ليس بجواد ، ولعل من يهب ليستعيض معامل وليس بجواد .

وليس العوض كله عينا ، بل وغيره ، حتى الثناء والمدح والتخلص من الملامة إلى أن يكون على الأحسن أو على ما ينبغي .

فمن جاد ليشرف ، أو ليحمد أو ليحسن به ما يفعل ، فهو مستعيض غير جواد .

فالجواد الحق هو الذي تفيض منه الفوائد لا لشوق منه وطلب قصدي لشيء يعود إليه ، واعلم أن الذي يفعل شيئاً لو لم يفعله قبح به أو لم يحسن منه فهو بما يفيده من فعله متخلص) [٣] .

فنص هنا على أن الفوائد إنما فاضت من واجب الوجود من غير إرادة لها وقصد ، وهذا نفي صريح للتعليل لكنه يتضمن أيضاً نفي الإرادة [٤] ، فكونها تفيض منه معناه أنها تحصل بدون إرادته ، فهي تلزمه لكماله ، وهذا ما يقال في بقية العلل الفاعلة عندهم [٥] ، فيعلم بهذا

---

(١) فواجب الوجود عندهم علة تامة يصدر عنها معلول واحد وهو العقل الأول ثم هكذا بقية العقول العشرة ثم يصدر العالم كله من العقل العاشر الذي هو الفعال ، انظر : الملل والنحل للشهرستاني (٢ / ٥٢٨ – ٥٢٩).

(٢) هو أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسين بن علي بن سينا البلخي ثم البخاري الفيلسوف كان يلقب بـ ((الرئيس)) ، ولد سنة (٣٧٠هـ) أقبل على علوم الفلاسفة والزنادقة ، مارس الطب ، وخدم مجد الدولة وأمه ، وتقلد الوزارة بقزوين وهمذان ، صنف الكثير ، منها : ((القانون)) في الطب وهو مطبوع ، ((الشفاء)) ، ((الإشارات)) ، ((المعاد)) و غيرها كثير ، يقال تاب قبل موته ، توفي سنة (٤٢٨هـ) .
انظر : وفيات الأعيان لابن خلكان (٢ / ١٥٧) ، سير أعلام النبلاء (١٧ / ٥٣١) ، النجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٥ / ٢٥) .

(٣) الإشارات والتنبيهات ، القسم الثالث ، ما بعد الطبيعة (١٥٢ – ١٥٣) – ت : سليمان دنيا – ، وانظر التعليقات له أيضاً ، ص (٢٢) ، – .

(٤) انظر بيان تلبيس الجهمية (١ / ١٨٦) .

(٥) انظر الشفاء لابن سينا (٢ / ٣٩٨ – ٣٩٩) ، وانظره في كتاب النجاة له ص (٣٠٧ – ٣٠٨) ، – وهو مستل من كتاب الشفاء – .

أن نفيهم للتعليل إنما هو لنفيهم قضية الإرادة أصلاً ، فينفون بذلك الفاعل المختار ، وبهذا خالفوا المسلمين .

ثم يقول ابن سينا : (والعالي لا يكون طالباً أمراً لأجل السافل ، حتى يكون ذلك جارياً منه مجرى الغرض ، فإن ما هو غرض لقد يتميز عند الاختيار من نقيضه ، ويكون عند المختار أنه أولى وأوجب ، حتى أنه لو صح أن يقال فيه إنه أولى في نفسه وأحسن ، ثم لم يكن عند الفاعل أن طلبه وإرادته أولى به وأحسن لم يكن غرضاً .

فإذن الجواد والملك لا غرض له والعالي لا غرض له في السافل) [١]

ويقول في تقرير هذا : (بيان إرادته :هذه الموجودات كلها صادرة عن ذاته ، وهي مقتضى ذاته فهي غير منافية له وأنه يعشق ذاته ، فهذه الأشياء كلها مرادة لأجل ذاته ، فليس يريد هذه الموجودات لأنها هي ، بل لأجل ذاته لأنها مقتضى ذاته ..)

ثم يقول : (وقد بينا إن واجب الوجود تام بل فوق التمام ، فلا يصح أن يكون فعله لغرض ، ولا يصح أن يعلم أن شيئاً هو موافق له فيشتاقه ثم يحصله ، فإذن إرادته من جهة العلم أن يعلم أن ذلك الشيء في نفسه خير وحسن ، ووجود ذلك يجب أن يكون على الوجه الفلاني حتى يكون وجوداً فاضلاً ، وكون ذلك الشيء خير من لا كونه ، ولا يحتاج بعد هذا العلم إلى إرادة أخرى ليكون الشيء موجوداً ، بل تعيين علمه بنظام الأشياء الممكنة على الترتيب الفاضل هو سبب موجب لوجود تلك الأشياء على النظام الموجود والترتيب الفاضل) [٢].

فجعل الإرادة نفس العلم ، وهذا نفي للإرادة مطلقاً ، سواء للفعل ، أو للغاية التي يكون من أجلها الفعل ، فنفى قصد الفعل مع ما يتضمنه من قصد غايته ، ويفهم من كلامه أن الأمرين شيء واحد ، ولذلك فهو يدلل على نفي الأول بذكر شبهات إبطال الثاني ، من حيث إنه هو هو لا من باب الاستلزام والاقتضاء .

ومن عجيب أمر الفلاسفة هنا أن من أعظم الأدلة عندهم على إثبات الصانع دليل

---

(١) انظر الإشارات القسم الثالث (١٥٤ — ١٥٦) .

(٢) التعليقات (١٦ — ١٧)

العناية [١] ، وهو دليل صحيح ، لكنه لا يمكن أن يصح إلا بإثبات الإرادة والتعليل ، كما سيأتي في الأدلة العقلية – إن شاء الله تعالى – ، فهم أولاً يثبتون العناية وينفون الحكمة والتعليل مع قيام الأولى على الثانية ، وأعظم من هذا أنهم يثبتون العناية مع نفي الإرادة ، فكأنهم بهذا يقولون بالتعليل مع نفي الإرادة وهذا جمع بين النقيضين [٢] ، ثم إن ما يثبتون به الصانع هو من أعظم ما يثبت به الفاعل المختار ، فالطعن في هذا طعن في ذلك في الحقيقة ولا فرق [٣] .

فالفلاسفة أعظم الناس تناقضاً في هذا الباب [٤] ، إذ هم أبعد الناس عن الكتاب والسنة ، وكلما ابتعد الإنسان عن صفاء الوحي وطريقة السلف كلما ازداد ضلاله وحيرته وتناقضه .

ثانياً : مثبتة التعليل :

وهم الذين يتفقون على أن الله تعالى يفعل لحكمة وغاية حميدة يقصدها بفعله ، وهم أصناف :

الأول : أهل السنة والجماعة ، وهم الذين يثبتون صفة الحكمة لله تعالى ، وأنها من صفاته القائمة به قديمة النوع حادثة الآحاد ، وأنه تعالى يفعل لحكم بالغة وغايات حميدة يقصدها بأفعاله ، وهذه الحكم التي يفعل تعالى لها : منها ما يعود إليه ومنها ما يعود إلى الخلق

---

(١) انظر الشفاء (٢ / ٤١٤ – ٤١٥) ، والنجاة ص (٣٢٠) . وكشف مناهج الأدلة لابن رشد ص (١٦٢-١٦٣)؛ بل وبالغ ابن رشد في الرد على الأشاعرة في نفيهم للقصد هنا . وأثبت أن التخصيص الذي هو من وجوه عناية الله تعالى بالخلق لابد فيه من قصد ، ويقول ابن تيمية رحمه الله عنهم : (قد تبين أنهم معترفون بما هو مشهود معلوم من ظهور الحكمة التي في العالم ، التي يسمونها ((العناية)) والفلاسفة من أعلم الناس بهذا ، وأكثر الناس كلاماً فيما يوجد من المخلوقات من المنافع والمقاصد والحكم الموافقة للإنسان وغيره ، وما يوجد من هذه الحكمة في بدن الإنسان وغيره ، سواء كانوا ناظرين في العلم الطبيعي وفروعه ، أو علم الهيئة ونحوه من الرياضي ، أو العلم الإلهي : وأجل القوم الإلهيون..) بيان تلبيس الجهمية (٢ / ٢٠٣) وانظره (٢ ١٨٢ ، ٢٠٤) ، وانظر ص (٤٥٨، ٤٧٤) من هذا البحث.

(٢) وانظر مجموع الفتاوى (٨ / ٨٨) ، ودرء التعارض (١١١/٩).

(٣) انظر بيان تلبيس الجهمية (٢ / ٢٠٥) .

(٤) انظر مجموع الفتاوى (٨ / ٨٥ – ٨٨) . وشرح الأصبهانية (٢ / ٣٧٨) وبيان تلبيس الجهمية (٢ / ١٨٢ ، ٢٠٤ ، ٢٢٢) والنبوات (١٣١ – ١٣٤) ودرء التعارض (١١١/٩) .

وهي مصلحتهم ونفعهم العام ، وهذه العقيدة هي ما سيفصلها هذا البحث – إن شاء الله تعالى – .

الثاني : المعتزلة :

من أشهر الأقوال في مسألة التعليل قول المعتزلة ، بل إنه لا يتبادر إلى كثير من الأذهان عند إثبات التعليل إلا قول المعتزلة ، وقولهم هنا هو إثبات التعليل والمبالغة في ذلك ، حتى يتدخلون في تفاصيل العلل والغايات والكلام فيها بمحض العقول .

فعندهم أن الله تعالى لا يفعل إلا لعلة وغرض ، يقول القاضي عبد الجبار [١] : (إن الله سبحانه تعالى ابتدأ الخلق لعلة ، نريد بذلك وجه الحكمة الذي له حسن منه الخلق ، فيبطل على هذا الوجه قول من قال : إنه تعالى خلق لا لعلة لما فيه من إيهام أنه خلقهم عبثاً ، لا لوجه تقتضيه الحكمة ، وذلك – أي نقص من يفعل لا لغرض – ظاهر في الشاهد لأن الواحد إذا أراد النيل من غيره قال عنه : إنه يفعل الأفعال لا لعلة ولا لمعنى ، فيقوم هذا القول مقام أن يقول : إنه يعبث في أفعاله ، وإذا به في المدح يقول : إن فلانا يفعل أفعاله لعلة صحيحة ولمعنى حسن) [٢].

---

(١) هو القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد الهمذاني أبو الحسن الشافعي ، شيخ المعتزلة في عصره ، صنف المصنفات ، منها : ((تنزيه القرآن عن المطاعن)) مطبوع ، ((المغني في أبواب العدل والتوحيد)) مطبوع ، ((المجموع المحيط بالتكليف)) وغيرها ، توفي سنة (٤١٥هـ) وهو من أبناء التسعين .

انظر : تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١١ / ١١٣) ، سير أعلام النبلاء (١٧ / ٢٤٤) .

(٢) المغنى في أبواب العدل والتوحيد (١١ / ٩٢ – ٩٣) ، وانظره (٦ / ٤٨) ؛ وشرح الأصول الخمسة له (٥٠٨) وما بعدها .

وانظر في بيان عقيدتهم : مقالات الإسلاميين للأشعري (١ / ٣١٨) ومجموع الفتاوى (٨ / ٣٨) (٨٩) وما بعدها (١٤ / ٢٦٧) ومنهاج السنة (٣ / ١٩١) ، وشفاء العليل (٢ / ١٥٣) ، وطريق الهجرتين ص (٩٥ – ١١٥) ومفتاح دار السعادة (٢ / ٤٤٣ – ٤٤٦) ، وانظر كتاب : في علم الكلام – المعتزلة – للدكتور أحمد صبحي (١ / ١٤٧ – ١٤٨) . وقضية الخير والشر د. الجليند (١٨٣ – ١٩٠) .

وهذه العقيدة تتضمنها عقيدة المعتزلة المشهورة بالقول بالإيجاب العقلي على الله تعالى ، وخاصة القول بالصلاح والأصلح ووجوب اللطف عليه تعالى [١].

ومن المعلوم هنا اتفاق المعتزلة على وجوب أن يكون فعل الله تعالى للصلاح مع اختلافهم في الأصلح ، فجمهورهم على وجوبه ، والقول بالصلاح والأصلح عند المعتزلة هو عين قولهم بالتعليل على مذهبهم ، يقول الشهرستاني [٢] مبيناً رأي المعتزلة هذا : (وقالت المعتزلة : الحكيم لا يفعل فعلاً إلا لحكمة وغرض ، والفعل من غير غرض سفه وعبث ، والحكيم من يفعل لأحد أمرين ؛ إما أن ينتفع أو ينتفع غيره ، ولما تقدس الرب تعالى عن الانتفاع تعين أن يفعل لينتفع غيره ، فلا يخلو فعل من أفعاله من صلاح ، ثم الأصلح هل تجب رعايته ، قال بعضهم تجب كرعاية الصلاح ، وقال بعضهم لا تجب ، إذ الأصلح لا نهاية له ، فلا أصلح إلا وفوقه ما هو أصلح منه ..) [٣]

وبالتأمل في مذهب المعتزلة هذا واستقراء كلام أئمتهم فيه وكلام المحققين من العلماء بالفرق ، نجد أن هذا المذهب يرتكز على ما يلي :

---

(١) انظر الصلاح والأصلح واللطف عند المعتزلة : المغنى لعبد الجبار (١٤ / ٤٣) وما بعدها ، وشرح الأصول الخمسة له ص (٣١٢ – ٣١٣ ، ٥١٨) وما بعدها . ومقالات الإسلاميين للأشعري (١ / ٣١٣) وما بعدها ، والملل والنحل للشهرستاني ص (٥٧) ، والعواصم و القواصم لابن الوزير (٦ / ٨) ، والعلم الشامخ للمقبلي ص (٣٤) وما بعدها ، وفي علم الكلام د. صبحي (١ / ١٤٤ – ١٤٧) وقضية الخير والشر (١٣٦ – ١٥٠) وأصول المعتزلة الخمسة للمعتق (١٩٢ – ٢٠٢) ، ومعنى اللطف عند المعتزلة : (كل ما يختار عنده المرء الواجب ويتجنب الصحيح) انظر شرح الأصول الخمسة (٥١٩) .

(٢) هو : محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني أبو الفتح الشافعي ، ولد سنة (٤٦٧هـ) وقيل (٤٦٩هـ) : من أئمة أهل الكلام الأشاعرة ، تعلم الفقه وبرع فيه ، كان كثير الحفظ ، مليح الوعظ ، صنف المصنفات ، منها : ((نهاية الإقدام)) ، ((الملل والنحل)) وهما مطبوعان ، وله أيضاً : ((الإشارة إلى عقائد العباد)) ، ((المبدأ والمعاد)) ، ((المناهج والبيان)) وغيرها . توفي سنة (٥٤٨هـ) .

انظر : وفيات الأعيان (٤ / ٢٧٣) ، سير أعلام النبلاء (٢٠ / ٢٨٦) ، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي (٢ / ٩١) ، وانظر في عقيدته منهج الشهرستاني في كتاب الملل والنحل للسجسيباني ص (٩٠ – ١٩٦) .

(٣) نهاية الإقدام ص (٣٩٧ – ٣٩٨) ، وانظر الملل والنحل (١ / ٥٧) .

أ – أن إثباتهم للحكمة مبني على مذهبهم في نفي قيام الصفات والأفعال به تعالى ، فليس له فعل إلا ما كان منفصلاً عنه ، فهو مخلوق في غيره ، فهم يصفونه بما يخلقه في العالم وهذا من أصول ضلالهم في هذا الباب وباب القدر .

وعليه فعندهم أن الحكمة ليست قائمة به تعالى وإنما مخلوقة في غيره [١] ، فهي ما يخلقه من المصالح والمنافع العائدة إلى الخلق .

ب – ولقولهم بعدم قيام الصفات به تعالى ، قالوا بأن الحكمة تعود إلى الخلق فقط ولا تعود إليه ، فهو يفعل لغيره ولا يعود إليه منه شيء ، سواء محبة أو رحمة أو رضا أو فرحاً أو غيرة أو نحوها [٢].

ج – ولما حدد المعتزلة جهة عود الحكمة وخصوها بالعباد تدخلوا أيضاً في تحديدها والكلام فيها بمجرد عقولهم ، فوضعوا لتلك الحكم شريعة بعقولهم ، فأوجبوا على الله تعالى وحرموا لأجل ذلك وبمقتضاه ، فقاسوا أفعاله تعالى على أفعال العباد ، فما يحسن منهم يحسن منه ، وما يقبح منهم يقبح منه ، فأصل ضلالهم هنا أنهم شبهوا الخالق بالمخلوق في الأفعال ، فهم مشبهة الأفعال كما أنهم معطلة الصفات [٣].

د – والمعتزلة يوردون هذه المسألة بلفظ الغرض ، وهو لفظ غير شرعي ، مع كونه يشعر ببعض معاني النقص ، وهم لا يقصدون به مجرد الحكم والعلل الحميدة ، بل هو يتضمن معنى موجباً على الله تعالى عندهم ، فإذا قالوا : الله تعالى يفعل لغرض ، فهم يقصدون به أموراً محددة أوجبوها على الله تعالى ، كاللطف والثواب والعوض ، والتعريض للثواب ونحو ذلك وليس قصدهم مطلق الحكم والعلل التي قد تعلم أو لا تعلم [٤] .

---

(١) وانظر منهاج السنة (١ / ٤٥٦ – ٤٥٧) ومجموع الفتاوى (٨ / ١٢٥) ، ومدارج السالكين (١ / ٤٤٩)

(٢) وانظر مجموع الفتاوى (١٦ / ١٣٣) ، ومفتاح دار السعادة (٢ / ٤٤٣) وقضية الخير والشر د. الجنيند ص (١٨٥ ، ١٩٠) ، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣ ١٣١١) .

(٣) انظر منهاج السنة (١ / ٤٤٧) ، (٣ / ١٥٣) ومجموع الفتاوى (٨ / ١٢٥) ، وشرح الأصبهانية (٢ / ٦١١) ، ورسالة في العدل – ضمن جامع الرسائل لابن تيمية (١ / ١٢٨) ت محمد رشاد سالم ، ومفتاح دار السعادة (٢ / ٤٢٢ ، ٤٤٣ – ٤٤٤) .

(٤) انظر العواصم من القواصم (٥ / ٢٨٢) وما بعدها ، والعلم الشامخ ص (٣٥) .

هـ – والمعتزلة فيما يتعلق بالأحكام الشرعية – حصروا الحكمة في الفعل المأمور به ، وأن المصلحة تنشأ من نفس الفعل فقط ، فنفوا أن تنشأ الحكمة من نفس الأمر الشرعي .

فهذه خمسة أمور يقوم عليه اعتقاد المعتزلة في مسألة الحكمة والتعليل ، وكلها مما يخالف معتقد أهل السنة والجماعة ، وهم – المعتزلة – يثبتون في الحقيقة تعليلاً لا يعقل ، وهو أن يفعل الفاعل لعلة منفصلة عنه مع كون وجودها وعدمها بالنسبة إليه هو سواء ، وهم هربوا من وصفه بالعبث من جهة ، ووقعوا فيما يلزم منه القول بنسبة السفه إليه من جهة أخرى ، إذ لو صح إثبات فاعل يفعل لا لعلة تعود إليه بل تعود علله إلى غيره كان أقرب إلى وصفه بالسفه والعبث من وصفه بالحكمة بل هو كذلك [١] . ولذلك فهم بذلك لم يثبتوا حكمة في الحقيقة كما أنهم لم يثبتوا بتعطيل الصفات توحيداً [٢] ، ولأجل هذا المذهب الباطل وجدناهم أيضاً مقصرين في إثبات ملكه تعالى وقدره ، فنفوا القدر وأخرجوا أفعال العباد من خلق الله تعالى وملكه .

فالمعتزلة لمخالفتهم عقيدة أهل السنة هنا وقعوا في عقائد باطلة وتناقضات تظهر بطلان قولهم ، وإن كان يجب التنبيه هنا إلى أنهم أصابوا لما وافقوا أهل السنة في إثبات أصل التعليل ، وأنه تعالى يترك ما يقدر عليه لحكمته وعدله كالظلم ونحوه ، وإنه تعالى لا يسوي بين المختلفين ولا يفرق بين المتماثلين .

الثالث : ويتضمن الماتريدية والكلابية والكرامية .

فهذه الفرق تثبت التعليل مع مخالفتهم للمعتزلة في قضية الإيجاب ، فإنهم لا يوجبون على الله تعالى بمجرد العقول ، فسلموا بذلك من الإيجاب المعتزلي [٣] .

لكن مخالفة هؤلاء لأهل السنة والجماعة تتعلق بالحكم العائد إليه تعالى فإن هذه الفرق تختلف أقوالهم في هذا بحسب عقيدتهم في مسألة قيام الصفات الاختيارية بالله تعالى .

---

(١) انظر بيان هذا ص (٢٠٩) من هذا البحث .

(٢) وانظر مجموع الفتاوى (١٤ / ٣١٠) .

(٣) انظر المرجع نفسه (٨ / ٩٢) و (١٦ / ٤٩٨) ، وشرح الأصبهانية (١ / ٣٥٦) ، ومنهاج السنة (١ / ١٤١ – ١٤٤) .

فأما الماتريدية فهم وإن كانوا اشتهر عنهم إثبات التعليل [١] ، إلا أنهم يقاربون المعتزلة في حصر التعليل بالحكم المنفصلة العائدة إلى الخلق فقط – مع عدم الإيجاب على الله تعالى لشيء منها – وأما ما يعود إليه تعالى فهم ينفونه لنفي قيام الصفات الاختيارية به تعالى أصلاً ، وعليه فهم لا يثبتون الحكمة القائمة به تعالى والمتجددة الآحاد ، ويؤلون صفة المحبة والرحمة ونحوهما بالإرادة الأزلية [٢] .

وقريب من هذا القول قول الكلابية ، فإنهم يثبتون حكمة تعود إليه تعالى ، لكنها حكمة أزلية لا تتجدد أفرادها ، إذ لا تقوم بالله – عندهم – إلا الصفات الأزلية ، أما الأفعال فلا تقوم به [٣] ، فكما لا يثبت إلا الإرادة الأزلية التي ترجح أحد المتماثلين على الآخر بلا مرجح [٤] ، فلا إرادة تسبق الفعل مباشرة ؛ فكذلك قولهم في الحكمة ، فهو تعالى لا يأمر ولا يخلق بحكمة ؛ أي بحكمة حادثة تسبق الفعل .

وحتى صفات المحبة والرضا والسخط إنما هي – عندهم – من صفات الذات لا من صفات الفعل ، فهي أزلية عندهم ، فعندهم أنه تعالى لم يزل راضياً عمن علم أنه يموت مؤمناً ، ولم يزل ساخطاً على من علم أنه يموت كافراً [٥] . وعليه فهم لا يعللون أفعاله تعالى إلا بما قام به من صفاته الأزلية ، فتكون العلة الغائية العائدة إليه تعالى عندهم قديمة [٦] .

---

(١) وانظر في عقيدة الماتريدية أيضاً التوحيد للماتريدي ص (١٧٧ ، ٢١٦ – ٢١٧) ، والمسايرة في علم الكلام لابن الهمام ص (٧٦) وما بعدها ، وشرح المقاصد للتفتزاني (٤ / ٣٠٢) .

(٢) انظر في أصل عقيدة الماتريدية في صفات الأفعال : التوحيد للماتريدي ص (٤٧) والتمهيد في قواعد التوحيد للنسفي ص (١٨٨) وما بعدها ، والمسايرة في علم الكلام لابن الهمام ص (٢٤ – ٤٠) ، وانظر الرسالتين العلميتين في الماتريدية ، الأولى الماتريدية لشمس الأفغاني (٢/ ٤٦٣) وما بعدها ، والماتريدية دراسة وتقويماً ، أحمد الحربي ، ص (٢٩٣) وما بعدها ، وانظر الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات (٢ / ١٣٠ – ١٦٢) .

(٣) انظر في قول الكلابية هذا : مقالات الإسلاميين (١ / ٢٤٩ – ٢٥٠ ، ٣٥٠) ومجموع الفتاوى (٣٤٢/٨– ٣٤٣) ، وجامع الرسائل (١ / ١٥٩) ، وانظر الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات (٢ / ١٠ – ٢٠) ، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (١ / ٤٤٢) وما بعدها .

(٤) انظر مجموع الفتاوى (٨ / ٣٤٣ ، ٤٣٢) ، والعجيب أن هذه القاعدة – الترجيح بلا مرجح – هي أصل قولي القدرية والجهمية على حد سواء ، مع نقضهم لها في مواضع أخرى .

(٥) انظر مقالات الإسلاميين (١ / ٣٥٠) ، ومجموع الفتاوى (٨ / ١٤٧ – ١٤٨) .

(٦) انظر الإشارة إلى قولهم هذا مجموع الفتاوى (٨ / ٨٤ ، ١٥٣) .

ونفي أنه تعالى يفعل بحكمة ولحكمة يعود إليه منها محبته لها ورضاه بها ؛ نفـي للإرادة والحكمة والمحبة أصلاً ، - مع كونه نفي لتعليـل أفعالـه تعـالى - يقـول ابـن تيميـة رحمـه الله ذاكرا قول الجمهور في ردهم على الكلابية في هذا : (إذا كان الله تعالى راضياً في أزله ومحباً وفرحاً بما يحدثه قبل أن يحدثه ، فإذا أحدثه هل حصل بإحداثه حكمة يحبها ويرضاها ويفرح بها أو لم يحصل إلا ما كان في الأزل ؟ فإن قلتم لم يحصل إلا مـا كـان في الأزل ، قيـل ذاك كان حاصلاً بدون ما أحدثه من المفعولات ، فامتنع أن تكون المفعولات فعلت لكي يحصـل ذاك ، فقولكم كما تضمن أن المفعولات تحدث بلا سبب يحدثه الله تعالى يتضمن أنه يفعلـها بلا حكمة يحبها ويرضاها ، قالوا : فقولكم يتضمن نفي إرادته المقارنة ومحبته وحكمتـه الـتي لا يحصل الفعل إلا بها) [1] .

وأما الكرامية فقولهم وإن كان قولاً ضعيفـاً إلا أنـه أقـرب هـذه الأقـوال إلى قـول أهـل السنة ، فإنهم يثبتون حكمة تعود إلى الله تعالى لكن بحسب علمه ، وهذه الحكم العائدة إليه هي - عندهم - استدعاء الحمد والتعظيم من عبيده ، إذ أن الحكمة تستحق استدعاء الحمـد من مستحقه ، واستدعاء التعظيم ممن هو أهله ، فخلق هذا العالم والكون وما فيه من صفات - مثلاً - إنما يدل على صفاته تعالى التي توجب تعظيمـه وحمـده عليـها وعلـى قصـده لتلـك المنافع .

لكن هذه الحكم لا يريدها تعالى إلا ممن علم أنـه سيفعلها ، أي مـن يقـع منـه التعظيـم والتمجيد ، ولذلك خصوا قولـه تعـالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذريات:٥٦] في من تقع منه العبادة ، أما من لا يوجد منه ذلك فليس مخلوقاً لها [2] .

وهـم يعللون بأمور قائمة به تعالى تتعلق بقدرتـه ومشيئته لكـن جنسـها حـادث [3] علـى مذهبهـم البـاطل في الصفـات ، فإنها عندهـم حادثـة الجنس إذ قـامت بـه تعـالى بعـد أن لم تكن [4] ، وهذا مما خالفوا به أهل السنة والجماعة بل جماهير المسلمين .

---

(١) مجموع الفتاوى (٨ / ١٤٨ - ١٤٩) .

(٢) انظر مجموع الفتاوى (٨ / ٣٩ - ٤٠) ، وبيان تلبيس الجهمية (١ / ١١) ؛ وانظر مناقشة ابن تيمية رحمه الله لهذا : مجموع الفتاوى (٨ / ٤٠ - ٤٣) .

(٣) انظر مجموع الفتاوى (٨ / ١٥٣) .

(٤) انظر في عقيدتهم هذا الملل والنحل (١٢٥ - ١٢٨) ، ومجموع الفتاوى (٦ / ٣٦) ، (١٦ / ٣٨٢ - ٣٨٣) ، والأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات (٢ / ١٨٠) وما بعدها ، وإن كان في تسميته لهم بالمشبهة نظر ، وانظر منهج الشهرستاني في كتابه الملل والنحل للسحيباني ص (٤٤٦ - ٤٦٠) .

الرابع : نفاة التعليل من المتكلمين :

وهم الذين ينفون الحكم المقصودة له تعالى سواء ما يعود إليه أو ما يعود إلى خلقه ، فلا يعللون أفعاله تعالى ، فلا يفعل – عندهم – لحكمة ولا لعلة وغاية حميدة ، فهو لا يقصد بأفعاله شيئاً وإنما تترتب الفوائد على الأفعال ترتيباً اتفاقياً .

وهم يثبتون المشيئة المجردة أي الإرادة التي ترجح بين الأشياء بلا مرجح ولا مخصص فالأشياء أمامها مستوية ، فما يفعله تعالى فبمحض هذه الإرادة لا لشيء يريده بذلك ، وما يتركه فكذلك .

ولذلك فعندهم يجوز عليه تعالى التفريق بين المتماثلات والتسوية بين المختلفات .

وأشهر من نفى التعليل الجهمية – وهم رأس القائلين بهذا القول – والأشاعرة ومن وافقهم من المتصوفة والظاهرية وغيرهم .

والملاحظ هو ارتباط الجبر بنفي التعليل فهذان الفريقان هم القائلون بالجبر – ويلحق بهم الجبرية من المتصوفة – وهذا فيه دلالة على علاقة مسألة الحكمة الوثيقة بمسألة القدر وخلق أفعال العباد .

ويلاحظ أيضاً أن القدرية والجبرية متفقون على أنه لا تقوم به تعالى حكمة أو غاية يفعل لأجلها ، وذلك لاتفاقهم على أنه تعالى لا يقوم بذاته تعالى فعل ، بل فعله عين مفعوله ، فعطلوا أفعاله تعالى القائمة به وجعلوها نفس المخلوقات المشاهدة التي لا تقوم به فلم يقم به عندهم فعل البتة .

ثم يختلف الفريقان بعد ذلك فتقول الجبرية : لا يفعل لغاية ولا لحكمة أصلاً ، وتعقل القدرية بعض التعقل فقالت : يفعل لغاية وحكمة لا ترجع إليه ولا تقوم به ولا يعود إليه منها وصف [1] .

وأيضاً فإن نفي الفريقين لصفة المحبة – وهي أعظم الصفات التي يفعل الرب تعالى من أجلها – جعلهم يضلون في هذا الباب ، إذ هم بنفيهم هذا يجعلون جميع الأشياء بالنسبة إليه سواء من حيث أنها لا تتعلق بمحبة تقوم به تعالى ، ثم عند المعتزلة أنه يفعل لحكمة تعود إلى

---

(١) انظر طريق الهجرتين ص (١٥٦) .

العباد ، فهو يقصد نفع العبد لكون ذلك حسناً ، ولا يقصد الظلم لكونه قبيحاً ، من دون تعلق هذا الوصف بشيء يعود إليه تعالى .

فردت عليهم الجهمية بقولهم : إن هذا ممتنع ، إذ يمتنع اختيار الواحد للحسن على القبيح دون أن يكون له من فعل الحسن معنى يعود إليه .. فإذا قدر نفي ذلك امتنع أن يفعل لحكمة [1] .

فأما الجهمية اتباع الجهم بن صفوان [2] والذي من بدعه الكبار القول بالجبر [3] فإنهم ينفون التعليل ولا يثبتون إلا مجرد المشيئة التي تخصص بلا مخصص حتى أنه يُحكى عن الجهم قوله إذا خرج على الجذمي قال : (أرحم الراحمين يفعل مثل هذا ؟) أي أنه ليس هناك إلا إرادة ترجح بلا مرجح لا لحكمة ولا لرحمة [4] .

فهم يجوزون على الله تعالى فعل كل ما يقدر عليه ، فتكون الحكمة عندهم هي المشيئة أو القدرة أو العلم ، وهذا تأويل لها في الحقيقة ، وإطلاقهم للفظها إنما لأجل مجيئه في القرآن ، وإلا فلا يصفونه بمعنى الحكمة المعروف المعلوم .

وهذا هو عين الإلحاد في أسمائه تعالى والتحريف للكلام عن مواضعه .

بل ووصفهم هذا إنما هو وصف له تعالى بما يوجب الظلم والسفه ، إذ هو بهذا لا يضع الأشياء في مواضعها ، ويفرق بين المتماثلات ويسوي بين المختلفات ، سواء في الأحكام الأمرية أو الخلقية ، ولا يتنزه عن أي فعل وإن كان من منكرات الأفعال ، ولا

---

(١) انظر في بيان هذا مناهج السنة (٥ / ٣٢٤ — ٣٢٥) .

(٢) هو : جهم بن صفوان أبو محرز الراسبي مولاهم السمرقندي ، الكاتب المتكلم ، أُس الضلالة ورأس الجهمية ، كان صاحب ذكاء لا صاحب زكاء ، مجادلاً ، وكان كاتباً للأمير حارث بن سريج التميمي ، كان ينكر الصفات ، ويزعم أنه بذلك ينزه الباري عنها ، وكان يقول : الإيمان عقد بالقلب ، وإن تلفظ العبد بالكفر ، قتله مسلم بن أحوز لإنكاره أن الله تعالى كلم موسى ، وذلك سنة (١٢٨هـ) .

انظر الملل والنحل للشهرستاني (١ / ١٩٩) . الكامل لابن الأثير (٥ / ٣٤٢) ، سير أعلام النبلاء (٦ / ٢٦) .

(٣) والمقصود كونه أول القائلين بها ، وعليه فيكون نفي التعليل من بدعه أيضاً ؛ انظر مجموع الفتاوى (٨ / ٢٢٩ — ٢٣١ ، ٤٦٠ ، ٤٦٦) ، (١٤ / ٣٥٢ — ٣٥٣ ، ٣٥٧) .

(٤) انظر في حكاية هذا الكلام والتعليق عليه : النبوات لابن تيمية ص (٣٥٣) وجواب أهل العلم والإيمان له ص (٢١٥) ، وهو ضمن مجموع الفتاوى ص (١٧ / ١٧٧) ، ومجموع الفتاوى (٨ / ٣٧ — ٣٨ ، ٢٠٧ ، ٢٣١ ، ٤٦٠ ، ٤٦٦) ، (١٤ / ٢٧٠ — ٢٧١ ، ٣٥٧) (١٦ / ١٣٠) ، وشفاء العليل (٢ / ١١٨ — ١١٩) .

ينعت بلوازم كرمه ورحمته وحكمته وعدله بل يجوز له كل مقدور أن يكون وأن لا يكون [١] .

وقد تابع الجهم على هذا الأشاعرة فقالوا بمثل هذا ، ويلزمهم مثل ما يلزمهم هنا ، وهذه البدعة أصلية عند الأشاعرة بمعنى أنها ليست من تطورات المذهب الأشعري ، بل هي مما قال به شيخ المذهب أبو الحسن الأشعري [٢] ثم سار عليه أتباعه .

يقول أبو الحسن الأشعري في بيان عقيدته في تعليل أفعاله تعالى : (ولا لأفعاله علل ، لأنه مالك غير مملوك ، ولا مأمور ولا منهي ..) [٣]

وبوب الباقلاني باباً في كتابه التمهيد بقوله : (باب في أن صنع الله للعالم ليس لغرض) ومما قال فيه : (فإن قال قائل : فهل تقولون أن صانع العالم صنعه بعد أن لم يصنعه لداع دعاه إلى فعله ، ومحرّك حرّكه ، وباعث بعثه وغرض أزعجه ، وخاطر اقتضى وجود الحوادث منه ، أم صنعه لا لشيء مما سألت عنه ؟ قيل له : أنه صنع العالم لا لشيء مما سألت عنه) [٤] .

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (١٦ / ٢٩٧ – ٢٩٩) ، (١٤ / ٣٤٦) .

(٢) هو : أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي البشر الأشعري اليماني البصري ، من ذرية أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، كان إمام المتكلمين ، وتنسب إليه فرقة الأشاعرة ، كان معتزلياً ثم رجع ورد عليهم ، وتأثر بابن كلاب ، وقد رجع عن كثير من بدعه ، وإن كان بقي عنده شيء منها ، صنف الكثير من المصنفات مثل « مقالات الإسلاميين » و « الصفات » و « الفصول في الرد على الملحدين » و « رسالة إلى أهل الثغر » و« الإبانة » وغيرها ، توفي سنة (٣٢٤هـ) وقيل سنة (٣٣٠هـ) ، رحمه الله تعالى .

انظر : الفهرست لابن النديم – ص (٢٥٧) – وتاريخ بغداد – (١١ / ٣٤٦) – ، وسير أعلام النبلاء – (١٥ / ٨٥) – ، وانظر في بيان عقيدته وأطواره العقدية : موقف ابن تيمية من الأشاعرة للمحمود (١ / ٣٣١ – ٤٣٤) .

(٣) رسالة إلى أهل الثغر ص (٧٣) .

وانظر في حكاية قول الأشعري : مجموع الفتاوي (٨ / ٣٧ ، ٤٤ ، ٨٣ ، ٣٧٧) (١٦ / ١٣٠) ، ومنهاج السنة (١ / ٤٦٤) (٣ / ٣٠) وغيرها من المواضع ، وانظر قضية الخير والشر للجليند ص (١٩١) ، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة للمحمود (١ / ٤٣٢) .

(٤) التمهيد ص (٥٠) .

ثم قال : (مسألة في أن القديم لم يفعل العالم لعلة ..) [١] وقرر فيها مذهب الأشاعرة في نفي التعليل .

ويقول الغزالي في بيان معنى اسمه تعالى الوهاب : (الهبة هي العطية الخالية عن الأعواض والأغراض ،ولن يتصور الجود والعطاء والهبة حقيقة إلا من الله تعالى ، فإنه هو الذي يعطي كل محتاج ما يحتاج إليه لا لعوض ولا لغرض عاجل ولا آجل ..) [٢] .

وأما الرازي فقد ركز كثيراً على هذه المسألة وفي الرد على المثبتة وإيراد الشبهات على قولهم ، فيقول في بيان مذهبه هذا : (مسألة : لا يجوز أن يفعل الله شيئاً للغرض خلافاً للمعتزلة ولأكثر الفقهاء) [٣] ثم بدأ في تقرير هذا المذهب .

وهذا ما استقر عليه المذهب الأشعري إلى الآن [٤] .

والأشاعرة بهذا يكونون موافقين تماماً للجهمية في القول بالمشيئة الواحدة التي تخصص بلا مخصص ، وبتساوي الأشياء بالنسبة للرب تعالى ، فيجوز عليه تعالى أن يفعل كل مقدور، و ليس يجب أن ينزه عن فعل من الأفعال ، وليس في الممكنات ما هو قبيح أو ظلم أو سيء ، بل كل ذلك حسن وعدل ، فله أن يفعله .

ولذلك يلزمهم ما يلزم أولئك أيضاً من وصفه تعالى بما يوجب السفه والظلم تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، ومن عدم نعته بصفات الكرم والمحبة والرحمة والحكمة ونحوها ، فعندهم جائز عقلاً إظهار المعجزات على يد الكاذب ، وإدخال الكفار الجنة مع تعذيب المؤمنين في النار ، ونحو ذلك مما نزه الله تعالى نفسه عنه .

---

(١) المرجع السابق ص (٥٠) وانظر ما بعدها .

(٢) المقصد الأسنى ص (٥٤) ، ويلاحظ قرب عبارته من عبارة الفلاسفة . وانظر إحياء علوم الدين (١ / ١٤٩) .

(٣) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين (٢٠٥ — ٢٠٧) . وانظر المطالب العالية (٣ / ١٩٠ — ٢٠٧) ، والأربعين في أصول الدين (٣٥٠ — ٣٥٣) ، والمحصول (٦ / ٢٨٦ — ٢٨٨) .

(٤) انظر نهاية الإقدام ص (٣٩٧) وما بعدها ، والمواقف للإيجي مع شرحه للجرجاني (٨ / ٢٠٢ — ٢٠٦) ، وحاشية الحامدي على عمدة أهل التوفيق والتسديد شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى للسنوسي ص (٤٢٢ — ٤٣٣) .

وفي كتب المعاصرين : انظر موقف العقل والعلم لصبري (٣ / ٣ — ٢٤) ، والتعليل في القرآن الكريم ، محمد سالم ص (٣١٨ — ٣٢٥) .

وارتداد الأشاعرة إلى قول الجهمية هذا إنما هو – مع موافقته لبعض أصولهم – ردة فعل لقول المعتزلة القدرية الذين أوجبوا شريعة على الله تعالى بعقولهم ، فيوجبون عليه ويحرمون عليه بمجرد العقول ، فجاء هؤلاء في الطرف الآخر تماماً فأجازوا كل شيء عليه تعالى ، ونفوا أن تكون هناك حكم عظيمة وغايات حميدة يقصدها تعالى بأفعاله وأوامره [١].

٥ والناظر في شبهات الأشاعرة في نفي التعليل يجدها قريبة من شبهاتهم في نفي الصفات القائمة به تعالى إن لم تكن هي ، يشير إلى هذا ابن تيمية رحمه الله بقوله : (ونفي هذه الحكمة المقصودة لظن ثبوتها يستلزم قيام الحوادث المستلزمة حدوثه به واستكماله بغيره المقتضي حاجته ونحو ذلك ، هو نظير [نفي][٢] صفاته الثابتة بالفطرة والشرع والعقل ، لظن أن بثبوتها يستلزم حدوثه ، أو يستلزم افتقاره إلى غيره) [٣].

١٠ ومن شبهاتهم ما لا يصح إيراده إلا على مذهب المعتزلة الباطل في الإيجاب العقلي على الله تعالى [٤].

و كعادة المبتدعة [٥] فإن هؤلاء النفاة يسيئون إلى إثبات حكمته تعالى وتعليل أفعاله بتسميتها بأسماء منفرة ، ثم ينسبون إلى أنفسهم تنزيه الله تعالى عن ذلك ، تماماً كما فعلوا في نفيهم للصفات ، فهم يقولون مثلا : نحن ننزه الله تعالى عن الأعراض والأغراض والجهات

١٥ .. الخ ويقصدون بالأعراض : ما ثبت له تعالى من صفات الكمال ، وبالأغراض : الغايات والحكم الحميدة التي يفعل تعالى لأجلها ، وبالجهات : أي علوه تعالى على خلقه [٦] .

والأشاعرة لما نفوا التعليل وقعوا في تناقضات عديدة تدل على بطلان هذا النفي .

فمن ذلك مثلاً أنهم بهذا القول ينقضون قاعدة : الممكن لا يترجح إلا بمرجح ، رغم أنها القاعدة التي يحتجون بها كغيرهم من سائر المسلمين على إثبات الفاعل المختار [٧] .

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (١٤ / ٣٤٧) ، ومنهاج السنة (١ / ٤٤٤) ، والنبوات (١٨٣ – ١٨٤) .

(٢) هذه الكلمة ليست موجودة في المطبوعة وهو خطأ بيّن ، إذ لا يستقيم الكلام أبداً بدونها .

(٣) بيان تلبيس الجهمية (١ / ١٩٩) .

(٤) انظر مجموع الفتاوى (٨ / ٣٧٩) .

(٥) أي في تشويه الحق وتسميته بأسماء منفرة .

(٦) انظر في بيان استعمال المبتدعة لهذه الألفاظ وغيرها الصواعق المرسلة لابن القيم (٢ / ٤٣٨ – ٤٤١) (٣ / ٩٣٤ – ٩٣٦) .

(٧) انظر ص (٥٢٠) من هذا البحث .

وأيضاً فإن مما يثبتون به صفة العلم لله تعالى ؛ دلالة الأحكام والإتقان في المخلوقات، ولا يصح إلا بإثبات الحكمة والتعليل ، إذ لا تدل تلك الدلالة على العلم إلا إذا كان الفاعل خلقها لغاية يقصدها [١] .

وكذلك في الإرادة ، فإنهم أثبتوا ترجيحاً بين الأشياء بلا مرجح ، فأثبتوا إرادة لا تعقل ، وكذلك فإن من أدلتهم في إثبات الإرادة التخصيصات الموجودة مع أن هذه الدلالة من أعظم ما يدل على الحكمة والتعليل ، فالاستدلال بها على صفة دون أخرى تناقض بيّن [٢] .

وهم متناقضون في مسائل في النبوات ، فمن ذلك إثباتهم للمعجزات ، فإنهم كغيرهم من المسلمين يجعلونها دالة على صدق النبي ، (وهي إنما تدل إذا كان الفاعل يقصد إظهارها ليدل بها على صدق الأنبياء ، فإذا قالوا إنه لا يفعل شيئاً لشيء تناقضوا) [٣] .

وكذلك تناقضوا في إثبات القياس الشرعي في الفقهيات : وأيضاً في الكلام في محاسن الشريعة وما فيها من الأمر بمصالح العباد ومنافعهم ، فإن ذلك لا يمكن إلا بإثبات التعليل ، فإثباتهم لها مع نفيهم للتعليل تناقض واضح تحير أمامه حتى من الأشاعرة أنفسهم [٤] .

فهذه التناقضات وغيرها دليل واضح على بطلان قولهم بالنفي .

ومن قال بالنفي أيضاً الظاهرية [٥] .

وكذلك قال بالنفي كثير من المتصوفة [٦] لكن كثيراً من هؤلاء لم تقف بهم البدعة عند مجرد النفي ، بل أوصلتهم هذه البدعة إلى عدم تعظيم الأمر والنهي والوعد والوعيد ، فوقع فئام منهم في المعاصي ، وآخرون في الفسق ، وآخرون في الكفر ، حتى جوز بعضهم عبادة

---

(١) انظر النبوات ص (٣٥٦ – ٣٥٩) ، ومجموع الفتاوى (١٦ / ٣٥٦) . وانظر ص (٢٠٠) من هذا البحث .

(٢) انظر المرجع نفسه (٣٥٧ – ٣٥٨) ، وص (٤٧٥) من هذا البحث .

(٣) مجموع الفتاوى (١٦ / ٣٥٦ – ٣٥٧) وانظر النبوات (٣٧٣ – ٣٧٤) . وص (٤٩٩) من هذا البحث .

(٤) انظر ما سيأتي في ثمرات المسألة ص (٦٥٦) .

(٥) انظر الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (١ / ٥٩) ، والدرة مما يجب اعتقاده له ص (٣٠٩ – ٣١٠) ، والأصول والفروع له ص (٤٥ – ٤٦) ، وانظر منهاج السنة (١ / ١٤٢) ؛ ومجموع الفتاوى (٨ / ٨٣) . وابن حزم وموقفه من الإلهيات د. أحمد الحمد ص (٤٤٣ – ٤٤٥) .

(٦) انظر منازل السائرين للهروي (٣ / ٤١١) – ضمن شرحه مدارج السالكين لابن القيم – وانظر مجموع الفتاوى (٨ / ٩٩ ، ٢٣٠) ، (١٤ / ٣٥٤ ، ٣٥٨) ورسالة في تحقيق التوكل – ضمن جامع الرسائل – (١ / ٨٧) .

الأصنام ، والقول بوحدة الوجود ، وذلك أنهم لما قالوا : (أن الأشياء بالنسبة إلى الرب سواء ، وأن كل ما شاءه فقد أحبه ، وأنه يحدث ما يحدثه بدون أسباب يخلقه بها ، ولا لحكمة يسوقه إليها ، بل غايته : أنه يسوق المقادير إلى المواقيت ، لم يبق عندهم فرق في نفس الأمر بين المأمور والمحظور) [(١)] ، وجعلوا هذا بالنسبة للعبد أيضاً ، فخالفوا الأشعري بهذا فهو كان أعقل منهم - كما يقول ابن تيمية رحمه الله - لما أثبت الفرق بين الأوامر والنواهي بالنسبة للعبد [(٢)] ، إذ لا زال عنده بذلك تعظيم للأمر والنهي وإن كانت طريقته هذه هي مما فتح هذا الشر ، ومن هنا كانت قول القدرية في الحكمة والتعليل أقرب من قول النفاة للتعليل ، إذ هم معظمون للأمر والنهي بقولهم ذلك خلاف النفاة .

وبعد ، فهذه أقوال الناس في التعليل والحكمة مجملة ، ولعل مما يلاحظ فيها أن كل المخالفين فروا من شيء إلى ما هو أسوأ منه ، فإن شبهات نفاة الحكمة من الذين يثبتون صفة الإرادة والفاعل المختار ، ترد على إثباتهم للإرادة ، فيلزم من قولهم بنفي الحكمة العائدة إليه تعالى نفي الإرادة ، الذي يلزم منه نفي الفاعل المختار الذي يلزم منه نفي الصانع [(٣)] .

وعليه فيقال لكل المخالفين : إن إثبات الحكمة القائمة به تعالى لازم على كل قول من أقوال المخالفين ، حتى الفلاسفة [(٤)] .

وختاماً يمكن جعل هذه الأقوال في الرسم التالي تقريباً لها :

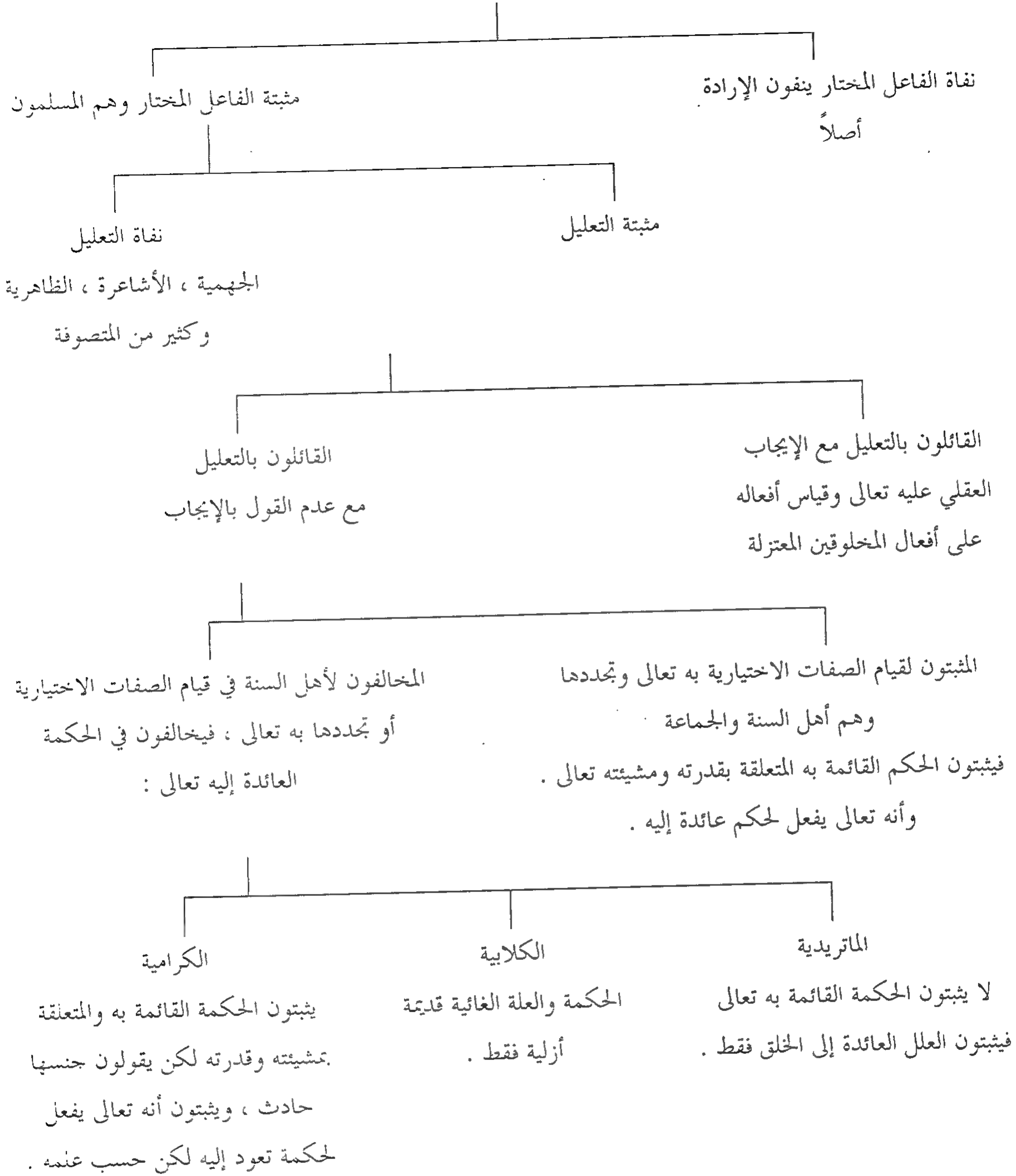
---

(١) مجموع الفتاوى (١٤ / ٣٥٧ — ٣٥٨) وانظره (٨ / ٢٣١) ، ولمزيد بيان لهذا انظر أيضاً (٨ / ٩٩ وما بعدها ، ٢٣٠ — ٢٣٤ ، ٣٤٢ وما بعدها) (١٤ / ٣٥٤ — ٣٦٨) .

(٢) انظر المرجع نفسه (٨ /٢٣١) .

(٣) انظر بيان هذه النبوات ص (١٣٣ — ١٣٨ ، ٣٧٤) وقال ابن تيمية هنا عن هذا الرد المجمل : (وهذا مقام شريف من تدبره وتصوره تبين له أنه لابد من الإقرار بما جاء به الرسول) ص (١٣٣) .

(٤) انظر المرجع نفسه ص (٣١٣ — ١٣٣ ، ٣٧٤) .


أقوال الناس – من المنتسبين إلى الإسلام – في مسألة الحكمة والتعليل
نفاة الفاعل المختار ينفون الإرادة أصلاً
مثبتة الفاعل المختار وهم المسلمون
مثبتة التعليل
نفاة التعليل
الجهمية ، الأشاعرة ، الظاهرية وكثير من المتصوفة
القائلون بالتعليل مع الإيجاب العقلي عليه تعالى وقياس أفعاله على أفعال المخلوقين المعتزلة
القائلون بالتعليل مع عدم القول بالإيجاب
المثبتون لقيام الصفات الاختيارية به تعالى وتجددها وهم أهل السنة والجماعة
فيثبتون الحكم القائمة به المتعلقة بقدرته ومشيئته تعالى .
وأنه تعالى يفعل لحكم عائدة إليه .
المخالفون لأهل السنة في قيام الصفات الاختيارية أو تجددها به تعالى ؛ فيخالفون في الحكمة العائدة إليه تعالى :
الماتريدية
لا يثبتون الحكمة القائمة به تعالى فيثبتون العلل العائدة إلى الخلق فقط .
الكلابية
الحكمة والعلة الغائية قديمة أزلية فقط .
الكرامية
يثبتون الحكمة القائمة به والمتعلقة بمشيئته وقدرته لكن يقولون جنسها حادث ، ويثبتون أنه تعالى يفعل لحكمة تعود إليه لكن حسب علمه .

الباب الأول

الأصول التي بنى عليها أهل السنة والجماعة عقيدتهم في مسألة الحكمة والتعليل

وفيه :

الفصل الأول : الأصول المتعلقة بالأسماء والصفات .

الفصل الثاني : الأصول المتعلقة بقدرة الله تعالى وأفعاله .

توطئة :

تفرد أهل السنة والجماعة بتكامل اعتقاداتهم في مسائل العقيدة ، ولذلك فأقوالهم في كل المسائل العقدية تتآلف ولا تتفرق ، تتكامل ولا تتناقض ، كل مسألة تكمل أختها ، وكل واحدة تبنى على أخرى ، وهذا من أعظم الدلالات على سلامة معتقدهم وهو من أعظم خصائص عقيدتهم بناء على أنها أصلاً مأخوذة من نصوص الكتاب والسنة التي لا تتعارض أبداً .

والأصول المذكورة هنا إنما هي مسائل من عقيدة أهل السنة يقوم عليها اعتقادهم في مسألتنا هذه ، فاعتقادهم فيها يعتبر في الحقيقة مقدمات عند أهل السنة لهذه المسألة ، والكلام فيها هنا إنما هو تأسيس وتأصيل للكلام في مسألة الحكمة .

والحكمة من الصفات الإلهية ، فالكلام فيها مبني على اعتقاد أهل السنة والجماعة في الصفات عموماً ، كما أن الكلام فيها داخل في موضوع القدر ومسائله ، فكان لابد من التعريج على هذين البابين المهمين لكي يتكامل الموضوع ويفهم الكلام فيه ويتضح تقرير أهل السنة له .

ومن هنا كان الكلام في بيان هذه الأصول في فصلين هما :

الفصل الأول

الأصول المتعلقة بباب الأسماء والصفات

وهذا الفصل يمكن إجمال الكلام فيه ببيان الأصول التالية :

الأصل الأول : أهل السنة والجماعة يثبتون أسماء الله تعالى الحسنى ، التي أثبتها لنفسه :

أثبت الله تعالى له أسماء حسنى في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ ، مثل الرحمن ، الرحيم ، القدير ، الحكيم ، السميع ، البصير وغيرها .

وبناء على ذلك فأهل السنة يثبتونها له تعالى ، ويؤمنون بها ، ومما يتضمنه إيمانهم بها ما يلي[١] .

أولاً : أنها توقيفية ، فلا نسمي الله تعالى إلا بما سمى به نفسه بل ولا نشتق من صفاته وأفعاله أسماءً له ، بل نلتزم بما سمى به هو تعالى نفسه[٢] .

ثانياً : وأسماؤه تعالى أزلية ، وغير مخلوقة ، إذ هي أوصافه تعالى التي وصف بها نفسه ، ووصفه تعالى من كلامه ، وكلامه غير مخلوق ، وكل أسمائه تعالى هو الذي سمى بها نفسه حتى التي لم تذكر في القرآن ، يدل عليه قوله ﷺ : « أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك ، أو علمته أحداً من خلقك ، أو استأثرت به في علم الغيب عندك »[٣] .

ففي كل الأحوال هو تعالى الذي سمى بها نفسه ، وتسميته هذه من كلامه وكلامه غير مخلوق .

وأئمة أهل السنة مجمعون على هذا الأمر[٤] وكفروا من قال أنها مخلوقة[٥] .

---

(١) راجع في قواعد أهل السنة في أسمائه تعالى : بدائع الفوائد لابن القيم (١ / ١٦١ - ١٧٠) ، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني (١ / ١٢٣ - ١٣٠) ، القواعد المثلى لابن عثيمين (٩ - ٢٦) ، والقواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف د. إبراهيم البريكان .

(٢) انظر : بدائع الفوائد (١٠ / ١٦٢) ، لوامع الأنوار البهية (١ / ١٢٤) ، القواعد المثلى (١٦) .

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١ / ٣٩١) ، والحاكم في مستدركه (١ / ٥٠٩) ، وفي صحيح إسناده أحمد شاكر في تخريجه للمسند (٥ / ٢٦٦) ، وانظر : صحيح كتاب الأذكار لسليم الهلالي (١ / ٣٣٨) .

(٤) انظر مجموع الفتاوى (٦ / ١٨٥ - ١٨٦) .

(٥) راجع بعض آثارهم في : شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٢ / ٢٠٧) وما بعدها .

ثالثاً : وأسماؤه تعالى كلها حسنى[١] .

وحسنى على وزن فعلى تأنيث (أفعل) وهو الأحسن ، فأسماؤه تعالى بلغت الحسن من كل جهة لفظاً ومعنى ودلالة .

ومما يتبين به حسنها :

أ / أنها كلها تدل على مسمى واحد وهو الله تعالى ، فهي هنا أعلام باعتبار دلالتها على الذات ، فتكون مترادفة بهذا الاعتبار ، فدلالتها على الله تعالى ، وكونه تعالى هو الذي سمى بها نفسه وجه من وجوه حسنها[٢] .

ب / أنها - مع كونها أعلاماً على مسمى واحد - فإنها تدل على معان متباينة ، إذ كل اسم منها يدل على معنى خاص يتضمنه ، هو صفة كمال لله تعالى لا يتضمن نقصاً بوجه من الوجوه - وهي بهذا الاعتبار تكون متباينة - وهذا وجه آخر من وجوه حسنها ، إذ تتضمن هي صفات الله تعالى الكاملة ، ولولا هذا التضمن لكانت جامدة ، فالحسن يحصل باعتبار ما تضمنته من المعاني الكاملة وباعتبار تنوعها .

يقول ابن سعدي رحمه الله في بيان الاسم الحسن (وضابطه أنه كل اسم دال على صفة كمال عظيمة ، وبذلك كانت حسنى ، فإنها لو دلت على غير صفة بل كانت علماً محضاً لم تكن حسنى ، وكذلك لو دلت على صفة ليست بصفة كمال بل إما صفة نقص ، وإما صفة منقسمة إلى المدح والقدح لم تكن حسنى)[٣] .

وفي كلامه - رحمه الله - إشارة إلى أن تضمن أسماء الله تعالى لصفاته يدل على حسنها من وجهين :

أولهما : كونها لم تكن جامدة بل تضمنت صفات يتصف بها تعالى .

وثانيهما : كون هذه الصفات صفات كمال لا نقص فيها أبداً ، فبهذين الوجهين كانت أسماؤه تعالى حسنى .

---

(١) انظر : بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٢ / ١٠) ، وبدائع الفوائد (١ / ١٦٣) ، ومنهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة في التوحيد لخالد نور (٢ / ٣٩١ - ٣٩٤) .

(٢) انظر : بدائع الفوائد لابن القيم (١ / ١٦٢) ، ولوامع الأنوار للسفاريني (١ / ١٢٤) ، والقواعد المثلى (١١) ، منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة في التوحيد (٢ / ٣٧٦) .

(٣) تيسير الكريم الرحمن (٣ / ١٢٠) ، وانظر مدارج السالكين لابن القيم (١ / ٣٧ - ٣٩) ، وبدائع الفوائد له (١ / ١٦٢) ، ولوامع الأنوار (١ / ١٢٤) ، والقواعد المثلى (١١) .

جـ / ومن وجوه حسنها أنها لم تتضمن شراً وليس فيها اسم يتضمن شراً بل أسماؤه تعالى تدل على أعظم الكمال ، ولذلك يقول تعالى : ﴿ نَبِّئْ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾ وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ ﴾ [الحجر : ٤٩ - ٥٠] ، (فوصف نفسه سبحانه بأنه هو الغفور الرحيم وأخبر أن عذابه شديد وسريع ، وأن عذابه أليم ، فجعل ما هو شر لبعض العباد هو من أفعاله ، لم يجعله من أسمائه ، كما قوله تعالى : ﴿ أَنِّيٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ ، لم يقل : وإني أنا المعاقب المعذب)[1] .

فلم يتسم تعالى إلا بأسماء الكمال ، وليس في أسمائه ما يتضمن خلاف ذلك ، ولذلك نجد بعض أسمائه تعالى مقيدة أو مقرونة باسم مقابل لها لكي لا يفهم منها أي معنى يخالف حسنها ، ومن ذلك أنه تعالى لم يتسم بـ« المنتقم » مفرداً ، وإنما جاء في القرآن مقيداً فقال تعالى : ﴿ إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ ﴾ [السجدة : ٢٢] ، وجاء ومعناه مضافاً إلى الله تعالى لكنه نكرة في سياق الإثبات ، والنكرة في سياق الإثبات مطلقة ليس فيها عموم على سبيل الجمع ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴾ [آل عمران : ٤][2] .

وكذلك أسماؤه الضار المانع المذل ، لم تجئ إلا مقرونة بمقابلاتها فيقال : النافع الضار ، المعطي المانع المعز المذل ، إذ أن الجمع بين كل اسمين متقابلين يبين عموم القدرة والخلق[3] .

د / ومن وجوه حسنها أن الله تعالى (أمر العباد أن يدعوه بها ، لأنها وسيلة مقربة إليه يحبها ويحب من يحبها ويحب من يحفظها ، ويحب من يبحث عن معانيها ويتعبد له بها)[4].

وإثبات هذه القاعدة أمر مهم ، إذ أن من المقرر أن أفعاله تعالى صادرة عن أسمائه - كما سيأتي بيانه إن شاء الله - فإذا كانت أسماؤه تعالى حسنى ، فأفعاله كذلك حسنة لا يدخل الشر فيها بوجه من الوجوه .

---

(١) شرح الأصبهانية لابن تيمية (٢ / ٣٧٤) .

(٢) انظر المرجع السابق (٣٧٤) ، ومجموع الفتاوى (١٧ / ٩٥) ، (٨ / ٩٦) .

(٣) انظر شرح الأصبهانية (٢ / ٣٧٤ - ٣٧٥) ، ومجموع الفتاوى (٨ / ٩٦ - ٩٧) ، (١٧ / ٩٤ - ٩٥) .

(٤) تيسير الكريم الرحمن (٥ / ١٤٥) .

رابعاً : أسماؤه تعالى لها دلالات متعددة ، فتدل بالمطابقة وبالتضمن وبالالتزام[١] :

فإن أي اسم من أسمائه تعالى يدل بالمطابقة ، وذلك على ذات الله تعالى المتصفة بالصفة التي تضمنها .

ويدل بالتضمن على التسمية وحدها – وذلك على اسمه تعالى ، وأن ذلك الاسم علم عليه – ، وكذلك على ذاته تعالى وحدها ، وعلى الصفة – التي دل عليها – وحدها ، وعلى حكم تلك الصفة ومقتضاها ولازمها إذا كانت صفة متعدية ، أما إذا كانت صفة لازمة فلا يتضمن الاسم إلا الأمور الثلاثة الأولى ، وذلك مثل اسم : الحيّ ، فإنه يتضمن العلمية ، والذات والصفة – الحياة – فقط .

وبعض الأسماء لها دلالة التزامية ، وذلك إذا تضمن صفة تستلزم صفات أخرى ، وقد يستلزم الاسم أموراً أخرى تتعلق بذاته تعالى أو أفعاله – على ما يأتي بيانه إن شاء الله آخر الكلام على هذا الأصل – .

وعلى هذا ، فإن إثبات هذه القاعدة يتضمن إثبات ما يلي :

أ / إن الاسم للمسمى، وهذا ما دل عليه النقل والعقل ، يقول تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾ [الأعراف : ١٨٠] ، وقال عز وجل : ﴿ أَيًّا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾ [الإسراء : ١١٠] ، فلا يقال إن الاسم عين المسمى أو غيره بإطلاق ، (فالاسم يراد به المسمى تارة ويراد به اللفظ الدال عليه تارة أخرى ، فإذا قلت : قال الله كذا ، أو سمع الله لمن حمده ، ونحو ذلك ، فهذا المراد به المسمى نفسه ، وإذا قلت : « الله » اسم عربي ، و« الرحمن » اسم عربي ، و« الرحمن » من أسماء الله تعالى ونحو ذلك ، فالاسم هاهنا للمسمى، ولا يقال غيره ، لما في لفظ الغير من الإجمال ، فإن أريد بالمغايرة أن اللفظ غير المعنى فحق ، وإن أريد أن الله سبحانه كان ولا اسم له ؛ حتى خلق لنفسه أسماء ، أو حتى سماه خلقه بأسماء من صنعهم ، فهذا من أعظم الضلال والإلحاد في أسماء الله تعالى)[٢] .

---

(١) انظر بدائع الفوائد (١ / ١٩٢) ، والقواعد المثلى (١٣ – ١٤) ، والقواعد الكلية (٧٤ – ٧٧) .

(٢) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز – تحقيق التركي وزميله ص (١٠٢) . وانظر تفصيلاً أكثر للمسألة . في مجموع فتاوى ابن تيمية (٦ / ١٨٥ – ٢١٢) .

ومما يقرر هذا ما سبق تقريره في القاعدة الثانية ، من أن أسماءه تعالى أزلية وغيره مخلوقة لأنها من كلامه تعالى ووصفه الذي وصف بها نفسه .

ب / أن الأسماء تتضمن ما تدل عليه من صفات :

وهذا من وجوه حسن أسمائه تعالى - كما تقرر في القاعدة الثالثة - وحاصل الكلام هنا ، أن مما يؤمن به أهل السنة ، تضمن الأسماء الحسنى للصفات التي دلت عليها ، وأن تلك الصفات ثابتة لله تعالى كما يليق بجلاله .

ومما يدل على هذا ما يلي[1] :

١ - وصف الله تعالى أسمائه بأنها حسنى ، فهذا يقتضي تضمنها لمعان وأوصاف كاملة ، وإلا كانت جامدة لا تستحق وصف الحسن فضلاً عن أن تبلغ كمال الحسن من كل جهة .

٢ - وصف الله تعالى نفسه بصفات توافق الصفات التي دلت عليها الأسماء الحسنى في المعنى ، كصفة القوة مع اسمه القوي ، وصفة الرحمة من اسمه الرحمن الرحيم .

٣ - إخباره تعالى عن نفسه بأفعال صادرة عن هذه الأسماء ، وثبوت هذه الأفعال فرع عن ثبوت الصفات ، فلا يمكن إثبات هذه الأفعال إلا بإثبات ما صدرت عنه من صفات قائمة به تعالى تضمنها تلك الأسماء .

وهذه القاعدة من قواعد السلف العظيمة ، والتي قررها ويقررها أئمة أهل السنة قديماً وحديثاً ، ومن هذا قول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في تفسيره لاسم « الصمد » (الصمد السيد الذي كمل في سؤدده ، والشريف الذي قد كمل في شرفه ، والعظيم الذي قد كمل في عظمته ، والحليم الذي قد كمل في حلمه ، والعليم الذي قد كمل في علمه ، والحكيم الذي قد كمل في حكمته ..)[2] .

---

(١) انظر منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في التوحيد (٢ / ٣٧٨) .

(٢) الأثر رواه الطبري في تفسيره (١٢ / ٣٤٤) بسنده عن ابن عباس - سند علي ابن أبي طلحة المشهور - وابن أبي حاتم في تفسيره معلقاً (١٠ / ٣٤٧٤) ، وقد تكلم بعضهم في سنده إلا أنه سند مقبول عند أكثر الأئمة والعلماء ، فإنهم (اعتمدوا هذا الإسناد وتقبلوه بكل اطمئنان بل أثنوا عليه ..) - تفسير ابن أبي حاتم (٢ / ٥٠) من كلام المحقق لهذا الجزء على هذا السند ؛ وانظر فيه كلام الأئمة على هذا السند .

فاثبت - رضي الله عنه - الاسم وكمال صفة التي دل عليها لله تعالى .

ويقول ابن جرير الطبري رحمه الله : (الله سميع بصير له سمع وبصر ، إذ لا يعقل مسمى سميعاً بصيراً في لغة ولا عقل في النشور والعادة والمتعارف إلا من له سمع وبصر ، ... فإن سميعاً اسم مبني من سمع ، وبصيراً من أبصر ، فإن يكن جائزاً أن يقال سمع وأبصر من لا سمع له ولا بصر ، إنه لجائز أن يقال : تكلم من لا كلام له ، ورحم من لا رحمة له ، وعاقب من لا عقاب له ، وفي إحالة جميع الموافقين والمخالفين أن يقال : يتكلم من لا كلام له ، أو يرحم من لا رحمة له ، أو يعاقب من لا عقاب له ؛ أدل دليل على خطأ قول القائل : يسمع من لا سمع له ويبصر من لا بصر له ، فنثبت كل هذه المعاني التي ذكرنا أنها جاءت بها الأخبار ، والكتاب والتنزيل على ما يعقل من حقيقة الإثبات ، وننفي عنه التشبيه)[1] .

وفي الحقيقة أن من أنكر معاني أسمائه تعالى ، فهو منكر لحقيقة الأسماء ، غير مؤمن بها ، يقول ابن تيمية رحمه الله (وقد أنكر الله تعالى على المشركين نفيهم اسم الرحمن ، قال تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُواْ لِلرَّحْمَـٰنِ قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحْمَـٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا ﴾ [الفرقان : ٦٠] وقوله تعالى : ﴿ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَـٰنِ ﴾ [الرعد : ٣٠] ، ومعلوم أن الاسم العلم لا ينكره أحد ، ولو كانت أسماؤه أعلاماً لم يكن فرق بين الرحمن والجبار .. وفي الصحيح عنه - ﷺ - « الرحمة شجنة من الرحمن »[2] فإذا

= وهذا الأثر مما تضمنته الصحيفة المشهورة التي رواها ابن أبي طلحة عن ابن عباس ، والتي يقول فيها الإمام أحمد رحمه الله : (بمصر صحيفة تفسير ، رواها علي بن أبي طلحة لو رحل رجل فيها إلى مصر قاصداً ما كان كثيراً) - الناسخ والمنسوخ للنحاس ص (١٢) بواسطة تفسير ابن أبي حاتم المحقق (٢ / ٥٠) . وقال الذهبي في ترجمة ابن أبي طلحة : (روى معاوية بن صالح عنه عن ابن عباس تفسيراً كبيراً ممتعاً) - الميزان (٣ / ١٣٤) . وقال السيوطي : (وقد ورد عن ابن عباس في التفسير مالا يحصى كثرة وفيه روايات وطرق مختلفة ، فمن جيدها طريق علي بن أبي طلحة الهاشمي عنه) - الإتقان (٤ / ٢٠٧) .

(١) التبصير في معالم الدين (١٤٠ - ١٤٢) .

(٢) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه : (٧٨) كتاب الأدب - (١٣) باب من وصل وصله الله رقم (٥٩٨٨) ، فتح الباري (١٠ / ٤٣٠) .

كان هذا قوله سبحانه فيمن ينكر الرحمن ، فما الظن بمن ينكر جميع معاني أسمائه وصفاته ..)[١] .

بل إن تضمن الأسماء لما دلت عليه من الصفات من أعظم الأدلة على كمال الموصوف بها ، إذ كلما تعددت الصفات بتعدد ما دل عليها من أسماء ، كان أكمل للموصوف ، فتعدد الأسماء الحسنى المتضمنة لصفاتها دليل على كمال الخالق سبحانه وتعالى ، ولو لم تتضمنها لما صح هذا الدليل .

وبعض الأسماء تتضمن عدة صفات ، لا مجرد صفة واحدة ، وهي الأسماء المتعلقة بصفة دالة على الكثرة والزيادة والسعة ، فتدل بمفهومها اللغوي والشرعي على صفات متعددة ، لا على خصوص كل واحدة منها بالاستقلال ، فهي أسماء دالة (على جملة أوصاف لا تختص بصفة معينة بل هو دال على معناه ، لا على معنى مفرد نحو المجيد العظيم الصمد ، فإن المجيد من اتصف بصفات متعددة من صفات الكمال ، ولفظه يدل على هذا فإنه موضوع للسعة والكثرة والزيادة ... [و] العظيم من اتصف بصفات كثيرة من صفات الكمال ، وكذلك الصمد قال ابن عباس : هو السيد الذي قد كمل في سؤدده ، والشريف الذي قد كمل في شرفه ، والعظيم الذي كمل في علمه)[٢])[٣] .

وكذلك إذا اجتمع اسمان من أسمائه تعالى ، فإنهما يدلان على معنى ثالثٍ غير المعنيين الأصليين اللذين تضمناهما ، وذلك مثل ، الغني الحميد ، العفو القدير ، الحميد المجيد ، وهكذا ، يقول ابن عثيمين رحمه الله[٤] (والحسن في أسماء الله تعالى يكون باعتبار كل اسم على انفراده ويكون باعتبار جمعه إلى غيره ، فيحصل بجمع الاسم إلى الآخر كمال فوق كمال .

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٥ / ٥٢ – ٥٣) .

(٢) سبق تخريجه ص (٦٣ – ٦٤) .

(٣) بدائع الفوائد (١ / ١٥٩ – ١٦٠) ، وانظره : (١ / ١٦٨) ، والقواعد الكلية للبريكان (٥٨) .

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن صالح بن محمد بن عثيمين المقبل الوهيبي التميمي ، من أجلّ العلماء المعاصرين ، كان مدرساً بفرع جامعة الإمام محمد بن سعود بالقصيم ، وإماماً وخطيباً للجامع الكبير بعنيزة ، والتي ولد بها سنة (١٣٤٧ هـ) ، له من المصنفات « فتح رب البرية بتلخيص الحموية » و « شرح العقيدة الواسطية » و « كفر تارك الصلاة » و « فتاوى الحج » وغيرها كثير ، توفي في شوال سنة ١٤٢٠ هـ رحمه الله تعالى ، انظر مجلة الحكمة العدد الثاني ١ / ٩ / ١٤١٤ هـ ، نبذة عن حياة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، بقلم تلميذه رئيس التحرير وليد بن أحمد الحسين (ص ١٩ – ٥٠) .

مثال ذلك : « العزيز الحكيم » فإن الله تعالى يجمع بينهما كثيراً ، فيكون كل منهما دالاً على الكمال الخاص الذي يقتضيه ، وهو العزة في العزيز ، والحكم والحكمة في الحكيم ، والجمع بينهما دال على كمال آخر وهو أن عزته تعالى مقرونة بالحكمة فعزته لا تقتضي ظلماً وجوراً وسوء فعل ، كما قد يكون من أعزاء المخلوقين ، فإن العزيز منهم قد تأخذه العزة بالاثم فيظلم ويجور ويسيء التصرف ، وكذلك حكمه تعالى وحكمته مقروناً بالعز الكامل ، بخلاف حكم المخلوق وحكمته فإنهما يعتريهما الذل)[1] .

جـ - ومما تتضمنه هذه القاعدة : ثبوت حكم ومقتضى وأثر الصفة التي تضمنها الاسم لله تعالى ، إذا كانت صفة متعدية ، وذلك مثل اسم « الخالق » المتضمن لصفة الخلق ، « والرحمن » المتضمن صفة الرحمة ، و« العليم » المتضمن صفة العلم ، وغيرها ، فنثبت بهذه الأسماء وما تضمنته من صفات أن الله تعالى يخلق وله مخلوقات ، وأنه يرحم وله مرحومات ، وأنه يعلم وله معلومات .

فإثبات آثار الأسماء ولوازمها ، من أعظم دلالات الأسماء ، ونفيها إنما هو في الحقيقة نفي للأسماء ذاتها ، ولأهمية هذه المسألة فستفرد في أصل مستقل - إن شاء الله تعالى - .

د - وتتضمن هذه القاعدة أيضاً إثبات لوازم الأسماء ، فإن كل من أسمائه تعالى ؛ يستلزم أموراً تتعلق بذاته تعالى أو أفعاله ، وهذه الأمور من كماله تعالى ، فمثلاً (اسم « العظيم » له لوازم ينكرها من لم يعرف عظمة الله ولوازمها ، وكذلك اسم « العلي » ، واسم « الحكيم » ، وسائر أسمائه ، فإن من لوازم اسم « العلي » العلو المطلق بكل اعتبار ، فله العلو المطلق من جميع الوجوه ، علو القدر ، وعلو القهر ، وعلو الذات ..

وكذلك اسم « الظاهر » من لوازمه أن لا يكون فوقه شيء ، .. فمن جحد فوقيته سبحانه فقد جحد لوازم اسمه « الظاهر » .

وكذلك اسم « الحكيم » من لوازمه ثبوت الغايات المحمودة المقصودة له بأفعاله ، ووضعه الأشياء في مواضعها ، وإيقاعها على أحسن الوجوه ، فإنكار ذلك إنكار لهذا الاسم ولوازمه ، وكذلك سائر أسمائه الحسنى)[2] .

---

(١) القواعد المثلى (١٠) ، وانظر بدائع الفوائد (١ / ١٦١) ، ومدارج السالكين (١ / ٤٥) ، ولوامع الأنوار (١ / ١٢٣) ، والقواعد الكلية (٥٨) .

(٢) مدارج السالكين (١ / ٤٠) .

وقد تستلزم بعض الأسماء إثبات صفات أخرى ، وذلك مثل اسم « الخالق » ، فإنه يتضمن صفة الخلق المستلزمة إثبات صفات القدرة والعلم والإرادة والحكمة ، فلا تكون صفة الخلق إلا من قدير عليم مريد حكيم ، يدل على هذا قوله تعالى بعد ذكر خلقه للسموات والأرض ﴿ لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا ﴾ [الطلاق : ١٢] فجعل تعالى ، صفة الخلق دليلاً على إثبات صفة العلم .

وسيأتي مزيد توضيح لهذه المسألة في القاعدة التالية – إن شاء الله – .

الأصل الثاني : أهل السنة والجماعة يثبتون الصفات الثابتة لله تعالى في الكتاب والسنة :

دلت نصوص الكتاب والسنة على كثير من صفات الله تعالى ، وذلك من وجوه:

أولها : التصريح بالصفة ، كالعزة والرحمة والوجه واليد وغيرها .

وثانيها : إثبات الاسم المتضمن لها لله تعالى ، مثل اسمه تعالى : الغفور المتضمن للمغفرة ، والسميع المتضمن للسمع .

وثالثها : التصريح بفعل أو وصف دال عليها كالاستواء أو النزول ، أو المجيء[1].

فباب الصفات على هذا أوسع من باب الأسماء[2] .

وأهل السنة والجماعة يثبتون ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان نبيه محمد ﷺ ، فعقيدتهم هنا قائمة على التسليم ، وفهم النصوص كما جاءت ، وكما دلت عليه بمقتضى اللغة العربية ، وكما فهمها الصحابة عن نبينا محمد ﷺ ، وفهمها عنهم تابعوهم ، ثم من تابعهم من أهل القرون المفضلة ثم من تابعهم على منهجهم إلى قيام الساعة .

وهذه العقيدة عليها إجماع السلف المنقول عنهم بالتواتر وبإجماع الطوائف[3] .

يقول محمد بن الحسن[4] رحمه الله : (اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب عز وجل من غير تغيير ولا وصف ولا تشبيه ، فمن فسر اليوم شيئاً من ذلك فقد خرج مما كان عليه

---

(١) انظر القواعد المثلى لابن عثيمين – رحمه الله تعالى – (ص ٣١) .

(٢) انظر السابق (ص ٣٠) ، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني (١ / ١٢٤) .

(٣) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية – رحمه الله – (٤ / ١٥٢) .

(٤) هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني الفقيه ، صاحب أبي حنيفة ، ولد سنة (١٣٢ هـ) وولي القضاء لهارون الرشيد بعد أبي يوسف ، توفي سنة (١٨٩ هـ) رحمه الله تعالى . انظر تاريخ يحيى بن معين رواية عباس الدوري (ص ٣٥٧) ، الطبقات الكبرى لابن سعد (٦ / ٣٩٢) ، سير أعلام النبلاء للذهبي (٩ / ١٣٤) .

النبي ﷺ وفارق الجماعة فإنهم لم يصفوا و لم يفسروا ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا)[١] .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية معلقاً : (فقد ذكر محمد بن الحسن الإجماع على وجوب الإفتاء في باب الصفات بما في الكتاب والسنة)[٢] .

ويقول ابن عبد البر[٣] - رحمه الله - : (أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز ، إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك ولا يجدون فيه صفة محصورة)[٤] ثم سرد رحمه الله كلاماً لبعض الأئمة يقرر ما ذكره .

ويقول ابن تيمية رحمه الله (وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة وما رووه من الحديث ووقفت من ذلك على ما شاء الله تعالى ، من الكتب الكبار والصغار أكثر من مائة تفسير ، فلم أجد إلى ساعتي هذه عن أحد من الصحابة أنه تأول شيئاً من آيات الصفات أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف ، بل[٥] عنهم من تقرير ذلك وتثبيته وبيان أن ذلك من صفات الله ما يخالف كلام المتأولين ما لا يحصيه إلا الله ..)[٦] وكذلك يذكر رحمه الله أنه استقرأ كلام السلف في هذا الباب وبين - رحمه الله - مبالغته في البحث

---

(١) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣ / ٤٣٢) ، وانظر مجموع فتاوى ابن تيمية (٤ / ٥٠٤)، ونص على ثبوت هذا النص عنه ، وهو - محمد بن الحسن رحمه الله - يقصد بقوله (لم يصفوا و لم يفسروا) كيفية صفاته تعالى فإنه لا يتدخل فيها بوصف أو تفسير لعدم ورود ذلك في الكتاب والسنة ، وأما معناها فهو معروف ومفهوم ، فأهل السنة يثبتون المعنى ويفوضون الكيف والكنه .

(٢) التسعينية (١ / ١٥٦) .

(٣) هو أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي القرطبي ، ولد سنة (٣٦٨ هـ) ، وطلب العلم وبرع فيه حتى صار من أئمة الفقه البارعين ، صنف الكثير ، ومن أجل كتبه « التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد » و « الكافي في مذهب مالك » و « الاستيعاب في أسماء الصحابة » وغيرها ، توفي سنة (٤٦٣ هـ) رحمه الله تعالى . انظر جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس محمد بن فتوح الحميدي (ص ٣٦٧)، وفيات الأعيان لابن خلكان (٧ / ٦٦) ، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٨ / ١٥٣) .

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧ / ١٤٥) .

(٥) هكذا ، ولعل هنا كلمة محذوفة ، وهي « ما نقل » .

(٦) مجموع الفتاوى (٦ / ٣٩٤) .

عن مذاهب السلف[١] وكانت طريقة جمعه لكلامهم - كما ذكر هو - من طريقين[٢] :

١ - ذكر ما تيسر من ألفاظهم ومن روى ذلك من أهل العلم بالأسانيد المعتبرة .

٢ - ذكر من نقل مذهب السلف من جميع طوائف المسلمين من طوائف الفقهاء الأربعة من أهل الحديث والتصوف وأهل الكلام كالأشعري وغيره و لم يجد - رحمه الله - بعد ذلك كله ، أحداً من السلف خالف هذا الاعتقاد[٣] .

وقد ذكر رحمه الله أسماء كثيرة للمصنفات التي تحوي اعتقاد السلف في باب الأسماء والصفات ، سواء كانت من كتب التفسير أو السنن أو الاعتقاد[٤] .

بل إن (أصل دين المسلمين أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه في كتبه وبما وصفه به رسله من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل ، بل يثبتون له تعالى ما أثبته لنفسه ، وينفون عنه ما نفاه عن نفسه ، ويتبعون في ذلك أقوال رسله ويجتنبون ما خالف أقوال الرسل ... فالرسل وصفوا الله بصفات الكمال ونزهوه عن النقائص المناقضة للكمال ...)[٥] .

ومعنى إثبات أهل السنة والجماعة لتلك الصفات أنها صفات قائمة بالله تعالى وهذا ما عليه كثير من الطوائف ، يقول ابن تيمية رحمه الله مقرراً هذا : (وسائر أهل الإثبات من أهل الحديث والفقه والتصوف والكلام من المرجئة والشيعة والكرامية وغيرهم فيقولون أن الرب تقوم به الأفعال ، فيتصف به طرداً لما ذكر في الكلام ، وأن الفعل من قام به الفعل ، فالعادل والمحسن من قام به العدل والإحسان)[٦] .

وهذا ما ناظر عليه الإمام أحمد[٧] رحمه الله المعتزلة في عصره ، إذ أنهم لما نفوا قيام

---

(١) انظر التسعينية لابن تيمية (٢ / ٥٦٠) .

(٢) انظر مجموع الفتاوى (٤ / ١٥٢) .

(٣) انظر التسعينية لابن تيمية (٢ / ٥٦٠) .

(٤) انظر السابق نفسه (١ / ١٣٠ - ١٤٩ ، ١٥٨ - ١٦٩) .

(٥) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (٤ / ٤٠٥ - ٤٠٦) ، وانظر مجموع الفتاوى (٦ / ٣٩٨ ، ٥١٥) ، وشرح الأصبهانية (١ / ٢٥) .

(٦) التسعينية ٢ / ٤٩١ وانظره نفسه (٢ / ٤٥٦ . ٤٩٩) .

(٧) هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني المروزي ثم البغدادي ، إمام أهل السنة والجماعة في عصره ، والقائم بأمر الأمة ، وقامع البدع والضلالات ، ولد سنة (١٦٤ هـ) ، برع في الحديث والفقه ، وكان رأساً في العبادة والورع والزهد والصدع بالحق . قام بردع الجهمية في فتنة خلق القرآن وثبت فيها ، فثبتت الأمة بثبوته هو ومن على شاكلته ، له من المصنفات " المسند " من أفضل دواوين السنة ، و " الزهد " ، ومسائله وغيرها ، توفي سنة (٢٤١ هـ) رحمه الله تعالى . انظر الطبقات الكبرى لابن سعد (٧ / ٣٥٤) ، حلية الأولياء لأبي نعيم (٩ / ١٦١) ، سير أعلام النبلاء (١١ / ١٧٧) .

الصفات بذاته تعالى إنما لخوفهم من تعدد القدماء ، فيجعلون الصفة غيراً لله تعالى مستقلاً عنه وليست صفة له تعالى ، فمما قاله رحمه الله رداً عليهم (اخبروني عن هذه النخلة ، أليس لها جذع وكرب وليف وسعف وخوص وجمار ، واسمها اسم شيء واحد ، وسميت نخلة بجميع صفاتها، فكذلك الله – وله المثل الأعلى – بجميع صفاته إله واحد)[1].

فهو هنا يؤكد – رحمه الله – على أمرين : أزلية صفاته تعالى ، وأنها قائمة بذاته تعالى إذ لو قيل أنها لم تقم بذاته لكانت غيراً له مستقلاً عنه ، وإذا كانت كذلك لم تكن أزلية فيبطل الأمران جميعاً .

وقد بوب البخاري[2] رحمه الله في كتاب التوحيد من صحيحه باباً بقوله (باب ما جاء في تخليق السموات والأرض وغيرهما من الخلائق ، وهو فعل الرب وأمره ، فالرب بصفاته وفعله وأمره وكلامه ؛ هو الخالق وهو المكون غير المخلوق ..)[3] .

فتضمن كلامه هذا إثبات أنه تعالى قائم بذاته وصفاته ، فدل على أن صفاته قائمة به تعالى .

وهذا الأصل من الأصول التي دل عليها صريح العقل ودلت عليها الفطرة فإن (من المعلوم ببدائة العقول أن الحي لا يكون حياً إلا بحياة تقوم به ولا يكون حياً بلا حياة ، أو بحياة تقوم بغيره ، وكذلك العالم والقادر ، لا يكون عالماً قادراً إلا بعلم وقدرة تقوم به . ولا يكون عالماً قادراً بلا علم ولا قدرة ، أو بعلم وقدرة تقوم بغيره ، وكذلك الحكيم والرحيم والمتكلم والمريد ، لا يكون حكيماً ولا رحيماً أو متكلماً أو مريداً ؛ إلا بحكمة ورحمة أو كلام وإرادة تقوم به ، ولا يكون حكيماً بلا حكمة ، ورحيماً بلا رحمة ، أو بحكمة ورحمة تقوم بغيره .

---

(١) الرد على الجهمية (١٣٣ – ١٣٤) .

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن بردزبة البخاري الجعفي مولاهم ، صاحب أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، ولد سنة (١٩٤ هـ) ، كان إمام الدنيا في الحفظ والإتقان ، وله من المصنفات أيضاً " التاريخ الكبير " ، " التاريخ الأوسط " ، " التاريخ الصغير " ، " الأدب المفرد " وغيرها ، توفي سنة (٢٥٦ هـ) رحمه الله تعالى . انظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧ / ١٩١) ، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٢ / ٤ ، ٣٣) ، سير أعلام النبلاء (١٢ / ٣٩١) .

(٣) صحيح البخاري ص (٩٧) كتاب التوحيد – (٢٧) باب ما جاء في تخليق السموات والأرض ... (١٣ / ٤٤٧) .

وكذلك من المعلوم ببدائه العقول أن الكلام والإرادة والعلم والقدرة لا تقوم إلا بمحل ، إذ هذه الصفات لا تقوم بأنفسها ، ومن المعلوم ببدائه العقول أن المحل الذي يقوم به العلم يكون عالماً والذي تقوم به القدرة يكون قادراً .. فهذه الأمور مستقرة في فطر الناس ، تعلمها قلوبهم علماً فطرياً ضرورياً ..)[(١)] .

٥ ومما يقرر هذا الأصل العظيم قاعدة لأهل السنة من أهم قواعد هذا الباب وغيره ، وهي من أصح القواعد والأصول طرداً وعكساً ، ومن أعظم ما رد به أهل السنة على المعتزلة والجهمية[(٢)] .

وهذه القاعدة هي : أن الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل دون غيره[(٣)] .

١٠ ويمكن إيضاح هذه القاعدة ، بأن يقال أن الصفة إذا قامت بالموصوف لزم أربعة أمور :

١ - أن يعود حكمها إلى الموصوف ويخبر بها عنه فيقال تكلم ، علم ، أمر ، ... إلخ .

٢ - أن لا يعود حكمها إلى غيره ولا يخبر بها عنه .

٣ - أن يشتق للموصوف منها وصف ، فهو العالم المتكلم القدير .. إلخ .

ويجوز أن يشتق له منها أيضاً اسم ، لكن بالنسبة لله تعالى لا يشتق له من صفاته أسماءً ١٥ إلا ما سمى به نفسه بناء على توقيفية أسمائه تعالى .

٤ - أن لا يشتق لغيره منها شيئاً فلا نسميه أو نصفه بشيء من ذلك .

وهذه الأمور الأربعة كلها تقرر قيام الصفات بذات الله تعالى ، إذ أنه تعالى وصف بصفات وأخبر عنه بأسماء ، ولا تصح هذه الأوصاف والتسميات له إلا بإثبات قيام الصفات المتعلقة بها بالله تعالى - بناء على هذه القاعدة .

٢٠ وإثبات هذا الأصل العظيم - قيام الصفات الإلهية بذاته تعالى - يتضمن إثبات عدة مسائل مهمة منها :

أ / أن صفاته تعالى أزلية - كما مر تقريره من كلام الأئمة - إذ قولنا أن صفاته تعالى

---

(١) التسعينية (٢ / ٤٤٢ - ٤٤٣) ، وانظره أيضاً (٢ / ٤٥٤ - ٤٥٥) .

(٢) انظر بدائع الفوائد لابن القيم (١ / ١٦٦) .

(٣) انظر التسعينية لابن تيمية (٢ / ٤٤٣) ، ومنهاج السنة (١ / ٤٥٦ - ٤٥٧) ، وشرح الأصفهانية (١ / ١٣ - ١٤) ، وبدائع الفوائد لابن القيم (١ / ١٦٦) .

قائمة به ، وأنه تعالى أزلي يتضمن إثبات أزلية صفاته ، فهي صفات له تعالى أزلاً وأبداً ، لم يزل متصفاً بها ماضياً ومستقبلاً .

يقول الطحاوي[١] رحمه الله (ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه ، لم يزد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفته ، وكما كان بصفاته أزلياً ، كذلك لا يزال عليها أبدياً)[٢] .

٥ فقوله : « لا زال بصفاته » يتضمن الأمرين : أزلية صفاته ، وكونها قائمة به ولذلك قال « بصفاته » ولم يقل : وصفاته ، لأن العطف يؤذن بالمغايرة[٣] .

ب – ومما يتضمنه إثبات قيام صفاته تعالى به ، وإثبات أزليتها ، إثبات أنها ليست غيراً له الغيرية المقتضية للبينونة والانفصال عنه ، بل هي صفاته هو ، قائمة به تعالى ، ولا يقصد هنا أنها عين ذاته تعالى ، إذ هذا معنى باطل ، فإنها تعلم وتتصور وحدها ، فهي إذاً صفات

١٠ له تعالى قائمة به[٤] .

---

(١) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي المصري ، صاحب التصانيف ، ولد سنة (٢٣٩ هـ) وبرع في الحديث والفقه ، صنف « العقيدة الطحاوية » وهي من أبرز المختصرات في عقيدة السلف . وله أيضاً « أحكام القرآن » و « معاني الآثار » وغيرها ، توفي سنة (٣٢١ هـ) رحمه الله . انظر طبقات الفقهاء لإبراهيم علي الشيرازي (ص ١٤٢) ، وفيات الأعيان لابن خلكان (١ / ٧١) ، سير أعلام النبلاء (١٥ / ٢٧) .

(٢) العقيدة الطحاوية ، ضمن شرحها لابن أبي العز تحقيق التركي وزميله (١ / ٩٧) .

(٣) انظر شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي رحمه الله (١ / ٩٩) .

(٤) مسألة : هل الصفة هي الموصوف أو غيره مسألة مشهورة ، ومذهب أهل السنة عدم إطلاق لفظ الغير . ويفصلون في المعنى ، فإن لفظ « غير » له معنيان :

١ – أنه المباين المنفصل ، أو الذي يجوز مفارقة صاحبه بزمان أو مكان أو وجود .

٢ – أنه ما ليس عين الشيء ، ويعبر عنه بأنه ما جاز العلم بأحدهما دون الآخر .

وأهل السنة يثبتون معنى « غير » بالمعنى الثاني ، فليست الصفات نفس الله تعالى أو عين ذاته ، بل هي صفته التي يمكن العلم بها وحدها ، وأما المعنى الأول فهو باطل ننفيه عن صفات الله تعالى ، إذا ما كان متصفاً بهذه الغيرية ، كان مخلوقاً ، ومن هنا وقع الجهمية في ما وقعوا فيه من القول بخلق القرآن وغيره ، وبهذا التقسيم رد أهل السنة عليهم . انظر في هذه المسألة : درء التعارض (١ / ٢٨١) ، (١٠ / ٧٢) ، مجموع الفتاوى (١٢ / ١٧٠) ، وجواب أهل العلم والإيمان (ص ١٩٥ – ١٩٦) – وهو ضمن مجموع الفتاوى (١٧ / ١٦٠) – والصفدية (١ / ١٠٨ – ١٠٩) ، شرح الطحاوية لابن أبي العز (١ / ٩٧ – ٩٩) ، لوامع الأنوار للسفاريني (١ / ١٢١ – ١٢٢) ، موقف ابن تيمية من الأشاعرة للمحمود (٣ / ١٠٩٤) .

ومن المهم هنا بيان أنه لا يمكن أن توجد ذات بلا صفات ، ولا يمكن أن توجد صفة مجردة بل لابد من ذات تكون محلاً لها ، وهذا كله من المعلوم ببدائه العقول .

جـ - ومما تتضمنه هذه القاعدة إثبات أن الفعل غير المفعول ، والخلق غير المخلوق وهي قاعدة عظيمة سيأتي تقريرها - إن شاء الله - .

٥ د - ومما تتضمنه أيضاً إثبات أن الموصوف لا يوصف إلا بالصفة التي قامت به إذ قولنا أن الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها عليه لا على غيره ، يتضمن أننا إذا لا نصفه بصفات أو أفعال لم تقم به ولا نحكم كذلك بعودها عليه .

وهذا أيضاً مبني أيضاً على قاعدة أن الفعل غير المفعول .

ومن هنا نعلم أن الله تعالى موصوف بصفاته القائمة به فقط ولا يتصف بالصفات ١٠ القائمة بمفعولاته ، فإن ما قام بها من صفات وأفعال إنما يرجع حكمها إليها ، لأنها المحل الذي قامت به تلك الصفات ، فلا ترجع تلك الصفات إلى غيرها .

بقي أن يختم الكلام هنا بموقف السلف من بدعتين خطيرتين متعلقتين بموضوع الصفات وهما بدعتا التعطيل والتمثيل .

وحاصل الكلام هنا أن أهل السنة والجماعة لما أثبتوا الصفات لله تعالى أثبتوها له كما ١٥ تليق بجلاله تعالى ، من غير تعطيل ولا تمثيل .

فأما التعطيل فهو بدعة خطيرة ، إذ أنها رد للنصوص الدالة على إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه من صفات ، ورد لإجماع الأمة من الصحابة وتابعيهم وتابعي تابعيهم من أهل القرون الثلاثة على الإيمان بما ورد في الكتاب والسنة من تلك الصفات ، ثم إنه يلزمها لوازم باطلة تبين بطلانها ، فإن نفي الصفات إنكار للذات أصلاً إذ لا تتصور ذات بلا صفات ٢٠ - كما تقرر آنفاً - ثم ما يلزم معه من التناقض البين ، إذ القول في الصفات والأسماء : مثل القول في الذات ، والقول في الصفات مثل القول في الأسماء ، والقول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر .

أما التمثيل أو التشبيه - الذي يوافقه في معناه - فهو من البدع الكفرية والتي ردها أهل السنة أعظم الرد ، فإنهم أعظم الناس تعظيماً لله تعالى وعبودية له ، فكان إثباتهم للصفات ٢٥ والأسماء إثباتاً بلا تمثيل كما قرره قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى : ١١] ويقول عز وجل : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾ [مريم :

٦٥] ، ويقول تعالى : ﴿ فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ٢٢]
ويقول أيضاً : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص : ٤] .

ولهذا كفر أهل السنة من مثّل الله تعالى بخلقه يقول إسحاق بن راهويه[١] – رحمه الله–: (من وصف الله ، فشبه صفاته بصفات أحد من خلق الله ، فهو كافر بالله العظيم)[٢] .

ويقول نعيم حماد[٣] رحمه الله : (من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفر ، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر ، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه)[٤] .

والعقل أيضاً يبطل التمثيل ، إذ أن المثلية بين الشيئين تقتضي جواز كل ما يجوز على أحدهما على الآخر ، وكذلك ما يجب وما يمتنع ، ولو كان المخلوق مماثلاً للخالق لاشتركا في ذلك ، وهذا من أبطل الباطل ، إذ أن الخالق واجب الوجود ، والمخلوق يستحيل ذلك في حقه بل هو واجب الحدوث[٥] .

ولذلك فأهل السنة لا يجوزون الاستدلال على الله تعالى بقياس التمثيل الذي يسوي بين الأصل والفرع ، ولا بقياس الشمول الذي يسوي بين أفراده[٦] .

وأنبه هنا إلى أنه قد تستعمل كلمة « التشبيه » مرادفة « للتمثيل » ، مع أن كلمة « تشبيه » أعم من قولنا « تمثيل » إذ أن الأولى قد تعني المشابهة من كل وجه ، وقد تعني المشابهة من بعض الوجوه ، بينما لا تحتمل كلمة « التمثيل » إلا المعنى الأول ، ولذلك

---

(١) هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم التميمي ثم الحنظلي ابن راهوية المروزي نزيل نيسابور أبو يعقوب ولد سنة (١٦٠ هـ) ، كان من كبار أئمة الحديث في عصره ، وقرين أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، صنّف المسند وكان من أحفظ الناس ، توفي سنة (٢٣٨ هـ) رحمه الله تعالى . انظر التاريخ الكبير للبخاري (١ / ٣٧٩) ، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١ / ٣٦٨) ، سير أعلام النبلاء (١١ / ٣٥٨) .

(٢) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة برقم (٩٣٧) ، (٣ / ٥٣٢) .

(٣) هو نعيم بن حماد بن معاوية الخزاعي أبو عبد الله المروزي ، قيل هو أول من صنف المسند ، وله أيضاً كتاب " الفتن " ، صبر في محنة خلق القرآن ومات في السجن سنة (٢٢٨ هـ) رحمه الله تعالى . انظر الطبقات الكبرى لابن سعد (٧ / ٥١٩) ، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨ / ٤٦٢) ، سير أعلام النبلاء (١٠ / ٥٩٥) .

(٤) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة برقم (٩٣٦) ، (٣ / ٥٣٢) .

(٥) انظر شرح الأصبهانية (١ / ٢٦) .

(٦) انظر درء التعارض لابن تيمية (١ / ٢٩) ، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (١ / ٨٧) .

فالتعبير بها أولى ، وأهل السنة والجماعة يثبتون أن هناك قدراً مشتركاً بين الصفات وإن كانت الكيفية تختلف باختلاف الموصوفين ، وعلى هذا اتفاق العقلاء حتى ممن وقع في التعطيل أو بعضه ، فهذا الرازي وهو من أئمة الأشاعرة يقول في معرض كلام له : (فثبت بما ذكرنا أن المشابهة من بعض الوجوه لا توجب أن يكون قائله موصوفاً بأنه مشبه الله تعالى بالخلق ، وبأنه مشبه ونحن لا نثبت المشابهة بينه وبين خلقه إلا في بعض الصور والصفات ..)[١] .

وهذا اعتراف صريح بالقدر المشترك بين الصفات ، وهو ما ثبت بالكتاب والسنة واتفاق العقلاء فضلاً عن المسلمين[٢] .

---

(١) أساس التقديس (ص ٢٥٦) .

(٢) انظر بيان تأسيس الجهمية (١ / ٣٨٩) .

الأصل الثالث : إثبات صفات الله تعالى الفعلية :

هذه المسألة من المسائل الكبار ، وإثباتها هنا أساس مهم للكلام في مسألة الحكمة .

وأهل السنة والجماعة يثبتون هذه الصفات لله تعالى ، كما أثبتتها نصوص القرآن والسنة وكما أثبتها العقل الصحيح .

وهذه الصفات هي المتعلقة بمشيئة الله وإراداته ، فهي (الأمور التي يتصف بها الرب عز وجل ، فتقوم بذاته بمشيئته وقدرته ، مثل كلامه وسمعه وبصره ، وإرادته ومحبته ورضاه ورحمته ، وغضبه ، وسخطه ، ومثل خلقه وإحسانه وعدله ، ومثل استوائه ، ومجيئه وإتيانه ونزوله ونحو ذلك من الصفات التي نطق بها الكتاب العزيز والسنة)[١] .

فالله تعالى متصف بصفات تصدر عنها أفعال متجددة يفعلها تعالى متى شاء ويتركها متى شاء ، يقول الإمام حرب الكرماني[٢] – رحمه الله – : (هذا مذهب أئمة العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المعروفين بها المقتدي بهم فيها ، وأدركت من أدركت من علماء أهل العراق والحجاز والشام وغيرهم عليها فمن خالف شيئاً من هذه المذاهب أو طعن فيها أو عاب قائلها فهو مبتدع خارج عن الجماعة ، زائل عن منهج السنة وسبل الحق ..) .

ثم ذكر مذهب أهل السنة في أبواب الإيمان والقدر والوعد والامامة وغير ذلك ثم قال مستمراً في حكايته لمذهبهم : (والله سميع لا يشك ، بصير لا يرتاب عليم لا يجهل ، جواد لا يبخل ، حليم لا يعجل حفيظ يسمع ويبصر وينظر ويقبض ، ويبسط ويفرح ، ويحب ويكره ويبغض ويرضى ويسخط ويغضب ، ويرحم ويعفو ويغفر ويعطي ويمنع وينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا ، كيف شاء وكما شاء .. ولم يزل متكلماً عالماً ، فتبارك الله أحسن الخالقين)[٣] .

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٦ / ٢١٧) .

(٢) هو أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني الفقيه ، تلميذ الإمام أحمد ، ومن الرواة عنه ، كان رجلاً جليلاً زاهداً على معتقد السلف الصالح ، له من المصنفات « مسائل الإمام أحمد » من أنفس كتب المسائل عن الإمام أحمد ، توفي سنة (٢٨٠ هـ) رحمه الله تعالى . انظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣ / ٢٥٣) ، طبقات الحنابلة للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء (١ / ١٤٥) ، سير أعلام النبلاء (١٣ / ٢٤٤) .

(٣) مسائل الإمام حرب الكرماني ، بواسطة درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٢ / ٢٢ – ٢٣) .

وكلام السلف في هذه المسألة أشهر من أن يحتاج إلى إيراده هنا[١] ، ولعل نقل إجماعهم عليها هنا يكفي عن إيراد ألفاظهم وكلماتهم فيها .

وكلامهم - مثلاً - في إثبات كلام الله تعالى ، وأنه تعالى يتكلم بحرف وصوت من أعظم ما يدل على إثباتهم للأفعال الاختيارية له تعالى[٢] .

٥ ونصوص الكتاب والسنة متواترة متظاهرة على إثبات صفاته تعالى الفعلية ، وأنها متجددة الافراد والآحاد ، وسأذكر بعضاً منها هنا ، وبعضاً منها سيرد ضمن الكلام في الأصل التالي - إن شاء الله - .

فأما من القرآن[٣] فقوله تعالى: ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَـٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا ﴾ [المجادلة : ١] ، وقوله ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء : ١٦٤] ، وقوله ١٠ تعالى : ﴿ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴾ [طه : ٤٦] ، وقوله : ﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [يس : ٨٢] ، وقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ [غافر : ٦٠] ، وقوله : ﴿ فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾ ، وقوله عز وجل : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾ [البقرة : ٢١٠] .

١٥ وغير ذلك من الآيات الكثيرة التي يخبر الله تعالى بها عن أفعاله .

---

(١) انظر ما جمعه شيخ الإسلام ابن تيمية من أقوالهم في هذه المسألة الدرء (٢ : ١٨ - ١١٥) ، وشرح الأصفهانية (١٧٧ - ٢١٩) .

(٢) يقول ابن تيمية : (واستفاضت الآثار عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة السنة ، أنه سبحانه ينادي بصوت ولم ينقل عن أحد من السلف أنه قال : إن الله يتكلم بلا صوت أو بلا حرف ولا أنه أنكر أن يتكلم الله بصوت أو بحرف) مجموع الفتاوى (١٢ / ٣٠٤ - ٣٠٥) . وانظره (٦ / ٥٢٧) ، والتسعينية (٢ / ٤٣١ - ٤٣٢) ؛ وراجع كتاب : الرد على من أنكر الحرف والصوت للسجزي رحمه الله ، وكذلك كتب العقائد المسندة وغيرها .

(٣) انظر ما جمعه شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - منها في : الدرء (٢ / ١١٥ - ١٢٤) . ومجموع الفتاوى (٦ / ٢٢٢ - ٢٢٦) ؛ وشرح الأصبهانية (٢١٩ - ٢٢٥) .

وأما من السنة[١] فالأحاديث أكثر من أن تحصى ، ومنها :

قوله ﷺ فيما يرويه عن ربه : « ولا يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه »[٢] .

وقوله ﷺ في حديث الشفاعة : « إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعد مثله »[٣] .

وقوله ﷺ للأنصاري الذي أضاف الضيف وآثره « لقد ضحك الله الليلة ، أو عجب من فعالكما »[٤] .

وقوله ﷺ حاكياً كلام الله تعالى لأهل الجنة وهم فيها « أحل عليكم رضواني فلا أسخط عليكم بعده أبداً »[٥] .

وقوله عليه الصلاة والسلام : « يقبض الله الأرض ويطوي السماء بيمينه ثم يقول أنا الملك ، أين ملوك الأرض »[٦] .

وغيرها من الأحاديث الكثيرة التي يتعذر استقصاؤها[٧] .

فالنصوص الماضية وغيرها أثبتت أفعاله تعالى ، محددة بوقت معين ، أو مرتبة على شروط وأسباب معينة ، أو بعد أدوات عطف تقتضي حصولها بعد حصول المعطوف عليه ،

---

(١) انظر ما جمعه ابن تيمية - رحمه الله - منها في : الدرء (٢ / ١٢٤ - ١٤٦) ، وشرح الأصبهانية المحقق (١ / ٢٢٦ - ٢٣٨) .

(٢) أخرجه البخاري : (٨١) كتاب الرقاق - (٣٨) باب التواضع رقم (٦٥٠٢) ، (١١ / ٣٤٨) .

(٣) جزء من حديث الشفاعة الطويل ، رواه البخاري في صحيحه - (٦٠) كتاب الأنبياء - (٣) باب قول الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ ﴾ حديث رقم (٣٣٤٠) (٦ / ٤٢٨) ، ومسلم في صحيحه (١) كتاب الإيمان ، (٨٤) باب (أدنى أهل الجنة منزلة فيها) رقم (٣٢٧) (١ / ١٨٤) من حديث أبي هريرة .

(٤) أخرجه البخاري : (٦٥) كتاب التفسير - (٥) باب ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَـٰنَ ﴾ رقم (٤٨٨٩) .

(٥) رواه البخاري (٨١) كتاب الرقائق ، (٥١) باب (صفة الجنة والنار) رقم (٦٥٤٩) (١١ / ٤٢٣) ، ومسلم في (٥١) كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، (٢) باب (احلال الرضوان على أهل الجنة) رقم (٢٨٢٩) ، (٤ / ٢١٧٦) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٦) رواه البخاري (٦٥) كتاب التفسير ، سورة الزمر (٣) باب ﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ .. ﴾ رقم (٤٨١٢) الفتح (٨ / ٤١٣) ، وفي مواطن أخرى ، ومسلم في (٥) كتاب صفات المنافقين .

(٧) انظر الدرء لابن تيمية (٢ / ١٤٦) .

وهذا معناه تجددها في ذلك الوقت ، وبعد تلك الأسباب ، فعلم أنها تحدث بمشيئته تعالى في وقت دون آخر .

وإثبات أفعاله تعالى المتجددة مبني على إثبات أنه تعالى « حيٌّ قيوم » ، فلم يزل موصوفاً بأنه فعّال لما يشاء ، فيفعل تلك الأفعال متى شاء ، والفعّال هو الفاعل فعلاً بعد فعل كلما أراد فعل[1] ، وهذا هو قول (الأكابر من أهل السنة والحديث ونقلوه عن السلف والأئمة ، وهو قول طوائف كثيرة من أهل الكلام والفلسفة المتقدمين والمتأخرين ، بل هو قول جمهور المتقدمين من الفلاسفة)[2] .

فالأصل هنا إثبات أن الله تعالى حيّ ، إذ أن الفعل من لوازم الحياة ، يقول البخاري مقرراً كلام شيخه نعيم بن حماد : (ولقد بين نعيم بن حماد أن كلام الرب ليس بخلق ، وأن العرب لا تعرف الحي من الميت إلا بالفعل ، فمن كان له فعل فهو حيّ ، ومن لم يكن له فعل فهو ميت)[3] .

وهذا ما قرره الإمام الدارمي[4] رحمه الله في معرض رده على الجهمية ، مبيناً أن الحي القيوم هو الذي يفعل ما يشاء وإذا شاء ، وأن غير الموصوف بذلك لا يوصف بحياة ؛ كما وصف الله تعالى الأصنام الميتة فقال : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ۝٢٠ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ [النحل : ٢٠][5] .

وعلى هذا فإثبات الحياة لله تعالى يتضمن إثبات أفعاله تعالى المتجددة ، إذ أمارة الحياة الفعل كما قال الأئمة .

على أن أهل السنة عند إثباتهم للصفات الفعلية والاختيارية ، يقصدون أيضاً الصفات المتضمنة لأفعال متجددة أو اختيارية صادرة عنها ، فهم بهذا يثبتون أمرين :

---

(١) المنهاج في شعب الإيمان للحليمي (١ / ١٩٨) ، وانظر الأسماء والصفات للبيهقي (١ / ١١٣) .
(٢) الدرء لابن تيمية (٢ / ٥) .
(٣) خلق أفعال العباد (ص ٧١) .
(٤)
(٥) انظر : نقض الإمام أبي سعيد علي المريسي العنيد (١ / ٢١٥ ، ٣٥٦ - ٣٥٧) .

١ - نوع الصفة وهو ذات الصفة ، وهو الذي لم يزل الله تعالى ، متصف بها أزلاً وأبداً ، فهو أزلي لا ينفك عنه تعالى ، ولا يزول .

٢ - أفراد الصفة وآحادها ، والمقصود بها الأفعال الصادرة عن الصفة وهي التي تتجدد ، فيفعلها الله تعالى متى شاء ويتركها متى شاء إذا كانت اختيارية .

٥ ولا تناقض بين هذين الأمرين ، أي بين أزلية الصفة ، وتجدد الفعل الصادر عنها ، يقول ابن تيمية رحمه الله : (وما ذكره أئمة السنة والحديث متعين ، لما جاء من الآثار من أنه سبحانه لم يزل كاملاً بصفاته لم تحدث له صفة ولا تزول عنه صفة ، ليس هو بمخالف لقولهم : إنه ينزل كما يشاء ، ويجيء يوم القيامة كما يشاء ، وإنه استوى عن العرش بعد أن خلق السموات ، وأنه يتكلم إذا شاء ، وأنه خلق آدم بيديه ، ونحو ذلك من الأفعال القائمة ١٠ بذاته ، فإن الفعل الواحد من هذه الأفعال ليس مما يدخل في مطلق صفاته ، ولكن كونه بحيث يفعل إذا شاء هو صفته والفرق بين الصفة والفعل ظاهر)[1] .

فالصفة إذاً أزلية ، والفعل الذي تضمنته هو المتجدد ، ولا يقال عن الصفة أنها حدثت بعد أن لم تكن ، (ألا ترى أن من تكلم اليوم وكان متكلماً بالأمس لا يقال أنه حدث له الكلام ، ولو كان غير متكلم لآفة كالصغر والخرس ثم تكلم يقال : حدث له الكلام . ١٥ فالساكت لغير آفة يسمى متكلماً بالقوة ، بمعنى أنه يتكلم إذا شاء ، وفي حال تكلمه يسمى متكلماً بالفعل ، وكذلك الكاتب في حال الكتابة ، هو كاتب بالفعل ، ولا يخرج عن كونه كاتب في حال عدم مباشرته للكتابة)[2] .

وحاصل هذا الكلام أن ترك الله تعالى للفعل في وقت ما لا يعني عدم اتصاف الله تعالى بالصفة التي صدر عنها ذلك الفعل ، بها هو تعالى متصف بها أزلاً وأبداً ، فهو تعالى منزه ٢٠ عن تجدد الصفة ، موصوف بتجدد الفعل (فإن تجدد الصفة أو زوالها يقتضي تغير الموصوف واستحالته ، ويقتضي تجدد كمال له بعد نقص أو تجدد نقص له بعد كمال ، بخلاف الفعل)[3] .

---

(١) التسعينية (١ / ٣٢٨ - ٣٣٠) .

(٢) شرح الطحاوية لابن أبي العز (١ / ٩٧) .

(٣) التسعينية لابن تيمية (٢ / ٣٣٠) ، وانظر الدرء (٢ / ٢٩٨) ، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (١ / ٩٦) .

فالله تعالى له الصفات الأزلية المتضمنة للأفعال المتجددة ، وما كان الناس يفرقون بين هذين الأمرين في الإيمان بهما ، فإنهم كانوا إما يؤمنون بهما جميعاً وهم أهل السنة والجماعة – كما تقرر هنا – أو ينفونهما جميعاً وهم الجهمية ومن تابعهم من المعتزلة ، فلما قام الأئمة بإقرار الحق والرد على أولئك المعطلة النفاة ، جاء ابن كلاب[١] ببدعة جديدة وهي التفريق بين الأمرين فأثبت لله تعالى الصفات اللازمة ونفى عنه الأفعال القائمة به المتعلقة بمشيئته[٢] وتبعه من تبعه بعد ذلك ، ومنهم الحارث المحاسبي[٣] الذي هجره الإمام أحمد من أجل هذا وأمر بهجره ، وحذر هو والأئمة – من معاصريه وممن جاء بعدهم – من مذهب ابن كلاب وأتباعه ، فهذا التفريق إنما هو بدعة متأخرة ، يكفي في بيان بطلانها بيان هذا التأخر ، وأنه مخالف لما كان عليه سلف الأمة وأئمتها .

والكلام في تقرير الأصل التالي متمم للكلام في هذا الأصل والله تعالى أعلم .

---

(١) هو عبد الله بن سعيد بن كلاّب القطان أبو محمد البصري المتكلم ، قيل سُمي كلاباً لأنه كان يجرّ الخصم إلى نفسه ببيانه وبلاغته – وفي هذا التعليل نظر – ، كان إمام المتكلمين في عصره ، له من المصنفات « الصفات » و « خلق الأفعال » و « الرد على المعتزلة » ، توفي بعد (٢٤٠ هـ) . انظر الفهرست لابن النديم (ص ٢٣٠)، طبقات الشافعية للسبكي (٢ / ٢٩٩) ، سير أعلام النبلاء (١١ / ١٧٤)، وانظر في بيان عقيدته موقف ابن تيمية من الأشاعرة للمحمود (٨ / ٤٣٨ – ٤٥٢) .

(٢) انظر الدرء لابن تيمية (٢ / ٦ ، ١٤٧) .

(٣) هو الحارث بن أسد البغدادي أبو عبد الله المحاسبي الصوفي الزاهد ، دخل في شيء من علم الكلام ، متابعاً ابن كلاب ، وصنف في الخطرات والوساوس ، وحذر منه أحمد وهجره ، فاختفى مدة ، له من التصانيف « التوهم » وغيره ، توفي سنة (٢٤٣ هـ) . انظر حلية الأولياء لأبي نعيم (١٠ / ٧٣) ، وفيات الأعيان لابن خلكان (٢ / ٥٧) ، سير أعلام النبلاء (١٢ / ١١٠) ، وانظر في بيان عقيدته موقف ابن تيمية من الأشاعرة (١ / ٤٥٢ – ٤٦٦) .

الأصل الرابع : إثبات صفاته تعالى التي يفعل تعالى من أجلها ، وتعود إليه ، مع تعلقها بغيره :

وهي صفات كثيرة ، منها المحبة والرحمة والغضب والبغض والحلم ، والمكر بالماكرين والغيرة وغيرها .

فهذه الصفات صفات اختيارية تقوم به تعالى ويفعل من أجلها فيقال مثلاً : وفق الله المؤمنين محبة لهم ، وأهلك الكافرين لبغضه لهم وغضبه عليهم ، وحرم الفواحش لغيرته تعالى وهكذا .

والكلام فيها هو نفسه الكلام في الصفات الاختيارية ، إذ تتضمن أفعالاً اختيارية متجددة ، فهي صفات قديمة النوع حادثة الاحاد ، ولكن خصصت هنا لعلاقتها القوية بمسألة الحكمة والتعليل ، إذ الكلام فيها هنا من جهتين :

١ - من جهة إثباتها وأنها صفات قائمة به تعالى ، وهذا ما سيقرر هنا إن شاء الله .

٢ - من جهة دلالتها على التعليل ، وإثباتها أنها حكم تقوم به تعالى وتعود إليه ، ويفعل من أجلها وبسببها ، وهذا ما سيقرر عند الكلام في قواعد السلف في مسألة الحكمة إن شاء الله .

فأما المسألة الأولى وهي إثبات هذه الصفات ، فعقيدة أهل السنة والجماعة فيما ، هو إثباتها كبقية الصفات ، وأنها تتضمن أفعالاً متجددة بحسب مشيئته تعالى وحكمته ، والنافون لها إما أن يكونوا من نفاة الصفات عموماً أو من نفاة الصفات الاختيارية ، ولم يوجد من نفى هذه الصفات التي معنا هنا وحدها .

والأدلة من الكتاب والسنة على إثباتها كثيرة ، وأقوال السلف وأئمة أهل السنة في إثباتها متوافرة متواترة بناء على إثباتهم للصفات الاختيارية ، وقد مر معنا كلام الإمام حرب رحمه الله والذي نص فيه أن من اعتقاد أئمة العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المعروفين بها المقتدى بهم فيها أن الله تعالى (يفرح ، ويحب ويكره ويبغض ، ويرضى ويسخط ويغضب ، ويرحم ، ويعفو ويغفر ..)[1] .

---

(١) بواسطة الدرء (٢ / ٢٢ - ٢٣) .

ويقول الطحاوي رحمه الله : (والله يغضب ويرضى لا كأحد من الورى)[١] .

يقول ابن أبي العز[٢] رحمه الله تعالى شارحاً : (ومذهب السلف وسائر الأئمة إثبات صفة الغضب والرضى والعداوة والولاية والحب والبغض ونحو ذلك من الصفات التي ورد بها الكتاب والسنة)[٣] .

ويقول أبو الحسن الكرجي[٤] - رحمه الله - الملقب بشيخ الحرمين حاكياً عقيدة سلف الأمة وأئمتها في هذه الصفات وغيرها : (وهي أن الله تعالى أول لم يزل ، وآخر لا يزال .. حليم .. إلى سائر أسمائه وصفاته من الرضا والغضب والمحبة والضحك والعجب والاستحياء والغيرة والكراهية والسخط ..)[٥] .

ويقول أبو عثمان الصابوني[٦] رحمه الله موضحاً عقيدة السلف : (وكذلك يقولون في جميع الصفات التي نزل بذكرها القرآن وردت بها الأخبار والصحاح من السمع والبصر .. والرضا والسخط ، والحياة ، والفرح والضحك وغيرها ، من غير تشبيه لشيء من ذلك

---

(١) العقيدة الطحاوية ، ضمن شرحها لابن أبي العز (٦٨٤) .

(٢) هو علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي ، قاضي دمشق ، ولد سنة (٧٣١ هـ) ، درس وأفتى وبرع في العلم ، امتُحن بسبب اعتراضه على قصيدة لابن أيبك الدمشقي ، فاعتُقل ، ثم أعيدت وظائفه له ، كان متأثراً بشيخ الإسلام تأثراً كبيراً ، له من المصنفات « شرح العقيدة الطحاوية » وهي أفضل شروحها ، وله أيضاً « التنبيه على مشكلات الهداية » و « النور اللامع فيما يُعمل به في الجامع » يعني جامع بني أمية ، توفي سنة (٧٩٢ هـ) رحمه الله تعالى . انظر الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر (٣ / ٨٧) ، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (٨ / ٥٥٧) ، الأعلام لخير الدين الزركلي (٤ / ٣١٣) .

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٦٨٥) .

(٤) هو محمد بن عبد الملك بن محمد بن عمر الكرجي - بالجيم - أبو الحسن بن أبي طالب الشافعي ، ولد سنة (٤٥٨ هـ) ، طلب العلم وبرع فيه ، وتفقه على مذهب الشافعي ، ولكنه كان يأخذ بالدليل دون التعصب للمذهب ، صنّف المصنفات ، منها « الذرائع في علم الشرائع » ، توفي سنة (٥٣٢ هـ) رحمه الله تعالى . انظر العبر للذهبي (٤ / ٨٩) ، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٦ / ١٣٧) .

(٥) الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول الزاما لذوي البدع والفضول ، بواسطة مجموع الفتاوى ٤ / ١٨١ ، وما نقله ابن تيمية رحمه الله من هذا الكتاب ، يبدأ من ١٧٥ - ١٨٦ من نفس المرجع .

(٦) هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد النيسابوري أبو عثمان الصابوني ، ولد سنة (٣٧٣ هـ) ، وكان حريصاً على العلم ، إرتحل في طلبه حتى صار من أئمة عصره علماً وزهداً وورعاً ، ووعظ بعدما قتل أبيه مكانه ، له من المصنفات « عقيدة السلف وأصحاب الحديث » ، توفي سنة (٤٤٩ هـ) . انظر الأنساب للسمعاني (٣ / ٥٠٦)، معجم الأدباء (٧ / ١٦) ؛ سير أعلام النبلاء (١٨ / ٤٠) .

بصفات المربوبين المخلوقين)[١] .

فكما أن كلام الأئمة – رحمهم الله – هنا يقرر إثبات الصفات الاختيارية لله تعالى فإنه متضمن إثبات هذه الصفات التي يفعل تعالى لأجلها[٢] .

وهذه الصفات من أعظم صفات الكمال لله تعالى يقول ابن القيم رحمه الله : (إن ما وصف الله به سبحانه نفسه من المحبة والرضى والفرح والغضب والبغض والسخط من أعظم صفات الكمال)[٣] .

ولذا نقل عن بعض الأئمة تشديدهم على من أنكر هذه الصفات العظيمة ، كقول أبي معمر الهذلي القطيعي[٤] رحمه الله : (من زعم أن الله لا يرضى ولا يغضب فهو كافر ، إن رأيته واقفاً على بئر فاطرحه فيها فإنهم كفار)[٥] .

وبالإضافة إلى كل ما سبق تقريره هنا فإن إجماع السلف وأئمة أهل السنة على إثبات الصفات الاختيارية لله تعالى يتضمن إجماعهم على إثبات هذه الصفات القائمة به تعالى ويفعل من أجلها .

ولعل من المناسب هنا الكلام على كل صفة من هذه الصفات ، بإجمال ، فمنها :

أ – حبه ورضاه :

والثانية ثمرة للأولى ولازم لها .

وقد دلت نصوص الكتاب والسنة ودل إجماع السلف على ثبوت هاتين الصفتين لله تعالى[٦] .

---

(١) عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص ٢٨) .

(٢) انظر ما نقله ابن تيمية من حكاية أبي نصر السجزي لاتفاق الأئمة على إثباتها ، بيان تلبيس الجهمية (٢/٣٨) ، وانظر في إثباتها : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣ / ١٣٨ – ١٣٩) ، (٥ / ١٣٤) ، (١٧ / ١٥٨) ، والصواعق المرسلة لابن القيم (٤ / ١٤٥١) وما بعدها وانظر ما سيأتي من الكلام في كل واحدة منها .

(٣) انظر الصواعق المرسلة (٤ / ١٤٥١) .

(٤) هو إسماعيل بن إبراهيم بن معمر أبو معمر الهذلي الهروي ثم البغدادي القطيعي ، ولد سنة نيف وخمسين ومائة ، كان شديد التمسك بالسنة ، روى عنه البخاري ومسلم وأبو داود ، توفي سنة (٢٣٦ هـ) . انظر الطبقات الكبرى لابن سعد (٧ / ٣٥٩) ، الجرح والتعديل (٢ / ١٥٧) ، تاريخ بغداد (٦ / ٢٦٦) ، سير أعلام النبلاء (١١ / ٦٩) .

(٥) رواه ابن بطة في الابانة ، الكتاب الثالث (٣ / ١٣٠) ، وقد صحح المحقق إسناده وهو كذلك إن شاء الله .

(٦) انظر منهاج السنة (٣ / ١٦٧ – ١٦٨) ، وانظر في إثباتهما : النعوت للنسائي (٣٥٩ – ٣٦٤) ، والتوحيد لابن منده (٣ / ٢٠٤ – ٢٣٨) ، والإبانة عن شريعة الفرقة الناجية لابن بطة : الثالث (٣ / ١٢٧) .

والنصوص الدالة على صفة المحبة كثيرة جداً ، يمكن جعلها في أنواع[1] منها :

ما تدل على أنه تعالى يحب من يطيعه ، كما قال تعالى : ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران : ٣١] وقوله ﷺ : « من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه »[2] ، وقوله ﷺ : « إن الله إذا أحب عبداً قال لجبريل إني قد أحببت عبدي فلاناً فأحبه .. » الحديث[3] وهذا الحديث مع دلالته على إثبات محبته تعالى ، فهو أيضاً من أعظم الأدلة على كونها صفة اختيارية متجددة الأفعال .

ومنها ما دلت على محبته لبعض الأعمال الصالحة ، كقوله ﷺ : « أحب الصيام إلى الله صيام داود .. » الحديث[4] .

ومنها ما دلت على محبته تعالى لبعض الأخلاق ، كقوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها : « مهلاً يا عائشة إن الله يحب الرفق في الأمر كله »[5] .

وقوله ﷺ لأشج بني عبد القيس : « إن فيك خصلتين يحبهما الله ، الحلم والأناة »[6] .

---

(١) انظر أنواع أدلة إثباتها صفة المحبة في كتاب التوحيد لابن منده (٣ / ٢٠٤ - ٢٣٨) .
وكنت قد أوردت عدة نصوص في كل نوع . ثم عند التبييض رأيت أن المقصود هنا يتحقق إن شاء الله بإيراد دليل أو دليلين ، فاكتفيت بذلك .

(٢) رواه البخاري في (٩٧) كتاب التوحيد ، (٣٥) باب قول الله تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ﴾ رقم (٧٥٠٤) ، (١٣ / ٤٧٤) ، ومسلم . (٤٨) كتاب الذكر ، (٥) باب " من أحب لقاء الله " رقم (٢٦٨٣) ، (٤ / ٢٠٦٥) .

(٣) البخاري ، في (٩٧) كتاب التوحيد ، (٣٣) باب كلام الرب مع جبريل رقم (٧٤٨٥) ، (١٣ / ٤٦٩) ؛ ومسلم في (٤٥) البر ، (٤٨) باب إذا أحب الله عبداً حببه إلى عباده رقم (٢٦٣٧) ، (٤ / ٢٠٣٠) .

(٤) أخرجه البخاري : (٦٠) كتاب أحاديث الأنبياء ، (٣٨) باب أحب الصلاة إلى الله صلاة داود رقم (٣٤٢٠) ، (٦ / ٥٢٥) ، ومسلم : (١٣) كتاب الصيام ، (٣٥) باب " النهي عن صوم الدهر " رقم (١٨٩ ، ١٩٠) ، (٢ / ٨١٦) .

(٥) رواه البخاري ، في (٧٨) الأدب ، (٣٥) باب الرفق في الأمر كله رقم (٦٠٢٤) ، (١٠ / ٤٦٣) ؛ ومسلم في : (٣٩) السلام ، (٤) باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب رقم (٢١٦٥) ، (٤ / ١٧٠٦) .

(٦) رواه مسلم ، في (١) الإيمان ، (٦) باب الأمر بالإيمان بالله رقم (٢٥) ، (١ / ٤٨) .

ومنها ما دلت على محبته تعالى لبعض الأماكن ، كقوله ﷺ : « أحب البلاد إلى الله مساجدها »[١] .

وكذلك منها ما تدل على محبته لبعض الكلام ، ومنها قوله ﷺ : « إن أحب الكلام إلى الله « سبحان الله وبحمده »[٢] .

وكذلك منها ما دلت على أنه تعالى يحب بعض الأشياء كالجمال والعطاس وغيرهما .

وقد أثبتت النصوص أيضاً ، أن الله تعالى فعل أموراً أو لأمور من أجل حبه لها ، وهذا مما يدخل في إثبات صفة المحبة ، ومن هذه النصوص قوله ﷺ : « ولا أحد أحب إليه المدح من الله ولذلك مدح نفسه »[٣] .

وقوله ﷺ : « ولا شخص أحب إليه العذر من الله من أجل ذلك بعث المرسلين مبشرين ومنذرين ولا شخص أحب إليه المدحة من الله من أجل ذلك وعد الجنة »[٤] .

فدل هذان الحديثان على أمرين يحبهما الله تعالى فيفعل لأجل ذلك :

أحدهما : المدح ، فهو تعالى يحب أن يمدح وذلك (لكماله المطلق فهو تعالى يحب من عباده أن يثنوا عليه ويمدحوه على فضله وجوده ، ومن أجل ذلك جاد عليهم بكل نعمة يتمتعون بها ويرضى عنهم إذا حمدوه عليها ، ومهما أثنوا عليه ومدحوه لا يمكن أن يصلوا إلى ما يستحقه من المدح والثناء ، ولهذا مدح نفسه ..)[٥] .

فالله تعالى لحبه للمدح مدح نفسه ، وطلب من عباده أن يمدحوه بعد أن وعدهم الجنة في الآخرة وأنعم عليهم بجميع النعم في الدنيا .

ومما يدخل في حبه تعالى للمدح ، محبته أن يعرف تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العليا ، إذ به يحصل الثناء من خلقه عليه ، ولذلك كانت أفعاله تعالى وتصرفاته في الكون واقداره

---

(١) رواه مسلم ، في (٥) المساجد ، (٥٢) باب فضل الجلوس في مصلاه بعد الصبح رقم (٦٧١) ، (١ / ٤٦٤) .

(٢) رواه مسلم في (٤٨) كتاب الذكر ، (٢٢) باب فضل سبحان الله وبحمده رقم (٢٧٣١) ، (٤/ ٢٠٩٤).

(٣) رواه البخاري ، في (٦٧) النكاح ، (١٠٧) باب الغيرة ، رقم (٥٢٢٠) ، (٦ / ٢٢٨) .

(٤) رواه البخاري ، في (٩٧) التوحيد ، (٢٠) باب قوله ﷺ : " لا شخص أغير من الله " رقم (٧٤١٦) ، الفتح (١٣ / ٤١١) ، ومسلم ، في (١٩) كتاب اللعان ، رقم (١٤٩٩) ، (٢ / ١١٣٦) .

(٥) شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري للشيخ د. الغنيمان (١ / ٣٣٧) .

وأوامره الشرعية من آثار تلك الأسماء والصفات فبها أظهر تعالى ملكه وسلطانه وعزته ورحمته وغناه ولطفه وحكمته وغيرها ، وذلك ليثنى عليه بهذه الأسماء والصفات ويمدح بها ويحمد عليها .

وأما الثاني فهو : محبته تعالى للعذر ، ومن أجل هذه المحبة بعث الأنبياء وأنزل الكتب ، فهي أفعال راجعة إلى صفة قامت به تعالى ، وهي حبه تعالى للعذر .

أما صفة الرضا ، فهي كذلك من الصفات الثابتة له تعالى بالكتاب والسنة ، فهو تعالى يرضى عن عباده المؤمنين ، ويرضى عن دينه ، ولا يرضى الكفر ولا الكفار[1] .

ومن الأدلة على إثباتها قوله ﷺ في دعائه « اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك »[2] .

واستعاذته هنا - ﷺ - بهذه الصفة ، دليل على إثباتها صفة قائمة به تعالى ، إذ لا يستعاذ إلا بالله تعالى أو بصفة من صفاته القائمة به .

ومما يدل على إثباتها أيضاً ، وإثبات كونها صفة اختيارية تتجدد أفعالها بحسب مشيئته تعالى كلامه تعالى لأهل الجنة بعد دخولهم فيها ، يقول النبي ﷺ : « إن الله يقول لأهل الجنة : يا أهل الجنة ، فيتولون : لبيك ربنا وسعديك ، فيقول هل رضيتم ؟ .. إلى أن يقول تعالى ؛ لهم : أحل عليكم رضواني فلا أسخط عليكم بعده أبداً »[3] .

فدل الحديث على إثبات صفة الرضا وأنها تتضمن فعلاً متجدداً ، إذ إنه تعالى جعل إحلال الرضوان نعيماً لأهل الجنة يحصل لهم بعد دخولهم الجنة .

ومن الصفات الأخرى التي تقوم به تعالى ، وتتعلق بصفة المحبة ، صفة الفرح ، فإنه تعالى يفرح ببعض الأمور لعظم حبه لها ، يقول النبي ﷺ : « والذي نفس محمد بيده لله أشد فرحاً بتوبة عبده إذا تاب من أحدكم بضالته إذا وجدها »[4] .

---

(١) انظر في إثباتها : النعوت للنسائي (٣٦٥) ، والإبانة عن الفرقة الناجية لابن بطة الثالث (٣ / ١٢٧) ، التوحيد لابن منده (٣ / ٢١٨ ، ٢٤٣) .

(٢) رواه مسلم في (٤) كتاب الصلاة ، (٤٢) باب ما يقال في الركوع والسجود رقم (٤٨٩) ، (١/٣٥٢).

(٣) رواه البخاري في (٩٧) كتاب التوحيد ، (٣٨) باب كلام الرب مع أهل الجنة رقم (٧٥١٨) ، (١٣ / ٤٩٦) ، ومسلم في (٥١) الجنة وصفة نعيمها ، (٢) باب إحلال الرضوان على أهل الجنة رقم (٢٨٢٩) ، (٤ / ٢١٧٦) .

(٤) رواه مسلم في (٤٩) كتاب التوبة ، (١) باب الحض على التوبة رقم (٢٦٧٥) ، (٤ / ٢١٠٢) .

ومنها صفة الود وهو (خالص الحب وألطفه وأرقه وهو من الحب بمنزلة الرأفة من الرحمة)[١] .

وهذه الصفة تضمنها اسمه تعالى " الودود "[٢] وهو الذي يحب أولياءه من الرسل وأتباعهم فهو يحبهم ويودهم وكذلك هم يحبونه تعالى ويودونه[٣] .

٥ وقد ورد هذا الاسم في القرآن الكريم مرتين يقول تعالى : ﴿ وَٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِۚ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٞ وَدُودٞ ﴾ [هود : ٩٠] ويقول : ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ يُبۡدِئُ وَيُعِيدُ ۝١٣ وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ﴾ [البروج : ١٣ - ١٤] .

وعلى هذا فالود صفة ثابتة له تعالى ، يقول القرطبي[٤] رحمه الله تعالى : (فيجب على كل مكلف أن يعلم أن الله سبحانه هو الودود على الإطلاق ، المحب لخلقه ، والمثني عليهم

١٠ والمحسن إليهم)[٥] .

ويقول ابن القيم[٦] :

وهو الودود يحبهم ويحبه ... أحبابه والفضل للمنان

وهو الذي جعل المحبة في قلو ... بهم وجازاهم بحب ثان

وكما أن نصوص الكتاب والسنة أثبتت صفة المحبة وما تعلق بها من صفات فكذلك أثبتها العقل والحس ، إذ ما يرى من إكرام الطائعين مثلاً مما يدل حساً وعقلاً على ثبوت محبته تعالى[٧] .

---

(١) روضة المحبين لابن القيم (ص ٤٦) ، وانظر شرح الواسطية للهراس (١٠٦) .

(٢) انظر في اثبات هذا الاسم : التوحيد لابن منده (٢ / ١٩٦)، والمنهاج في شعب الإيمان للحليمي (١/ ٢٠٦)، والأسماء والصفات للبيهقي (١ / ١٩٨) ، والنهج الأسمى للحمود (١ / ٤٠١) .

(٣) انظر جامع البيان للطبري (١٢ / ١٤) ، وتيسير الكريم الرحمن لابن سعدي (٥ / ٣١٢) .

(٤) هو أبو عبد الله القرطبي محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي ، كان إماماً في التفسير ، وكان صالحاً ورعاً زاهداً ، صنف « الجامع لأحكام القرآن » وهو أجل كتبه ، وله « الأسنى في أسماء الله الحسنى » و « التذكرة في أمور الآخرة » وغيرها ، توفي سنة (٦٧١ هـ) . انظر الوافي بالوفيات للصفدي (٢ / ١٢٢) ، طبقات المفسرين للداودي (٢ / ٦٩) ، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (٢ / ٢١٠) .

(٥) الكتاب الأسنى (ورقة ٣٨٤ ب) بواسطة النهج الأسمى للحمود (١ / ٤٠٤) .

(٦) النونية ، المطبوعة ضمن شرحها : توضيح المقاصد لأحمد بن عيسى (٢ / ٢٣٠) .

(٧) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (٣ / ١٠) .

وبناء على ما سبق من إثبات الأدلة لهذه الصفة العظيمة كان أهل السنة والجماعة مجمعين على الإيمان بها يقول ابن تيمية رحمه الله : (وقد أجمع سلف الأمة وأئمتها على إثبات محبة الله تعالى لعباده المؤمنين ومحبتهم له ، وهذا أصل دين الخليل إمام الحنفاء عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم ..)[١] .

٥ ويمانهم بها يتضمن الإيمان بأنها من الصفات الاختيارية التي تتعلق بمشيئته تعالى وحكمته يقول الهراس[٢] رحمه الله : (ومحبة الله عز وجل بعض الأشخاص والأعمال والأخلاق صفة له قائمة به وهي من صفات الفعل الاختيارية التي تتعلق بمشيئته ، فهو يحب بعض الأشياء دون بعض على ما تقتضيه الحكمة البالغة)[٣] .

ب- رحمته تعالى ورأفته :

١٠ من أسماء الله تعالى الثابتة له بالنص والإجماع اسما : الرحمن ، والرحيم[٤] ، وهما اسمان يتضمنان إثبات صفة الرحمة لله تعالى ، سواء رحمته العامة بالخلق أو ما تتضمنه من رحمة خاصة بالمؤمنين .

فصفة الرحمة ، ثابتة له تعالى بالنقل والعقل والفطرة والإجماع ، بل هو أرحم الراحمين جل وعلا[٥] .

---

(١) مجموع الفتاوى (٢ / ٣٥٤) ، وانظر تعليق الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله على فتح الباري لابن حجر (١ / ١٠٢) ، والروضة الندية شرح العقيدة الواسطية للفياض (ص ٨٣) ، وشرح العقيدة الواسطية للهراس (١٠٢) وما بعدها . وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري للغنيمان (١٠ / ٦٥) ، وراجع كلام الأئمة السابق في حكايتهم لأقوال السلف في إثبات هذه الصفة .

(٢) هو محمد بن خليل هرّاس ، ولد بطنطا بجمهورية مصر العربية عام (١٩١٦ م) وتخرج من جامعة الأزهر ، ثم عمل استاذاً لكلية أصول الدين بجامعة الأزهر ، أعير إلى المملكة للتدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض ، ثم رئيساً لشعبة العقيدة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ثم عاد إلى مصر وشغل منصب رئيس جماعة أنصار السنة المحمدية ، له " شرح العقيدة الواسطية " و " شرح القصيدة النونية لابن القيم " وغيرها من الكتب ، توفي عام (١٩٧٥ م) رحمه الله تعالى . انظر مقدمة كتابه شرح العقيدة الواسطية ، تحقيق علوي السقاف (ص ٤١) .

(٣) شرح العقيدة الواسطية (١٠٢) .

(٤) انظر : النعوت للنسائي (٣٠٥ - ٣٠٦) ، والتوحيد لابن منده (٤٧ - ٤٨) ، والمنهاج في شعب الإيمان للحليمي (١ / ٢٠٠) ، والأسماء والصفات للبيهقي (١ / ١٣٤) ، والحجة في بيان المحجة للأصبهاني (١ / ١٢٥) .

(٥) وانظر في إثباتها : النعوت للنسائي (٣٠٨ ، ٣٥٢ ، ٣٦٨) ، التوحيد لابن منده (٣ / ٢٣٩ - ٢٤١) ، الحجة في بيان المحجة للأصفهاني (١ / ١٢٥) .

فأما الأدلة من القرآن ، فإن الله تعالى مدح نفسه بوصفها بالرحمة في مواضع كثيرة ، وورد فيه اسمه « الرحمن » أكثر من خمسين مرة ، واسمه الرحيم أكثر من مئة وعشر مرات ، مقترناً مرة مع التواب ، ومرة مع الرؤوف وأخرى مع الغفور ، هذا غير الآيات التي تصفه تعالى بالرحمة مطلقاً[1] .

٥ فمن هذه الآيات قوله تعالى : ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴾ [البقرة : ١٦٣] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ [البقرة : ٥٤] وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة : ١٧٣] .

ومنها الآيات الدالة على سعة رحمته تعالى ، كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا ﴾ [غافر : ٧] ، وقوله تعالى : ﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ﴾

١٠ [الأعراف : ١٥٦] .

أما من السنة فقوله ﷺ : « إن الله كتب في كتاب فوق العرش ، أن رحمتي غلبت غضبي »[2] .

وقوله ﷺ : « إن لله مئة رحمة ، فمنها رحمة بها يتراحم الخلق بينهم ، وتسعة وتسعون ليوم القيامة »[3] .

١٥ وقوله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم : « لو يعلم الكافر ما عند الله من الرحمة ما قنط من جنته أحد »[4] .

والعباد مفطورون على اثبات رحمة الله تعالى وأنه هو الرحمن الرحيم[5] .

---

(١) انظر النهج الأسمى للحمود (١ / ٦٨ - ٦٩) ، وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري للغنيمان (١ / ٨٦) .

(٢) رواه البخاري في (٩٧) التوحيد ، (١٥) باب قول الله تعالى ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ رقم (٧٤٠٤) ، (١٣ / ٣٩٥) .

(٣) رواه البخاري في (٧٨) الأدب ، (١٩) باب جعل الله الرحمة في مئة جزء رقم (٦٠٠٠) ، (١٠ / ٤٣١) ؛ ومسلم في (٤٩) التوبة ، (٤) باب سعة رحمة الله رقم (٢٧٥٢) ، (٤ / ٢١٠٨) واللفظ له .

(٤) رواه مسلم (٤٩) كتاب التوبة ، (٤) باب في سعة رحمة الله تعالى رقم (٢٧٥٥) ؛ (٤ / ٢١٠٩) .

(٥) انظر شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (١ / ٨٦) .

والعقل السليم دال على الرحمة ، وذلك بناء على ما يحسه كل أحد ويشاهده من نفعه تعالى للعباد والإحسان إليهم[١] .

وبناء على هذا كله فأهل السنة مجمعون على إثبات هذه الصفة العظيمة لله تعالى بل إن إثباتها هو المعلوم من دين الرسل جميعاً[٢] .

٥ أما الرأفة – وهي أشد الرحمة – فهي صفة ثابتة له تعالى ، تضمنها اسمه الرؤوف الثابت له تعالى[٣] يقول الأزهري[٤] رحمه الله : (ومن صفات الله عز وجل : الرؤوف وهو الرحيم والرأفة أخص من الرحمة وأرق)[٥] .

وقد ورد هذا الاسم في القرآن في عشرة مواضع ، منها قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة : ١٤٣] يقول الطبري

١٠ رحمه الله : (... إن الله بجميع عباده ذو رأفة ، والرأفة أعلى معاني الرحمة وهي عامة لجميع الخلق في الدنيا ولبعضهم في الآخرة ، .. وإنما أراد جل ثناؤه بذلك أن الله عز وجل أرحم من أن يضيع لهم طاعة أطاعوه بها فلا يثيبهم عليها ، وأرأف بهم من أن يؤاخذهم بترك ما لم يفرضه عليهم)[٦] .

ونجد أن صدر الآية ثمرة لخاتمتها ، فإن رأفته تعالى بالخلق منشأ عدم إضاعته إيمان

١٥ المؤمنين ، بمعنى أنه تعالى لم يضيع إيمان المؤمنين رأفة بهم ، أو لرأفته تعالى بهم ، وهذا إثبات للصفة مع أثرها ومقتضاها .

---

(١) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (٣ / ١٩) ، (١٦ / ٣٥٦) .

(٢) انظر شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (١ / ٧٧) .

(٣) انظر : التوحيد لابن منده (٢ / ١٢٢) ، المنهاج في شعب الإيمان للحليمي (١ / ٢٠١) ، والأسماء والصفات للبيهقي (١ / ١٥٤) ، والحجة في بيان المحجة (١ / ١٦١) ، والنهج الأسمى للحمود (٢ / ٦٥٧) .

(٤) هو محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الأزهري أبو منصور الهروي الشافعي اللغوي ، كان رأساً في اللغة والفقه ، صنف المصنفات ، أشهرها " تهذيب اللغة " وهو مشهور ، وله أيضاً " التفسير " و " تفسير المزني " و " الأسماء الحسنى " وغيرها ، توفي سنة (٣٧٠ هـ) رحمه الله . انظر معجم الأدباء لياقوت الحموي (١٧ / ١٦٤) ، وفيات الأعيان لابن خلكان (٤ / ٣٣٤) ، سير أعلام النبلاء (١٦ / ٣١٥) .

(٥) تهذيب اللغة (١٥ / ٢٣٨) .

(٦) جامع البيان (٢ / ٢١) .

ومن الآيات قوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ عَلَىٰ عَبْدِهِۦٓ ءَايَـٰتٍۭ بَيِّنَـٰتٍ لِّيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ بِكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الحديد : ٩] .
وقوله تعالى : ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴾ [آل عمران : ٣٠] .

وبهذا يتقرر إثبات صفة الرأفة له تعالى .

جـ – حلمه تعالى ولطفه وبره :

هذه الصفات متعلقة بصفة الرحمة[1] ، وذلك عندما تتعلق بالخلق عامة كافرهم ومؤمنهم ، فالله تعالى حليم على خلقه لطيف وبار بهم .

أما إذا تعلقت بعباده المؤمنين فإنها مع تعلقها بصفة الرحمة تتعلق بصفة المحبة أيضاً ، فإن لطفه تعالى وبره بهم وحلمه عليهم إنما هو رحمة بهم وحباً لهم ، وهذا هو ما يجمع بين هذه الصفات الثلاث .

وأهل السنة والجماعة يثبتون هذه الصفات .

فالحلم صفة أثبتها الله تعالى لنفسه ، وتضمنها اسمه « الحليم »[2] وإثبات كونه تعالى حليماً بعباده ، أي أنه حليم عن من عصاه ، فهو ذو أناة لا يعجل على عباده بالعقوبة على ذنوبهم[3] بل هو يرزقهم ويمهلهم ويسترهم لحلمه تعالى عليهم .

وقد ورد هذا الاسم في القرآن في أحد عشر موضعاً ، منها قوله تعالى : ﴿ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾ [البقرة : ٢٣٥] ، وقوله عز وجل : ﴿ وَٱللَّهُ غَنِىٌّ حَمِيدٌ ﴾ [التغابن : ٦] ، وقوله : ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَلِيمًا ﴾ [الأحزاب : ٥١] .

وأما من السنة فيقول ﷺ في دعاء الكرب : « لا إله إلا الله العظيم الحليم ، لا إله إلا الله

---

(١) انظر مدارج السالكين (١ / ٣٣) .
(٢) انظر في إثبات هذا الاسم : النعوت للنسائي (٢٣٢) ، المنهاج للحليمي (١ / ٢٠٠ – ٢٠١) ، التوحيد لابن منده (٢ / ١٠٥) ، الأسماء والصفات للبيهقي (١ / ١٤٢ – ١٤٣) ، الحجة في بيان المحجة لقوام السنة (١ / ١٤٤) ، النهج الأسمى (١ / ٢٥٥ – ٢٦٢) .
(٣) انظر جامع البيان للطبري (٢ / ٣٢٧) ، والحجة في بيان المحجة (١ / ١٤٤) .

رب العرش العظيم »[١] .

فصفة الحلم صفة ثابتة له تعالى ، يقول قوام السنة الأصبهاني[٢] : (ومن أسمائه تعالى الحليم ، حليم عمن عصاه لأنه لو أراد أخذه في وقته أخذه فهو يحلم عنه ويؤخره إلى أجله.. وحلم الله عز وجل لم يزل ولا يزول .. والله تعالى حليم مع القدرة)[٣] .

ويقول ابن القيم رحمه الله[٤] :

وهو الحليم فلا يعاجل عبده ... بعقوبة ليتوب من عصيان

ويقول ابن كثير[٥] : (« حليم غفور » أن يرى عباده وهم يكفرون به ويعصونه وهو يحلم فيؤخر وينظر ويؤجل ولا يعجل ، ويستر آخرين ويغفر)[٦] .

فهذا الإمهال والإنظار والتأجيل للعقوبة وعدم المعاجلة بها إنما هو لحلمه تعالى ، أو حلم منه على عباده .

---

(١) رواه البخاري ، في (٨٠) الدعوات ، (٢٧) باب الدعاء عند الكرب رقم (٦٣٤٥ - ٦٣٤٦) ؛ (١١ / ١٤٩ - ١٥٠) . ومسلم ، (٤٨) الذكر والدعاء ، (٢١) باب استحباب دعاء الكرب رقم (٢٧٣٠) ، (٤ / ٢٠٩٢) .

(٢) قوام السنة : هو إسماعيل بن محمد بن الفضل القرشي التميمي أبو القاسم الطلحي نسبة إلى ضحة بن عبيد الله رضي الله عنه ، ولد سنة (٤٥٧ هـ) ، كان إماماً عالماً بالحديث واللغة زاهداً ، صنف الكثير . منها « الحجة في بيان الحجة » ، « الجامع » وهو تفسير ، « المعتمد » تفسير أيضاً ، « المغازي » وغيرها ، توفي سنة (٥٣٥ هـ) رحمه الله . انظر الأنساب للسمعاني (٣ / ٣٦٨ ، المنتظم لابن الجوزي (١٠ / ٩٠) ، سير أعلام النبلاء (٢٠ / ٨٠) .

(٣) الحجة في بيان المحجة (١ / ١٤٤) .

(٤) النونية ، المطبوعة ضمن شرحها لابن عيسى (٢ / ٢٢٧) .

(٥) هو إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء القيسي البصروي أبو الفداء ، ولد سنة (٧٠٠ هـ) أو بعدها بيسير ؛ برع في التفسير والفقه والتأريخ ، وانتشرت كتبه في حياته ، وانتفع بها الناس ، وله من المصنفات المشهورة : « تفسير القرآن العظيم » و « البداية والنهاية » في التاريخ ، و « طبقات الشافعية » لازم شيخ الإسلام ابن تيمية وأكثر في الأخذ عنه وامتحن بسببه ، توفي سنة (٧٧٤ هـ) رحمه الله تعالى . انظر الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر (١ / ٣٧٣) ، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني (١ / ١٥٣) ؛ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (٨ / ٣٩٨) .

(٦) تفسير ابن كثير (٣ / ٥٦١) ، وانظر تيسير الكريم الرحمن لابن سعدي (٥ / ٣٠٤) ، وشرح النونية لهراس (٢ / ٨٧) .

ومن الصفات المتعلقة بالحلم « الصبر » ، فالله تعالى صبور على عباده يقول ﷺ : « ما أحد أصبر على أذى سمعه من الله ، يدعون له الولد ثم يعافيهم ويرزقهم »[(١)] .

والصبور من أسمائه تعالى[(٢)] .

والصبر ثمره الحلم وموجبه ، والحلم أكثر رجاء ورحمه وأوسع لعباده من صفة الصبر ، ولذلك ورد اسم « الحليم » في القرآن في مواضع دون « الصبور » [(٣)] .

يقول ابن الأثير[(٤)] : (الصبور هو الذي لا يعاجل العصاة بالانتقام منهم بل يؤخر ذلك إلى أجل مسمى ، فمعنى « الصبور » في صفة الله تعالى قريب من معنى الحليم ، إلا أن الفرق بين الأمرين أنهم لا يأمنون العقوبة وفي صفة الصبور كما يأمنون منها في صفة الحليم)[(٥)] .

ومن هنا كانت صفة الحليم أوسع من الصبر وأكثر رجاء .

ومن الصفات المتعلقة بالحلم « العفو » ، فإن الله تعالى هو « العفوّ » وهو من أسمائه تعالى[(٦)] .

وقد ورد هذا الاسم في القرآن في خمسة مواضع ، منها قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ

---

(١) رواه البخاري ، في (٩٧) التوحيد ، (٣) باب قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾ رقم (٧٣٧٨) ، الفتح (١٣ / ٣٧٢) .

(٢) انظر التوحيد لابن منده (٣ / ٢٥٢) ، الأسماء والصفات للبيهقي (١ ١٤٨) ، وعده الصابرين لابن القيم (٢٧٨) ، وفتح الباري لابن حجر (٣ / ٣٦١) ، وشرح .

(٣) انظر عدة الصابرين لابن القيم ٢٧٧ وما بعدها ، وشرح كتب التوحيد للغنيمان (٩٢ - ٩٣) ، (٩٨ - ٩٩) .

(٤) هو المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزري ثم الموصلي أبو السعادات ابن الأثير ، ولد سنة (٥٤٤هـ) ، برع في علوم شتى ، وولي ديوان الانشاء لصاحب الموصل عز الدين مسعود الأتابكي ، صنف المصنفات ، ومن أبرزها : « النهاية في غريب الحديث والأثر » و « جامع الأصول » و « شرح مسند الشافعي » وغيرها ، توفي سنة (٦٠٦ هـ) رحمه الله تعالى . انظر معجم الأدباء لياقوت الحموي (٦ / ٢٣٨) ، وفيات الأعيان لابن خلكان (٤ / ١٤١) ، سير أعلام النبلاء (٢١ / ٤٨٨) .

(٥) جامع الأصول (٤ / ١٨٣) .

(٦) انظر النعوت للنسائي (٣١٠) ، التوحيد لابن منده (٢ / ١٥٤) ، المنهاج للحليمي (١ / ٢٠١) ، الأسماء والصفات للبيهقي (١ / ١٤٨) ، والنهج الأسمى للحمود (٢ / ٦٣٧ - ٦٤٥) .

عَفُوًّا غَفُورًا ﴾ [النساء : ٤٣] ، وقوله : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ ﴾ [المجادلة : ٢] فهو تعالى العفو الذي يعفو عن عباده وذنوبهم فيترك عقابهم عليها ما لم يشركوا به[١] .

ويقول ابن القيم رحمه الله[٢] :

وهو العفو فعفوه وسع الورى   لولاه غار الأرض بالسكان

أما صفة اللطف ، فهي أيضاً من الصفات الثابتة له تعالى ، ويتضمنها اسمه تعالى « اللطيف »[٣] .

واللطف الثابت له تعالى ، يتضمن معنيين :

أحدهما : لطف علمي ، ويتضمن علمه تعالى التام بالسرائر والخفايا .

والثاني : لطف عملي ، وهو اللطف بالعباد بحيث يوصل النعم إليهم من حيث لا يشعرون .

يقول الغزالي : (إنما يستحق هذا الاسم من يعلم دقائق المصالح وغوامضها ، وما دق منها وما لطف ، ثم يسلك في إيصالها إلى المستحق سبيل الرفق دون العنف ، فإذا اجتمع الرفق في الفعل واللطف في العلم ثم معنى اللطف ، ولا يتصور كمال ذلك في العلم والفعل إلا لله تعالى)[٤] .

يقول ابن القيم رحمه الله[٥] :

وهو اللطيف بعبده ولعبده   واللطف في أوصافه نوعان

ادراك أسرار الأمور بخبرة   واللطف عند مواقع الإحسان

---

(١) انظر جامع البيان للطبري (٥ / ٧٤) .

(٢) نونية ابن القيم ، المطبوعة ضمن شرحها لابن عيسى (٢ / ٢٢٧) .

(٣) انظر في إثبات هذا الاسم له تعالى : النعوت للنسائي (٢٥٦) ، التوحيد لابن منده (٢ / ٢٧٦) ، المنهاج للحليمي (١ / ٢٠٢) ، وانظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (١٦ / ٣٥٤) ، والنهج الأسمى (١ / ٢٤٨) .

(٤) المقصد الأسنى (ص ٦٢) بواسطة النهج الأسمى للحمود (١ / ٢٤٦) .

(٥) نونية ابن القيم ، المطبوعة ضمن شرحها لابن عيسى (٢ / ٢٢٨) ، وانظر : تيسير الكريم الرحمن (٥ / ٣٠١) ، والنهج الأسمى للحمود (١ / ٢٤٣ - ٢٤٤) .

وعلى هذا فإن هذا الاسم العظيم يتضمن معنى اسميه تعالى : الخبير والرؤوف[١] .

فالله تعالى يوصل نعمه إلى عباده برفق من وجوه خفية بحسب علمه التام بخوافي الأمور وأرفقها وهذا للطفه تعالى بالعباد .

واللطيف من الأسماء الواردة في القرآن الكريم يقول تعالى حاكياً كلام يوسف عليه السلام بعد أن أنقذه وأنعم عليه : ﴿ إِنَّ رَبِّى لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُ ﴾ [يوسف : ١٠٠] ٥

يقول قتادة[٢] رحمه الله : (لطف بيوسف وصنع له حتى أخرجه من السجن وجاء بأهله من البدو، ونزع من قلبه نزغ الشيطان وتحريشه على اخوته)[٣] .

وبمثله قال الطبري رحمه الله[٤] .

ويقول البغوي رحمه الله : (أي ذو لطف ، وحقيقة اللطف : الذي يوصل الإحسان إلى غيره بالرفق)[٥] . ١٠

ويقول ابن كثير : (.. أي إذا أراد أمراً قيض له أسباباً وقدره ويسره ..)[٦] .

ومن الآيات أيضاً قوله تعالى ممتناً على أمهات المؤمنين رضوان الله تعالى عليهن : ﴿ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴾ [الأحزاب : ٣٤] .

يقول الطبري رحمه الله : (إن الله كان ذا لطف بكن إذ جعلكن في البيوت التي تتلى فيها آياته والحكمة ..)[٧] . ١٥

---

(١) انظر تيسير الكريم الرحمن لابن سعدي (٥ / ٣٠١) .

(٢) قتادة بن دِعامة بن قتادة – وقيل بن دعامة بن عقابة – السدوسي أبو الخطاب البصري الضرير ، إمام من أئمة الحديث ، وحافظ من الحفاظ ، ولد سنة (٦٠ هـ) ، توفي سنة (١١٧هـ) وقيل (١١٨ هـ) رحمه الله تعالى . انظر الطبقات الكبرى لابن سعد (٧ / ٢٢٩) ، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧ / ١٣٣) ، سير أعلام النبلاء (٥ / ٢٦٩) .

(٣) رواه الطبري في تفسيره بإسناد حسن جامع البيان (٧ / ٣٠٨) ، وانظر ص (٣٧٥) من هذا البحث ، هامش رقم (٣) .

(٤) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٥) تفسير البغوي (٤ / ٢٨١) .

(٦) تفسير ابن كثير (٢ / ٤٧٣) .

(٧) جامع البيان (٨ / ٢٩٩) .

فللطفه تعالى بهن جعلهن في بيت النبوة .

ومن الآيات قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [الملك : ١٤] يقول ابن تيمية عن هذه الآية الكريمة (وهو بيان ما في المخلوقات من لطف الحكمة التي تتضمن إيصال الأمور إلى غاياتها بألطف الوجوه)[(١)] .

فكونه تعالى يحقق الغايات بخلق أسبابها ، ويوصل الأسباب إلى غاياتها بأحسن الوجوه إنما هو من تمام لطفه تعالى بخلقه - لطفه العلمي والعملي - .

أما صفة البر ، فهي متعلقة بالصفات السابقة ، وهي ثابتة له تعالى ، فإن من أسمائه « البرّ »[(٢)] ، ومعناه المنعم على عباده . المحسن إليهم ، فأما المحسن فيزيده حسنات ، ويضاعف ثوابه ، وأما المسيء فيعفو عن كثير من سيئاته مع إمهاله له وتأخير عقوبته عنه[(٣)] .

فهذا الاسم يتضمن معنى اللطف والحلم والعفو .

ويقول ابن القيم[(٤)] :

والبر في أوصافه سبحانه ... هو كثرة الخيرات والإحسان
صدرت عن البر الذي هو وصفه ... فالبر حينئذ له نوعان
وصف وفعل فهو بر محسن ... مولى الجميل ودائم الإحسان

فهو متصف بالبر تعالى ، ولبره كانت أفعاله التي بر بها عباده من الإحسان العظيم إليهم ، وإلى عموم الخلق .

وهو ثابت بالقرآن ، إذ ورد فيه مرة واحدة ، في قوله تعالى حاكياً كلام أهل الجنة : ﴿ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [الطور : ٢٨] .

---

(١) مجموع الفتاوى (١٦ / ٣٥٤) .

(٢) انظر المنهاج للحليمي (١ / ٢٠٤) ، والأسماء والصفات للبيهقي (١ / ١٧٩) ، والحجة في بيان المحجة لقوام السنة (١ / ١٥٠ ، ١٦١) ، والنهج الأسمى للنحمود (٢ / ٦٠٣) .

(٣) انظر المنهاج للحليمي (١ / ٢٠٤) ، والأسماء والصفات للبيهقي (١ / ١٧٩) .

(٤) نونية ابن القيم ، المطبوعة ضمن شرحها لابن عيسى (٢ / ٢٣٤) .

د - كرهه تعالى وبغضه وغضبه وسخطه :

وهي مما وصف الله تعالى بها نفسه على ما يليق بجلاله تعالى ، وتقع منه بحسب علمه وعدله وحكمته تعالى .

وهي من الصفات التي يفعل تعالى من أجلها ، فإن إهلاكه لأعدائه ، وعقابه لهم إنما ٥ كان لكرهه وبغضه لهم وغضبه وسخطه عليهم .

ومعنى كون الله تعالى متصف بها ، أنها تتضمن أفعالاً اختيارية كلما أراد الله تعالى أن يفعل فعلاً منها ؛ فعله بحسب مشيئته وإرادته وعلمه وحكمته .

وهي صفات أثبتتها نصوص الكتاب والسنة ، فصفة الكره ٠ وهي ضد المحبة - دلت عليها عدة آيات ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمۡ فَثَبَّطَهُمۡ ﴾ [التوبة : ١٠ ٤٦] ، ومن السنة قوله ﷺ : « .. وإن الكافر إذا بشر بعذاب الله وسخطه كره لقاء الله وكره الله لقاءه »[1] .

ومن الأدلة على إثبات الكره ، الأدلة التي تنفي محبته تعالى عن بعض الأشياء والأشخاص ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ﴾ [البقرة : ١٩٠] .

١٥ وكقوله ﷺ : « إن الله لا يحب الفحش ولا التفحش »[2] .

وبناء على هذا فأهل السنة والجماعة يثبتون صفة الكره لله تعالى على ما يليق بجلاله تعالى[3] .

ومن الصفات المتعلقة بهذه الصفة ، صفة البغض ، وقد ثبتت في السنة ، يقول ﷺ في حديث مشهور وفيه : « .. وإذا ابغض عبداً دعا جبريل فيقول إني أبغض فلاناً فابغضه » ٢٠ الحديث[4] .

---

(١) أخرجه البخاري : (٨١) كتاب الرقاق ، (٤١) باب من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه رقم (٦٥٠٧) : (١١ / ٣٦٤ - ٣٦٥) ؛ ومسلم : (٤٨) كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ، (٥) باب من أحب لقاء الله (٢٦٨٤) ؛ (٤ / ٢٠٦٥) .

(٢) أخرجه مسلم : (٣٦) كتاب السلام ، (٤) باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام رقم (٢١٦٥) ، (٤ / ١٧٠٧) .

(٣) وانظر في إثباتها النعوت للنسائي (٣٥٩) ؛ الإبانة لابن بطة الثالث (٣ / ١٢٧) ، والتوحيد لابن منده (٣ / ٢٥٤ - ٢١٩) ؛ (٢١٨ - ٢٢٥) .

(٤) سبق تخريجه ص (٤٤) .

وبإثبات هذه الصفة قال أهل السنة والجماعة ، بناء على إثبات النصوص لها[١] .

وأما صفتي الغضب والسخط وهما نقيض صفة الرضا ، فإنهما من أفعال الكمال التي يفعلها تعالى بحسب حكمته ومشيئته .

فالأولى ثابتة بنصوص الكتاب والسنة :

منها قوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَوَلَّوْا۟ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ [الممتحنة : ١٣] ، ومن السنة قوله ﷺ : « إن الله كتب في كتابه فوق العرش إن رحمتي غلبت غضبي »[٢] .

وقوله ﷺ حاكياً كلام الأنبياء في حديث الشفاعة الطويل بعد أن يأتيهم الناس طالبين شفاعتهم فيقول كل نبي « إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولا بعده مثله » الحديث[٣] .

وهذا الحديث من أصرح الأدلة الدالة على إثبات أفعاله الاختيارية وأنها تتجدد بحسب حكمته ومشيئته .

وإثبات هذه الصفة هو اعتقاد أهل السنة والجماعة[٤] .

يقول الطحاوي رحمه الله مبيناً اعتقاد أهل السنة : (والله يغضب ويرضى لا كأحد من الورى)[٥] .

ويقول قوام السنة الأصبهاني رحمه الله : (قال علماؤنا : يوصف الله بالغضب ولا يوصف بالغيظ)[٦] .

---

(١) وانظر النعوت للنسائي (٣٦٣) ، والتوحيد لابن منده (٣ / ٢٣٨) .

(٢) رواه البخاري في (٩٧) التوحيد ، (١٥) باب قول الله تعالى : ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ﴾ رقم (٧٤٠٤) ، الفتح (١٣ / ٣٩٥) .

(٣) رواه البخاري في (٦٠) الأنبياء ، (٣) باب قول الله عز وجل : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ ﴾ رقم (٣٣٤٠) ، الفتح (٦ / ٤٢٨) ..

(٤) انظر النعوت للنسائي (٣٦٨ - ٣٦٩) ، الإبانة لابن بطة : الثالث (٣ / ١٢٧) ، التوحيد لابن منده (٣ / ٢٣٨ ، ٢٤٢) .

(٥) العقيدة الطحاوية ، ضمن شرحها لابن أبي العز (ص ٦٨٤) .

(٦) الحجة في بيان الحجة (٢ / ٤٥٧) .

وقد دلت النصوص أيضاً على إثبات سخطه تعالى ، كقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُواْ رِضْوَٰنَهُۥ ﴾ [محمد : ٢٨] .

وأما من السنة فدعاءه ﷺ والذي منه قوله: « اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك »(١).

ومن الصفات المتعلقة بالغضب والسخط الأسف ، وهو شدة الغضب والسخط(٢) .

وقد أثبتها الله تعالى لنفسه بقوله : ﴿ فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الزخرف : ٥٥] أي أغضبونا وأسخطونا(٣) .

وهذه الآية العظيمة مع دلالتها على إثبات هذه الصفة فقد دلت أيضاً على أمرين آخرين مهمين وهما :

الأول : أن صفة الأسف وما تضمنته من الغضب والسخط ، تتضمن فعلاً يتجدد في وقت دون وقت حسب مشيئته تعالى وحكمته ، ولذلك جاء الفعل هنا بحرف التعقيب « الفاء » فقال : ﴿ فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ﴾ .

وثانيهما : أنها دليل على أن الفعل غير المفعول فترد على الذين جعلوا الفعل هو المفعول ، فجعلوا غضب الله تعالى وسخطه هو نفس عذابه وعقابه الواقع على الكفار فراراً من إثبات فعل يتجدد بذاته تعالى .

فإن هذه الآية فرقت بين الفعل وهو الأسف ، وبين أثره ولازمه ومفعوله وهو العذاب الواقع فاثبتت أسفاً قام به تعالى ، وأثبتت مفعولاً وهو الإغراق الذي هو ثمرة ذلك الفعل .

هـ - مكره تعالى بالماكرين :

المكر (إيصال الشيء إلى الغير بطريق خفي ، وكذلك الكيد والمخادعة ، ولكنه نوعان : قبيح وهو إيصال ذلك لمن لا يستحقه ، وحسن وهو إيصاله إلى من يستحقه عقوبة له ، فالأول مذموم ، والثاني ممدوح ، والرب تعالى إنما يفعل من ذلك ما يحمد عليه عدلاً منه وحكمة وهو تعالى يأخذ الظالم والفاجر من حيث لا يحتسب)(٤) .

---

(١) رواه مسلم في (٤) كتاب الصلاة ، (٤٢) باب ما يقال في الركوع والسجود رقم (٤٨٦). (١ / ٣٥٢).

(٢) انظر شرح الواسطية للهراس (١١١) ، والروضة الندية للفياض (ص ٩٥) .

(٣) انظر جامع البيان للطبري (١١ / ١٩٨) .

(٤) إعلام الموقعين لابن القيم (٣ / ٢٧٧) .

فالمكر الذي يثبت له تعالى هو الذي يفعله على وجه الجزاء لمن فعل المكر بغير حق ، ولا تضاف إليه تعالى هذه الصفة ابتداءً[١] .

فهو تعالى يمكر بالماكرين مثل قولنا : يسخر بالساخرين ، ويستهزئ بالمستهزئين ، فهي منه على وجه الجزاء لهم ، ولا يوصف بها إلا مقيدة هكذا[٢] .

٥ والصفة بهذا القيد ثابتة بنصوص الكتاب والسنة ، يقول تعالى : ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ ﴾ [آل عمران : ٥٤] .

وقوله : ﴿ أَفَأَمِنُواْ مَكۡرَ ٱللَّهِۚ فَلَا يَأۡمَنُ مَكۡرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ﴾ [الأعراف: ٩٩] .

ومن السنة قوله ﷺ في دعائه : « وامكر لي ولا تمكر عليّ »[٣] .

١٠ وعلى هذا فصفة المكر بالماكرين والمستحقين ، ثابتة له تعالى على ما يليق بجلاله عز وجل ، يقول الإمام الطبري مقرراً قول أهل السنة بعد عرضه لمجمل الأقوال في صفة الاستهزاء : (والصواب في ذلك من القول والتأويل عندنا أن معنى الاستهزاء في كلام العرب : إظهار المستهزيء للمستهزأ به من القول والفعل ما يرضيه ظاهراً وهو بذلك من قيله وفعله به مورثه مساءة باطناً ، وكذلك معنى الخداع والسخرية والمكر ..)[٤] ثم بين

١٥ رحمه الله أنه تعالى بفعله هذا لم يكن ظالماً ، وليس هو به غير عادل ، ثم رد على النافين لهذه الصفات مبيناً أن نفيها مثل نفي أخباره تعالى كإخباره عن عقابه لبعض الأمم بالخسف أو الغرق أو غيرهما[٥] .

---

(١) انظر مختصر الصواعق المرسلة (٢ / ٣٣ - ٣٥) .

(٢) انظر المجموع الثمين لفتاوي ابن عثيمين (٢ / ٤٦٥) .

(٣) رواه أبو داود : (٢) كتاب الصلاة ، (٣٦٠) باب ما يقول الرجل إذا سلّم ، رقم (١٥١٠) ، (٢ / ١٧٥) ، والترمذي : (٤٩) كتاب الدعوات ، (١٠٣) باب في دعاء النبي ﷺ ، رقم (٣٥٥١) ، (٥ / ٥٥٤) وقال : حديث حسن صحيح . وابن ماجه : (٣٤) كتاب الدعاء ، (٢) باب دعاء رسول الله ﷺ ، رقم (٣٨٣٠) ، (٢ / ١٢٥٩) . وصححه ابن حبان في صحيحه برقم (٩٤٨) ، والحاكم (١ / ٥١٩ - ٥٢٠) ووافقه الذهبي ، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود رقم (١٣٣٧) ، (١ / ٢٨٢) .

(٤) انظر جامع البيان (١ / ١٦٦ - ١٦٧) .

(٥) المرجع السابق نفسه (١ / ١٦٧) .

وعلى هذا فإثبات هذه الصفة على ما يليق به تعالى مذهب أهل السنة والجماعة[١] .

ومما يتعلق بالمكر صفة الكيد يقول تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ۝١٨٢ وَأُمْلِى لَهُمْ ۚ إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ ﴾ [الأعراف : ١٨٢ - ١٨٣] .

٥ يقول الطبري رحمه الله : (.. أؤخر هؤلاء الذين كذبوا بآياتنا .. ليبلغوا بمعصيتهم ربهم المقدار الذي قد كتبه لهم من العقاب والعذاب ثم يقبضهم إليه « إن كيدي » والكيد هو المكر ..)[٢] .

ومما يدل على الاستدراج أيضاً قوله ﷺ : « إذا رأيت الله يعطي العبد من الدنيا ما يحب وهو مقيم على معصيته فاعلم إنما ذلك منه استدراج ، ثم تلا ﴿ فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُواْ بِمَآ أُوتُوٓاْ أَخَذْنَـٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ﴾ [الأنعام : ٤٤] »[٣] .

و – صفة الغيرة :

وهي من الصفات الثابتة له تعالى على لسان نبيه ﷺ ، كقوله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم « يا أمة محمد ، ما من أحد أغير من الله ، أن يزني عبده أو تزني أمته »[٤] .

١٥ ويقول ﷺ : « أتعجبون من غيرة سعد ؟ فوالله لأنا أغير ، والله أغير مني ، من أجل غيرة الله حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا شخص أغير من الله »[٥] .

---

(١) وانظر التوحيد لابن منده (٣ / ٢٥٨) ، والتدمرية لابن تيمية (٢٦) ، ومجموع الفتاوى (٧ / ١١١) ، وشرح الواسطية للهراس (١٢٣) ، وتعليقات الشيخ ابن باز رحمه الله على فتح الباري (٣ / ٣٠٠) ..

(٢) جامع البيان (٦ / ١٣٤) .

(٣) رواه الإمام أحمد في مسنده (٤ / ١٤٥) ، وحسنه العراقي في تخريج الاحياء (٤ / ١٣٢) ، والألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٤١٣) ، (١ / ٧٠٠) .

(٤) رواه البخاري في (١٦) كتاب الكسوف ، (٢) باب الصدقة في الكسوف رقم (١٠٤٤) ، الفتح (٢ / ٦١٥) .

(٥) رواه البخاري (٩٧) كتاب التوحيد ، (٢٠) باب قول النبي ﷺ « لا شخص أغير من الله » ، رقم (٧٤١٦) الفتح (١٣ / ٤١١) . ومسلم (١٩) كتاب اللعان رقم (١٤٩٩) ، (٢ / ١١٣٦) .

فمن صفات كماله تعالى صفة الغيرة ، بل هو موصوف بالأكملية بها[١] ، فكل الأحاديث وردت بأنه ليس أحد أغير منه تعالى ، وعلى هذا قول أهل السنة والجماعة ، وقد بوب البخاري رحمه الله باباً خاصاً بهذه الصفة في صحيحه ، فقال (باب قول النبي ﷺ : « لا شخص أغير من الله »)[٢] .

والعقل يدل على أنها صفة كمال تجب له تعالى ، إذ يذم الذي لا غيرة له (ويمدح الذي له غيرة يدفع بها الفواحش .. ويعلم أن هذا أكمل من هذا ، ولهذا وصف النبي ﷺ الرب بالأكملية في ذلك فقال « لا أحد أغير من الله »)[٣] .

ز – صفة الحياء :

من الصفات الثابتة له تعالى ، وحياؤه تعالى صفة تستلزم ترك ما ليس يتناسب مع سعة رحمته ، وكمال وجوده وكرمه وعظمة عفوه وحلمه[٤] .

وقد ثبتت بالكتاب والسنة ، فمن القرآن قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ [البقرة : ٢٦] ، وقوله : ﴿ وَٱللَّهُ لَا يَسْتَحْيِۦ مِنَ ٱلْحَقِّ ﴾ [الأحزاب : ٥٣] .

وأما من السنة فقوله ﷺ : « إن ربكم حيي كريم يستحي من عبده إذا رفع إليه يديه أن يردهما صفراً خائبتين »[٥] .

وقوله ﷺ في حديث الثلاثة الذين جاؤوا إلى مجلسه وهو في المسجد فقال عن أحدهم : « وأما الآخر فاستحيا فاستحيا الله منه .. »[٦] .

---

(١) انظر شرح صحيح مسلم للنووي (١١ / ١٣٢) ، ومجموع فتاوى ابن تيمية (٦ / ١٢٠) .

(٢) انظر صحيحه (١٣ / ٤١١) مع فتح الباري .

وانظر في إثباتها التوحيد لابن منده (٣ / ٢٤٨ – ٢٥١) ، ومجموع فتاوى ابن تيمية (٤ / ١٨٣ – ١٨٤) ؛ وانظر تعليق الشيخ ابن باز رحمه الله على فتح الباري (٢ / ٥٣١) ، وشرح كتاب التوحيد صحيح البخاري للغنيمان (١ / ٣٣٠) وما بعدها .

(٣) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (٦ / ١٢٠) .

(٤) انظر شرح النونية للهراس (٢ / ٨٠) ، وصفات الله عز وجل للسقاف (ص ١٠٩) .

(٥) رواه الترمذي وصححه الألباني في صحيح الجامع (١٧٥٧) .

(٦) رواه البخاري في (٣) العلم ، (٨) باب من قعد حيث ينتهي به المجلس رقم (٦٦) ، (١ / ١٨٨) . ومسلم في (٣٩) كتاب السلام ، (١٠) باب من أتى مجلساً فوجد فرجة رقم (٢١٧٦) ، (٤ / ١٧١٣) .

وعلى هذا فهي صفة ثابتة له تعالى[١] يقول ابن القيم[٢] :

وهو الحيي فليس يفضح عبده ... عند التجاهر منه بالعصيان

لكنه يلقى عليه ستره ... فهو الستير وصاحب الغفران

(١) انظر في إثباتها : التوحيد لابن منده (٣ / ٢٤٧ - ٢٤٨) ، ومجموع فتاوى ابن تيمية (٦ / ١٨١) .

(٢) نونية ابن القيم المطبوعة مع شرحها لابن عيسى (٢ / ٢٢٧) .

الأصل الخامس : إثبات قدرته تعالى وإرادته وعلمه :

هذه الصفات الثلاث مع صفة الحكمة تتعلق بها أفعاله تعالى المتعدية كالخلق والإحسان وغيرهما .

فصفة الخلق مثلاً مرتبطة بهذه الصفات ، بمعنى أنها صادرة عن قدرته تعالى وإرادته وعلمه وحكمته .

يقول أبو الحسن الأشعري رحمه الله : (الإنسان إذا فكر في خلقته من أين ابتدأ وكيف دار في أطوار الخلقة طوراً بعد طور حتى وصل إلى كمال الخلقة وعرف يقيناً أنه بذاته لم يكن ليدبر خلقته ، وينقله من درجة إلى درجة ، ويرقيه من نقص إلى كمال علم بالضرورة أن له صانعاً قادراً عالماً مريداً ، إذ لا يتصور حدوث هذه الأفعال المحكمة من طبع لظهور آثار الاختيار في الفطرة ، وتبين آثار الإحكام والإتقان في الخلقة ، فله صفات دلت أفعاله عليها لا يمكن جحدها)[1] .

فدلت خالقيته تعالى على اتصافه بصفات تصدر عنها هذه الأفعال من خلق وإيجاد وغيرها .

وإذا تقرر هذا ؛ فإنه يفيد أيضاً أنها صفات متلازمة فثبوت احداها يستلزم ثبوت الأخرى ، وسيتضح هذا بالكلام في كل واحدة منها - إن شاء الله - :

أ - صفة القدرة :

من أعظم صفات الله تعالى ، ويتضمنها اسمه تعالى « القدير »[2] بل تتضمنها أسماء أخرى له تعالى مثل : القاهر ، القهار ، القوي ، القادر وغيرها[3] .

ونصوص الكتاب والسنة متواترة في إثباتها[4] ، منها من القرآن قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني (١ / ٩٤) ، وانظر في تقرير هذا شرح العقيدة الأصبهانية (٢ / ٣٤٤ - ٣٤٧) ، ومجموع الفتاوي (١٦ / ٣٥٣ - ٣٥٦) ، وجواب أهل العلم والإيمان (١٤٨ - ١٤٩) .

(٢) انظر في إثبات هذا الاسم لله تعالى : النعوت للنسائي (٣٢٨) ، التوحيد لابن منده (٢ / ١٦٢ - ١٦٣) ، المنهاج للحليمي (١ / ١٩٨) ، الأسماء والصفات للبيهقي (١ / ٣١٤ - ٣٢٤) ، والحجة بيان المحجة لقوام السنة الأصبهاني (١ / ١٢٠ - ١٢١) .

(٣) انظر الأسماء والصفات للبيهقي (١ / ٣١٤) .

(٤) انظر العواصم والقواصم لابن الوزير (٥ / ٢٧٢) .

عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرُۢ ﴾ [المائدة : ١٢٠] ، وقوله عز وجل : ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ مُّقۡتَدِرًا ﴾ [الكهف : ٤٥] .

ومن السنة قوله ﷺ في استخارته : « واستقدرك بقدرتك »[١] .

وقوله عليه الصلاة والسلام في استعاذته : « أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد »[٢] .

والإيمان بقدرته تعالى مما يتضمنه الإيمان بربوبيته ، يقول ابن أبي العز الحنفي رحمه الله (وهذا الأصل هو الإيمان بربوبيته العامة التامة ، فإنه لا يؤمن بأنه رب كل شيء إلا من آمن أنه قادر على تلك الأشياء ، ولا يؤمن بتمام ربوبيته وكمالها إلا من آمن بأنه على كل شيء قدير)[٣] .

وعلى إثبات هذه الصفة أجمع المسلمون بل سائر أهل الملل ، فإنهم متفقون على أن الله على كل شيء قدير[٤] .

وهذا يتضمن نفي ما يضاد القدرة وهو العجز ، فالله تعالى لا يعجزه شيء البتة[٥] .

وقد دل الحس والعقل على ثبوت هذه الصفة ، فإن كل أفعاله تعالى الصادرة عنه دالة على هذه الصفة ، وذلك (للعلم الضروري بامتناع الفعل من غير قادر)[٦] .

ومن المستقر في الفطر (أنه إذا فرض الفاعل غير القادر على الفعل امتنع كونه فاعلاً)[٧] وكذلك ما نراه من المخلوقات العظيمة ، وما فيها من أحكام واتقان من أعظم الدلائل على قدرته التامة – جل وعلا – .

---

(١) رواه البخاري ، في (٩٧) التوحيد ، (١٠) باب قول الله تعالى : ﴿ قُلۡ هُوَ ٱلۡقَادِرُ ﴾ رقم (٧٣٩٠) ، الفتح (١٣ / ٣٨٧) .

(٢) رواه البخاري في (٩٧) التوحيد ، (٧) باب قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾ رقم (٧٣٨٣) ، الفتح (١٣ / ٣٨١) ، ومسلم في (٣٩) السلام ، (٢٤) باب استحباب وضع يده على موضع الألم مع الدعاء برقم (٢٢٠٢) ، (٤ / ١٧٢٨) .

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (ص ١١٧) .

(٤) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (٨ / ٧) .

(٥) انظر شرح الطحاوية لابن أبي العز (ص ٦٨) .

(٦) شرح الأصبهانية لابن تيمية (٢ / ٣٥٥) .

(٧) المرجع نفسه (٢ / ٣٥٠) .

ثم إن نقيض القدرة هو العجز وهو صفة نقص باتفاق العقلاء ، فيجب تنزيه الله تعالى عنه ، فيكون تعالى متصفاً بالقدرة التامة على كل شيء .

فيتقرر – بناء على كل ما سبق – إثبات قدرته تعالى التامة على كل شيء ، ويدخل في ذلك افعال نفسه تعالى ، كما قال عز وجل : ﴿ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ ﴾ [يس : ٨١] ، ويدخل أيضاً الأعيان ، أي أعيان المخلوقات، يقول تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ ﴾ [الحجر : ٢٦] وغيرها من الآيات التي تثبت خلقه تعالى لكل شيء ، ويدخل أيضاً أفعال العباد ، فإنها داخلة في مقدوره تعالى بإجماع سلف الأمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم[١] وجمهورها .

وكل ما صح وصفه بأنه شيء فهو تحت مقدوره تعالى – ما عدا ذاته عز وجل – والشيء عند أهل السنة بل عند جمهور المسلمين هو : الموجود في الأعيان ، والمتصور في الأذهان ولو لم يوجد في الخارج .

فالأول هو : الموجود وهو شيء بإجماع الناس .

والثاني هو : المعدوم ، وهو شيء في الذهن وليس بشيء في الخارج .

فهذان هما ما يصح إطلاق « الشيء » عليهما ويدخلان في قوله تعالى : ﴿ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾[٢] .

أما الممتنع لذاته فإنه (ليس شيئاً البتة .. فإن الممتنع لذاته لا يمكن تحققه في الخارج ، ولا يتصوره الذهن ثابتاً في الخارج ، ولكن يقدر اجتماعهما في الذهن ، ثم يحكم على ذلك بأنه ممتنع في الخارج ، إذ كان يمتنع تحققه في الأعيان ، وتصوره في الأذهان إلا على وجه التمثيل ، فيقدر اجتماع نظير الممكن ثم يحكم بامتناعه ، وأما نفس اجتماع البياض والسواد في محل واحد فلا يمكن ولا يعقل ، فليس بشيء لا في الأعيان ولا في الأذهان ، فلم يدخل في قوله ﴿ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾)[٣] .

---

(١) انظر في هذا كله ، مجموع فتاوى ابن تيمية (٨ / ١٠ – ١٢) .

(٢) انظر المرجع السابق (٨ / ٩ – ١٠) ، وانظر شرح الطحاوية لابن أبي العز (ص ١١٨) .

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية (٨ / ٨ – ٩) .

وعلى هذا فالممتنع لذاته لا يسمى شيئاً باتفاق العقلاء ، فهو لا حقيقة له ولا يتصور وجوده[١] .

وهذه القاعدة مبنية على تعريف الشيء ، فإن الشيء أصلاً هو مصدر شاء شيئاً ، ثم وضع موضع المفعول فسمي المشيء شيئاً ، فعلى هذا لابد أن يكون قابلاً للمشيئة ، فيكون الشيء ما جاز أن تتعلق به المشيئة بأن يكون قابلاً لها ، سواء وقع أو لم يقع[٢] .

وعليه فإن ما تعلقت به المشيئة تتعلق به القدرة ، والعكس أيضاً بالعكس فما لا يجوز أن تتعلق به المشيئة لا تتعلق به القدرة .

ولما كانت المشيئة لا تتناول – على هذا – إلا ما كان شيئاً في الخارج أو في العلم فقط ، فكذلك القدرة لا تتناول إلا هذين الأمرين .

ولما كانت المشيئة – أيضاً – لا تتعلق بالممتنع لذاته ، لأنه ليس قابلاً لها ، فلم يكن شيئاً ، فكذلك لا تتعلق به القدرة أيضاً .

والحاصل هنا أن وصفه تعالى نفسه بأنه على كل شيء قدير ، (يتناول ما كان شيئاً في الخارج والعلم ، أو ما كان شيئاً في العلم فقط ، بخلاف ما لا يجوز أن تتناوله المشيئة ، وهو الحق تعالى وصفاته ، أو الممتنع لنفسه ..)[٣] .

ومن الممتنع لذاته خلق مثل نفسه ، وجعل الجسم الواحد بعينه في الوقت الواحد في مكانين ، أو أن يجعل الشيء معدوماً موجوداً في زمن واحد ، وكذلك إيجاد الشيء ونقيضه في مكان واحد وزمن واحد ، وهكذا .

وكما أن إيجاد الشيء ونقيضه من الممتنع لذاته فلا تتعلق به القدرة ، فكذلك إيجاد الملزوم بدون لوازمه ، فهو من الممتنع لذاته كذلك ، يقول ابن تيمية رحمه الله مقرراً هذه القاعدة وسابقتها : (ومن تمام ذلك أن يعلم أن الله على كل شيء قدير ، والممتنع لذاته ليس بشيء في الخارج باتفاق العقلاء ..) .

---

(١) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (٨ / ٥١٢) ، ومنهاج السنة (٢ / ٢٩٣) ، وشرح الأصبهانية لابن تيمية (٢ / ٣٥٥) ، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (ص ١١٧) .

(٢) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (٨ / ٣٨٢ – ٣٨٣) .

(٣) المرجع نفسه (٨ / ٣٨٣) .

ثم يقول رحمه الله : (وهو سبحانه قادر على كل شيء ، فاعل لواحد من الضدين على سبيل البدل ، وأما وجودهما معاً فليس بشيء ، بل هو ممتنع لذاته . وكذلك وجود الملزوم بدون لوازمه التي يمتنع وجوده بدونها هو من هذا الباب كوجود الولد قبل والده ، مع كونه قد ولده ، ووجود الصفات بدون ذات تقوم بها ونحو ذلك)[١] .

٥ ومما يدخل في هذه القاعدة أيضاً ، حصول محبوباته تعالى فإنها لا تحصل إلا بدفع ضدها ووجود لوازمها ، مثل حصول عبادته تعالى ، لا يمكن أن تحصل بدون خلق المخلوقات وهكذا .

ب – الإرادة :

أهل السنة والجماعة يثبتون لله تعالى إرادتين هما :

١٠ الأولى : إرادة كونية أزلية تستلزم الوقوع دون المحبة والرضا وهي مشيئته تعالى النافذة .

الثانية : إرادة شرعية ، تستلزم المحبة والرضا دون الوقوع .

فأما الأولى وهي إرادته الكونية التي هي مشيئته تعالى ، فقد أجمع المسلمون على أن الله تعالى يفعل ما يشاء ولا يقع إلا ما شاء فمشيئته تعالى نافذة وإرادته كائنة ، ولم يحصل الخلاف إلا في آخر عصر الصحابة ، عندما خرج أوائل القدرية النفاة ، وكفرهم الصحابة ١٥ لإنكارهم العلم الأزلي ، فخلافهم لا يعتد به .

والأدلة من الكتاب والسنة متواترة في إثبات المشيئة فمنها[٢] :

الأدلة على أن ما شاءه الله تعالى كان وما لم يشأ لم يكن كقوله تعالى : ﴿ قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الأعراف : ١٨٨] ، وكل الآيات والأحاديث التي فيها التعليق على المشيئة ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَا۟ىْءٍ إِنِّى ٢٠ فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الكهف : ٢٣ – ٢٤] .

---

(١) شرح الأصبهانية (٢ / ٣٥٥) ، وانظره نفسه (٢ / ٣٦٧ ، ٣٦٩) ، وانظر مجموع الفتاوى (٨ / ٥١٢) ، ومنهاج السنة (٣ / ١٧٥) ، وطريق الهجرتين لابن القيم (١٠٤) وما بعدها .

(٢) انظر أنواع أدلة إثبات المشيئة بأدلتها : الأسماء والصفات للبيهقي (١ / ٣٤٩ – ٤٤٦) .

ومنها الأدلة على أن مغفرته لمن يشاء وتعذيبه لمن يشاء كقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾ [آل عمران : ١٢٩] .

ومنها ما دلت على أن الهداية بمشيئته تعالى كقوله تعالى : ﴿ مَّا كَانُوٓاْ لِيُؤْمِنُوٓاْ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الأنعام : ١١١]، وقوله : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَأَتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا ﴾ [السجدة: ١٣] .

وكذلك الأدلة الدالة على أن الإضلال بيده تعالى كقوله : ﴿ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الأنعام : ٣٩] .

وكذلك الأدلة التي ذكرت بعض أمور الدنيا العظيمة أنها بمشيئته تعالى وهذه كثيرة جداً في القرآن والسنة[1] .

ومن أعظم الأدلة هنا النصوص الدالة على أنه تعالى يفعل ما يشاء كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ ﴾ [الحج : ١٨] ، وقوله تعالى : ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج : ١٦] .

وهذه الآية الأخيرة وردت أيضاً في سورة هود يقول تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [هود : ١٠٧] وهي من أعظم الآيات الدالة على مشيئته تعالى ، إذ تدل على عدة أمور متعلقة بالمشيئة وهي[2] :

١ – أنه تعالى يفعل بإرادته ومشيئته .

٢ – أنه تعالى لم يزل كذلك لأنه ساق ذلك في معرض المدح والثناء على نفسه وأن ذلك من كماله سبحانه ، ولا يجوز أن يكون عادماً لهذا الكمال في وقت من الأوقات .

٣ – أنه إذا أراد شيئاً فعله .

---

(١) مثل العذاب والاهلاك الدنيوي . انظر : [يس : ٦٦ – ٦٧] ، وإتيـاء الملك ونزعه : [آل عمران : ٤٦] ، وإيتاء الغنى والرزق [التوبة : ٢٨] ، [الشورى : ١٩] وغير ذلك .

(٢) ملخصة من شرح الطحاوية ، لابن أبي العز (١١٠ – ١١١) .

٤ - أن فعله وإراداته متلازمان ، فما أراد أن يفعله فعله وما فعله فقد أراده .

٥ - إثبات إرادات متعددة بحسب الأفعال وأن كل فعل له إرادة تخصه .

٦ - أن كل ما صح أن تتعلق به إرادته جاز فعله ، والمقصود من أفعاله اللازمة القائمة به ، كالنزول والضحك وغيرهما .

فهذه الآية مع تقريرها لمشيئته تعالى وإرادته ، بينت أنها من الصفات المتضمنة أفعالاً اختيارية متجددة بحسب حكمته تعالى .

والعقل الصريح يدل على إثبات إرادته تعالى ، إذ هو مقتضى إثبات الفاعل المختار ، فإن الفاعل إذا فعل فعلاً فلا يكون مختاراً إلا إذا كان فعله هذا بحسب مشيئته وإرادته ؛ إن شاء فعله وإن لم يشأ لم يفعله .

ثم إن الموجودات لما كانت على صفة مخصوصة ومقدار مخصوص ، دل ذلك على إرادة الموجد سبحانه التي كان بها تخصيص هذا عن ذاك ، إذ الإرادة ركن في التخصيص فلا يكون إلا بها[1] .

وإرادة الله تعالى الكونية إرادتان إرادة عامة لكل المرادات وإرادة خاصة ، إذ لكل فعل إرادة تخصه ، وهذا بناء على أن صفة الإرادة صفة اختيارية تتجدد آحادها وأفرادها ، وهذا ما دل عليه قوله تعالى : ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ - كما مر معنا - فإن الفعل من لوازم الحياة وإذا كان تعالى لا يفعل إلا ما يريد - كما دلت الآية - ثبت تجدد الإرادة ، إذ لابد عند كل فعل من إرادة تسبقه مباشرة ، ولا تكفي الإرادة العامة الأزلية في وقوع الفعل (فإن الفاعل إذا أراد أن يفعل ؛ فالمتقدم كان عزماً على الفعل ، وقصداً له في الزمن المستقبل ، لم يكن إرادة للفعل في الحال ، بل إذا فعل فلابد من إرادة الفعل في الحال ، ولهذا يقال الماضي عزم ، والمقارن قصد ، فوجود الفعل بمجرد عزم من غير أن يتجدد قصد من الفاعل ممتنع)[2] .

فلابد من إرادة جازمة تسبق المراد مباشرة ، ولا يتخلف هو عنها مع القدرة فإن القدرة التامة والإرادة الجازمة يوجبان (وجود المقدور ، فإذا لم يوجد فإنما هو لنقص القدرة أو

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (١٦ / ٣٥٤) .

(٢) المرجع نفسه (١٦ / ٤٥٨) .

لعدم الإرادة التامة ، والرب تعالى ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن)[١] .

فإذا لم يقع الفعل منه تعالى فلعدم الإرادة التامة فقط إذ هو تام القدرة .

والخلاصة أن الله تعالى إذا قدر أمراً وأراده أزلاً ؛ فمعنى ذلك علمه أنه سيفعله في وقته وأراد أن يفعله في وقته ، فإذا جاء الوقت فلابد من إرادة الفعل المعين ، وهذه هي الإرادة التامة الجازمة التي يقع الفعل بعدها مباشرة فيكون عقبها مباشرة ، لا مقارناً لها ولا متراخياً عنها[٢] .

ولو كانت الإرادة العامة الأزلية كافية في وجود المراد ، للزم وجوده قبل ذلك الوقت الذي حدث ووجد فيه[٣] .

وإثبات وجوب وقوع الفعل مع القدرة التامة والإرادة الجازمة قول جمهور المسلمين بل وقال به الفلاسفة[٤] .

وإذا تقرر إثبات صفة الإرادة لله تعالى ، وما تتضمنه من أفعال متجددة وهي الإرادة التامة التي تقع بها مراداتها ، فلا تقع تلك المرادات إلا بالإرادات التامة التي تسبقها ؛ تقرر هنا أن الإرادة ركن مهم في التخصيص ، فلا يحدث التخصيص إلا بها .

ولذلك كانت التخصيصات المشاهدة دليلاً على الإرادة ، كما هي دليل على علمه وحكمته ، فإن الله تعالى (أحكم ما خلقه وأتقنه ، ووضع كل شيء بالموضع المناسب له ، وهذا يوجب العلم الضروري أنه عالم فيميز بين هذا وبين هذا ، حتى خص هذا بهذا ، وهذا بهذا ، وهو أيضاً يوجب العلم الضروري بأنه أراد تخصيص هذا بهذا وهذا بهذا ، فدل على علمه وإرادته ..)[٥] .

فهذا ما عليه المسلمون فإنهم أثبتوا الإرادة وأن من شأنها التخصيص فلا تخصيص إلا بها .

---

(١) انظر المرجع السابق ، نفس الصفحة ، و (ص ٣٠٣ - ٣٠٤ ، ٣٧٩) ، ومنهاج السنة لابن تيمية (١ / ٣٩٦ - ٣٩٧ ، ٤٠٧) .

(٢) المرجع نفسه (١٦ / ٣٨١ - ٣٨٢) .

(٣) المرجع نفسه (٦ / ٢٣٠ - ٢٣١) .

(٤) انظر منهاج السنة لابن تيمية (١ / ١٦٢ - ١٦٣) ؛ وشرح الأصفهانية له أيضاً (٢ / ٣٥١) .

(٥) النبوات لابن تيمية (ص ٣٥٧) .

على أنه يجب التنبيه هنا إلى أمر مهم مرتبط بهذه المسألة ، وهو أنه إذا تقرر أن الإرادة ركن أساسي عند التخصيص كما هو عليه إجماع المسلمين بناء على نصوص الكتاب والسنة والعقل الصريح ، فإن هذا لا يعني أنها تخصص وحدها أو ترجح وحدها بل لابد من مرجح ومخصص ترجح الإرادة لأجله المراد وتخصصه .

٥ وهذا هو ما عليه جمهور العقلاء من أهل الحديث والكلام والفقه والتصوف والفلسفة ودل عليه العقل الصريح[1] ، فإن الإرادة عندهم (من شأنها جنس التخصيص ، وأما تخصيص هذا المعين على هذا المعين ، فليس من لوازم الإرادة ، بل لابد من سبب يوجب اختصاص أحدهما بالإرادة دون الآخر ، والإنسان يجد من نفسه أنه يخصص بإرادته ، ولكنه يعلم أنه لايريد هذا دون هذا إلا لسبب اقتضى التخصيص ، وإلا فلو تساوى ما يمكن إرادته ١٠ من جميع الوجوه ، امتنع تخصيص الإرادة لواحد من ذلك دون أمثاله ، فإن هذا ترجيح بلا مرجح ، ومتى جوز هذا انسد باب إثبات الصانع)[2] .

فهذه المسألة مبنية على الأصل العظيم ؛ أن الترجيح لا يكون إلا بمرجح[3] ، والإرادة مثل القدرة نسبتها إلى جميع المتماثلات سواء ، فيمتنع على هذا ؛ الترجيح بمجردها - كما هو الحال مع القدرة - ، بل إنه لا تعقل إرادة أصلاً إلا بإثبات أن المريد قد فعل لأمر لأجله ١٥ وقع الترجيح والتخصيص[4] .

وأيضاً لا تكون الإرادة صفة كمال إلا إذا كانت تميز بمقتضى العلم والحكمة وأما التي لا تميز فليست وصف كمال ، يقول ابن تيمية رحمه الله : (وأما كون الإرادة لا تميز بين مراد ومراد ، بل جميع الأجناس عندها سواء فهذا ليس بوصف كمال ، بل الإرادة المميزة بين مراد ومراد كما يقتضيه العلم والحكمة هي الموصوفة بالكمال ..)[5] .

---

(١) انظر شرح الأصبهانية لابن تيمية (١ / ١٥٠) .

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (٨ / ١٤٨) ، وانظره (١٦ / ٣٠٤ - ٣٠٥ ، ٤٥٨ - ٤٥٩) ، وجواب أهل العلم والإيمان له (٢٠٨ ، ٢٢١) .

(٣) انظر مجموع الفتاوى (٨ / ١٤٨) ، ودرء التعارض (٤ / ٢٠٢ - ٢٠٣) ، ومفتاح دار السعادة لابن القيم (٢ / ٤٠٠ - ٤٠١) .

(٤) انظر مجموع الفتاوى (١٦ / ١٣٢ ، ٣٠٠) ، والنبوات (٣٥٨) .

(٥) مجموع الفتاوى (٦ / ١٣٠) .

بل إن الإرادة التي لا تميز بين المقدورات صفة ذم ، إذ هي سفه ، فالفاعل الذي يفعل لمجرد إرادته من غير غاية أو حكمة كان أن لا يفعل خيراً له[1] .

وعلى هذا فإنه يجب تنزيه الله تعالى عن وصفه بما لا يعقل أصلاً ولو قدرت فإنما تكون صفة ذم لا مدح ، ووجب أن يوصف تعالى بالإرادة المميزة بين الأشياء بحسب علمه تعالى التام وحكمته البالغة . فتضع كل شيء في موضعه .

وسيأتي - إن شاء الله - بيان أن دلالة التخصيص تدل على حكمته تعالى كما تدل على إرادته وذلك بناء على ما تقرر هنا .

والفلاسفة يؤمنون بهذا ، فيثبتون المخصص والمرجح الذي من أجله فعل الصانع[2] وبهذا أثبتوا الصانع .

ولم يخالف في هذا ، إلا الجهمية ثم من تابعهم من الأشاعرة وغيرهم ، فجوزوا على الله تعالى أن يريد كل ما يقدر عليه بدون تمييز لمراد عن مراد ، بناء على قولهم بجواز الترجيح بلا مرجح ، مع أن إثبات الصانع عندهم - كما عند المسلمين - يقوم على أنه لا ترجيح إلا بمرجح ولذا وبسبب هذا التجويز منهم هنا (تسلط عليهم سلف الأمة وأئمتها بالتبديع والتضليل ، والتكفير والتجهيل ، وتسلط عليهم خصومهم الدهرية وغيرهم بإلزامهم مخالفة العقول ، وجعلوا ذلك ذريعة إلى الزيادة في مخالفة المشروع والمعقول كما جرى للملحدين مع المبتدعين)[3] .

ونخلص مما مضى أن أهل السنة هم الذين حفظ الله بهم الدين ، فإنهم أثبتوا صفة الإرادة ، وأثبتوا ما أثبتته الأدلة النقلية والعقلية من أنه لا تخصيص إلا بإرادة ولا إرادة مخصصة إلا لسبب اقتضى التخصيص ، فليست مخصصة بذاتها إذ لا تعقل أصلاً إرادة تخصص إلا بمخصص ومرجح ترجح عند الفاعل ، وأي قول غير ذلك إنما هو تناقض باطل يفتح للمبطلين باب الزيادة في مخالفة الشريعة .

---

(١) انظر المرجع السابق - نفس الصفحة ، وانظره (١٦ / ٢٩٨) ، وجواب أهل العلم والإيمان لابن تيمية (٢١٠) .

(٢) والمقصود أنهم جعلوا التخصيص دليلاً على العناية والحكمة ، مع أنهم ينفون الإرادة ، ولذلك فهم رغم اتهامهم للمتكلمين نفاة التعليل بالتناقض إذ أثبتوا الإرادة مع نفي الحكمة ، فأثبتوا ما لا يعقل ، إلا أنهم - الفلاسفة - بنفيهم للإرادة أعظم تناقضاً من المتكلمين . انظر النبوات لابن تيمية (ص ٣٥٦)، ودرء التعارض (٩ / ١١).

(٣) جواب أهل العلم والإيمان ، لابن تيمية (ص ٢١٧) ، وهو في مجموع الفتاوى (١٧ / ١٧١) .

وبقي التنبيه هنا إلى أن هذه الإرادة - الكونية - لا تستلزم المحبة والرضا ، بمعنى أنه ليس كل ما أراده الله تعالى كوناً فإنه يحبه ، بل قد (يريد ما لا يحبه ولا يرضاه ، بل يكرهه ويسخطه ويبغضه ، قال بعض السلف : إن الله يقدر ما لا يرضاه بدليل قوله : ﴿ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ﴾ [الزمر : ٧] ، ... ودليلنا أنه أثبت إرادته للكفر ، ونفى رضاه به ، فقال تعالى : ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ﴾ [الأنعام : ١٢٥] ، وقال ﴿ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ﴾ فأثبت الإرادة ونفى الرضا)[١] .

وأما الإرادة الثانية من أنواع الإرادات فهي : إرادته تعالى الشرعية ، الدينية وهي التي تستلزم محبته ورضاه .

وقد دلت عليها آيات كثيرة ، منها قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ [البقرة : ١٨٥] ، وقوله : ﴿ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [المائدة: ٦] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ [الأحزاب : ٣٣] .

فيلاحظ أن الإرادة في كل هذه الآيات تستلزم المحبة والرضا ، فهي تستلزم محبة الله تعالى للأمور التي ذكر أنه تعالى يريدها ، وعليه فإنها تستلزم إذاً الأمر ، فما أمر به تعالى فإنه يحبه ويريده شرعاً ، ولذا فإن هذه الإرادة قد تسمى أيضاً : إرادة الأمر والتشريع[٢] .

وكلا هذين الأمرين - المحبة والأمر - لا تستلزمهما الإرادة الكونية - المشيئة - بمعنى أنه ليس كل ما يأمر الله تعالى به يريده كوناً ، ولا كل ما أراده تعالى كوناً يحبه - كما تقرر آنفاً - .

---

(١) الحجة في بيان المحجة ، لقوام السنة الأصبهاني (١ / ٤٢٣ - ٤٢٤) .

(٢) انظر مجموع الفتاوى (٨ / ١٩٧)، ومنهاج السنة (٣ / ١٨ - ١٩) ، وشرح الأصبهانية (٢ / ٣٦٦ - ٣٦٧) .

وفرق آخر أساسي بين الإرادتين : وهو مسألة الوقوع ، إذ أن الإرادة الكونية – المشيئة – تستلزم الوقوع ، فما أراده الله تعالى كوناً وقع حتماً ، ولا يقع إلا ما أراده الله تعالى بهذه الإرادة – كما سبق تقريره – أما الإرادة الشرعية فلا تستلزم الوقوع ، فلا يقع منها إلا ما أراده الله تعالى كوناً .

وهذا التفريق بين المشيئة والمحبة اعتقاد سلف الأمة وأئمتها ، يقول ابن تيمية رحمه الله – بعد ذكره لكلام الجهمية والمعتزلة والأشاعرة الذين جعلوا المشيئة والمحبة معنىً واحداً – : (وأما سلف الأمة وأئمتها وأكابر أهل الفقه والحديث والتصوف ، وكثير من طوائف النظار كالكلامية ، والكرامية ، وغيرهم ، فيفرقون بين هذا وهذا ، ويقولون إن الله يحب الإيمان والعمل الصالح ويرضى به ، كما لا يأمر ولا يرضى بالكفر والفسوق والعصيان ولا يحبه ، كما لا يأمر به وإن كان قد شاءه ، ولهذا كان حملة الشريعة من الخلف والسلف متفقين على أنه لو حلف ليفعلن واجباً أو مستحباً ؛ كقضاء دين يضيق وقته ، أو عبادة يضيق وقتها ، وقال : إن شاء الله ، ثم لم يفعله لم يحنث ، وهذا يبطل قول القدرية ، ولو قال : إن كان الله يحب ذلك ويرضاه فإنه يحنث كما لو قال : إن كان يندب إلى ذلك ، ويرغب فيه أو يأمر به ، أو إيجاب أو استحباب ، وهذا يرد على الجهمية ، ومن تبعهم كأبي الحسن الأشعري ومن وافقه من المتأخرين)[1] .

وبهذا التفريق يتقرر إثبات تقسيم الإرادة إلى إرادة كونية تستلزم الوقوع ولا تستلزم المحبة ، وإرادة شرعية تستلزم المحبة ولا تستلزم الوقوع[2] .

وبإثبات قسمي الإرادة يتقرر أن لمفعولاته تعالى أقسام بحسب تعلقها بالقسمين أو بأحدهما ، فمنها ما يتعلق بالقسمين ومنها ما يتعلق بالكونية دون الشرعية أي وقع ولم يحبه الله تعالى لذاته ومنها ما يتعلق بالشرعية دون الكونية فيستلزم محبته تعالى دون الوقوع وهكذا[3] .

---

(١) مجموع الفتاوى (٨ / ٤٧٥) ، وانظر منهاج السنة (٣ / ١٥٩) ، وشفاء العليل لابن القيم (١ / ٣٣٣) ؛ والعواصم والقواصم (٥ / ٢٧٣ ، ٤٢٨) ، (٦ / ٩٨) .

(٢) انظر في قسمي الإرادة: مجموع فتاوى ابن تيمية (٨ / ١٨٧ – ١٨٩) (٦ / ١١٥ – ١١٦) (١٨ / ١٣٢)؛ منهاج السنة (٣ / ١٦ – ١٨) ، شفاء العليل لابن القيم (١ / ٣٢١ – ٣٢٢) ، مدارج السالكين (١ / ٢٧٥) .

(٣) ومشيئته تعالى لما لا يحبه إنما هي لحكمة أعظم من ذلك المكروه مترتبة على وقوعه ، وعدم مشيئته تعالى لما يحبه . لكون الحكمة الحاصلة بعدمه أعظم من حصوله . أو لحصول الحكمة المقتضية لضده ، وخلق أحد الضدين ينافي خلق الضد الآخر ، وهذا الموضوع سيتبين أكثر من خلال البحث إن شاء الله تعالى .

أما أفعاله تعالى القائمة به ، فلابد أن تتعلق بها الإرادتان جميعاً ، فما أراد الله تعالى فِعْلَه ، تعلقت به الإرادة الكونية لتحقق وقوعه ، وتعلقت به الإرادة الشرعية ، لأنه خير يحبه الله تعالى ، فإنه لا يقوم به تعالى من الأفعال إلا ما يكون خيراً .

فمورد الانقسام بين الإرادتين إنما هي مفعولاته تعالى وليست أفعاله .

٥ **جـ - العلم :**

المسلمون يثبتون علم الله تعالى ، وأنه علم واسع لكل شيء ومحيط به ، لا يعزب عن علمه تعالى مثقال ذرة .

وقد تضمنت هذه الصفة أسماؤه تعالى : العليم ، والعالم ، والعلاّم[1] .

كما دلت عليها أسماء أخرى له تعالى منها : اسمه تعالى الخبير ، والحكيم والشهيد

١٠ وغيرها[2] .

والأدلة النقلية على إثبات صفة العلم كثيرة جداً ، سواء أدلة الأسماء التي تضمنتها أو الصفة ذاتها .

فمن هذه الأدلة[3] :

قوله تعالى : ﴿ قَالُواْ سُبْحَـٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ

١٥ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [البقرة : ٣٢] . وهو تعالى عالم الغيب والشهادة يقول عز وجل : ﴿ عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴾ [الرعد : ٩] . وهو علاّم الغيوب يقول تعالى : ﴿ قَالُواْ لَا عِلْمَ لَنَآ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّـٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ [المائدة: ١٠٩] . فعلم الغيب من خصائصه يقول عز وجل : ﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ [النمل : ٦٥] .

---

(١) انظر في إثباتها : النعوت للنسائي (٣١٤ ، ٣٣٤ - ٣٣٧) ، التوحيد لابن منده (٢ / ٦٤) ، المنهاج للحليمي (١ / ١٩٩) ، الأسماء والصفات للبيهقي (١ / ٢٩٣ - ٣١٣) ، النهج الأسمى للحمود (١ / ٢٠١ - ٢٠٣) .

(٢) انظر : الأسماء والصفات للبيهقي (١ / ٢٩٤) .

(٣) انظر ما جمعه الإمام أبو سعيد الدارمي رحمه الله في الرد على الجهمية (ص ١٣٠ ، ١٣٢ - ١٣٤ ، ١٣٦ - ١٥٤) ، وما جمعه البيهقي رحمه الله في الأسماء والصفات (١ / ٢٩٤ - ٣١٣) .

وعلمه تعالى أحاط بكل شيء يقول عز وجل: ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا ﴾ [الطلاق : ١٢] ، ووسع كل شيء ﴿ وَسِعَ كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمٗا ﴾ [طه : ٩٨] . فهو تعالى بكل شيء عليم يقول : ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ﴾ [المائدة : ٩٧] .

٥ والله تعالى علم ما كان وما سيكون وما لم يكن لو كان كيف يكون ، فأما الأول فيدل عليه قوله تعالى : ﴿ فَلَنَسۡـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرۡسِلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَنَسۡـَٔلَنَّ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ۝ فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيۡهِم بِعِلۡمٖۖ وَمَا كُنَّا غَآئِبِينَ ﴾ [الأعراف : ٦] .

وعلى الثاني قوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ وَءَاخَرُونَ يَضۡرِبُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَبۡتَغُونَ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ ﴾ [المزمل : ٢٠] .

١٠ وعلى الثالث قوله ﷺ عن أطفال المشركين لما سئل عن مصيرهم يوم القيامة « الله تعالى إذ خلقهم أعلم بما كانوا عاملين »[١] .

ثم إن ما عند المخلوقين من علم لا يساوي شيئاً بجانب علم الله تعالى ، كما قال تعالى: ﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾ [الإسراء : ٨٥] ، ويدل عليه أيضاً قول الخضر لموسى - عليهما السلام - فيما يرويه عنه نبينا ﷺ بقوله « فلما ركبا في السفينة جاء ١٥ عصفور فوقع على حرف السفينة ، فنقر في البحر نقرة أو نقرتين ، قال له الخضر : يا موسى ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا مثل ما نقص هذا العصفور بمنقاره من البحر .. »[٢] .

---

(١) رواه البخاري ، في (٨٢) القدر ، (٣) باب الله أعلم بما كانوا عاملين رقم (٦٥٩٧) ، الفتح (١١ / ٥٠٢) ، ومسلم ، في (٤٦) القدر ، (٦) باب " معنى كل مولود يولد على الفطرة " رقم (٢٦٥٩) ، (٤ / ٢٠٤٩) .

(٢) رواه البخاري في (٦٠) كتاب أحاديث الأنبياء (٢٧) باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام ، رقم (٣٤٠١) ، الفتح (٦ / ٤٩٧ - ٤٩٨) ، ومسلم في (٤٣) كتاب الفضائل ، (٤٦) فضائل الخضر عليه السلام ، رقم (٢٣٨٠) ، (٤ / ١٨٤٧ - ١٨٥٠) .

وعلم المخلوقين هذا إنما هو من تعليم الله تعالى لهم ، كما قال تعالى حاكياً كلام الملائكة ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ [البقرة : ٢٣] . وقوله عز وجل : ﴿ عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ [العلق : ٥] . وآيات أخرى كثيرة .

والعقل الصريح يدل على إثبات علمه تعالى ، ومن دلالاته على هذا دلالة أفعاله تعالى ، فإنها من أعظم ما يدل على علمه تعالى ، وقد تضمنها قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ [الملك : ١٤] فقد دلت هذه الآية على سعة علمه تعالى من عدة طرق منها[1] :

١ - من جهة كون الخلق يستلزم العلم بالمخلوق .

٢ - من جهة كونه في نفسه لطيفاً خبيراً وذلك يوجب علمه بدقيق الأشياء وخفيها .

٣ - واللطيف والخبير علمه بنفسه أولى من علمه بغيره ، وعلمه بنفسه مستلزم لعلمه بلوازم ذاته .

٤ - إن المخلوقات فيها من الإحكام والإتقان ما يستلزم علم الفاعل بها ، لأن العمل المتضمن يمتنع صدوره من غير العالم .

فدلالة أفعاله تعالى كالخلق وكذلك آثار تلك الأفعال من مخلوقات وغيرها وما فيها من إحكام وإتقان تدل على علم الفاعل سبحانه وتعالى[2] .

وأهل السنة والجماعة مع إثباتهم لعلم الله تعالى الأزلي وأنه تعالى (لم يزل عالماً بالخلق وأعمالهم قبل أن يخلقهم ، ولا يزال بهم عالماً ، لم يزدد في علمه بكينونة الخلق خردلة واحدة ، ولا يزال بهم عالماً ، لم يزدد في علمه بكينونة الخلق خردلة واحدة ، ولا أقل منها ولا أكثر)[3] فإنهم يثبتون - أيضاً - تجدد علمه تعالى فيعلم المعلومات بعلم آخر بعد وجودها ، فعلمه بعد وجودها غير علمه بها قبله[4] ، وهذا مع دلالة صريح العقل عليه ، فقد دل عليه صحيح المنقول فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ

---

(١) انظر الدرء لابن تيمية (١٠ / ١١٤ ، ١١٧) ، ومجموع الفتاوى (١٦ / ٦٠ ، ٣٥٤ - ٣٥٥) .

(٢) وانظر في بيان هذا : شرح الأصبهانية (٢ / ٣٤٤ - ٣٤٥) ، وشرح العقيدة الطحاوية (١٢٥ - ١٢٦) .

(٣) الرد على الجهمية للإمام الدارمي (ص ١٣٢) وانظر ما بعدها .

(٤) انظر في إثبات هذا : رسالة في مسألة العلم لابن تيمية ، ضمن جامع الرسائل ، جمع محمد رشاد سالم (١ / ١٧٧ - ١٨٣) ، ودرء التعارض (١٠ / ١٧) .

عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ﴾ [البقرة : ١٤٣] وقوله : ﴿ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ ﴾ [العنكبوت : ١١] وقوله : ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَـٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّـٰبِرِينَ وَنَبْلُوَا۟ أَخْبَارَكُمْ ﴾ [محمد : ٣١] .

- وهذه المسألة مبنية على إثبات أزلية الصفة مع تجدد أفرادها كسائر الصفات الاختيارية، فصفة العلم من الصفات أزلية النوع حادثة الآحاد ، فيتعدد علمه تعالى بتعدد المعلومات[1] .

---

(١) انظر درء التعارض (١٠ / ١٩) .

الأصل السادس : إثبات ملكه تعالى وغناه :

المسلمون كلهم على أن الله تعالى هو ملك الملوك ، فهو الملك سبحانه وتعالى وكل المخلوقين عبيد له تعالى مربوبون له .

ومن أسمائه تعالى الملك[1] ويتضمن إثبات صفة الملك التام له تعالى .

٥ وقد دلت نصوص الكتاب والسنة وإجماع المسلمين على إثبات هذه الصفة لله تعالى يقول تعالى : ﴿ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡحَقُّ ﴾ [طه : ١١٤] ، ويقول تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ يَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ﴾ [الفتح : ١٤] ويقول عز وجل : ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ تُؤۡتِي ٱلۡمُلۡكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلۡمُلۡكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُۖ بِيَدِكَ ٱلۡخَيۡرُۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴾ [آل عمران : ٢٦] . ١٠

ومن السنة الحديث القدسي المشهور والذي منه ما يرويه نبينا ﷺ عن ربه « .. يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد في ملكي شيئاً ، ولو أن أولكم وآخركم وانسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد منكم ما نقص ذلك من ملكي شيئاً »[2] .

١٥ فثبتت الملكية المطلقة لله وحده ، المتضمنة كمال التصرف والقدرة في ملكه ، والمتضمنة أيضاً كمال ملكيته تعالى لخزائن السموات والأرض وللموت والحياة ، والنفع والضر ، ولجميع الممالك العلوية والسفلية وجميع من فيها من مماليك له تعالى فقراء إليه وعبيد له .

كما تتضمن هذه الصفة العظيمة تصرفه الدائم في ملكوته ، فهو تعالى كما قال عن نفسه ﴿ كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ ﴾ [الرحمن : ٢٩] يقول ﷺ في هذه الآية : « من شأنه أن ٢٠ يغفر ذنباً ويفرج كرباً ويرفع قوماً ويخفض آخرين »[3] .

---

(١) انظر التوحيد لابن منده (٢ / ٥٤) ، المنهاج للحليمي (١ / ١٩٤) ، وفيه أيضاً اسم (المليك) ، والنهج الأسمى للحمود (١ / ٨٥) ، وفيه : « الملك المليك المالك » .

(٢) رواه مسلم : (٤٥) كتاب البر ، (١٥) باب تحريم الظلم رقم (٢٥٧٧) ، (٤ / ١٩٩٤) .

(٣) رواه البخاري تعليقاً بصيغة الجزم موقوفاً على أبي الدرداء : (٦٥) كتاب التفسير ، (٥٥) سورة الرحمن ، الفتح (٨ / ٤٨٧) . ورواه مرفوعاً ابن ماجه (١) المقدمة ، (١٣) باب فيما أنكرت الجهمية ، رقم (١٩٩ ، ٢٠٢) ، (١ / ٧٢ - ٧٣) . وابن أبي عاصم في السنة رقم (٣٠١) ، (١ / ١٢٩ - ١٣٠) وقال البوصيري في مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه : إسناده صحيح (١ / ٢٧) ، وقال في الموضع الآخر : إسناده حسن (١ / ٢٨) ، وقال الألباني في تعليقه على السنة لابن أبي عاصم : حديث صحيح .

وأهل السنة من أعظم الخلق إيماناً بهذه الصفة العظيمة ؛ ولذلك كانوا أعظم الناس تسليماً لله تعالى ، وخاصة في أبواب التشريع والحكم ، وفي أبواب القدر والهداية والإضلال، وغيرها ، وستأتي بعض النصوص والأمثلة على هذا إن شاء الله[١] .

أما غناه تعالى ، فهو أعظم الغنى وأتمه وأكمله وأوسعه ، فلا يحتاج تعالى إلى أحد ولا إلى شيء من خلقه بل كل المخلوقات محتاجة إليه تعالى فه الغنى المطلق[٢] .

ومن أسمائه تعالى التي كثر ورودها في القرآن اسم « الغني » فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ ﴾ [البقرة : ٢٦٣]، وقوله ﴿ وَرَبُّكَ ٱلْغَنِيُّ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ﴾ [الأنعام: ١٣٣] وقوله ﴿ قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا سُبْحَـٰنَهُۥ هُوَ ٱلْغَنِىُّ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [يونس : ٦٨] ، وقوله ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾ [فاطر : ١٥] .

ومن أعظم الآيات الدالة على ملكه تعالى وغناه قوله عز وجل : ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَـٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ ﴾ [سبأ : ٢٢ - ٢٣] فإنه (أخبر سبحانه أن ما يدعى من دونه ليس له مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض ولا شرك في ملك ولا إعانة على شيء وهذه الوجوه الثلاثة هي التي ثبت بها حق الغير ، فإنه إما :

- أن يكون مالكاً للشيء مستقلاً بملكه .
- أو يكون مشاركاً له فيه نظير .
- أو لا ذا ولا ذاك فيكون معيناً لصاحبه ، كالوزير والمشير والمعلم والمنجد والناصر .

---

(١) انظر ص (٢٩٣) من هذا البحث .

(٢) انظر التوحيد لابن منده (٢ / ١٥٨) ، والمنهاج للحليمي (١ / ١٩٦) ، والنهج الأسمى لنحمود (٢ / ٢٢٧) ، وانظر في معناه أيضاً : النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٣ / ٣٩٠) ، والمفردات للأصفهاني (٣٦٦) .

فبين سبحانه أنه ليس لغيره ملك لمثقال ذرة في السموات ولا في الأرض ، ولا لغيره شرك في ذلك لا قليل ولا كثير ، فلا يملكون شيئاً ولا لهم شرك في شيء ولا له سبحانه ظهير ، وهو المظاهر المعاون ، فليس له وزير ولا مشير ولا ظهير)[1] .

فالآية مع إثباتها تمام ملكه تعالى تثبت كمال غناه عن خلقه تماماً فلا يحتاج إلى أحد ولا إلى شيء من خلقه أبداً .

وهذا المعنى مكرر في القرآن ، فإنه تعالى لم يخلق الخلق وهو محتاج إليهم في أي شيء ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ۝٥٧ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾ [الذاريات : ٥٦ - ٥٨] .

فهو تعالى خلق الخلق ليعبدوه مع عدم حاجته إليهم ، بل هم الفقراء إليه في جميع أحوالهم ، فهو خالقهم ورازقهم[2] .

وقال عن الذين يقبضون أيديهم عن الانفاق ودعوا إلى ذلك ﴿ هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْۗ وَلِلَّهِ خَزَآئِنُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ [المنافقون : ٧] .

فلم يكن ابتلاء الله تعالى لعباده - وهم الفقراء إليه - بأمرهم بالإنفاق ، لحاجته إليهم ، فإنه الغني الذي بيده خزائن السموات والأرض .

ولذلك يقول تعالى : ﴿ وَمَن جَٰهَدَ فَإِنَّمَا يُجَٰهِدُ لِنَفْسِهِۦٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [العنكبوت : ٦] .

ومما يدل على غناه تعالى من السنة قوله تعالى فيما يرويه عنه نبينا ﷺ : « يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد فسألوني فأعطيت كل إنسان مسألته ، ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص المخيط إذا أدخل البحر .. »[3] .

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٨ / ٥١٩ - ٥٢٠) ، وانظر مدارج السالكين لابن القيم (١ / ٣٧٣) ، والصواعق المرسلة (٢ / ٤٦١)

(٢) انظر تفسير ابن كثير (١ / ٤٠٢) .

(٣) سبق تخريجه انظر ص (١٢٢) .

فالله تعالى هو الغني الغنى المطلق ، وغناه تعالى وصف ذاتي له ، فهو وصف واجب له تعالى لذاته لا لعلة توجبه ، كما أن الفقر والحاجة وصف للمخلوق يجب له لذاته ، يقول ابن القيم (فغناه - تعالى - وحمده ثابت له لذاته لا لأمر أوجبه ، وفقر من سواه أمر ثابت له لذاته لا لأمر أوجبه .. فحاجة العبد إلى ربه لذاته لا لعلة أوجبت تلك الحاجة ، كما أن غنى الرب سبحانه لذاته لا لأمر أوجب غناه ، ... والمقصود أنه سبحانه أخبر عن حقيقة العباد وذواتهم بأنها فقيرة إليه سبحانه كما أخبر عن ذاته المقدسة وحقيقته أنه غني حميد ، فالفقر المطلق من كل وجه ثابت لذواتهم وحقائقهم من حيث هي ، والغنى المطلق ثابت لذاته تعالى وحقيقته من حيث هي فيستحيل أن يكون العبد إلا فقيراً ويستحيل أن يكون الرب سبحانه الا غنيا ؛ كما أنه يستحيل أن يكون العبد إلا عبداً والرب إلا ربا)[١] .

وفي هذا قال ابن تيمية رحمه الله[٢] :

والفقر وصف ذاتٍ لازم أبداً   كما الغنى أبداً وصف له ذاتي

وهذا معنى اسمه تعالى « الصمد » ، فإنه الذي يفتقر إليه كل شيء ويستغني عن كل شيء ، من جهة ربوبيته ومن جهة ألوهيته[٣] .

ولذلك قال ابن عباس في أثره المشهور في بيان معنى الصمد : « .. الغني الذي كمل في غناه .. »[٤] .

والعقل يثبت كمال غناه تعالى واستغنائه عن خلقه ، بل على هذا يقوم إثبات واجب الوجود فقد (علم بالاضطرار أنه لابد من وجود غني بنفسه عما سواه من كل وجه فإن الموجود إما ممكن وإما واجب ، والممكن لابد له من واجب فثبت واجب الوجود على التقديرين)[٥] .

---

(١) طريق الهجرتين (٧ - ٨) ، وانظر مجموع فتاوى ابن تيمية (٥ / ٥١٤ - ٥١٥) ، وانظر نونية ابن القيم مع شرحها لابن عيسى (٢ / ٢١٨) .

(٢) انظر مدارج السالكين (١ / ٥٦٢) وذكر ابن القيم رحمه الله هنا أنها أبيات من نظم ابن تيمية رحمه الله كتبها على ظهر أوراق فيها قاعدة في التفسير فبعثها إليه ، وهذا البيت ذكره ابن القيم أيضاً في طريق الهجرتين (ص ٧) .

(٣) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (٥ / ٥١٥) .

(٤) سبق تخريجه (ص ٦٣) .

(٥) منهاج السنة لابن تيمية (١ / ٤١٥) .

فلو كان واجب الوجود مفتقراً إلى غيره لم يكن مستغنياً بنفسه ، إذ كل من كان فقيراً إلى غيره ولو بوجه لم يكن غناه ثابت له بنفسه[1] ، فإذا كان هكذا لم يكن وجوده واجباً ، فيكون نفي غناه تعالى نفياً لوجوب وجوده أصلاً ، وهذا خلاف المعلوم بالضرورة من دين المسلمين وخلاف الاضطرار العقلي .

فإثبات الله تعالى ووجوب وجوده متضمن غناه تعالى التام والواسع ، المستلزم لاستغنائه عن خلقه تعالى .

(١) انظر المرجع السابق ، نفس الجزء والصفحة .

الأصل السابع : إثبات العدل لله تعالى :

(اتفق المسلمون وسائر أهل الملل على أن الله تعالى عدل قائم بالقسط ، لا يظلم شيئاً بل هو منزه عن الظلم)[١] .

وكل أفعال الله تعالى وتصرفاته داخلة تحت هذا الأصل موصوفة بهذه الصفة ، فعدله تعالى (يتعلق بجميع أنواع العلم والدين ، فإن جميع أفعال الرب ومخلوقاته داخلة في ذلك ، وكذلك أقواله وشرائعه وكتبه المنزله ، وما يدخل في ذلك من مسائل المبدأ والمعاد ، ومسائل النبوات وآياتهم ، والثواب والعقاب ، ومسائل التعديل والتجوير وغير ذلك)[٢] .

والعدل هو وضع الشيء في موضعه ، إذ أن نقيضه « الظلم » ، وهو وضع الشيء في غير موضعه ، وهذا أصل معناه في اللغة ، يقول ابن قتيبة[٣] رحمه الله : (أصل الظلم في كلام العرب وضع الشيء في غير موضعه ، ويقال (من أشبه أباه فما ظلم) ، أي فما وضع الشبه في غير موضعه)[٤] .

وهذا ما فسره به أئمة التفسير ، وسيأتي كلامهم عند ذكر النصوص النافية للظلم – إن شاء الله – .

وهذا التعريف للعدل والظلم هو ما عليه أهل السنة والجماعة ، فإنهم يقولون إن (الظلم وضع الشيء في غير موضعه ، والعدل وضع كل شيء في موضعه ، وهو سبحانه حكم عدل يضع الأشياء مواضعها ، ولا يضع شيئاً إلا في موضعه الذي يناسبه وتقتضيه الحكمة والعدل ، ولا يفرق بين متماثلين ولا يسوي بين مختلفين ولا يعاقب إلا من يستحق العقوبة ، فيضعها مواضعها لما في ذلك من الحكمة والعدل)[٥] .

---

(١) قاعدة في عدل الله تعالى ، لابن تيمية ضمن جامع الرسائل (١ / ١٢٢) ، وانظره نفسه (١ / ١٢٥) .

(٢) المرجع نفسه (١ / ١٢٥) .

(٣) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد المروزي ، صاحب التصانيف وأديب أهل السنة ، ولي قضاء الدينور ، وكان رأساً في العربية والأخبار وأيام الناس ، صنف الكثير ، ومن أشهرها : « غريب القرآن » ، « غريب الحديث » ، « تأويل مشكل القرآن » ، « عيون الأخبار » ، « أدب الكاتب » وغيرها كثير ، توفي سنة (٢٧٦ هـ) رحمه الله . انظر الفهرست للنديم ص (٨٤) ، تاريخ بغداد (١٠ / ١٧٠) ، سير أعلام النبلاء (١٣ / ٢٩٦) .

(٤) تأويل مشكل القرآن (٤٦٧) .

(٥) قاعدة في عدل الله تعالى لابن تيمية ضمن جامع الرسائل (١ / ١٢١ – ١٢٢) ، وانظر مجموع الفتاوى (٨ / ٥٠٧) ، ومنهاج السنة (١ / ٣١٨) .

وقد تواترت الأدلة على إثبات العدل ونفي نقيضه من طرق منها :

١ - النصوص الدالة على أنه تعالى يعدل ، كقوله ﷺ للذي قاله له : والله إن هذه قسمة ما عدل فيها ، فقال ﷺ : « فمن يعدل إذا لم يعدل الله ورسوله »[١] .

٢ - ومنها النصوص الدالة على قسطه تعالى وهو عدله ، ومنها قوله عز وجل : ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [آل عمران : ١٨] .

فاثبتت هذه الآية أربعة أمور هي: وحدانيته تعالى في ألوهيته ، والعدل ، والعزة ، والحكمة .

فالله تعالى قائم بالقسط في كل شيء ، كما مر معنا في تعلقات عدله تعالى وإثبات هذا هو عين إثبات تمام عدله تعالى .

٣ - ومنها : أدلة نفي الظلم عنه تعالى[٢] .

وهي كثيرة جداً ، فقد (ذكر الظلم في الكتاب العزيز في مئتي موضع وثمانين موضعاً ، وذمه وذم الظالمين ، ونفي الظلم عن نفسه في ثمانية وعشرين موضعاً منها)[٣] .

ومنها قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ ۗ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ [آل عمران : ١٠٨] يقول ابن كثير رحمه الله : (أي ليس بظالم لهم بل هو الحاكم العدل الذي لا يجوز لأنه القادر على كل شيء العالم بكل شيء فلا يحتاج مع ذلك إلى أن يظلم أحداً من خلقه ..)[٤] .

فالله تعالى ينفي عن نفسه الظلم وذلك لتمام عدله وملكه تعالى .

وسيأتي ذكر أدلة نفي الظلم عنه تعالى ضمن أدلة إثبات الحكمة له تعالى - إن شاء الله[٥] - .

---

(١) رواه البخاري (٥٧) كتاب فرض الخمس ، (١٩) ما كان النبي يعطي المؤلفة قلوبهم ، رقم (٣١٥٠) ، الفتح (٦ / ٢٨٧) . ومسلم (١٢) كتاب الزكاة ، (٤٦) باب إعطاء المؤلفة قلوبهم ، رقم (١٠٦٢) ، (٢ / ٧٣٩) .

(٢) انظر : منهاج السنة (١ / ٢٣٥ - ٢٣٦) ، (٥ / ١٠٣ - ١٠٤) ، ومجموع الفتاوى (٨ / ٥٠٧) .

(٣) رسالة في الجدل في القرآن الكريم ، لأبي الفرج ابن الحنبلي ضمن مجموعة الرسائل المنيرية (٢ / ٦٥) .

(٤) تفسير ابن كثير (١ / ٣٦٩) .

(٥) انظر ص (٣٥٢) من هذا البحث .

٤ – ومن الأدلة أيضاً على إثبات عدله تعالى ، النصوص الدالة على أنه تعالى لا يسوي بين المختلفين ولا يفرق بين المتماثلين ، وهذا هو عين وضع الشيء في موضعه إذ أن التسوية بين المختلفين ، والتفريق بين المتماثلين وضع للأشياء في غير مواضعها فيكون هو الظلم المناقض للعدل ، فنفيهما عن الله تعالى إثبات لتمام عدله عز وجل[١] .

والنصوص في هذا المعنى كثيرة جداً يمكن جعلها تحت أنواع أدلة إثبات الحكمة والتعليل وتكفي هنا آيتان تدلان على ما نحن فيه وهو دلالة إثبات عدم تسويته تعالى بين المختلفين وعدم تفريقه بين المختلفين على إثبات تمام عدله تعالى .

يقول تعالى في الآية الأولى : ﴿ أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴾ [ص : ٢٨] . يقول ابن كثير رحمه الله في تفسيرها (.. ثم بين تعالى أنه عز وجل من عدله وحكمته لا يساوي بين المؤمنين والكافرين فقال تعالى : ﴿ أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ الآية ، أي لا نفعل ذلك ولا يستوون عند الله .. فلابد في حكمة الحكيم العليم العادل الذي لا يظلم مثقال ذرة من إنصاف هذا من هذا ..)[٢] .

وفي الثانية يقول عز وجل : ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [الجاثية : ٢١] يقول ابن تيمية رحمه الله في خاتمة الآية : ﴿ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ : (دل على أن هذا حكم سيء ، والحكم السيء هو الظلم الذي لا يجوز ، فعلم أن الله تعالى منزه عن هذا ، ومن قال أنه يسوي بين المختلفين ، فقد نسب إليه الحكم السيء ، وكذلك تفضيل أحد المتماثلين ، بل التسوية بين المتماثلين والتفضيل بين

---

(١) انظر قاعدة في عدل الله تعالى لابن تيمية ، ضمن جامع الرسائل (١ / ١٢٣ – ١٢٤) ، وانظر ما سيأتي بعد قليل – إن شاء الله تعالى – .

(٢) تفسير ابن كثير (٤ / ٣٤) ، وانظر أيضاً جامع البيان للطبري (١٠ / ٥٧٦) ، ومعالم التنزيل للبغوي (٧ / ٨٧) ، وروح المعاني للآلوسي (٢٣ / ٧) .

المختلفين هو من العدل والحكم الحسن الذي يوصف به الرب سبحانه وتعالى)[١] .

وبهذا تتضح صراحة دلالة هذا النوع على تمام عدله تعالى .

٥ – ومن الأدلة أيضاً على العدل ، ما دلت على أنه تعالى لا يعذب أحداً إلا بعد إرسال الرسل ، فإن هذا لكمال عدله تعالى ، ولو كان الأمر بمجرد المشيئة لما كان لإرسال الرسل فائدة ولا لإقامة الحجة معنى ، وهذا ما ينزه الله تعالى عنه فعلم أن إرسال الرسل لإقامة الحجة ، إنما هو لعدله تعالى وحكمته وحبه للعذر والإعذار .

يقول عز وجل : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ [الإسراء : ١٥] ، ويقول تعالى عن النار وأهلها ﴿ كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝ قَالُواْ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ كَبِيرٍ ﴾ [الملك : ٨ ، ٩] . فأهل النار معترفون بمجيء الرسل إليهم ، وأنهم لم يدخلوا النار إلا بعد إقامة الحجة عليهم ، وهذا إقرار بعدله تعالى .

٦ – ومن الأدلة المهمة هنا النصوص التي دلت على عدم تكليف النفس إلا وسعها : كقوله تعالى: ﴿ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة : ٢٣٣] ، وقوله عز وجل : ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا ﴾ [الطلاق : ٧] ، ودعاء المؤمنين له بقولهم ﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ﴾ [البقرة : ٢٨٦] فقال الله تعالى لهم « قد فعلت »[٢] .

يقول ابن تيمية رحمه الله مبيناً وجه دلالة نصوص هذا النوع على عدله تعالى : (فدلت هذه النصوص على أنه لا يكلف نفساً ما تعجز عنه .. ودلت على أنه لا يؤاخذ المخطئ والناسي ، .. وهذا فصل الخطاب في هذا الباب)[٣] . أي باب ثبوت عدله تعالى .

---

(١) منهاج السنة (٥ / ١٠٧) ، وانظر في تفسير الآية أيضاً : جامع البيان للطبري (١١ / ٢٥٩ – ٢٦١) ، معالم التنزيل للبغوي (٧ / ٢٤٤) ، وتفسير ابن كثير (٤ / ١٥٢) ، وروح المعاني للألوسي (٢٥ / ١٥١) .

(٢) جزء من حديث رواه مسلم ، (١) كتاب الايمان ، (٥٧) باب بيان أنه سبحانه وتعالى لم يكلف إلا ما يطاق ، رقم (١٢٦) ، (١١٦) .

(٣) منهاج السنة (٥ / ١١١) .

٧ - ومن الأدلة على إثبات عدله تعالى النصوص الدالة على نفي الشر عن أفعاله تعالى[١] كقوله ﷺ في مناجاته لربه تعالى : « لبيك وسعديك والشر ليس إليك » الحديث[٢] .

والعدل من أعظم الخير ، والظلم من أعظم الشر ، فعلى هذا يكون العدل صفته تعالى ومنشأ أفعاله ، والظلم مما ينزه تعالى عنه أعظم التنزيه .

٨ - ومنها النصوص الدالة على إثبات حكمته تعالى ، إذ هي عين وضع الأشياء في مواضعها ، بل هي تمام ذلك - كما مر في تعريفها - فتكون أدلة إثبات الحكمة أدلة على إثبات عدله تعالى من باب أولى .

٩ - ومنها أدلة إثبات حمده تعالى ، فإنه تعالى مستحق لغاية الحمد تعالى وكماله إذ أنه تعالى عدل فوضع كل شيء في موضعه مع قدرته على أن يفعل خلاف ذلك[٣] فاستحق الحمد على عدله وعدم ظلمه ، وسيأتي تفصيل لهذا إن شاء الله في أصل خاص .

١٠ - ومنها ما دلت على أمر المكلفين بالعدل والقسط ، وأنه تعالى يحب المقسطين كقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ﴾ [الحديد : ٢٥] وقوله عز وجل : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ﴾ [النساء : ٥٨] وغير ذلك من الآيات .

وأهل الأرض مطبقون على مدح العدل وأنه محبوب عقلاً وفطرة ، وعلى ذم الظلم وبغضه وعلى ذلك فطرهم الله تعالى[٤] .

وهذا كله من أمر الله تعالى بالعدل وحبه له ، وبغض نقيضه ونهيه عنه إنما هو من آثار الصفة القائمة به تعالى وهي صفة العدل ، وهو تعالى لما حرم الظلم على نفسه جعله بين الناس محرماً .

---

(١) انظر قاعدة في عدل الله تعالى لابن تيمية ، ضمن جامع الرسائل (١ / ١٢٦ - ١٢٧) .

(٢) رواه مسلم ، في (٦) كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، (٢٦) باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ، رقم (٧٧١) ، (١ / ٥٣٤ - ٥٣٥) .

(٣) انظر قاعدة في عدل الله تعالى لابن تيمية ، ضمن جامع الرسائل (١ / ١٢٩) .

(٤) انظر منهاج السنة لابن تيمية (٥ / ١٢٧) .

ثم إذا كان هذا هو حكم الله تعالى في العدل ، وهذا حكمه في الظلم ، بأن كان الأول محبوباً ممدوحاً مأموراً به ، وكان الثاني مذموماً مبغوضاً منهياً عنه ، فهل يمكن أن يكون المذموم جائزاً عليه تعالى ؟ الجواب أنه يتعالى عن ذلك ، فإنه (يستحيل أن يحرم شيئاً على نفسه ويقبحه من غيره ثم يفعله وهو أعدل العادلين وأجل المنعمين)[1] ومن الضرورات العقلية أن كل كمال في المخلوق لا يتضمن نقصاً بوجه من الوجوه فإنه الخالق تعالى أولى بالاتصاف به ، وكل نقص في المخلوق لا يتضمن كمالاً فالخالق أولى بالتنزيه عنه .

١١ - ومن أعظم ما يدل على عدله تعالى أدلة إثبات الوزن يوم القيامة وكونه بالقسط ، كقوله تعالى : ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ﴾ [الأنبياء : ٤٧] .

فإن هذه النصوص تثبت عدله تعالى من جهتين :

الأولى : من جهة إثبات الميزان ، إذ لا حاجة للميزان أصلاً إذا لم يكن هنا عدل ، فوجود الميزان دليل على طلب العدل .

والثانية : من جهة إثبات أن هذا الميزان إنما هو بالقسط الذي هو العدل .

١٢ - ومن الأدلة أيضاً ما جاءت في بيان ما يملأ الله تعالى به الجنة والنار بعد انتهاء دخول أهلهما فيهما وبقاء فضل في كل واحدة منهما ، فإن النصوص بينت ما يملأ الله تعالى به هذا الفضل ، فأما الجنة فإنه لما يبقى فيها فضل ، ينشئ الله له خلقاً يسكنهم إياه، قال ﷺ في بعض حديث له « .. وأما الجنة فإن الله عز وجل ينشئ لها خلقاً »[2] .

وأما النار فإنها لا تزال تقول : هل من مزيد « فيضع - أي الله تعالى - قدمه عليها فتقول : قط قط ، وينزوي بعضها إلى بعض »[3] .

---

(١) رسالة استخراج الجدل من القرآن الكريم ، لأبي الفرج ابن الحنبلي ، ضمن مجموع الرسائل المنيرية (٢ / ٦٥).

(٢) رواه البخاري ، في (٦٥) كتاب التفسير سورة (ق) ، (١) باب قوله تعالى : ﴿ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴾ رقم (٤٨٥٠) ، الفتح (٨ / ٤٦٠) . ومسلم في (٥١) كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، (١٣) باب النار يدخلها الجبارون ، رقم (٣٦) ، (٤ / ٢١٨٦ ، ٢١٨٧) .

(٣) انظر نفس التخريج السابق ، وانظر في بيان هذا الوجه : مجموع الفتاوى (١٦ / ٤٧) ، وقد أخطأ بعض الرواة في إحدى روايات هذا الحديث ، فقد انقلب عليه لفظ الحديث فرواه بلفظ : « وإنه ينشيء للنار من يشاء فيلقون فيها » ، البخاري ، (٩٧) التوحيد ، (٢٥) باب ما جاء في قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ ﴾ رقم

=

والفرق عظيم بين ما فعله تعالى بدار نعيمه وما فعله بدار عذابه ، فإنه أنشأ خلقاً جديداً لدار النعيم إذ هذا تفضل منه عظيم عليهم ، وأما النار فإنها لما كانت دار عذاب لم يدخلها إلا من يستحقها ، وهم إبليس وأتباعه ، فلم ينشئ تعالى لها خلقاً جديداً وهذا في غاية الدلالة على تمام عدله تعالى ورحمته وفضله وأنه تعالى لا يظلم .

١٣ – ومن أعظم الأدلة على عدله تعالى قوله ﷺ : « إن الله كتب الحسنات والسيئات ثم بين ذلك فمن هم بحسنة فلم يعملها كتبها الله عنده حسنة كاملة ، وإن هم بها فعملها كتبها الله عنده عشر حسنات إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة ، وإن هم بسيئة فلم يعملها كتبها الله عنده حسنة كاملة ، وإن هم بها فعملها كتبها الله سيئة واحدة »[1] .

فهو تعالى هنا لم يكتب السيئة في هذه الأحوال الأربعة إلا في حال واحدة وهي عند وقوع العبد في المعصية ثم إنه تعالى لم يضاعفها ، فلم يكتبها إلا واحدة ، بعكس الحسنات ، وهذا من أعظم الدلالات على رحمته وتمام عدله تعالى .

والأدلة على إثبات عدله تعالى بل أنواعها كثيرة ، والمقصود هنا ذكر جملة منها ، والحاصل مما ذكر منها هنا أمران :

الأول : إثبات صفة العدل القائمة به تعالى ، وما تتضمنه من إثبات عدله تعالى التام ، ونفي الظلم عنه تعالى ، وهذا متفق عليه عند أهل الملل قاطبة فضلاً عن المسلمين – كما قد سبق تقريره – ولذلك فإنه لا يجوز الاعتراض على الله تعالى في أفعاله أو أحكامه أو تقديراته، ومن طعن في ذلك فهو كافر حلال الدم[2].

= (٧٤٤٩) ، الفتح (١٣ / ٤٣٤) . وهذا غلط منه ، والبخاري إنما أورد هذه الرواية للتنبيه إلى الغلط الذي فيها ، إذ أورد الروايات الصحيحة الثابتة ، والتي دلت على أن الإنشاء للخلق إنما يكون للجنة ، ثم أورد هذه الرواية للتنبيه على نكارتها . وانظر في بيان هذا : منهاج السنة (٥ / ١٠٠ – ١٠٢) ، ومجموع الفتاوى (١٣ / ٣٥٣) ، وأحكام أهل الذمة لابن القيم (٢ / ١١٠٤ – ١١٠٥) ، وزاد المعاد (١ / ٤٣٩) ، وطريق الهجرتين (٤٠٠) ، وإيثار الحق لابن الوزير (٢١٧ – ٢٢١) .

(١) رواه البخاري (٨١) كتاب الرقاق ، (٣١) باب من هم بحسنة أو سيئة ، رقم (٦٤٩١) ، الفتح (١١ / ٣٣١) ، ومسلم (١) كتاب الإيمان ، (٥٩) باب إذا همَّ العبد بحسنة .. ، رقم (١٢٨) ، (١ / ١١٧) .

(٢) انظر الإبانة لابن بطة الكتاب الثاني (١ / ٢٤٧ – ٢٥٢ ، ٢٥٧ – ٢٥٨) ، ومنهاج السنة لابن تيمية (١ / ١٣٤) ، وانظر ما يأتي – إن شاء الله – من الكلام في إجماع المسلمين على إثبات حكمته تعالى (ص ٤٢٣) .

والثاني : وهو مهم أيضاً ، وهو أن الظلم مما يقدر الله تعالى عليه ، ولا يمنعه منه مانع ، إلا أنه تعالى لحكمته وعدله حرمه على نفسه ، مع كونه قادراً عليه والظلم ممكن له ، وهذا معناه أن هناك أموراً حرمها الله تعالى على نفسه لأنه لو فعلها لكان ظلماً ، وهذا هو قول أهل السنة بل وأكثر طوائف المسلمين من أهل الكلام والتصوف وغيرهم[(١)] .

فهو تعالى : (عادل في كل ما خلقه واضع للأشياء مواضعها ، وهو قادر على أن يظلم، لكنه سبحانه منزه عن ذلك لا يفعله لأنه السلام القدوس المستحق للتنزيه عن السوء)[(٢)] .

والأدلة السابقة تدل على مسألتنا هذه ، ومن أوجه الاستشهاد بها هنا :

١ - أن قولنا : الظلم : أي وضع الشيء في غير موضعه - كما هي عليه لغة العرب - وتفاسير القرآن الكريم المعتمدة تثبت هذا[(٣)] ، فإن الله تعالى قادر على أن يجعل الأشياء في غير مواضعها كما هو عليه اتفاق المسلمين - كما سبق تقريره - لكنه لم يفعل ذلك لكمال عدله وحكمته .

٢ - الأصل في هذه المسألة ، هو هل هناك أفعال معينة تعتبر ظلماً لو فعلها الله تعالى ؟ أو هل هناك أمور تكون ظلماً سواء فعلها الخالق سبحانه أو المخلوق ؟ الجواب هنا ومن خلال بعض النصوص الماضية ؛ نعم ، هناك أفعال تعتبر ظلماً لو أنه فعلها ، لأنه يكون بها قد وضع الشيء في غير موضعه ، فهي ظلم سواء فعلها الله تعالى أو فعلها غيره ، والله تعالى وصفها بذلك ، فوصف - مثلاً - إهلاك القرى المصلح أهلها بأنه ظلم ، ونزه تعالى نفسه عن ذلك فقال : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾ [هود : ١١٧] وحمل سيئات الإنسان على غيره سماه الله تعالى ظلماً فقال عز وجل ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾ [طه : ١١٢] (قال المفسرون : الظلم أن يحمل عليه سيئات غيره ، والهضم أن ينقص من حسناته فجعل سبحانه عقوبته بذنب غيره ظلماً ونزه نفسه عنه)[(٤)] .

---

(١) انظر منهاج السنة ، لابن تيمية (١ / ١٣٧) .

(٢) قاعدة في عدل الله تعالى لابن تيمية ، ضمن جامع الرسائل (١ / ١٢٩) .

(٣) وانظر منهاج السنة لابن تيمية (٥ / ١٠٧) .

(٤) منهاج السنة لابن تيمية (٥ / ١٠٣) ، وانظر أدلة إثبات الحكمة في هذا البحث (ص ٣٥٢) .

٣ - والعقلاء مجتمعون على أن المؤمن غير الكافر فهو مختلف عنه ، غير مساو له ، والمسلمون مجمعون على أن الله تعالى قادر على أن يجعل هذا موضع هذا فيعذب المؤمن وينعم الكافر ، فلو قدّر أن الله تعالى أراد ذلك لفعله و لم يمنعه مانع ، وهذا وضع للشيء في غير موضعه وتسويه بين المختلفين فيكون ظلماً ، لكنه تعالى نزه نفسه وأفعاله عن هذا لكمال عدله وحكمته وحمده ، وقد دلت على ذلك - مع أدلة عدله وحكمته وحمده - آيات نفي التسوية بين المختلفين والتفريق بين المتماثلين ، بل جعل الله تعالى هذا التسوية وهذا التفريق من أحكام الجاهلية السيئة يقول تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [الجاثية : ٢١] .

٤ - وإذا كانت نصوص تنزيه الله تعالى عن الظلم متوافرة ، بل هي في أنواع متعددة ، فلا فائدة من هذا التأكيد على تنزيه الله تعالى عن الظلم وإثبات العدل له ، إلا إذا أثبتنا أنه قادر على أن يفعله لكنه لحكمته وعدله وحمده تركه باختيار منه تعالى .

٥ - ثم إن أدلة إثبات حمده تعالى مبنية على هذا ؛ أي على أن الظلم مقدور عليه من جهة الله تعالى وأن هناك أفعالاً لو فعلها تعالى لحصل منه هذا ، إذا أن حمده تعالى والثناء عليه واقع على أنه تعالى ترك الظلم باختياره مع قدرته عليه (فإن الحمد والثناء يقع بالأمور الاختيارية من فعل وترك كعامه مما في القرآن من الحمد ..) [1] .

٦ - ثم إن إثبات الميزان يوم القيامة ، وإنه يكون بالقسط دليل على هذا (فالنصوص قد أخبرت بالميزان بالقسط ، وأن الله لا يظلم مثقال ذرة ، وإن تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجراً عظيماً ، فدل هذا على أن مثقال ذرة إذا زيد في السيئات أو نقص من الحسنات كان ظلماً ميزه الله عنه ، ودل على أنه يزن الأعمال بالقسط الذي هو العدل ، فدل على أن خلاف ذلك ليس قسطاً ، بل ظلم تنزه الله عنه ، ولو لم يكن هنا عدل لم يحتج إلى الموازنة فإنه إذا كان التعذيب والتنعيم بلا قانون عدلي ، بل بمحض المشيئة لم يحتج إلى الموازنة) [2] .

---

(١) انظر المرجع السابق (٥ / ١٠٤) .

(٢) المرجع نفسه (٩ / ١١٠) ، وانظره (١ / ١٣٦) .

٧ - ومما يدل على أنه تعالى منزه عن الظلم مع قدرته عليه ، مضاعفة الحسنات دون السيئات وعدم كتابته للسيئة إلا على من يستحقها ، فهو تعالى يضاعف الحسنات ولا ينقص مما يستحقه العبد منها شيئاً ولا يزيد السيئات سيئة أبداً إلا ما كان العبد مستحقاً له، ولا ريب أنه تعالى قادر على أن يزيد سيئة أو ينقص حسنة لكنه تعالى مع قدرته على ذلك نزه نفسه عنه لتمام عدله وكمال حكمته وحمده تعالى .

وبهذا يتقرر هنا أن الله تعالى قادر على وضع الأشياء في غير مواضعها والذي منه الظلم لكنه تعالى نزه نفسه عن ذلك لعدله وحكمته تعالى .

ويحسن التنبيه هنا على مسألة سيأتي مزيد بيان فيها إن شاء الله[1] ، وهي أن أفعاله تعالى ناشئة عن ملكه العظيم وعلمه التام وحكمته البالغة ، فهو تعالى المتصرف في الكون بحسب علمه وملكه وحكمته ، فلا تقاس أفعاله على أفعال البشر ولا نحكم عليها بعقولنا الضعيفة ، فيجب الإيمان بأنها قائمة على العدل التام ولو غاب عنا بعض وجوه ذلك ، وغياب بعض الوجوه إنما كان لضعف العقول المخلوقة القاصرة ، لا لعدم وجود العدل ، وعدم العلم ليس علماً بالعدم .

(١) انظر ما يأتي (ص ١٧٢) من هذا البحث .

الفصل الثاني

الأصول المتعلقة بأفعاله تعالى وقدره[1]

لما كانت مسألة الحكمة والتعليل شديدة التعلق بموضوع أفعاله تعالى وقدره كان لابد من الكلام في بعض أصول أهل السنة في هذا الباب والمتعلقة بهذا الموضوع .

٥ ويمكن إجمال الكلام فيه في الأصول التالية :

الأصل الأول : إثبات القدر ، وأن الله تعالى خالق كل شيء .

كل ما في العالم كل موجود غيره تعالى فإنما هو بقدره تعالى وخلقه ، وعلى هذا أجمع المسلمون و لم يخالف إلا القدرية المبتدعة ، الذين نفو القدر وخلق الله تعالى لأفعال العباد ، وخلافهم ليس معتبراً ، بل هم مبتدعة بدعهم أئمة المسلمين سلفاً وخلفاً .

١٠ وأدلة الكتاب والسنة ونصوص الأئمة وإجماع المسلمين على إثبات القدر خيره وشره ، وأن الله تعالى خالق كل شيء .

فمن أدلة القرآن قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر : ٤٩] وهذه الآية من أعظم الأدلة على إثبات قدره تعالى وعمومه لكل شيء .

وقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾ [الأحزاب : ٣٨] .

١٥ ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝١ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴾ [الفرقان : ١ - ٢] .

وهذا على أحد القولين في تفسير خاتمتها ﴿ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴾ وهما :

٢٠ - ﴿ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴾ أي خلق كل شيء سواه وهيأه دون خلل أو تفاوت[2] .

---

(١) الكلام في أفعال الله تعالى متعلق أيضاً بالفصل السابق وهو باب الأسماء والصفات ولكن لشدة تعلقه أيضاً بباب القدر آخر الكلام فيه إلى هذا الفصل المتعلق بقدره تعالى .

(٢) انظر معالم التنزيل للبغوي (٦ / ٧١) ، وتفسير ابن كثير (٣ / ٤٩٤) .

- أي قدر كل شيء تقديراً من الأجل والرزق فجرت المقادير على ما خلق[١] .

فالآية على القول الثاني صريحة في إثبات قدره تعالى .

لكن القول الأول يدل أيضاً على إثبات ما نحن بصدده إذ أن الآية - على القولين - تدل على أنه تعالى خالق لكل شيء ، وهذا يدخل فيه الخير والشر .

٥ وأما الأدلة من السنة ؛ فمنها حديث جبريل المشهور وفيه في تقدير أركان الإيمان « .. وتؤمن بالقدر خيره وشره : قال صدقت »[٢] .

وقوله ﷺ : « كل شيء بقدر حتى العجز والكيس ، أو الكيس والعجز »[٣] .

وهذا الحديث من أصرح الأحاديث بإثبات القدر وأنه عام في كل شيء[٤] .

ومنها أيضاً قوله ﷺ : « لا يؤمن عبد حتى يؤمن بالقدر خيره وشره من الله ، وحتى ١٠ يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه »[٥] .

ومن أدلة إثبات القدر المهمة هنا ، الأدلة التي تثبت مرتبة الخلق وأنه تعالى خالق لكل شيء ، فوردت بأسلوب التعميم ، كقوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الرعد : ١٦] وقوله عز وجل : ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [غافر : ٦٢] .

ومنها قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات : ٩٦] ، على ١٥ القولين المشهورين في تفسير الآية وهما :

- أنها بمعنى (الذي) أي خلقكم وخلق الذي تعملونه بأيديكم ، وهو الأصنام .
- أو أنها بمعنى (ما) المصدرية أي خلقكم وعملكم .

وهما قولان متلازمان[٦] .

---

(١) انظر معالم التنزيل للبغوي (٦ / ٧١) .

(٢) رواه مسلم في (١) الايمان ، (١) باب الايمان والإسلام والإحسان ، رقم (٨) ، (١ / ٣٦ - ٣٨) .

(٣) رواه مسلم ، في (٤٦) القدر ، (٤) باب (كل شيء بقدر) رقم (٢٦٥٥) ، (٤ / ٢٠٤٥) .

(٤) انظر شرح صحيح مسلم للنووي (١٦ / ٢٠٥) .

(٥) رواه الترمذي ، في (٣٣) كتاب القدر ، (١٠) باب ما جاء في الايمان بالقدر خيره وشره ، رقم (٢١٤٤)، (٤ / ٤٥١) ، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي رقم (١٧٤٣) (٢ / ٢٢٧) ، وفي السلسلة الصحيحة حديث رقم (٢٤٣٩) ، (٥ / ٥٦٦) .

(٦) انظر تفسير ابن كثير (٤ / ٢٢٠) .

ومما يشير إلى القول الأول ما روى عنه ﷺ أنه قال : « إن الله يصنع كل صانع وصنعته »[١] ، يقول البخاري رحمه الله بعد ذكره لهذا الحديث (وتلا بعضهم عند ذلك ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ فأخبر أن الصناعات وأهلها مخلوقة)[٢] .

فمذهب أهل السنة والجماعة هو مذهب المسلمين ، وهو ما بينته النصوص السابقة وغيرها من إثبات القدر وأنه عام يشمل كل ما في الكون ، فإنه لا يخرج شيء منه من تقدير الله تعالى وخلقه ، فهو الذي قدره وخلقه ، كما أنه هو الذي شاءه وكتبه[٣] .

ومما ينبه إليه هنا أن الأصل في أقداره تعالى أنها من علم الغيب الذي لم يكشفه لنا ، فلا يجوز أن يتكلم ويخاصم فيها إلا بدليل وبرهان ، يقول الطحاوي - رحمه الله - (أصل القدر سر الله تعالى في خلقه ، لم يطلع على ذلك ملك مقرب ، ولا نبي مرسل ، والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان وسلم الحرمان ، ودرجة الطغيان ، فالحذر كل الحذر من ذلك نظراً وفكراً ووسوسة ، فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه ، ونهاهم عن مرامه كما قال تعالى في كتابه ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، فمن سأل: لم فعل؟ فقد رد حكم الكتاب، ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين)[٤].

وسيأتي مزيد تقرير لهذا إن شاء الله .

---

(١) الحديث رواه البخاري في خلق أفعال العباد (ص ٢٥) ؛ وابن أبي عاصم في السنة رقم (٣٥٧) ؛ (١ / ١٥٨) ، والحاكم (١ / ٣١ - ٣٢) ، وصححه ووافقه الذهبي ، قال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح ، غير أحمد بن عبد الله أبو الحسين بن الكردي ، وهو ثقة . مجمع الزوائد (٧ / ١٩٧) ، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١٦٣٧) ، (٤ / ١٨١) .

(٢) خلق أفعال العباد (ص ٢٥) .

(٣) راجع عقيدة السلف في القدر كل كتب الاعتقاد المسندة وغيرها فانظر مثلاً :
السنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل (١ / ٣٨٤) ، الشريعة للآجري (٢ / ٦٩٦) ، الإبانة عن أصول الفرقة الناجية لابن بطة الكتاب الثاني منه كاملاً بجزئيه ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٣ / ٥٨٩) .
وانظر أيضاً :
لمعة الاعتقاد لابن قدامة (٩١ - ٩٢) - ضمن شرحها للشيخ ابن عثيمين -، والواسطية لابن تيمية بشرح الهراس (٢١٩ - ٢٢٦) ، وشفاء العليل لابن القيم كاملاً ، وشرح الطحاوية لابن أبي العز ص (٣١٧ وما بعدها) .
وانظر كتاباً مهماً في هذا الباب وهو : القضاء والقدر للشيخ د. عبد الرحمن المحمود وفيه جمع جيد لكلام الأئمة (٢٤٧ - ٢٥٩) .

(٤) العقيدة الطحاوية ضمن شرحها لابن أبي العز (٣٢٠) .

الأصل الثاني : أن أفعال الله تعالى غير مفعولاته :

وهذا أصل عظيم تقوم عليه مسائل عظيمة من مسائل الصفات والقدر .

وقد تقرر فيما مضى أن أهل السنة والجماعة يثبتون لله الصفات والأفعال التي أثبتها لنفسه ، وأنهم يثبتون مع ذلك أثرها ومقتضاها ولازمها[١] .

وهم على هذا يفرقون بين الفعل والمفعول ، وبين الخلق والمخلوق ، وبين السبب القائم به تعالى والمسبب الذي هو أثره ، فالخلق عندهم غير المخلوق ، والرحمة غير المرحوم ، أو ما كان أثراً للرحمة مثل المطر ، وجنته تعالى وغيرهما وهكذا .

وهذا هو الذي عليه أهل السنة والجماعة ، يقول الإمام البخاري رحمه الله (باب ما جاء في تخليق السموات والأرض ، وغيرهما من الخلائق ، وهو فعل الرب تبارك وتعالى وأمره ، فالرب بصفاته وفعله وأمره ، وهو الخالق المكون غير مخلوق ، وما كان بفعله وأمره وتخليقه وتكوينه فهو مفعول مخلوق مكوّن)[٢] .

وقال رحمه الله أن عند قوله تعالى ﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ [الزمر : ٥٠] (فالسموات والأرض مفعوله ، وكل شيء سوى الله بقضائه ، فهو مفعول ، فتخليق السموات فعله لأنه لا يمكن أن تقوم سماء بنفسها من غير فعل الفاعل ، وإنما تنسب السماء إليه لحال فعله ، ففعله من ربوبيته ..)[٣] .

ثم بعد أن حكى أقوال المخالفين قال رحمه الله مقرراً قول أهل السنة (وقال أهل العلم: التخليق فعل الله وأفعالنا مخلوقه ، لقوله تعالى ﴿ وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١٣﴾ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ .. ﴾ [الملك : ١٣ - ١٤] يعني السر والجهر من القول ، ففعل الله صفة الله ، والمفعول غيره من الخلق)[٤] .

وهذا تقرير واضح لهذه المسألة من خلال كلام أئمة السلف .

---

(١) انظر ما تقدم ص (٦٦) وما سيأتي في الأصل القادم .

(٢) صحيح البخاري - كتاب التوحيد باب رقم (٢٧) ، (٤ / ٣٩٥) ، (طبعة عبد الباقي) ، الفتح (١٣ / ٤٤٧) .

(٣) خلق أفعال العباد (ص ١١٠) .

(٤) المرجع نفسه (ص ١١٢) ، وانظر الحجة في بيان المحجة للأصفهاني (١ / ٣٠١ - ٣٠٢) .

وليس أهل السنة وحدهم على هذا الأصل ، بل عليه أكثر أهل الإسلام ، يقول ابن تيمية رحمه الله : (والذي عليه جماهير المسلمين من السلف والخلف أن الخلق غير المخلوق ، فالخلق فعل الخالق ، والمخلوق مفعوله ، ولهذا كان النبي ﷺ يستعيذ بأفعال الرب وصفاته ، كما في قوله ﷺ : « أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك ، وبك منك لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك »[١] فاستعاذ بمعافاته كما استعاذ برضاه)[٢] .

ومعلوم أنه لا يستعاذ بمخلوق ، فدل على أن صفاته تعالى ، وأفعاله قائمة بها وهي غير مفعولاته ، وإلا لما استعاذ بها ﷺ .

ومما يستدل به أيضاً هنا على هذا الأصل ، أن النصوص أثبتت أفعالاً متعدية له تعالى وأثبتت أفعالاً لازمة ، فإذا ثبت أن له تعالى أفعالاً لازمة لا تتعدى إلى مفعول ، فتكون أفعالاً قائمة به - مثل الاستواء والنزول - ثبت بذلك أن له أفعالاً متعدية تقوم به وليست مجرد مفعولاتها ، مثل الخلق والإحسان والسمع والبصر وغيرها ، فتقرر بذلك التفريق بين الفعل والمفعول .

يقول قوام السنة الأصفهاني رحمه الله مقرراً هذا (والخلق غير المخلوق فالخلق صفة قائمة بذاته ، والمخلوق هو الموجود المخترع لا يقوم بذاته ، وإن الصفات الصادرة عن الأفعال موصوف بها في القدم ، وإن كانت المفعولات محدثة خلافاً لمن يقول : إن الخلق هو المخلوق .

والأفعال على ضربين لازم ومتعد ، فاللازم لا مفعول له ، والمتعدي ما له مفعول ، فلو كان الفعل هو المفعول والخلق هو المخلوق لم يكن اللازم فعلاً إذ لا مفعول له ..)[٣] .

ويقول ابن تيمية رحمه الله : (أما السمع فإن أهل اللغة العربية التي نزل بها القرآن بل وغيرها من اللغات ، متفقون على أن الإنسان إذا قال : « قام فلان وقعد » وقال : « أكل

---

(١) رواه مسلم في (٤) كتاب الصلاة ، (٤٢) باب ما يقال في الركوع والسجود ، رقم (٤٨٦) ، (١ / ٣٥٢) .

(٢) مجموع الفتاوى (١٦ / ٢٢٩) ، وانظر الدرء (٢ / ٢٦٤) ، منهاج السنة (١ / ٤٥٧) ، والتسعينية (١ / ٣٠٠) .

(٣) الحجة في بيان المحجة (١ / ٣٠١ - ٣٠٢) .

فلان الطعام وشرب الشراب » فإنه لابد أن يكون في الفعل المتعدي إلى المفعول به ما في الفعل اللازم وزيادة ، إذ كلتا الجملتين فعلية ، وكلاهما فيه فعل وفاعل ، والثانية امتازت بزيادة المفعول ... فقوله تعالى ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ [الحديد : ٤] تضمن فعلين ، أولهما متعد إلى المفعول به ، والثاني مقتصر لا يتعدى ، فإذا كان الثاني – وهو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ ﴾ – فعلاً متعلقاً بالفاعل فقوله « خلق » كذلك بلا نزاع بين أهل العربية ، ولو قال قائل : « خلق » لم يتعلق بالفعل ، بل نصب المفعول به ابتداءً لكان جاهلاً ، بل في « خلق » ضمير يعود إلى الفاعل كما في « استوى » .

وأما من جهة العقل : فمن جوز أن يقوم بذات الله تعالى فعل لازم له ، كالمجيء والاستواء ونحو ذلك ، لم يمكنه أن يمنع قيام فعل يتعلق بالمخلوق ، كالخلق والبعث والإماتة والإحياء ، كما أن من جوز أن تقوم به صفة لا تتعلق بالغير كالحياة ، لم يمكنه أن يمنع قيام الصفات المتعلقة بالغير كالعلم والقدرة والسمع والبصر)[1] .

فتقرر بهذا التفريق بين الفعل والمفعول وأن الفعل هو الذي يقوم بذاته تعالى دون المفعول ، وقيام الفعل المتعدي ، مثل قيام الفعل اللازم فإثبات أحدهما دون الآخر تناقض صريح يبطله السمع والعقل .

وبإثبات هذا الأصل العظيم تتقرر كثير من المسائل على مذهب أهل السنة ، ومن أهمها مسألتان :

الأولى : إثبات الأفعال الاختيارية التي تقوم بذاته تعالى متى شاء ، إذ أنه لما تقرر التفريق بين الفعل والمفعول ، وأن المفعول هو مسبب الفعل وأثره فالفعل سببه ؛ ثم رأينا في الشاهد تجدد المفعولات وحدوث المخلوقات علمنا أنها صادرة عن أفعال متجددة قامت بالله تعالى ، إذ من الممتنع عقلاً تجدد تلك المفعولات ، وحدوث المخلوقات بلا سبب حادث .

يقول ابن تيمية رحمه الله : (فإنه قد ثبت بالأدلة العقلية السمعية ، أن كل ما سوى الله

(١) درء تعارض العقل والنقل (٢ / ٤ – ٥) .

تعالى مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن ، وأن الله انفرد بالقدم والأزلية ، وقد قال تعالى ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ [الفرقان : ٥٩] فهو حين خلق السموات ابتداءً ؛ إما أن يحصل منه فعل يكون هو خلقاً للسموات والأرض وإما أن لا يحصل منه فعل ، بل وجدت المخلوقات بلا فعل ، ومعلوم أنه إذا كان الخالق قبل خلقها ومع خلقها سواء ، وبعده سواء ، لم يجز تخصيص خلقها بوقت دون وقت بلا سبب يوجب التخصيص .. وأيضاً فحدوث المخلوق بلا سبب حادث ممتنع في بداية العقل)[١] .

والمقصود هنا بيان علاقة هذا الأصل بمسألة الأفعال الاختيارية ، وإلا فقد سبق الكلام في أفعاله تعالى الاختيارية .

أما الثانية ؛ فهي قاعدة سبقت – أيضاً – الإشارة إليها في أصل سابق[٢] ، وهي أن الموصوف لا يوصف إلا بما قام به من صفات وأفعال ، فلا يوصف بما قام بغيره من صفات أو أفعال ، ولا حتى الصفات والأفعال التي جعلها فعلاً لغيره أو قائمة بغيره ، فهي إنما أوصاف وأفعال ذلك الغير الذي قامت به .

وهذه القاعدة لا تتقرر إلا بالتفريق بين الفعل القائم به تعالى وبين مفعوله البائن عنه .

فالله تعالى لا يوصف إلا بما قام به من صفات ، فلا يوصف بأفعال مفعولاته ، ولا بما جعله فعلاً لها أو قائماً بها ، يقول قوام السنة الأصبهاني رحمه الله : (أفعال العباد ليست بفعل الله ، وإنما هي مخلوقة له ، والخلق غير المخلوق ، فالخلق صفة لذاته ، والمخلوق محدث، دليلنا أنها لو كانت فعلاً له لوجب أن تنسب إليه ، ولكان ظلم العباد ظلمه ، لأن اللون إذا كان لوناً لزيد ، فإنه ينسب إلى زيد نفسه ..)[٣] .

فكما أن ما قام بالمفعولات من ألوان وروائح إنما تنسب إليها هي لأنها قامت بها ولا يوصف بها الله تعالى ، فكذلك سائر أفعالهم .

وسيأتي – أيضاً – مزيد توضيح لهذا – إن شاء الله تعالى – .

---

(١) مجموع الفتاوى (١٦ / ٢٣٠) .

(٢) انظر ما سبق (ص ٧٢) .

(٣) الحجة في بيان المحجة (١ / ٤٢٢) ، وانظر التسعينة لابن تيمية (٢ / ٤٩٠) .

ومما يكمل به الكلام في هذا الأصل ؛ الإشارة إلى مسألة متعلقة به وهي أن (اسم الصفة يقع تارة على الصفة التي هي مسمى المصدر ويقع تارة على متعلقها الذي هو مسمى المفعول ، كلفظ « الخلق » يقع تارة على الفعل وعلى المخلوق أخرى ، والرحمة تقع على هذا وهذا ..)[1] ، فأصل التسمية يكون للصفة القائمة بالله تعالى ، لكن لما كان مفعولها ناشئاً عنها ، وهو مقتضاها ولازمها جاز أن يقع عليه اسم صفته ، ومما يمثل عليه هنا من القرآن صفة الرحمة ، فهي صفة قائمة به تعالى ، وقد يسمى مفعولها باسمها ، كما قال تعالى عن نبيه ﷺ الذي هو رحمة للخلق : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ ﴾ [الأنبياء : ١٠٧] ، وسمى تعالى المطر رحمة ، فهو من آثار رحمته تعالى للخلق قال تعالى : ﴿ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَـٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ﴾ [الأعراف : ٥٧] ، وكذلك الجنة ، سماها الله تعالى رحمة بقوله : ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴾ [آل عمران : ١٠٧] وهكذا .

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٨ / ١٢٧) .

الأصل الثالث : إثبات أحكام الأسماء والصفات ولوازمها وآثارها التي تظهر بها :

المقصود بـ« حكم الصفة » هنا تعلق الصفة بمتعلقها بحيث تقتضي أثرها ، يقول ابن القيم رحمه الله[1] :

والحكم نسبتها إلى متعلقا ... ت تقتضي آثارها ببيان

فإذا قيل إن الأسماء والصفات اقتضت آثارها ، فهذا الاقتضاء هو « حكم الصفة » .

وهذا الأصل جزء من قاعدة الأسماء التي سبق بيانها[2] ، وأن أهل السنة مع إثباتهم للأسماء يثبتون ما تضمنته من صفات ويثبتون أيضاً ما يتضمنه إثباتها من إثبات حكمها الذي هو إثبات أثرها ومقتضاها ولازمها .

فإثبات أثر الاسم ولازمه داخل في إثبات الاسم نفسه ، فيمتنع تعطل الأثر واللازم إذ هو تعطيل للاسم والصفة في الحقيقة ، فامتناع تعطيل الأسماء والصفات عن مقتضياتها وآثارها ولوازمها كامتناع تعطيل ذاته - تعالى - عن أسمائه وصفاته[3] .

وهذا الأصل من أجل المعارف وأشرفها[4] .

وآثار أسماء الله تعالى وصفاته نوعان[5] :

النوع الأول : آثار تتعلق بالقلب ، وهي ما تظهر فيه من أنواع العبادات من محبة وخوف ورجاء وغير ذلك ، نتيجة الإيمان بأسمائه تعالى وصفاته .

وهذا من أعظم آثار معرفة أسمائه تعالى وصفاته ، بل هو الثمرة الحقيقية لها ، وهو ما أوجبه تعالى ، بقوله : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَا ﴾ [الأعراف: ١٨٠]

---

(١) نونية ابن القيم مع شرحها لابن عيسى (٢ / ١٢٧) ؛ وانظره نفسه (٢ / ١٢٨) ، وشرح النونية للهراس (٣٨١) ، والقواعد الكلية للبريكان (٩٤ - ٩٦) .

(٢) انظر ما سبق (ص ٦٦) .

(٣) انظر طريق الهجرتين لابن القيم (ص ١٢٦) ، وشفاء العليل له (٢ / ١٤٣) ، ومدارج السالكين له أيضاً (٢ / ٤٤٩ - ٤٥٠) ، وشرح ابن عيسى للنونية - توضيح المقاصد - (٢ / ١٢٨) ، وشرح النونية للهراس (١ / ٣٨٢) ، والقواعد الكلية للبريكان (ص ٩٤) وما بعدها .

(٤) انظر مدارج السالكين (٢ / ٤٤٩) .

(٥) انظر الوصول إلى العلم المأمول لابن سعدي (ص ٢٩٨) ، والقواعد الكلية (ص ٩٥) .

والدعاء هنا يتضمن الأمرين دعاء العبادة والذكر ، ودعاء الطلب والمسألة[١] .

يقول ابن القيم - رحمه الله - موضحاً هذا النوع : (والأسماء الحسنى والصفات العلى مقتضية لآثارها من العبودية والأمر اقتضاءها لآثارها من الخلق والتكوين ، فلكل صفة عبودية خاصة بها ، هي من موجباتها ومقتضياتها - أعني من موجبات العلم بها والتحقق بمعرفتها - .

وهذا مطرد في جميع أنواع العبودية التي على القلب والجوارح ، فعلم العبد بتفرد الرب تعالى بالضر والنفع والعطاء والمنع والخلق والرزق والإحياء والإماتة ، يثمر له عبودية التوكل عليه باطناً ، ولوازم التوكل وثمراته ظاهراً .

وعلمه بسمعه تعالى وبصره وعلمه ، وأنه لا يخفى عليه مثقال ذرة في السموات والأرض ، وأنه يعلم السر وأخفى ، ويعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور ، يثمر له حفظ لسانه وجوارحه وخطرات قلبه عن كل ما لا يرضى الله ...

ومعرفته بغناه وجوده وكرمه وبره وإحسانه توجب له سعة الرجاء ، ويثمر له ذلك من أنواع العبودية الظاهرة والباطنة بحسب معرفته وعلمه .

وكذلك معرفته بجلال الله وعظمته وعزّه تثمر له الخضوع والاستكانة والمحبة[٢] ، وتثمر له تلك الأحوال الباطنة أنواعاً من العبودية الظاهرة هي موجباتها .

وكذلك علمه بكماله وجماله وصفاته العلى يوجب له محبة خاصة بمنزلة أنواع العبودية فرجعت العبودية كلها إلى مقتضى الأسماء والصفات وارتبطت بها ارتباط الخلق بها)[٣] .

فكل اسم يثمر في القلب عبادة خاصة به ، ومن هنا كان أكمل الناس عبودية لله تعالى ممن عبده (بجميع الأسماء والصفات التي يطلع عليها البشر ، فلا تحجبه عبودية اسم عن عبودية اسم آخر ..)[٤] .

النوع الثاني : آثار تتعلق بالخلق والتكوين أو الأمر ، وهي الموجودات أو المأمورات وما يقوم بها من صفات وأحوال وتصرفات وتقديرات ، فكل اسم من أسمائه - تعالى - له

---

(١) انظر بدائع الفوائد لابن القيم (١ / ١٦٤) ، ومدارج السالكين (٢ / ٤٥٢) .

(٢) وكذلك الإيمان بملكه تعالى وربوبيته وعلمه وحكمته يثمر في القلب كمال التسليم له تعالى .

(٣) مفتاح دار السعادة (٢ / ٥١٠ - ٥١١) .

(٤) مدارج السالكين (٢ / ٤٥٢) .

أثر من الآثار في الخلق والأمر ، ولابد من ترتبه عليه ، ولابد من ظهوره ، فيظهر به ذلك الاسم وما تضمنه من صفة ، والمقصود هنا الصفات المتعدية ، وعلى هذا فلابد أن يكون لكل اسم تضمن صفة متعدية أثراً اقتضته تلك الصفة وتعلقت به ، فمثلاً اسمه تعالى « السميع » يوجب أن يكون هناك مسموعاً ، واسمه « البصير » يوجب مرئيا ، واسمه الخالق يقتضي مخلوقاً ، وكذلك اسم « الرازق » يوجب أن يكون هناك رزق ومرزوق ، واسم « الملك » يقتضي مملكة وتصرفاً وتدبيراً وإعطاءً ومنعاً وإحساناً وعدلاً وثواباً وعقاباً وهكذا .

وكذلك مثلاً أسماؤه المزدوجة مثل المعز المذل ، الخافض الرافع ، القابض الباسط ، المعطي المانع ، وكذلك صفاته المتقابلة مثل الرضى والسخط والحب والبغض والعفو والانتقام وهي كلها صفات كمال ، فكل هذه الأسماء وهذه الصفات لابد من وقوع مقتضاها وموجبها ووجود أثرها ، فلابد من مُعَز ، ومُذَل ، ومخفوض ومرفوع ، ومقبوض عنه ومبسوط له ، ومعطى وممنوع ، ومحبوب ومبغوض وهكذا .

وكذلك أيضاً أسماؤه تعالى القهرية كالقهار ، وشديد العقاب ، سريع الحساب فلابد أن يوجد أثرها ومقتضاها .

وإظهار الله تعالى لأحكام ومقتضيات وآثار أسمائه وصفاته هي مقتضى الكمال المقدس والملك التام[1] ، فإن من كمال الصفة إثبات أن يكون لها (حكماً ومقتضيات وأثراً هو مظهر كمالها ، وإن كانت كاملة في نفسها ، لكن ظهور آثارها وأحكامها من كمالها ، فلا يجوز تعطيله ، .. فلو عطلت تلك الصفات عن المخلوق المرزوق المغفور له المرحوم المعفو عنه لم يظهر كمالها ، وكانت معطلة عن مقتضياتها وموجباتها)[2] .

ومن هنا كان إثبات صفات الكمال لله تعالى يقتضي إثبات آثارها وموجباتها ، وعليه (ففرض تعطيلها عن موجباتها مستحيل في حقه ، ولهذا ينكر سبحانه على من عطله عن أمره ونهيه وثوابه وعقابه وأنه بذلك نسبه إلى ما لا يليق به وإلى ما يتنزه عنه وأن ذلك حكم سيء ممن حكم به عليه ، وأن من نسبه إلى ذلك فما قدره حق قدره ولا عظمه حق

---

(١) انظر التبيان في أقسام القرآن لابن القيم (٤٣) ، وشفاء العليل (٢ / ١٩٨) ، ومفتاح دار السعادة (٢ / ٢٦١) .

(٢) شفاء العليل لابن القيم (٢ / ١٥٠) .

تعظيمه ، كما قال في حق منكري النبوة وإرسال الرسل وإنزال الكتب ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ ﴾ [الأنعام : ٩١] ، ... وقال في حق من جوز عليه التسوية بين المختلفين ، كالأبرار والفجار ، والمؤمنين والكفار ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [الجاثية : ٢١] ، فأخبر أن هذا حكم سيء لا يليق به ، تأباه أسماؤه وصفاته ... ونظائر هذا في القرآن كثيرة ، ينفي فيها عن نفسه خلاف موجب أسمائه وصفاته ، إذ ذلك مستلزم تعطيلها عن كمالها ومقتضياتها)[١] .

بل إن ظهور هذه الآثار من لوازم ربوبيته تعالى وملكه[٢] كما أنها من لوازم كماله تعالى ، ولا يمكن وجود الملزوم من غير لازمه ، والله تعالى يحب أسماءه وصفاته ، ولذلك أمر عباده بمقتضاها فأمرهم بالعدل والإحسان والبر والعفو والجود والصبر والمغفرة والرحمة والصدق والعلم والشكر وهكذا[٣] ، وأحب عباده المتصفين بصفاته تعالى التي لا تعارض معنى العبودية لله تعالى والخضوع له وكره وأبغض من اتصف بما يناقض تلك الصفات يقول ابن القيم رحمه الله : (ولما كان سبحانه يحب أسماءه وصفاته كان أحب الخلق إليه من اتصف بالصفات التي يحبها ، وأبغضهم إليه من اتصف بالصفات التي يكرهها ، فإنما أبغض من اتصف بالكبر والعظمة والجبروت ، لأن اتصافه بها ظلم ، إذ لا تليق به هذه الصفات ولا تحسن منه ، لمنافاتها لصفات العبيد ، وخروج من اتصف بها من ربقة العبودية ومفارقته لمنصبه ومرتبته ، وتعديه طوره وحدّه ، وهذا بخلاف ما تقدم من الصفات كالعلم والعدل والرحمة .. فإنها لا تنافي العبودية)[٤] .

وعلى هذا فهو تعالى محسن يحب المحسنين شكور يحب الشاكرين جميل يحب الجمال عليم يحب العلماء ، إلى آخر هذه الأسماء العظيمة له تعالى .

---

(١) مدارج السالكين ، لابن القيم (٢ / ٤٥٠ - ٤٥١) .

(٢) انظر طريق الهجرتين ، لابن القيم (١٠٤) .

(٣) انظر المرجع نفسه (ص ١٣٤) .

(٤) المرجع نفسه (ص ١٣٤) ، وانظره (ص ١٣٣) .

وبناء على هذه المحبة لأسمائه تعالى وصفاته فإن من أعظم ما يحبه تعالى هو ظهورها لكي يعرف بها تعالى فيحمد عليها ويمدح ويعبد بها ، ولذلك يقول ﷺ : « لا أحد أحب إليه المدح من الله ، من أجل ذلك أثنى على نفسه .. » الحديث[1] .

يقول ابن القيم رحمه الله : (وهو يحب أسماءه وصفاته ، ويحب آثارهما في خلقه فإن ذلك من لوازم كماله .. فإذا كان يحب العفو والمغفرة والحلم والصفح والستر لم يكن بد من تقديره للأسباب التي تظهر آثار هذه الصفات فيها ، ويستدل بها عباده على كمال أسمائه وصفاته ، ويكون ذلك أدعى لهم إلى محبته وحمده وتمجيده والثناء عليه بما هو أهله ، فتحصل الغاية التي خلق لها الخلق ..)[2] .

فمن أعظم أسباب إظهاره تعالى آثار أسمائه وصفاته هو أن يعرف تعالى بأسمائه وصفاته، إذ أنه تعالى يحب أن يمدح ويثني عليه بها ، فهو تعالى يقدر الأسباب التي تظهر آثار أسمائه وصفاته فيها ، فيعرفه بها عباده ويستدلون بها على كمال أسمائه تعالى وصفاته ويثنون عليه ويمدحونه بها .

والله تعالى يظهر هذه الآثار لكي يحمد عليها أيضاً ويحمد على أسمائه وصفاته التي أوجبتها واقتضتها ، فإنه المحمود – أصلاً – على أنه تعالى لم يتسم إلا بالأسماء الحسنى ، ولم يتصف إلا بالصفات العليا ، فيمتنع اتصافه تعالى بما لا يليق بكماله وكلا هذين الأمرين من تسميه بالأسماء الحسنى مع اتصافه بالصفات التي تضمنها تلك الأسماء ، ومن تنزيهه نفسه عما يضادها ويناقضها ؛ موجب لحمده تعالى على كل حال ، يقول ابن القيم رحمه الله : (فمن الطرق الدالة على شمول معنى الحمد وانبساطه على جميع المعلومات ، معرفة أسمائه وصفاته ، وإقرار العبد بأن للعالم إلها حياً جامعاً لكل صفة كمال واسم حسن وثناء جميل وفعل كريم ، وأنه سبحانه له القدرة التامة ، والمشيئة النافذة ، والعلم المحيط ، والسمع الذي وسع الأصوات ، والبصر الذي أحاط بجميع المبصرات ، والرحمة التي وسعت جميع المخلوقات ، والملك الأعلى الذي لا يخرج عنه ذرة من الذرات ، والغنى التام المطلق من

---

(١) رواه البخاري (٦٥) كتاب التفسير ، (٧) باب ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ ﴾ ، رقم (٤٦٣٤) ، الفتح (٨ / ١٤٦) ، ومسلم (٤٩) كتاب التوبة ، (٦) باب غيرة الله تعالى رقم (٢٧٦٠) ، (٤ / ٢١١٣) .

(٢) روضة المحبين (ص ٧٤) .

جميع الجهات والحكمة البالغة المشهود آثارها في الكائنات ، والعزة الغالبة بجميع الوجوه والاعتبارات)[١].

وإذا تقرر استحقاقه تعالى التام لتمام الحمد ، وذلك لأسمائه الحسنى وصفاته العليا ، وأنه تعالى يجب أن يحمد على ذلك ، فإنه لا يمكن أن تظهر تلك الأسماء والصفات إلا بظهور آثارها ، فبظهور تلك الآثار يحصل ذلك الحمد من خلقه له تعالى .

يقول ابن القيم رحمه الله : (فإن الله له الحمد المطلق الكامل الذي لا نهاية بعده ، فكان ظهور الأسباب التي يحمد عليها من مقتضى كونه محموداً ، وهي من لوازم حمده تعالى ، وهي نوعان : فضل وعدل ، إذ هو سبحانه المحمود على هذا وعلى هذا ، فلابد من ظهور أسباب العدل واقتضائها لمسمياتها ليترتب عليها كمال الحمد الذي هو أهله ، فكما أنه سبحانه محمود على إحسانه وبره وفضله وثوابه ، فهو محمود على عدله وانتقامه وعقابه ، إذ مصدر ذلك كله عن عزته وحكمته)[٢] .

فظهور آثار أسمائه تعالى وصفاته كما أنه مقتضى كماله تعالى وكمال أسمائه وصفاته فإنه مقتضى كمال حمده ، فوجوب الحمد له تعالى يقتضي ظهور هذه الآثار للخلق لتظهر لهم الأسماء والصفات .

وهذا الظهور أيضاً يقتضي وجوب العبودية الكاملة لله تعالى ، إذ أنه سببها الذي لولاه لما تحققت ووقعت كما يحب الله تعالى ، وكما أن الله تعالى أظهر آثار أسمائه وصفاته لكي يعرف ويحمد فكذلك لكي يعبد بل وبجميع أنواع العبادات ، إذ تنوع تلك الآثار استلزم تنوع العبادات وكثرتها وهذا هو ما يحبه الله تعالى أيضاً، وسيأتي بعد قليل - إن شاء الله - التمثيل على هذا .

ومما يتضمنه إثبات آثار أسماء الله تعالى الحسنى وصفاته العليا إثبات لوازم هذه الآثار التي لا تكون إلا بها ، وهي أسبابها وشروطها ، إذ وجود الملزوم بدون لوازمه باطل - كما سيأتي تقريره إن شاء الله - فلابد أن يكون لكل اسم من أسمائه تعالى تضمن صفة متعدية من أثر تعلقت به تلك الصفة واقتضته ، فإثبات أسمائه وصفاته وآثارها يثبت حصول أسباب

---

(١) طريق الهجرتين (ص ١٢٩) .

(٢) مفتاح دار السعادة (٢ / ١١٤ - ١١٥) .

تلك الآثار ، وهذه الأسباب هي من اللوازم التي لا تنفك عن ملزوماتها ، فالله تعالى يقدر الأسباب التي تظهر آثار أسمائه وصفاته فيها ، فتظهر بذلك اسماءه تعالى وصفاته ، فيعرفها عباده ويعرفون كمالها بمعرفة تلك الآثار فيثنون عليه بها ويمدحونه ويحمدونه عليها .

ومما يدل على هذا قوله ﷺ : « لو لم تذنبوا لذهب الله بكم وجاء بقوم يذنبون ثم يستغفرون فيغفر لهم »[1] .

فبين ﷺ أنه لابد من أسباب ظهور اسمه تعالى « الغفور » ومثله « العفو » و« الحليم » وأعظم هذه الأسباب هو وقوع الذنب من المذنب فبه يظهر عفوه تعالى عن ذلك المذنب وحلمه عليه وصفحه عنه .

فهنا أمور :

١ - صفة المغفرة القائمة به تعالى والتي تظمنها اسمه « الغفور » .

٢ - أثرها وهو أن يوجد « المغفور له » .

٣ - لازم هذا الأثر وهو السبب الذي جعل هذا الشخص محتاجاً إلى مغفرة الله تعالى وهو الذنب الذي وقع فيه أو وقوعه في الذنب .

فنرى أن وجود الذنب كان سبب لظهور مغفرته تعالى وبذلك يظهر اسمه « الغفور » .

فلابد من إثبات هذه الأمور الثلاثة المتلازمة ، يقول ابن القيم رحمه الله - : (وهو يحب أسماءه وصفاته ، ويحب ظهور آثارها في خلقه ، فإن ذلك من لوازم كماله ... فإذا كان يحب العفو والمغفرة والحلم والصفح والستر لم يكن بد من تقديره للأسباب التي تظهر آثار هذه الصفات فيها ، ويستدل بها عباده على كمال أسمائه وصفاته ...)[2] .

ومما يدخل هنا محبته تعالى أن يعبد بجميع أنواع العبادة ، وهذا من لوازم ربوبيته تعالى وألوهيته ، ولابد في وجود العبادة من حصول أسباب ذلك الوجود والا لم توجد ، إذ لا يحصل الملزوم إلا بلوازمه ، فكونه تعالى مثلاً يعبد بالجهاد ، أو التوبة ، أو الصبر على المكاره ، ونحو ذلك ، فإنه لابد من حصول أسباب هذه العبادات ، ومن تلك الأسباب مثلاً

---

(١) رواه مسلم ، (٤٩) التوبة ، (٢) باب سقوط الذنوب بالاستغفار ، رقم (٢٧٤٩) ، (٤ / ٢١٠٦) عن أبي هريرة .

(٢) روضة المحبين (ص ٧٤) .

وجود الكفار لتحصل عبادة الجهاد ، ووجود الذنب لتحصل التوبة ، ووجود المكاره ليحصل الصبر عليها ، ووجود الشياطين والهوى والنفس الأمارة بالسوء لتحصل هذه العبادات كلها .

ومن أظهر ما يمثل به أيضاً على إثبات لوازم آثار أسمائه تعالى وصفاته ؛ وجود المتضادات والمتقابلات ، فإن من أعظم آثار لوازم ربوبية الله تعالى وأسمائه وصفاته تنويع المخلوقات واختلافها ، وأعظم ما يظهر فيه هذا التنويع والاختلاف ما خلقه الله تعالى وأوجده من المتضادات والمتقابلات ، كالليل والنهار والعلو والسفل والطيب والخبيث والألم واللذة والكفر والإيمان وغير ذلك إذ (لولا خلق المتضادات لما عرف كمال القدرة والمشيئة والحكمة ، ولما ظهرت أحكام الأسماء والصفات ، وظهور أحكامها وآثارها لابد منه إذ هو مقتضى الكمال المقدس والملك التام)[1] كما سبق تقرير هذا .

وعلى هذا (فتوهم تعطيل خلق هذه المتضادات ؛ تعطيل لمقتضيات تلك الصفات وأحكامها وآثارها ، وذلك عين المحال .. فالكمال كل الكمال في العطاء والمنع ، والخفض والرفع ، والثواب والعقاب ، .. والإكرام والإهانة ، والإعزاز والإذلال ، [والتقديم] والتأخير ، والضر والنفع وتخصيص هذا على هذا وإيثار هذا على هذا ..

وإذا كان لابد من ظهور آثار الأسماء والصفات ولا يمكن ظهورها إلا في المتقابلات والمتضادات لم يكن في الحكمة بد من إيجادها ، إذ لو فقدت لتعطلت الأحكام بتلك الصفات [هكذا] وهو محال)[2] .

فخلق المتضادات إذا (موجب ربوبيته - تعالى - وإلهيته ، وملكه وقدرته ، ومشيئته وحكمته ، ويستحيل أن يتخلف موجب صفات كماله عنها ، وهل حقيقة الملك إلا باكرام الأولياء وإهانة الأعداء؟ وهل تمام الحكمة وكمال القدرة إلا بخلق المتضادات والمختلفات ، وترتيب آثارها عليها وإيصال ما يليق بكل منها إليه ؟ ..)[3] .

وهي كذلك مقتضى كماله تعالى فإن (شأن الربوبية خلق الأشياء وأضدادها وخلق الملزومات ولوازمها وذلك محض الكمال .

---

(١) التبيان في أقسام القرآن لابن القيم (ص ٤٣) ، وانظر شفاء العليل (٢ / ١٥٥) .

(٢) شفاء العليل (٢ / ١٥٠ - ١٥١) ، وانظر مدارج السالكين (٢ / ٢٠٧) ، وشرح الطحاوية (ص ٣٢٨) .

(٣) طريق الهجرتين (ص ١٠٤) .

فالعلو لازم وملزوم للسفل ، والليل لازم وملزوم للنهار ، وكمال هذا الوجود بالحر والبرد والصحو والغيم ، ومن لوازم الطبيعة الحيوانية الصحة والمرض ، واختلاف الإرادات والمرادات ، ووجود اللازم بدون ملزومه ممتنع)[١] .

وسيأتي ذكر التطبيقات على هذه المسائل كلها إن شاء الله في قواعد أهل السنة في مسألة الحكمة[٢] .

ومما يتعلق بهذا الأصل مسألة مهمة ، وهي أنه كلما كانت الصفة أعظم كان أثرها كذلك ، فيكون أعظم من أثر الصفة الأخرى ، فمثلاً رحمته تعالى ؛ فإنها من أعظم صفاته تعالى ، وهي أعظم من غضبه تعالى وسخطه وانتقامه كما قاله ﷺ : « لما قضى الله الخلق كتب في كتاب فهو عنده موضوع على العرش أن رحمتي تغلب غضبي »[٣] .

وكذلك رضاه تعالى أعظم من سخطه ، ولذا استعاذ النبي ﷺ برضاه تعالى من سخطه[٤] .

وذلك أن رحمته تعالى وكذلك رضاه صفتان ذاتيتان له تعالى لا تنفكان عنه ، وأما غضبه وسخطه فليست من الصفات الذاتية التي يستحيل انفكاكه عنهما ، بحيث لم يزل ولا يزال غضباناً ساخطاً ، وإنما هي من صفات الفعل التي تحصل إذا حصل مقتضاها[٥] .

ثم إن رحمته تعالى للخلق إنما هي بسبب منه تعالى فهو رحمان رحيم ، وأما غضبه وسخطه فبسبب منهم هم[٦] .

ولما كانت رحمته ورضاه تعالى هكذا ، كانت رحمته أعظم وأسبق من غضبه ، ورضاه أعظم وأكبر من سخطه .

فإذا تقرر هذا ؛ كانت آثار هاتين الصفتين أعظم وأكثر في هذا الوجود وكل ما يرى

---

(١) التبيان في أقسام القرآن (ص ٤٣) .

(٢) انظر (ص ٢٣٧) من هذا البحث .

(٣) رواه البخاري ، في (٩٧) التوحيد ، (٢٢) باب وكان عرشه على الماء رقم (٧٤٢٢) ، الفتح (١٣ / ٤١٥) ، ومسلم في (٤٩) التوبة ، (٤) باب سعة رحمة الله . رقم (٢٧٥١) ؛ (٤ / ٢١٠٧) .

(٤) رواه مسلم (٤) كتاب الصلاة ، (٤٢) باب ما يقال في الركوع والسجود ، رقم (٤٨٦) . (١ / ٣٥٢).

(٥) انظر حادي الأرواح لابن القيم (ص ٤٥٢ - ٤٥٤) .

(٦) انظر المرجع نفسه (ص ٤٦٠) .

من أنواع الرحمات في الوجود فإنما هي من آثار رحمته تعالى ، يقول ﷺ « جعل الله الرحمة مئة جزء ، فأمسك تسعة وتسعين ، وأنزل في الأرض جزءاً واحداً ، فمن ذلك الجزء تتراحم الخلائق ، حتى ترفع الدابة حافرها عن ولدها خشية أن تصيبه »[1] .

فالدنيا مملوءة بآثار رحمته تعالى ، فهي أكثر وأظهر من آثار الغضب والانتقام إذ صفته تعالى الأولى أعظم من الصفتين الأخريين ، يقول ابن القيم رحمه الله : (وسر الأمر أن أسماء الرحمة والإحسان أغلب وأكثر وأظهر من أسماء الانتقام ، وفعل الرحمة أكثر من فعل الانتقام ، وظهور آثار الرحمة أعظم من ظهور آثار الانتقام ، والرحمة أحب إليه من الانتقام ، وبالرحمة خلق خلقه ولها خلقهم ، وهي التي سبقت غضبه وغلبته وكتبها على نفسه ، ووسعت كل شيء ، وما خلق بها فهو مطلوب لذاته ، وما خلق بالغضب فمراد لغيره .. والعقوبة تأديب وتطهير ، والرحمة إحسان وكرم وجود ، العقوبة مداواة ، والرحمة عطاء وبذل)[2] .

وهذا هو نفسه ما يقال في بقية الصفات الدالة على رحمته تعالى وبره وإحسانه وانعامه ونحو هذه الصفات .

---

(١) رواه البخاري : (٥٩) كتاب بدء الخلق : (١) باب ما جاء في قوله تعالى ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ... ﴾ رقم (٣١٩٤) ، الفتح (٦ / ٣٣١) ؛ ومسلم في (٤٩) التوبة ، (٤) باب سعة رحمة الله تعالى ، رقم (٢٧٥٢) ، (٤ / ٢١٠٨) .

(٢) حادي الأرواح (ص ٤٦٩ - ٤٧٠) ، وانظره نفسه (ص ٤٦٠ - ٤٦١) .

الأصل الرابع : أفعال الله تعالى كلها خير ولا يدخلها الشر بوجه من الوجوه :

مما يؤمن به أهل السنة والجماعة أن الله تعالى لا يضاف إليه إلا الخير ، ولا يضاف إليه الشر ، وأنه تعالى لا يفعل السوء ولا السيئات[١] .

وهذا الأصل من أعظم أصول أهل السنة ، بل وهو مما يجمع عليه المسلمون ، فإنهم كلهم على أن أفعال الله تعالى كلها خير مثل قولهم إنها كلها عدل ، وينفون أن يقع الشر فيها أبداً ، فلا أحد منهم ينسب الشر إليه تعالى ، أو إلى فعل من أفعاله ، حتى إن أصحاب البدع في باب القدر إنما وقعوا فيها فراراً من أن ينسب الشر إليه تعالى لظنه أنه لا يمكن هذا الفرار إلا بذلك الوقوع[٢] .

فالله تعالى لا يفعل إلا خيراً ، ولا يصدر منه إلا كل خير ، فلا يصدر منه خلاف ذلك أبداً ، ويتقرر هذا الأصل بما يلي :

أولاً : أفعاله تعالى صادرة عن أسمائه الحسنى وصفاته العليا ، فلا تكون إلا خيراً كلها ، إذ لما كانت أسماؤه حسنى وصفاته عليا فلم تتضمن شراً ، ثم كانت أفعاله تعالى صادرة عنها فعلمنا أنها كلها خير يقول ابن القيم رحمه الله : (والمقصود أنه سبحانه لكمال أسمائه وصفاته موصوف بكل صفة كمال ، منزه عن كل نقص ، له كل ثناء حسن ، ولا يصدر عنه إلا كل فعل جميل ، ... ومن كان له نصيب من معرفة أسمائه الحسنى واستقرأ آثارها في الخلق والأمر ، رأى الخلق والأمر منتظمين بها أكمل انتظام ، ورأى سريان آثارها فيهما ، وعلم بحسب معرفته بها ما يليق بكماله وجلاله أن يفعله وما لا يليق ، فاستدل بأسمائه على ما يفعله وما لا يفعله ، فإنه لا يفعل خلاف موجب حمده وحكمته ، وكذلك يعلم ما يليق به أن يأمر به ويشرعه مما لا يليق به ، فيعلم أنه لا يأمر بخلاف موجب حمده وحكمته ..)[٣] .

---

(١) انظر في تقرير هذه القاعدة : قاعدة في عدل الله تعالى - ضمن جامع الرسائل (١ / ١٢٨ - ١٣٤) ، ومنهاج السنة (٣ / ١٤٢) وما بعدها ، وبدائع الفوائد لابن القيم (١ / ١٦٢ - ١٦٤) ، وشفاء العليل له أيضاً (٢ / ٦٣ وما بعدها) ، (٢ / ٢٦٠ وما بعدها) .

(٢) كالمعتزلة لما نفوا القدر ، والأشاعرة في نفيهم للحكمة والتعليل وغير ذلك .

(٣) طريق الهجرتين لابن القيم (ص ١٣٤) ، وانظره (ص ١٥٦) .

فإذا كانت معرفة أسمائه وصفاته تدل على معرفة ما يليق به تعالى فعله وما لا يليق ، علم أنه تعالى لا يفعل الشر أبداً ولا يضاف إليه ، ولا يضاف إليه إلا الخير كله .

ودلالة هذا الوجه على هذا الأصل من وجوه :

أ - ما تقرر - سابقاً - من أن أسماء الله تعالى وصفاته كلها حسنى ، فدلت على أعظم معاني الحسن ، فإذا ثبت هذا وثبت أن أفعاله تعالى صادرة عنها ، دل ذلك على أن أفعاله كلها خير ، وأنها تتصف بغاية الحسن كذلك[١] .

ب - أنه ليس فيها أي اسم أو صفة تتضمن شراً بل كلها خير وتستلزم الخير - كما قد سبق تقريره[٢] - فكيف يصدر عنها فعل شر[٣] .

جـ - ثم إن من أسمائه تعالى أسماء تشهد على هذا ، فتنزه الله تعالى عن كل سوء ؛ ومن ذلك دخول الشر في أفعاله ، ومن هذه الأسماء : القدوس السلام العزيز ، الجبار ، المتكبر ، العلي ، الحميد ، العدل ، الحكيم ، وغيرها كثير[٤] .

فهذه الأسماء وغيرها تتضمن معنى تنزيه الله تعالى عن نسبة الشر وفعل السوء إليه .

ثانياً : أفعاله تعالى قائمة به - كما هو عليه جمهور المسلمين من أهل السنة وغيرهم[٥] فما دامت كذلك فإنه لا يقوم به إلا الخير ، ويستحيل أن يكون من أفعاله ما هو شر ، إذ يلزم من ذلك قيام الشر به ، وهو تعالى منزه عنه أعظم التنزيه سبحانه وتعالى ، كما هو عليه إجماع المسلمين[٦] .

ثالثاً : وهو قاعدة الفعل غير المفعول ، والخلق غير المخلوق - وقد سبق تقريرها - فالله تعالى موصوف بما قام به من صفات وتنسب إليه أفعالها ، وهي كلها خير ، أما آثار تلك الصفات ولوازمها من المفعولات ، فهي بائنة عنه تعالى ، والمهم هنا تقرير أن الأفعال غير المفعولات .

---

(١) انظر بدائع الفوائد (١ / ١٦٣) .

(٢) انظر ما سبق تقريره (ص ٦٠) .

(٣) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (٨ / ٩٦) ، وشرح الأصبهانية - له أيضاً - (٣٧٤ - ٣٧٧) .

(٤) انظر قاعدة في العدل لابن تيمية ضمن جامع الرسائل (١ / ١٢٩ - ١٣٠) ، وشفاء العليل لابن القيم (٢ / ٦٤ - ٦٦) .

(٥) راجع (ص ٦١) من هذا البحث .

(٦) انظر في هذا الوجه شفاء العليل (٢ / ٦٨) ، ومنهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله لخالد نور (١ / ٢٤٤) .

رابعاً : وإذا تقرر الوجهان السابقان ، وأن أفعاله قائمة به فلابد أن تكون خيراً ، وأن أفعاله غير مفعولاته ، ثبت أنه تعالى لا يفعل إلا الخير ولا يوصف إلا بالخير ، إذ إنما وصفناه بما قام به من صفات بناء على قاعدة أن الصفة إذا قام بمحل عاد حكمها على ذلك المحل دون غيره .

٥ فعلى هذا لا يعود من أحكام الصفات على الله تعالى إلا أحكام الصفات والأفعال القائمة به ، ويستحيل أن يعود إليه من أحكام المفعولات شيء ، إذ لم يقم به شيء منها ، وهي إنما يوصف بها المحل الذي قامت به .

وهذا يقرر أن الله تعالى (لا يوصف بشيء من مخلوقاته ، بل صفاته قائمة بذاته وهذا مطرد على أصول السلف وجمهور المسلمين من أهل السنة وغيرهم)[1] .

١٠ فجميع المفعولات الموجودة ومنها الشرور الحاصلة إنما يتصف بها المحل القائمة به ، وهو المخلوق البائن عن الله تعالى ، فهو المتصف بها المنفعل بها .

يقول ابن تيمية رحمه الله : (فإذا خلق الله تعالى حركة في محل ، كان ذلك المحل هو المتحرك بها وإذا خلق لوناً أو ريحاً في جسم كان هو المتلون المتروح بذلك .. وإذا خلق فعلاً لعبد كان العبد هو الفاعل ، فإذا خلق له كذباً وظلماً وكفراً كان العبد هو الكاذب الظالم

١٥ الكافر ، وإن خلق له صلاة وصوماً وحجاً ، كان العبد هو المصلي الصائم الحاج)[2] .

فالقول في الأفعال كالقول في الصفات ، فإذا تقرر أن الله تعالى خالق كل موصوف وصفته ، فإن هذه الصفة صفة للموصوف الذي قامت به لا للخالق الذي خلقها وجعلها صفات ، فمثله القول بأن الله تعالى ، خالق كل فاعل وفعله ، فلا يكون هذا الفعل فعلاً لخالقه إنما لمن قام به وهو الفاعل ، يقول ابن تيمية : (صفات المخلوقين ليست صفات له

٢٠ كالألوان والطعوم والروائح لعدم قيام ذلك به ، وكذلك حركات المخلوقين ليست حركات له ، ولا أفعال له بهذا الاعتبار لكونها مفعولات هو خلقها)[3] .

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٨ / ١٢٦) .

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (٨ / ١٢٦) .

(٣) المرجع نفسه (٨ / ١٥١) ، وانظره (٨ / ١٢٣) ، ومنهاج السنة (١ / ٤٥٦ - ٤٥٧) (٣ / ١٤٥ - ١٤٦) .

يوضح هذا ؛ الوجه التالي :

خامساً : أن الخير يضاف إلى الله تعالى من كل وجه والشر لا يضاف إليه تعالى إلا من جهة خلقه له .

فأما الخير فلما كان أفعاله تعالى كلها خير ، وصفناه عز وجل بالخير وأنه يقوم بذاته وأنه يحبه ، وما وجد في الدنيا من خير فهو أثر لما قام به تعالى من أفعال الخير .

ولذلك فإنه تعالى - مثلاً - يسمى عادلاً بعدل خلقه ، ومحسناً بإحسان خلقه فيهم . وأهل السنة يلتزمون هذا ويقولون (إنما كان عادلاً بالعدل الذي قام بنفسه ومحسناً بالإحسان الذي قام بنفسه ، وأما المخلوق الذي حصل للعبد فهو أثر ذلك ، كما أنه رحمن رحيم ، بالرحمة التي هي صفته ، وأما ما يخلقه من الرحمة فهو أثر تلك الرحمة ، واسم الصفة يقع تارة على الصفة التي هي مسمى المصدر ، ويقع تارة على متعلقها الذي هو مسمى المفعول)[1] كما قد سبق تقريره .

أما ما لم يكن خيراً فإنه لم يقم بالله تعالى أصلاً حتى يضاف إليه ، فلا يرجع إليه من حكمه شيء - كما قد تقرر - ولا ينقض هذا أنه تعالى خلقه ، فإنه وإن أضيفت من هذه الجهة وهي الخالقية ، فإن هذا لا يجعله أكثر من مفعول له بائن عنه ، فلا يضاف هو ولا ما قام به من صفات إلى الله تعالى ، من أي جهة أبداً إلا من جهة أنه تعالى خالقه ، وأما بقية جهات الإضافة فإنما يضاف إلى المحل الذي قامت به تلك الصفات .

يقول ابن تيمية رحمه الله : (والحوادث تضاف إلى خالقها باعتبار ، وإلى أسبابها باعتبار ، فهي من الله مخلوقة له في غيره ، كما أن جميع حركات المخلوقات وصفاتها منه وهي من العبد قائمة به ، كما أن الحركة من المتحرك المتصف بها وإن كان جماداً فكيف إذا كان حيواناً ؟)[2] .

فصارت هنا للحوادث إضافتان ، إضافة من جهة الخلق ، وإضافة من جهة الاتصاف بها أو على أنها فعل له ، فلا تصح الإضافة الأولى إلا إلى من خلقها وهو الله تعالى ، ولا تصح الأخرى إلا للسبب القائم به هذا الفعل والمتصف والمتحرك به فإذا كانت تلك

---

(١) المرجع السابق (٨ / ١٢٧) .

(٢) منهاج السنة لابن تيمية (٣ / ١٤٦) ، وانظره نفسه (٣ / ١٤٨) ، وانظر مجموع الفتاوى (١٤ / ٢٧٥) .

الحوادث خيراً علم أن ملزومها قائم بالله تعالى ، وهي الصفات و لأفعال التي صدرت عنها هذه الحوادث ، وأما هذه الحوادث فإنها مفعولاته تعالى ، فمع أنها لم تقم بذاته تعالى إلا أنها آثار ولوازم ما قام به تعالى من صفاته وأفعاله .

وإن كانت تلك الحوادث شراً فإنها ليست وصفاً له تعالى ولا تنسب إليه ولا يعود حكمها إليه ، إذ لم تقم به أصلاً ولا يتصف بها إلا السبب الذي قامت به فيرجع حكمها إليه وينسب إليه ، وإنما تضاف إلى الله تعالى الإضافة الأولى فقط وهي الإضافة من جهة الخلق ولا تعارض والحمد لله .

ولمزيد إيضاح فأفعال العباد – مثلاً – لها إضافتان كغيرها من الحوادث فهي (من الله خلقا لها في غيره ، وجعلا لها عملاً لغيره ، وهي من العبد فعلاً له قائماً به وكسب يجر به منفعة إليه أو يدفع عنه به مضرة ، وكون العبد هو الذي قام به الفعل وإليه يعود حكمه الخاص انتفاعاً أو تضرراً ، جهة لا تصلح لله ، فإن الله لا تقوم به أفعال العباد ، ولا يتصف بها ، ولا تعود إليه أحكامها التي تعود إلى موصوفاتها ، وكون الرب هو الذي خلقها وجعلها عملاً لغيره بخلق قدرة العبد ومشيئته وفعله ؛ جهة لا تصح للعبد وما يقدر على ذلك إلا الله ولهذا قال أكثر المثبتين للقدر : إن أفعال العباد مخلوقة لله وهو فعل العبد وإذا قيل هي فعل الله فالمراد إنها مفعولة له لا أنها هي الفعل الذي هو مسمى المصدر .

وهؤلاء هم الذين يفرقون بين الخلق والمخلوق وهم أكثر الأئمة)[1] .

وبهذا يتقرر أن الإضافة المتضمنة لنسبة الشر إنما تكون إلى المحل الذي قامت به تلك الأفعال والصفات ، وهو المخلوق البائن عن الله تعالى . ولا تضاف إلى الله تعالى إلا من جهة الخلق – على تفصيل سيأتي بيانه إن شاء الله[2] – وهي جهة غير جهة الاتصاف والنسبة وعود الحكم – كما قد تقرر – .

سادساً : إذا تقرر أن الشرور الخاصة لا تضاف إلى الله تعالى إلا من جهة الخلق علم أنها لا تضاف إليه تعالى لا وصفاً ولا فعلاً[3] ولا غاية ولا سبباً[4] .

---

(١) منهاج السنة (٣ / ١٤٨ – ١٤٩) .

(٢) انظر ما يأتي (ص ٢٣٧) .

(٣) انظر بدائع الفوائد (١ / ١٦٣) .

(٤) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (٨ / ٢٠٦ – ٢٠٤) ، (١٤ / ٢٩٩ – ٣٠٢ ، ٣١٥ – ٣١٦) .

فمعنى عدم إضافتها لا وصفاً ولا فعلاً ، ما تقرر في الوجوه السابقة من أنه لا يتصف بها ولا تنسب إليه ولا يعود حكمها عليه . فليست صفات له ولا أفعال تنسب إليه .

ومعنى أنها لا تضاف إليه من جهة غايتها ، أي أن الله تعالى لم يخلقها لذاتها وإنما هي لحكمة عظيمة هي باعتبارها خير ، وإن كانت شراً في ذاتها ، فهي شر جزئي[1] .

وعلى هذا فلا يضاف الشر من جهة الغاية إليه تعالى وإنما يضاف إلى المحل الذي وقع منه لا لحكمة .

ومعنى أنها لا تضاف إليه تعالى من جهة سببها أنها إما أن تكون عدمية أي عدمت فيها أسباب الخير ، أو لازمة للعدمية ، والعدم ليس بشيء في الخارج أصلاً حتى يضاف إلى الله تعالى ، فلا تضاف هذه الشرور إلا إلى المحل الذي عدمت فيه أسباب الخير أو وجدت فيه موانع ذلك الخير .

وسيأتي - إن شاء الله - مزيد بيان وتفصيل لنفي الإضافة الغائية والسببية إلى الله تعالى[2] .

سابعاً : أن الله تعالى لما خلق الشر إنما كان لحكمة عظيمة تتحقق بذلك بحيث أن الشر مغمور فيها - كما سيأتي تقريره إن شاء الله في مواطن كثيرة في هذا البحث - وبهذا يكون هذا الشر مع حكمته خيراً ، فيكون من قسم الخير . فالذي يضاف إلى الله إذاً الخير ، باعتبار أن هذا الشر مع حكمته خير ، فلا يمكن إضافة الشر وحده إلى الله تعالى أبداً .

وإنما يضاف الشر على هذا إلى المحل الذي وقع منه ، إذ أنه وقع منه إما لمقصد سيء أو على الأقل بلا حكمة .

ثامناً : وردت نصوص كثيرة تتضمن إسناد أفعال إليه تعالى ، ورغم كثرة هذه النصوص ، لم يرد فيها أبداً إسناد فعل الشر إليه تعالى ، بل كل الأفعال المسندة إليه تعالى أفعال خير ، وأما الشر فلم يضف إليه أبداً ، بل النصوص دالة على نفي إضافته إليه تعالى ، وهذا دليل واضح على أنه تعالى لا يفعل إلا الخير .

---

(١) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (٨ / ٢٠٧ - ٢١٢) ، (١٤ / ٢٩٩ - ٣١٢) .

(٢) انظر (ص ٢٣٥ ، ٢٤٦) من هذا البحث .

والقاعدة هنا أن الشر لا يضاف إلى الله تعالى مفرداً أبداً وإنما يضاف إلى مفعولاته .

وباستقراء النصوص نجد فيها إضافة الشر بإحدى الطرق الثلاث التالية[١] :

١ - أن يدخل في عموم المخلوقات كقوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ خَـٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ﴾ ، وقوله عز وجل : ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُواْ هَـٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُواْ هَـٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ الآية [النساء : ٧٨] فإضافة السيئة هنا من جهة الخلق فقط - كما تقدم تقريره - وبأسلوب التعميم .

٢ - أن يضاف إلى السبب كقوله تعالى : ﴿ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾ [الفلق : ٢] فأضافه إلى المفعول لأنه المحل الذي قام به فعل الشر ، وكقوله تعالى : ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ﴾ [النساء : ٧٩] .

٣ - أن يحذف فاعله ، كقوله تعالى حاكياً كلام الجن ﴿ وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴾ [الجن : ١٠] .

تاسعاً : من أعظم ما أثنى الله تعالى على نفسه به في كتابه أو لسان نبيه ﷺ فعل الخير وترك الشر فوصف نفسه بفعل الخير ونزهها عن فعل الشر ، ولا يمكن أن يقع تعالى فيما نزه نفسه عنه[٢] .

يقول تعالى : ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَـٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [آل عمران : ٢٦] .

(فتناولت الآية ملكه وحده وتصرفه وعموم قدرته ، وتضمنت أن هذه التصرفات كلها بيده وأنها كله [هكذا ، ولعلها كلها] خير ، فسلبه الملك عمن يشاء وإذلاله من

---

(١) انظر المرجع السابق (٨ / ٩٤ ، ١٢٣ ، ٢٠٧ ، ٤٠١) ، (١٤ / ٢٦٦) ، ومنهاج السنة (٣ / ١٤٣) ، وشرح الأصبهانية (١ / ٣٧٣) .

(٢) انظر رسالة في عدل الله تعالى ، ضمن جامع الرسائل (١ / ١٢٦ - ١٢٧) ، ومجموع الفتاوى (١٤ / ١٧ - ١٨ ، ٢٦٦) ، شفاء العليل (٢ / ١٦٣ - ١٦٤) .

يشاء خير ، وإن كان شراً بالنسبة إلى المسلوب الذليل فإن هذا التصرف دائر بين العدل والفضل والحكمة والمصلحة ، لا يخرج عن ذلك ، وهذا كله خير يحمد عليه الرب ، ويثنى عليه به ، كما يحمد ويثنى عليه بتنزيهه عن الشر وأنه ليس إليه) [١] .

وكذلك أثنى النبي ﷺ على الله تعالى بفعل الخير وتنزيهه عن الشر يقول ﷺ في استفتاحه « لبيك وسعديك ، والخير في يديك والشر ليس إليك » [٢] .

فأثبت النبي ﷺ الخير كله بيد الله تعالى ، ونفى نسبة الشر إليه فلا يقع شيء منه في أفعاله تعالى وتقدس وتنزه عن ذلك .

عاشراً : الله تعالى هو المستحق لكمال الحمد ، وهو المستحق لأعلى درجات الثناء والمدح ولا يستحق ذلك إلا هو عز وجل ، بل ولا يمكن مهما بالغ المخلوق في الثناء عليه إحصاء الثناء عليه تعالى ومدحه وحمده ، حتى أعلم الخلق به ﷺ كما قال عليه أفضل الصلاة والسلام في مناجاته لربه « لا أحصي ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك » [٣] .

ولذلك فمما يحبه تعالى المدح والثناء عليه تعالى ، كما يقول النبي ﷺ : « وليس أحد أحب إليه المدح من الله ، ولذلك مدح نفسه » [٤] .

وذلك لكمال استحقاقه للحمد والمدح والثناء ، وهذا إنما يستحق من تنزه عن فعل الشر ، وكانت أفعاله كلها خيراً ، فدل ذلك الاستحقاق على أن أفعاله تعالى أبعد ما تكون عن الشر ، بل هي خير كلها لا يدخلها الشر بوجه من الوجوه .

حادي عشر : فعل الخير وترك الشر مما أمر الله تعالى به عباده ، وأوجبه عليهم ، وبنى ثوابه وعقابه على ذلك ، ومدح من استجاب له في ذلك وذم من لم يستجب ، بل هو مما أرسل به رسله كما قال ﷺ « إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق » [٥] ، ولا يمكن أن يأمر عباده

---

(١) شفاء العليل (٢ / ٦٣) .

(٢) رواه مسلم (٦) ، كتاب صلاة المسافرين ، (٢٦) باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ، رقم (٧٧١) ؛ (١ / ٥٣٤ - ٥٣٥) .

(٣) رواه مسلم (٤) كتاب الصلاة ، (٤٢) باب ما يقال في الركوع والسجود ، رقم (٤٨٦) ، (١ / ٣٥٢) .

(٤) سبق تخريجه (ص ٨٧) .

(٥) رواه أحمد (٢ / ٣٨١) ، والبخاري في الأدب المفرد (٢٧٣) ، والحاكم (٢ / ٦١٣) وصححه ووافقه الذهبي ، قال الهيثمي : رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح . مجمع الزوائد (٨ / ١٨٨) ، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٤٥) .

بالخير والأحسن ثم يفعل هو خلافه ، ولا يمكن أن ينهى عباده عن فعل السوء والشر ثم يقع هو فعل السوء والشر ، ولذلك لما حرّم الله تعالى الظلم على عباده كان قد حرمه على نفسه تعالى .

ثاني عشر : كل وصف كمال في المخلوق لا يستلزم نقصاً بوجه من الوجوه فالخالق تعالى أولى به ، ومن أعظم أوصاف الكمال فعل الخير وترك الشر فالله تعالى أحق بهذا الوصف ، فهو أحق من يوصف بفعل الخير والتنزه عن فعل الشر ، يقول ابن تيمية رحمه الله في كلام يتضمن هذا الوجه مع الوجه السابق : (والرب تعالى له المثل الأعلى ، وهو أعلى من غيره ، وأحق بالمدح والثناء من كل ما سواه وأولى بصفات الكمال وأبعد عن صفات النقص ... وإذا كان يأمر عبده أن يفعل الأحسن والخير فيمتنع أن لا يفعل هو إلا ما هو الأحسن والخير ، فإن فعل الأحسن والخير مدح وكمال لا نقص فيه ، فهو أحق بالمدح والكمال الذي لا نقص فيه من غيره)[1] .

وبهذه الوجوه وغيرها مما لم تذكر هنا يتقرر هذا الأصل العظيم ، وأنه تعالى لا يفعل إلا خيراً فكل أفعاله تعالى خير ، ولا يدخلها الشر بوجه من الوجوه ، ولا يضاف إليه تعالى .

---

(١) رسالة في عدل الله تعالى ، ضمن جامع الرسائل (١ / ١٣٦) .

الأصل الخامس : إثبات أن الله تعالى هو المستحق لكمال الحمد ، وأنه المحمود على كل حال :

من أسمائه تعالى اسم « الحميد »[1] ، وقد ورد في عدة مواضع في القرآن ، وكذلك ورد في السنة ، ومعنى هذا الاسم كما بينه أهل العلم أنه المحمود الذي استحق الحمد بأسمائه وصفاته وأفعاله ، فهو (الحميد في ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله فله من الأسماء أحسنها ، ومن الصفات أكملها وأحسنها ، فإن أفعاله تعالى دائرة بين الفضل والعدل)[2] .

وهذا الاسم على وزن فعيل بمعنى مفعول ، وهي من صيغ المبالغة ، وهذا يتضمن كثرة الحمد له تعالى ، بل له تعالى الحمد كله لا لغيره ، كما أن المن منه وحده لا من غيره[3] .

وأعظم ما يحمد الله تعالى عليه أمران :

١ / تسميته تعالى بأسمائه الحسنى واتصافه بالصفات العلى .

٢ / أفعاله تعالى الصادرة عن أسمائه وصفاته .

يقول ابن تيمية رحمه الله : (.. فإن الله سبحانه أخبر أن له الحمد وأنه حميد مجيد وأن له الحمد في الأولى والآخرة وله الحكم ونحو ذلك من أنواع المحامد . والحمد نوعان : حمد على إحسانه إلى عباده وهو من الشكر .

وحمد لما يستحقه هو بنفسه من نعوت كماله ، وهذا الحمد لا يكون إلا على ما هو في نفسه مستحق للكمال ، وإنما يستحق ذلك من هو متصف بصفات الكمال)[4] .

فأما الأمر الأول ، فإنه لما كان تعالى متسمياً بأحسن الأسماء ، فليس فيها اسم يتضمن سوءاً ، ومتصف بأعلى الصفات ، فليس فيها صفة تتضمن نقصاً ؛ كان مستحقاً الحمد لذاته ، بل هو يستحق أعظم الحمد وأتمه على ذلك ، ومهما بلغ حمد المخلوق ربه فإنه لا يبلغ شيئاً مما يستحقه الله تعالى منه على أسمائه وصفاته .

---

(١) انظر في إثباته : النعوت للنسائي (٢٢٨) ، وفي إثبات وبيان معناه : التوحيد لابن منده (٢ / ١٠٨ - ١٠٩)، والمنهاج للحليمي (١ / ٢٠٢) ، والأسماء والصفات للبيهقي (١ / ١٦٠) ، والاعتقاد له (٤٣) ، والحجة لقوام السنة (١ / ١٣٤) ، والنهج الأسمى للحمود (٢ / ٤٨٥ - ٤٩٥) .

(٢) تيسير الكريم الرحمن لابن سعدى (٥ / ٢٩٩ - ٣٠٠) .

(٣) انظر شعب الإيمان للحليمي (١ / ٢٠٢) ، والأسماء والصفات للبيهقي (١ / ١٦١) .

(٤) مجموع الفتاوى (٦ / ٨٣ - ٨٤) .

ولذلك كانت معرفة أسماء الله تعالى وصفاته والإقرار بها ربوبية وملكاً وقدرة وعلماً ومشيئة وعزة وحكمة إلى آخر تلك الأسماء والصفات ؛ من أعظم الطرق الدالة على حمده تعالى[١] (فإن الحمد يتضمن مدح المحمود بصفات ، كماله ، ونعوت جلاله مع محبته والرضا عنه والخضوع له ، فلا يكون حامداً من جحد صفات المحمود ، ولا من أعرض عن محبته والخضوع له ، وكلما كانت صفات المحمود أكثر كان حمده أكمل ، وكلما نقص من صفات كماله ؛ نقص من حمده بحسبها ، ولهذا كان الحمد كله لله حمداً لا يحصيه سواه لكمال صفاته وكثرتها ، ولأجل هذا لا يحصى أحد من خلقه ثناء عليه لما له من صفات الكمال ، ونعوت الجلال التي لا يحصيها سواه)[٢] .

وأما الأمر الثاني فهو أن أفعاله تعالى كلها خير وحكمة وفضل وعدل وليس فيها فعل خال عن الحكمة والمصلحة والفائدة ، فهو تعالى الحميد أي (المحمود الذي استحق الحمد بفعاله ، وهو فعيل بمعنى مفعول ، وهو الذي يحمد في السراء والضراء وفي الشدة والرخاء ، لأنه حكيم لا يجري في فعاله الغلط ، ولا يعترضه الخطأ ، فهو محمود على كل حال)[٣] .

وأفعاله تعالى بالنسبة لاستحقاق الحمد عليها نوعان :

١ - أفعاله الصادرة عن فضله وإحسانه وإنعامه وهذا مما تمتلئ به السموات والأرض والكون كله ، فكل ذرة في الكون تشهد بحمده تعالى على هذا ، فكل نعمة في الكون فهو من منه تعالى وإحسانه وفضله ، فيستحق أعظم الحمد على ذلك وأتمه وأكمله .

والمقصود بنعمه هنا جميع أنواع النعم ، سواء نعمه الكونية ، أو نعمه الشرعية وهي أمره الشرعي .

ومما يدخل في هذا كله ما يفعله المخلوق مما يستحق الحمد عليه ، فالله تعالى محمود على ذلك الفعل الواقع من هذا المخلوق ، إذ هو منه في الحقيقة فإن هذا الفعل المحمود عليه من توفيق الله تعالى له بل هو أثر لما قام به تعالى من أفعال الخير ، يقول ابن تيمية رحمه الله مقرراً هذا أثناء كلام له (ومعلوم أن كل ما يحمد فإنما يحمد على ماله من صفات الكمال ،

---

(١) انظر طريق الهجرتين لابن القيم (ص ١٢٩) وما بعدها .

(٢) مدارج السالكين لابن القيم (١ / ٣٣) ، وانظره (١ / ٤٤ - ٤٥) .

(٣) شأن الدعاء للخطابي (ص ٧٨) ، وانظر الحجة في بيان المحجة لقوام السنة (٢ / ١٣٤) ، والأسماء والصفات للبيهقي (١ / ١٦٠) .

فكل ما يحمد به الخلق فهو من الخالق والذي منه ما يحمد عليه هو أحق بالحمد ، فثبت أنه المستحق للمحامد الكاملة وهو أحق من كل محمود بالحمد ، والكمال من كل كامل وهو المطلوب)[1] .

٢ - أفعاله تعالى الصادرة عن عدله وحكمته وعلمه تعالى ، وهذا تدخل فيه كل أفعاله تعالى حتى ما كان مفعولها متضمناً شراً إضافياً جزئياً ، فإنه وإن كان شراً في ذاته إلا أنه شر بالإضافة إلى المحل القائم به ، وليس شراً عاماً ، بل هو يستلزم خيراً عاماً أرجح من ذلك الشر الإضافي الجزئي ، فهو لحكمة عظيمة ومصلحة أعظم من تلك المفسدة الناشئة من ذلك المفعول ، ومن هنا فالله تعالى محمود على ذلك أعظم الحمد ، فإنه لم يترك الخير العظيم والمصلحة الراجحة لأجل شر يسير ومفسدة مرجوحة ، ولم يفعل فعلاً يتضمن مفسدة راجحة لأجل مصلحة مرجوحة وهكذا .

فهو تعالى المحمود على كل أفعاله ؛ سواء الكونية أو الشرعية ، وسواء تضمنت فعلاً أو تركاً ، وغير ذلك .

يقول ابن تيمية في بيان كل هذا (فكل ما في الوجود فهو محمود عليه ، وكل ما يعلم ويذكر فهو محمود عليه ، له الحمد على ما هو متصف به في ذاته من أسمائه وصفاته وله الحمد على خلقه وأمره ، فكل ما خلقه فهو محمود عليه ، وإن كان في ذلك نوع ضرر لبعض الناس ، لما له في ذلك من الحكمة ، وكل ما أمر به فله الحمد لما له في ذلك من الهداية والبيان .

ولهذا كان له الحمد ملء السموات وملء الأرض ، وملء ما بينهما ، وملء ما شاء من شيء بعد ، فإن هذا كله مخلوق له ، وكل ما يشاؤه بعد ذلك مخلوق له ، له الحمد على كل ما خلقه)[2] .

ويقول ابن القيم رحمه الله : (.. وهو أن إثبات الحمد : كله لله رب العالمين فإنه المحمود على ما خلقه وأمر به ، ونهى عنه ، فهو المحمود على طاعات العباد ومعاصيهم وإيمانهم وكفرهم ، وهو المحمود على خلق الأبرار والفجار ، والملائكة والشياطين ، وعلى

---

(١) مجموع الفتاوى (٦ / ٨٤) .

(٢) منهاج السنة (٣ / ١٧٥) ، وانظر مجموع الفتاوى (١٤ / ٣٠٨ - ٣٠٩) .

خلق الرسل وأعدائهم وهو المحمود على عدله في أعدائه ، كما هو المحمود على فضله وإنعامه على أوليائه ، فكل ذرة من ذرات الكون شاهدة بحمده ولهذا سبح بحمده السموات السبع والأرض ومن فيهن ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ ﴾ [الإسراء : ٤٤])[١] .

٥ وإذا كان الخلق لا يستطيعون إحصاء حمده تعالى على أمر واحد من هذه الأمور التي يحمد عليها تعالى ، والثناء عليه بها ، فكيف بها كلها مجتمعة ، فعلى هذا فحمده تعالى (أوسع الصفات وأعم المدائح ، والطرق إلى العلم به في غاية الكثرة ، والسبل إلى اعتباره في ذرات العالم وجزئياته وتفاصيل الأمر والنهي واسعة جداً ، لأن جميع أسمائه تبارك وتعالى حمد ، وصفاته حمد ، وأفعاله حمد ، وأحكامه حمد ، وعدله حمد ، وانتقامه من أعدائه ١٠ حمد ، وفضله في إحسانه إلى أوليائه حمد ، والخلق والأمر ، إنما قام بحمده ووجد بحمده ، وظهر بحمده ، وكان الغاية هي حمده ، فحمده سبب ذلك وغايته ومظهره وحامله ، فحمده روح كل شيء وقيام كل شيء بحمده ، وسريان حمده في الموجودات ، وظهور آثاره في أمر [هكذا ولعلها في أمره] مشهود بالأبصار والبصائر)[٢] .

فالخلق لم يحصوا من محامده تعالى إلا أقل القليل ، ولذلك فإن نبينا محمد ﷺ عند ١٥ شفاعته للناس يوم القيامة يفتح الله تعالى له من محامده تعالى ما لم يفتح له منه في الدنيا[٣] .

فهو ﷺ أعلم الناس بربه ومع ذلك يقول : « لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك »[٤] وهذا دليل على سعة حمده تعالى ، وأن ما حصله الخلق منه فهو قليل من كثير .

وحمده تعالى على أفعاله يتضمن حمده على أمرين :

١ - حمده على نفس الفعل .

٢٠

---

(١) طريق الهجرتين (ص ١١٧) ، وانظر شفاء العليل له (٢ / ٢١٣ - ٢١٤) .

(٢) المرجع السابق (ص ١٢٩) .

(٣) رواه البخاري (٩٧) كتاب التوحيد ، (٣٦) باب كلام الرب عز وجل ، رقم (٧٥١٠) ، الفتح (١٣ / ٤٨١ - ٤٨٢) ، ومسلم (١) كتاب الإيمان ، (٨٤) باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها ، رقم (١٩٣) ، (١ / ١٨٠) .

(٤) سبق تخريجه (ص ١٦٢) .

٢ - وحمده على قصده بها الغايات والعواقب الحميدة ، ثم على حصولها ، إذ لو لم يقصد بتلك الأفعال تلك الحكم والغايات الحميدة لما كان مستحقاً للحمد عليها فضلاً عن كماله .

مع أن هذا غير معقول الوقوع أصلاً من الفاعل المختار ولو فرض لكان كالرمية بلا رام بل أنقص ، فعليه فهو نقص ينزه الله تعالى عنه أصلاً ، فيكون إذاً إثبات قصده تعالى للحكم والغايات الحميدة من موجبات حمده تعالى على أفعاله وعلى صفاته أيضاً ، ويتبين هذا فيما سيأتي من البحث إن شاء الله تعالى .

والأدلة على إثبات حمده تعالى كثيرة ، فمنها نصوص إثبات اسمه تعالى الحميد ، والذي تضمن إثبات الحمد له تعالى ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ ﴾ [البقرة : ٢٦٧]، ومثلها قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ ﴾ و﴿ ٱلْوَلِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾ و ﴿ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴾.

ومثلها النصوص التي جاء فيها إيراد بعض أسمائه تعالى أو صفاته أو فعاله بعد ذكر حمده تعالى كقوله تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة : ١ - ٣] ، وقوله ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [سبأ:١] وقوله عز وجل : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۚ يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [فاطر : ١] .

وقوله ﷺ : « اللهم لك الحمد أنت قيم السموات والأرض ومن فيهن ولك الحمد ، لك ملك السموات والأرض ومن فيهن ، ولك الحمد ، أنت نور السموات والأرض ، ولك الحمد أنت ملك السموات والأرض ولك الحمد أنت الحق ووعدك حق ولقاؤك حق ، وقولك حق .. »[1] .

---

(١) رواه البخاري ، (١٩) كتاب التهجد ، (١) باب التهجد بالليل ، رقم (١١٢٠) ، الفتح (٣ / ٥) ، ومسلم (٦) كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، (٢٦) باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ، رقم (٧٦٩) ، (١ / ٥٣٢) .

وهذه الأدلة دالة على أنه تعالى محمود على أسمائه وصفاته وأفعاله كلها .

ومن أدلة إثبات الحمد أيضاً النصوص الدالة على سعة حمده ، وأنه تعالى المحمود على كل حال وفي كل وقت حمداً لا يحصيه إلا هو تعالى ، ومنها قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْأُولَىٰ وَٱلْءَاخِرَةِ وَلَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [القصص : ٧٠] ، وقوله : ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ ﴾ [الروم: ١٧ - ١٨].

ومن السنة قوله ﷺ في دعائه في الركوع : « اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وما بينهما ، وملء ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد ، لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد »[١] .

ومن الأدلة أيضاً النصوص الواردة في بيان فضل تحميده تعالى ، كقوله ﷺ : « والحمد لله تملأ الميزان ، وسبحان الله والحمد لله تملآن أو تملأ ما بين السموات والأرض .. »[٢] .

وقوله عليه أفضل الصلاة والتسليم للذي قال : ربنا ولك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه . « رأيت بضعة وثلاثين ملكاً يبتدرونها أيهم يكتبها أولاً »[٣] .

وبهذا يتقرر هذا الأصل فيثبت استحقاق الرب عز وجل لكمال الحمد وتمامه .

وأن أهل السنة والجماعة أعظم الخلق إثباتاً لحمده تعالى الحمد التام ، كما أنهم أعظم الخلق إثباتاً لملكه وسلطانه - كما قد سبق تقريره - .

وهم بهذا قد حققوا مسألة عظيمة وهي الجمع بين إثبات ملكه تعالى وسلطانه وغناه وبين حمده وشكره والثناء عليه تعالى .

---

(١) رواه البخاري : (١٠) كتاب الأذان ، (١٥٥) باب الذكر بعد الصلاة ، رقم (٨٤٤) ، الفتح (٢/٣٧٨ - ٣٧٩) ، ومسلم : (٤) كتاب الصلاة ، (٣٨) باب اعتدال أركان الصلاة ، رقم (٤٧١)، (١ / ٣٤٦).

(٢) رواه مسلم (٢) كتاب الطهارة ، (١) باب فضل الوضوء ، رقم (٢٢٣) ، (١ / ٢٠٣) .

(٣) رواه البخاري : (١٠) كتاب الأذان ، (١٢٦) باب حدثنا معاذ بن فضالة ، رقم (٧٩٩) ، (٢ / ٣٣٢)، ومسلم : (٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، (٢٧) باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة ، رقم (٦٠٠) ، (١ / ٤١٩) .

وهذا الجمع لم تحققه أكثر الفرق ، وخاصة القدرية الذين لم يثبتوا تمام الملك مع إثباتهم لنوع من الحمد ، والجبرية الذين أرادوا إثبات ملك وقدرة بلا حمد ، ووفق الله تعالى أهل السنة إلى الحق فآمنوا باسميه تعالى : الملك والحميد ، وحققوا قوله تعالى : ﴿ لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [التغابن : ١] فهم يجمعون بين إثبات ملكه تعالى وحمده ولا تناقض ، فهو محمود على حكمته كما أنه محمود على قدرته ورحمته[١] .

وسبب تحقق هذا الجمع عند أهل السنة هو سلامة أصولهم الاعتقادية في الأسماء والصفات والقدر ، يقول ابن القيم رحمه الله (فالرسل واتباعهم اثبتوا له الملك والحمد ، وهذا مذهب من أثبت له القدر والحكمة وحقائق الأسماء والصفات ، ونزهه عن النقائض ومشابهة المخلوقات)[٢] .

والحقيقة أنه لا يكمل الملك إلا بإثبات الحمد ، ولا يكمل استحقاق الحمد إلا بإثبات الملك ، فهما متلازمان في حق الله تعالى ، يقول ابن القيم رحمه الله : « والمقصود أن الملك والحمد في حقه متلازمان ، فكل ما شمله ملكه وقدرته شمل حمده ، فهو محمود في ملكه ، وله الملك والقدرة مع حمده فكما يستحيل خروج شيء من الموجودات عن ملكه وقدرته يستحيل خروجها عن حمده وحكمته .. »[٣] .

وبقي هنا أمران مهمان تجب الإشارة إليهما هما :

الأول : نفي ما يناقض كمال حمد الله عنه تعالى ، إذ أن إثبات الحمد لله تعالى ينفى عنه كل ما يناقض استحقاق تمام الحمد .

فينفي عنه تعالى - مثلاً - الظلم ، والعبث ، والسفه وفعل الشر ، والتسوية بين المختلفين ، والتفريق بين المتماثلين وهكذا .

وهذا يتضمن مسائل فرعية كثيرة منها مثلاً ؛ أنه تعالى لا يعذب أنبياءه ورسله وأهل طاعته مع تنعيمه لأعدائه من الكفار والمحاربين له ، وهو تعالى يحرم الطيبات ولا يحل الخبائث وغير ذلك كثير .

---

(١) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (١٤ / ٣٠٩) ، (١٦ / ٢٩٦ - ٢٩٧) . وشفاء العليل (٢ / ١٥٢ - ١٥٣) وإيثار الحق لابن الوزير (ص ١٨٦) ، وانظر (ص ٣١٠) من هذا البحث .

(٢) شفاء العليل (٢ / ١٥٢) .

(٣) طريق الهجرتين (١٢٩) .

والثاني : إثبات أنه تعالى يفعل ما يشاء ، وما يريد ، لا موجب على نفسه إلا هو ولا محرم عليها إلا هو ، فهو تعالى متصرف كيفما يشاء ، يختار ما يريد ويترك ما يريد ، ومن هنا كان مستحقاً أعظم الاستحقاق لكمال الحمد وتمامه ، إذ أن ما أنعمه علينا إنما كان باختياره وإرادته ، ولو كان واجباً عليه لما استوجب بفعله الحمد والثناء ، فإنه بهذا إنما فعل ما وجب عليه .

وبهذا يتقرر أنه تعالى إنما يفعل بإرادته ومشيئته ، ولا يجوز لمخلوق أن يتكلم فيما يجب عليه تعالى أو يحرم بمقتضى عقله ، إذ إيجاب شيء أو تحريم آخر على الله تعالى بمجرد العقول ، مخالف لتمام حمده تعالى[1] فهو يفعل ما يريد ويترك ما يريد ولا موجب عليه تعالى إلا هو .

وهذه القاعدة يوضحها الأصل التالي :

---

(١) انظر مفتاح دار السعادة (٢ / ٤٢٩) .

الأصل السادس : أن أفعال الله تعالى ثابتة له بلا تشبيه أو قياس على أفعال المخلوقين :

الله تعالى هو الملك التام الملك ، العليم الواسع العلم ، القدير البالغ القدرة ، الحكيم الواسع الحكمة ، مشيئته نافذة ، وأمره كائن ، وقدره واقع .

هو الرب تعالى وهو الإله وهو الخالق ، أحاط بكل شيء قدرة وعلماً ، له الأسماء الحسنى والصفات العليا .

ومما قرره أهل السنة والجماعة – وقد سبق بيانه – إثبات صفات الله تعالى له كما تليق بجلاله تعالى ، من غير تعطيل ولا تمثيل ، فلا يشبهون صفاته بصفات الخلق بل صفاته صفات كمال عليا تليق به تعالى .

وعندهم أن القول في أفعاله تعالى كالقول في صفاته ، فكما أنه لا يجوز التشبيه في صفاته ، فكذلك في أفعاله ، لا يجوز قياس أفعاله تعالى على أفعال المخلوقين فأفعاله تليق به وبجلاله وملكه وعلمه وقدرته ، وأفعال المخلوقين تليق بعجزهم وضعفهم .

يقول إسحاق بن راهويه رحمه الله : (لا يجوز الخوض في أمر الله ؛ كما يجوز الخوض في فعل المخلوقين ، لقوله تعالى: ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٣] ، ولا يجوز لأحد أن يتوهم على الله تعالى بصفاته وأفعاله – يعني كما نتوهم فيهم – وإنما يجوز النظر والتفكر في أمر المخلوقين)[1] .

ويقول ابن بطة[2] رحمه الله : (وأما الوجه الآخر من علم القدر الذي لا يحل النظر فيه ولا الفكريه ، وحرام على الخلق القول فيه : كيف ؟ ولم ؟ وما السبب ؟ مما هو سر الله المخزون وعلمه المكتوم ... فهو التفكر في الرب عز وجل كيف فعل كذا وكذا ، ثم يقيس فعل الله عز وجل بفعل عباده ، فما رآه من فعل العباد جوراً يظن أن ما كان من فعل مثله

---

(١) رواه أبو إسماعيل الأنصاري عن حرب الكرماني عن إسحاق – رحم الله الجميع – وقد نقله عن أبي إسماعيل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله . انظر درء التعارض (٢ / ٢٩) .

(٢) هو عبيد الله بن محمد بن حمدان العكبري أبو عبد الله الحنبلي ابن بطة ، شيخ العراق ، وإمام عصره ، ولد سنة (٣٠٤ هـ) ، وسمع العلم صغيراً ، صنف " الإبانة الكبرى " ، توفي سنة (٣٨٧ هـ) رحمه الله تعالى . انظر تاريخ بغداد (١٠ / ٣٧١) ، طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٢ / ١١٤) ؛ سير أعلام النبلاء (١٦ / ٥٢٩) .

جور ؛ فينفي ذلك الفعل عن الله فيصير بين أمرين ، إما أن يعترف لله عز وجل بقضائه وقدره ويرى أنه جور من فعله ، وأما أن يرى أنه ممن ينزه الله عن الجور ؛ فينفي عنه قضاؤه وقدره ، فيجعل مع الله آلهة كثيرة يحولون بين الله وبين مشيئته ، فبالفكر في هذا وشبهه والتفكر فيه والبحث والتفسير عنه ؛ هلكت القدرية حتى صاروا زنادقة وملحدة ومجوساً ، حيث قاسوا فعل الرب بأفعال العباد ، وشبهوا الله بخلقه ، ولم يعوا ما خاطبهم به حيث يقولون : ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾ [الأنبياء : ٢٣])[١] .

وهذا الذي ذكره ابن بطة رحمه الله في غاية الصحة والدقة ويدل على معرفة أئمة أهل السنة بمنشأ أقوال المبتدعة وخبرتهم بها ؛ فإن ما وقع فيه المعتزلة من نفي القدر ، والجهمية الجبرية الذين قد يطعنون في حكمته تعالى[٢] ، وغيرهم ممن يفعل فعلهم[٣] إنما كان أصله هو هذا القياس ، الذي شبهوا فيه أفعال الرب تعالى بأفعال المخلوقين[٤] .

فأهل السنة وغيرهم من مثبتة القدر مجمعون على أنه لا يجوز قياس أفعاله تعالى بأفعال المخلوقات ، يقول ابن تيمية رحمه الله مقرراً اعتقادهم (وأما المثبتون للقدر من أهل السنة والشيعة فمتفقون على أن الله تعالى لا يقاس بخلقه في أفعاله ، كما لا يقاس بهم في ذاته وصفاته ، فليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله ، وليس ما وجب على أحدنا وجب مثله على الله تعالى ولا ما حرم على أحدنا حرم مثله على الله تعالى ، ولا ما قبح منا قبح من الله تعالى ، ولا ما حسن من الله تعالى حسن من أحدنا)[٥] .

---

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ، الكتاب الثاني (١ / ٢٤٧) وانظر ما بعدها .

(٢) انظر ما حكاه ابن تيمية رحمه الله من قول الجهم بن صفوان عند خروجه إلى الجذمي (ص٥٠) من هذا البحث.

(٣) بل وحتى الأشاعرة فإنهم وإن لم يصرحوا مثل المعتزلة بالقول بهذا القياس ، ولم يقولوا بموجبه وهو الإيجاب عليه تعالى بمجرد العقول ، بل يصرحون بخلاف القول به ، إلا أن قولهم بنفي التعليل وإنكار التحسين والتقبيح العقليين ، وجعلهم الأمور صادرة عن محض المشيئة فقط ، يوضح أنهم فعلاً توهموا القياس في أفعاله تعالى ، بحيث لم يجدوا مفراً من ذلك - بظنهم - إلا بتلك الاعتقادات المخالفة لعقيدة أهل السنة والجماعة .

فهم توهموه فعلاً ثم هربوا ، كما أنهم والمعتزلة ما عطلوا الصفات إلا بعد أن شبهوا ، فإنهم فهموا أن إثبات الصفات التي أثبتها الله تعالى لنفسه تشبيه ، فعطلوها ، فشبهوا ثم عطلوا .

(٤) وأعظم من اشتهر بهذا القياس المعتزلة ، رغم تعطيلهم لصفاته تعالى ، فهم في الحقيقة : معطلة في الصفات مشبهة في الأفعال .

(٥) منهاج السنة (١ / ٤٤٧ - ٤٤٨) .

وعلى هذا كل العقلاء ، فإنه متقرر عندهم أن قياس أفعال الرب على أفعال العباد من أفسد القياس وأبطله ، وكذلك قياس حكمته على حكمتهم ، وصفاته على صفاتهم[١] .

فتقرر هنا أن الله تعالى كما أنه واحد في ذاته وفي صفاته فلا مثيل لها تعالى فيهما ، فكذلك هو واحد في أفعاله فلا مثيل له فيها .

وبتقرير هذه القاعدة يتقرر أصل عظيم هو أنه لا يوجب على الله تعالى شيء أو يحرم عليه شيء بمجرد العقول ، وهو ما سيناقش في الباب الرابع - إن شاء الله تعالى - ضمن مسائل القدر المتعلقة بمسألة الحكمة[٢] .

---

(١) انظر شفاء العليل لابن القيم (٢ / ٢٠٧) ، ومفتاح دار السعادة له (٢ / ٤٢٨) ، (٣ / ١٣) .

(٢) انظر ص (٥٦٧) من هذا البحث .

الأصل السابع : دين الإسلام قائم على التسليم لله تعالى ، عند أهل السنة والجماعة :

التسليم من أعظم مقامات الدين ، وأهل السنة والجماعة أعظم الناس تحقيقاً له فعندهم لا يستقيم دين الإنسان إلا بالتسليم لله تعالى ، كما قال أحد السلف : (الإسلام قنطرة لا تعبر إلا بالتسليم)[١] .

ويقول الطحاوي رحمه الله : (فإنه ما سلم في دينه إلا من سلّم لله عز وجل ورسوله ﷺ ، ورد علم ما أشتبه عليه إلى عالمه . وما تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستلام ، فمن رام علم ما حظر عنه علمه ولم يقنع بالتسليم فهمه ؛ حجبه مرامه عن خالص التوحيد ، وصافي المعرفة ، وصحيح الإيمان ، فيتذبذب بين الكفر والإيمان ، والتصديق والتكذيب ، والإقرار والإنكار موسوساً تائهاً ، شاكاً زائفاً ، لا مؤمناً مصدقاً ، ولا جاحداً مكذباً)[٢] .

ويقول أبو المظفر السمعاني رحمه الله : (إن الله أسس دينه وبناه على الاتباع وجعل إدراكه وقبوله بالعقل ، فمن الدين معقول وغير معقول[٣] والاتباع في جميعه واجب)[٤] .

يقول قوام السنة الأصبهاني رحمه الله : (الدين إنما هو الانقياد والتسليم دون الرد إلى ما يوجبه العقل ، لأن العقل ما يؤدي إلى قبول السنة ، وأما ما يؤدي إلى إبطالها فهو جهل لا عقل)[٥] .

فالتسليم لله تعالى ولأمره وقدره وحكمته من المقامات العظيمة عند أهل السنة والجماعة إذ هو أساس إسلام المكلف - كما قرره الأئمة - ، ولذلك كان من أعظم ما تميز به أهل السنة والجماعة عن المبتدعة ، كمال تسليمهم لله تعالى ، يقول قوام السنة : (واعلم أن فصل ما بيننا وبين المبتدعة هو مسألة العقل ، فإنهم أسسوا دينهم على المعقول ، وجعلوا

---

(١) انظر الحجة في بيان المحجة لقوام السنة (١ / ٣٢٢) .

(٢) العقيدة الطحاوية ، ضمن شرحها لابن أبي العز (١ / ٢٠٧ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٤٢) .

(٣) أي منه ما يمكن معرفته بالعقل ، ومنه ما لا يمكن معرفته بالعقل ، انظر كلامه - رحمه الله - الآتي بعد قليل - .

(٤) انظر الحجة في بيان المحجة (١ / ٣١٧) ، وانظره (١ / ٣٢١) .

(٥) المرجع السابق (٢ / ٥٠٩) .

الاتباع والمأثور تبعاً للمعقول ، وأما أهل السنة قالوا : الأصل في الدين الاتباع والمعقول تبع ، .. فإذا سمعنا شيئاً من أمور الدين وعقلناه وفهمناه فلله الحمد في ذلك والشكر ، ومنه التوفيق ، وما لم يمكنا ادرامه [هكذا ولعلها : إدراكه] وفهمه و لم تبلغه عقولنا آمنا به وصدقنا واعتقدنا أن هذا من قبل ربوبيته وقدرته ، واكتفينا في ذلك بعلمه ومشيئته)[١] .

٥ فالواجب على المكلف تجاه امره تعالى الشرعي وقدره الكوني ، التسليم لله تعالى فيه كما قال الزهري رحمه الله[٢]: (من الله البيان ، وعلى الرسول البلاغ ، وعلينا التسليم)[٣]، وكما قال ابن المديني رحمه الله[٤] : (ثم تصدق بالأحاديث والإيمان بها ؛ لا يقال لم ؟ ولا كيف ؟ إنما هو التصديق والإيمان بها ، وإن لم يعلم تفسير الحديث أو يبلغه عقله فقد كفى ذلك وأحكم عليه الإيمان به والتسليم)[٥] .

١٠ وحقيقة التسليم هي : (الخلاص من شبهة تعارض الخبر ، أو شهوة تعارض الأمر ، أو إرادة تعارض الإخلاص أو اعتراض يعارض القدر والشرع)[٦] .

وتتبين هذه الحقيقة ببيان ما يضادها وهي : المنازعة ، وتكون - أي المنازعة - (إما بشبهة فاسدة تعارض الإيمان بالخبر عما وصف الله به نفسه من صفاته وأفعاله ، وما أخبر به عن اليوم الآخر ، وغير ذلك ، فالتسليم له : ترك منازعته بشبهات المتكلمين الباطلة .

---

(١) المرجع السابق (١ / ٣٢٠ - ٣٢١) .

(٢) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي أبو بكر الزهري ، إمام أهل الحديث وحافظهم ، ولد سنة (٥٠ هـ) وقيل (٥١ هـ) ، كان أحفظ أهل زمانه وأتقنهم ، توفي سنة (١٢٣هـ) وقيل (١٢٤هـ) رحمه الله . انظر طبقات خليفة بن خياط (ص ٢٦١) ، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨ / ٧١) ، سير أعلام النبلاء (٥ / ٣٢٦) .

(٣) رواه البخاري : (٩٧) كتاب التوحيد ، (٤٦) باب قول الله تعالى ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ الفتح (١٣ / ٥١٢) .

(٤) هو علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي مولاهم البصري أبو الحسن المعروف بابن المديني ، كان من الحفاظ المعدودين ، إمام في الجرح والتعديل والعلل ، وله كتاب « العلل » وصنف « المسند » فأكلته الأرضة فلم يجمعه مرة أخرى ، قال البخاري : ما استصغرت نفسي مثلما استصغرتها عند علي بن المديني ، توفي سنة (٢٣٤ هـ) رحمه الله تعالى . انظر : التاريخ الكبير للبخاري (٦ / ٢٨٤) ، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦ / ١٩٣) ، تاريخ بغداد (١١ / ٤٥٨) ، سير أعلام النبلاء (١١ / ٤١) .

(٥) انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (١ / ١٨٦) .

(٦) مدارج السالكين لابن القيم (٢ / ١٥٣) .

وإما بشبهة تعارض أمر الله عز وجل ، فالتسليم للأمر بالتخلص منها .

أو إرادة تعارض مراد الله من عبده فتعارضه إرادة تتعلق بمراد العبد من الرب ، فالتسليم بالتخلص منها .

أو إعتراض يعارض حكمته في خلقه وأمره ، بأن يظن أن مقتضى الحكمة خلاف ما شرع وخلاف ما قضى وقدر ، فالتسليم التخلص من هذه المنازعات كلها)[١] .

وأهم أنواع التسليم نوعان[٢] :

١ - تسليم لحكمه الديني الأمري ، وهو في قوله تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء : ٦٥] .

فكل ما أمر به تعالى وجب الائتمار به ، ولو لم نفهم وجه الحكمة منه ، وكل ما نهانا عنه وجب الانتهاء عنه ولو لم نفهم وجه من النهي ، فهذا هو مقتضى التسليم لحكمه تعالى وأمره الذي هو لازم العبودية له تعالى .

يقول ابن القيم رحمه الله : (الشرع مأخوذ عن الله بواسطة الرسولين - الملكي والبشري - بينه وبين عباده ، مؤيداً بشهادة الآيات وظهور البراهين على ما يوجبه العقل ويقتضيه تارة ، ويستحسنه تارة ، ويجوزه تارة ، ويكع[٣] عن دركه تارة ، ولا سبيل له إلى الإحاطة به ، ولابد له من التسليم والانقياد لحكمه ، والإذعان والقبول .

وهناك يسقط « لم » ويبطل « كيف » ويزل « هلا » ويذهب « لو » و« ليت » في الريح لأن هذه المواد عن الوحي محبوسة ، واعتراض المعترض عليه مردود واقتراح المقترح ما يظن أنه أولى منه سفه وجهل .

وجملة الشريعة مشتملة على أعلى أنواع الحكمة علماً وعملاً ، التي لو جمعت حكم جميع الأمم ونسبت إليها لم يكن لها إليها نسبة ..)[٤] .

---

(١) المرجع السابق (٢ / ١٥٣ - ١٥٤) .

(٢) انظر المرجع السابق (٢ / ١٥٢) .

(٣) يكع : يعجز ويضعف . انظر : لسان العرب لابن منظور ، مادة (كع) .

(٤) الصواعق المرسلة (٣ / ٨١٠ - ٨١١) .

٢ - تسليم للحكم الكوني القدري :

والمقصود به التسليم العام لأقداره تعالى وأحكام الكونية ورضاه بها وصبره على ما يصيبه منها ، أما التسليم الخاص فهذا فيه تفصيل سيأتي بيانه إن شاء الله[1] .

والمقصود هنا أن على المسلم أن يسلم لحكم الله تعالى القدري الكوني فيرضى بأقداره وتصرفاته الكونية ، وهذا مما نبه عليه الأئمة كثيراً ، وقد بوّب الآجري رحمه الله في كتابه « الشريعة » باب بعنوان : (باب ترك البحث والتنقيب عن النظر في أمر القدر ، كيف ؟ ولم ؟ بل الإيمان به والتسليم)[2] .

ويقول أبو المظفر السمعاني رحمه الله مبيناً سبيل المعرفة في باب القدر : (سبيل معرفة هذا الباب التوقيف من الكتاب والسنة ، دون محض القياس والعقل فمن عدل عن التوقيف فيه ، ضل وتاه في بحار الحيرة ، ولم يبلغ شفاء العين ، ولا ما يطمئن به القلب ، لأن القدر سر من أسرار الله اختص العليم الخبير به وضرب دونه الأستار ، وحجبه عن عقول الخلق ، ومعارفهم لما علمه من الحكمة ، فلم يعلمه نبي مرسل ولا ملك مقرب)[3] .

وقال ابن بطة رحمه الله : (الواجب علينا علمه والتصديق به والإقرار بجميعه ، أن نعلم أن الخير والشر من الله ، وأن الطاعة والمعصية بقضاء الله وقدره ، وأن ما أصابنا لم يكن ليخطئنا وما أخطأنا لم يكن ليصيبنا .. فكل هذا وأشباهه من علم القدر الذي لزم الخلق علمه والإيمان به والتسليم لأمر الله وحكمه وقضائه وقدره ، فلا يسأل عما يفعل وهم يسألون)[4] .

وبهذا يسلم المسلم كل ما يراه في هذا الكون لله تعالى وحكمه وقضائه ويعلم أن قضاء الحكيم تعالى وقدره ، فنسلم به ونرضاه .

ونظره إلى حياة السلف تدلنا إلى عظم تسليمهم لله تعالى ، فكما نطقت أقوالهم به نطقت كذلك به أعمالهم ويكفي أن أضرب هنا بأمثلة سريعة من حياة الصحابة رضوان الله

---

(١) انظر (ص ٢٦٤ وما بعدها) .

(٢) الشريعة (٢ / ٩٣٥) .

(٣) انظر فتح الباري لابن حجر (١١ / ٤٧٧) .

(٤) الإبانة عن شريعة الفرق الناجية ، الكتاب الثاني (١ / ٢٤٦) ، وانظره نفسه (٢ / ٢٤٧ - ٢٥٢) ، وانظر العقيدة الطحاوية - مع شرحها - ص ٣٢٠ وما بعدها .

عليهم تدل على عظم تسليمهم لله تعالى ، فإنهم أعظم الناس تسليماً لله تعالى ، يقول ابن القيم رحمه الله : (الصحابة رضي الله عنهم ، كانوا يستشكلون بعض النصوص فيوردون إشكالاتهم على النبي ﷺ فيجيبهم عنها ، وكانوا يسألونه عن الجمع بين النصوص التي يوهم ظاهرها التعارض .

٥ ولم يكن أحد منهم يورد عليه معقولاً يعارض النص البتة ، ولا عرف فيهم أحد - وهم أكمل الأمم عقولاً - عارض نصاً بعقله يوماً من الدهر وإنما حكى الله سبحانه ذلك عن الكفار)[١] .

ومن الشواهد على تسليمهم لله تعالى[٢] ما يلي :

- قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه عند تقبيله للحجر الأسود : (إني لأعلم إنك ١٠ حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك)[٣] .

- ومثله قول علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه : (لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه ، وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خفيه)[٤].

- ولما حدث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بحديث النهي عن منع النساء المساجد ، وحلف ابنه بأن يمنعهن ، أقبل عبد الله عليه فسبه سباً سيئاً ، وقال : (أخبرك عن رسول الله ١٥ ﷺ وتقول والله لنمنعهن)[٥] .

- ونحوها قصة عبد الله بن مغفل رضي الله عنه ، لما روى نهيه ﷺ عن الخذف ، فخذف أحد السامعين ، فهجره عبد الله[٦] .

---

(١) الصواعق المرسلة (٣ / ١٠٥٣) ، وانظره نفسه (٣ / ١٠٦٥) .

(٢) وانظر ما جمعه الخطيب في الفقيه والمتفقه (١ / ٣٧٤ - ٣٩٢) ، والشيخ حمود التويجري رحمه الله من مواقف الصحابة وغيرهم والشاهدة على هذا في كتاب (الرد القويم على المجرم الأثيم) ص (٨ - ٢٢) .

(٣) رواه البخاري : (٢٥) كتاب الحج ، (٥٧) باب الرمل في الحج والعمرة رقم (١٦٠٥) ، (٣ / ٥٥٠) ، ومسلم : (١٥) كتاب الحج ، (٤١) باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف رقم (١٢٧٠) ، (٢ / ٩٢٥) .

(٤) أخرجه أبو داود : (١) كتاب الطهارة ، (٦٣) باب كيف المسح رقم (١٦٢) ، (١ / ١١٤ - ١١٥) ، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (١ / ٣٣) .

(٥) رواه مسلم : (٤) كتاب الصلاة ، (٣٠) باب أمر النساء المصليات وراء الرجال ... رقم (٤٤٢) ، (١ / ٣٢٦ - ٣٢٧) .

(٦) رواه مسلم : (٣٤) كتاب الصيد والذبائح ، (١٠) باب إباحة ما يستعان به على الاصطياد والعدو ، وكراهة الخذف رقم (١٩٥٤) ، (٣ / ١٥٤٧) .

- ولما سألت إحدى النساء عائشة رضي الله عنها عن قضاء الحائض للصوم دون الصلاة ، اكتفت بقولها : (كان يصيبنا ذلك مع رسول الله ﷺ ؛ فنؤمر بقضاء الصوم ، ولا نؤمر بقضاء الصلاة)[1] .

ولا شك أن اكتفائها رضي الله عنها بهذه الإجابة يدل على تمام التسليم عندها وعند غيرها من صحابة النبي ﷺ .

- وقال ابن عباس لمن خالفه في التمتع : (هذا الذي أهلككم ، والله ما أرى إلا سيعذبكم ، إني أحدثكم عن النبي ﷺ وتجيبون بأبي بكر وعمر !!)[2] .

قال ابن القيم رحمه الله معلقاً على هذا الكلام : (فرحم الله ابن عباس ، كيف لو رأى أقواماً يعارضون قول الله ورسوله بقول أرسطو ؟ وأفلاطون وابن سينا والفارابي ، وجهم ابن صفوان ، وبشر المريسي ، وأبي الهذيل العلاف وأضرابهم)[3] .

والحقيقة أن الأمثلة أكثر من أن تحصى والمقصود هنا الإشارة والحاصل هنا أن السلف رحمهم الله ابتداء بالصحابة أعظم الخلق تسليماً لله تعالى ، وقد أقاموا منهجهم في الاعتقاد عليه ، وبذلك كانوا أعظم الخلق بعد الأنبياء ، إذ أن مقام التسليم (من أجل مقامات الإيمان ، وأعلى طرق الخاصة ، [و]محض الصديقية ، التي هي بعد درجة النبوة ، وأن أكمل الناس تسليماً أكملهم صديقية)[4] .

وبهذا يتقرر عظم منهج أهل السنة والجماعة ، وسلامته ، ويتقرر كذلك فضلهم ومكانتهم ومنزلتهم .

---

(١) رواه مسلم : (٣) كتاب الحيض ، (١٥) باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة رقم (٣٣٥)، (١ / ٢٦٥) .

(٢) رواه أحمد في مسنده رقم (٣١٢١) ، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه رقم (٣٧٩ ، ٣٨٠) ، (١ / ٣٧٦ - ٣٧٨) ، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله رقم (٢٣٧٧ ، ٢٣٧٨ ، ٢٣٨١) ، (٢ / ١٢٠٩ - ١٢١١) ، وصحح إسناده العلامة أحمد شاكر رحمه الله . المسند (٥ / ٤٨) ، والشيخ حمود التويجري ، الرد القويم ص (١٧) ، ومحقق كتاب الفقيه والمتفقه (١ / ٣٧٧ - ٣٧٨) .

(٣) الصواعق المرسلة (٣ / ١٠٦٣) ، ويقال هنا أيضاً ، وكيف لو رأى ابن عباس وابن القيم ، من يعارض شرع الله تعالى بقوانين الغرب، وأقوال ملاحدته أو بالنظريات التي سببت فساده سواء أخلاقياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً.

(٤) مدارج السالكين (٢ / ١٥٤) .

الباب الثاني

قواعد أهل السنة والجماعة في الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى

توطئة :

كان الكلام في الفصل السابق تقريراً لأصول مهمة يقوم عليها اعتقاد أهل السنة والجماعة في مسألة الحكمة والتعليل ، ولذلك سيكون الكلام هنا – أي في تقرير اعتقادهم في المسألة – تطبيقياً في أكثر جوانبه ، بمعنى أنه ستطبق تلك الأصول على هذه المسألة.

٥ وأهل السنة والجماعة ، لما سلمت أصولهم ومقدماتهم في العقيدة سلم اعتقادهم في كل المسائل العقدية الأخرى من الخلل والتناقض والخطأ.

ويمكن جعل كلام أهل السنة واعتقادهم في هذه المسألة في قواعد مهمة وعظيمة تشكل هذا الاعتقاد، وهي قواعدهم في نفس المسألة، وهي ما يلي:

القاعدة الأولى: إثبات اسم « الحكيم » لله تعالى:

١٠ مما سمى الله تعالى به نفسه ، اسم « الحكيم » ، وقد ورد هذا الاسم في كتابه الكريم أربعاً وتسعين مرة ، وبهذا يكون من أكثر ما ورد من أسمائه تعالى في القرآن الكريم.

والمسلمون مجمعون على تسميته تعالى بالحكيم[1].

وستأتي الأدلة المثبتة له في باب الأدلة – إن شاء الله –.

وبتطبيق قواعد أهل السنة في أسمائه تعالى على هذا الاسم يتقرر ما يلي:

١٥ أولاً: هذا الاسم سمى الله تعالى به نفسه ، فيسمى به ، وهو اسم له تعالى ، يقول الأزهري رحمه الله: (قلت ومن صفات الله تعالى الحكم ، والحكيم ، والحاكم وهو أحكم الحاكمين ، وهو اعلم بما أراد بها ، وعلينا الإيمان بأنها من أسمائه)[2].

ثانياً: وهو اسم أزلي غير مخلوق ، إذ هو مما وصف الله تعالى به نفسه، ووصفه تعالى من كلامه وكلامه غير مخلوق.

٢٠ ثالثاً: والحكيم من أعظم أسمائه الحسنى التي سمى بها نفسه، وذلك لأمور:

١ – لأنه اسم يدل على ذاته العلية سبحانه وتعالى ، فهو كبقية أسمائه تعالى يدل على الله تعالى.

---

(١) انظر في ثبوته : الأسماء والصفات للبيهقي [١/٦٦-٦٧] ، الاعتقاد له ص [٤٢]. الحجة في بيان المحجة لقوام السنة [١/١٥٧-١٥٨].

(٢) تهذيب اللغة [٤/١١١].

٢ – أنه يدل على معنى ووصف خاص يتضمن إثباته لله تعالى ، وهذا وجه مهم من وجوه حسنه ، إذ هو يتضمن صفة كمال لله تعالى ، فلم يكن اسماً جامداً ، أو اسما يتضمن نقصاً ، أو يتضمن وصفاً عاماً ينقسم إلى المدح والقدح ، بل هو اسم تضمن صفة كمال فلا يدخله نقص ولا شر أبداً.

٣ – أن إثباته لله تعالى يستلزم إثبات صفات أخرى ، كالعلم والقدرة والمشيئة وغيرها.

هذا بالإضافة إلى وجوه أخرى تشترك معها بقية الأسماء أيضاً.

رابعاً: لهذا الاسم العظيم – مثل كل أسمائه تعالى – من الدلالات ما يلي:

١ – دلالة بالمطابقة:

وذلك على ذات الله تعالى المتصفة بالصفة التي تضمنها، فيكون دالاً دلالة تطابقية على ذاته تعالى الموصوفة بصفة الحكمة.

٢ – دلالة تضمنية ، وذلك على ما يلي:

أ- على التسمية وحدها ، فإن اسمه الحكيم علم عليه تعالى.

ب- على ذاته تعالى وحدها.

جـ – على الصفة التي تضمنها وأنه يتضمن وصف الله تعالى بالحكمة.

د – ولما كان هذا الاسم قد تضمن صفة متعدية فإنه يتضمن إذاً إثبات أثرها . وثمرتها وذلك ما يحدث من مقتضاها في الوجود ، فالإحكام والإتقان الظاهر في الخلق من آثار حكمته تعالى ، وكذلك التعليلات والأسباب ، والسنن الإلهية والتقديرات المحكمة والأحكام الشرعية المناسبة والموافقة للفطر والأزمان والأماكن وغيرها ، بل كل الخلق مرتبط بهذه الصفة العظيمة إذ إنه صادر عن هذه الحكمة العظيمة التي تضمنها هذا الاسم العظيم.

٣ – دلالة استلزامية: فإن إثبات هذا الاسم لله تعالى يستلزم أموراً كثيرة تتعلق بذاته تعالى وصفاته وأفعاله ، من ذلك ما أشار إليه ابن القيم رحمه الله في معرض كلام له عن لوازم بعض أسمائه تعالى : (وكذلك اسمه الحكيم ، من لوازمه ثبوت الغايات المحمودة

المقصودة له بأفعاله ، ووضعه الأشياء في مواضعها ، وإيقاعها على أحسن الوجـوه ، فإنكـار ذلك إنكار لهذا الاسم ولوازمه ، وكذلك سائر أسمائه الحسنى)[١].

خامساً: وهذا الاسم يرد كثيراً مقروناً مع اسم آخر من أسمائه تعالى وهـذا يفيـد معنى ثالثا غير المعنى الذي يتضمنه كل اسم على حدة، مثالـه: « العزيـز الحكيـم » (فـإن الله تعـالى يجمع بينهما كثيراً ، فيكون كل واحـد منـهما دالاً على الكمـال الخـاص الـذي يقتضيـه... والجمع بينهما دال على كمال آخر ، وهو أن عزته تعالى مقرونة بالحكمة ، فعزته لا تقتضي ظلماً وجوراً ، وسوء فعل ، كما قد يكون من أعزاء المخلوقين ، ... وكذلك حكمه تعـالى وحكمته مقروناً بالعز الكامل، بخلاف حكم المخلوق وحكمته فإنهما يعتريهما الذل)[٢].

---

(١) مدارج السالكين (١/٤٠).

(٢) القواعد المثلى لابن عثيمين ص [١٠].

القاعدة الثانية: إثبات الصفة التي تضمنها هذا الاسم لله تعالى ، وهي صفة الحكمة:

فبناء على أن أهل السنة يثبتون الصفات التي تتضمنها الأسماء ، فإنهم يثبتون صفة الحكمة لله تعالى لتضمن اسمه « الحكيم » لها.

والمسلمون مجمعون على أن الله تعالى موصوف بالحكمة ، وبناء على هذا فإنهم كلهم يعتقدون أنه لا يقع الخلل ولا التقصير ولا العبث في أفعاله تعالى[١].

وأهل السنة والجماعة مع إيمانهم بأن الله تعالى موصوف بالحكمة ، فإنهم يؤمنون بأن صفة الحكمة صفة قائمة بذاته تعالى كسائر صفاته الثابتة له تعالى[٢]. ووافقهم في هذا كل من يقول بقيام الصفات به تعالى.

وهذا هو مقتضى العقل والفطرة إذ لا يكون الحكيم حكيماً إلا من قامت به الحكمة بناء على أنه لا يوصف بالصفة إلا من قامت به – كما قد تقرر – فإذا قيل إن الله تعالى فعل فعلاً لحكمته تعالى تضمن هذا قيام هذا الفعل وتلك الحكمة به تعالى : (ونفي قيام الفعل والحكمة به نفي لهما في الحقيقة ، إذ فعل لا يقوم بفاعله وحكمة لا تقوم بالحكيم شيء لا يعقل ، وذلك يستلزم إنكار ربوبيته ، وإلاهيته ، وهذا لازم لمن نفى ذلك ، لا محيد له عنه وإن أبى التزامه ، وأما من أثبت حكمته وأفعاله على الوجه المطابق للعقل والفطرة ، وما جاءت به الرسل لم يلزم من قوله محذور ألبتة ، بل قوله حق ، ولازم الحق حق كائنا ما كان)[٣].

والكلام هنا هو نفس الكلام في قيام الصفات عموماً بالله تعالى – وقد مر تقريره في الباب الماضي – والمقصود هنا تطبيق تلك الأصول على صفة الحكمة.

وإذا تقررهذا تقرر أن صفة الحكمة لما كانت قائمة به تعالى فإنها ليست غيراً له بمعنى غيرية الانفصال عنه تعالى[٤] ، بل صفة له قائمة به تعالى.

---

(١) انظر ما يأتي من الكلام في بيان الاجماع على مسألة الحكمة ص [٤٢٣].

(٢) انظر مجموع الفتاوى [١٤٩/٨] ، ومدارج السالكين [٥٠٢/٢] ، وشفاء العليل [٤١٢٨/٢] ، وطريق الهجرتين [٩٤].

(٣) طريق الهجرتين [٩٥].

(٤) راجع الكلام في « غير » ص (٧٣) هامش رقم (٤).

يقول ابن القيم رحمه الله : (الحكمة صفته سبحانه ، وصفاته ليست غيراً له ، فإن حكمته قائمة به وهو الحكيم الذي له الحكمة ، كما أنه العليم الذي له العلم ، والسميع الذي له السمع ، والبصير الذي له البصر) [١].

وإذا ثبت أن الحكمة صفة لله تعالى قائمة به ، ليست غيراً له ، وجب إذاً أن نقول إنه تعالى يفعل بحكمة ، ويأمر بحكمة ، ويلاحظ أن التعدية هنا بالباء ، أي بالصفة القائمة به وهي الحكمة ، فأفعاله وأوامره صادرة عنها وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة[٢].

وإذا كانت أفعاله متجددة ، وكان كل فعل منها صادر عن حكمته تعالى وبحكمته مع بقية صفاته المتعلقة به – تقرر أن صفة الحكمة صفة متجددة الآحاد، فتكون من الصفات الفعلية ، التي هي أزلية النوع حادثة الأحاد يوضح ابن تيمية رحمه الله هذا – أثناء تعداده الأقوال في المسألة (الخامس: قول من يعلل ذلك بأمور متعلقة بمشيئته وقدرته ، فإن كان الفعل المقتضي للحكمة حادث النوع كانت الحكمة كذلك ؛ وأن قدر أنه قام به كلام أو فعل متعلق بمشيئته وأنه لم يزل كذلك كانت الحكمة كذلك ، فيكون النوع قديماً وإن كانت آحاده حادثة) [٣].

فتحصل آحاد الحكمة بمشيئته كما يحصل الفعل بهما ، مع أزلية اتصافه تعالى بها.

وحكمة الله تعالى صفة مستقلة لها معنى يخصها عن بقية الصفات، وهي تتضمن أنه تعالى يفعل لحكمة تتضمن الغاية الحميدة والغاية المحبوبة ، ووضع كل شيء في موضعه ، وليست هي مطلق أو مجرد المشيئة أو العلم ، أو القدرة وإن كانت من لازم تلك الصفات.

يقول ابن القيم رحمه الله مقرراً مذهب أهل السنة والجماعة الذين هم ورثة الأنبياء والرسل (ويؤمنون مع ذلك بحكمته ، وأنه حكيم في كل ما فعله وخلقه ، وأن مصدر ذلك جميعه عن حكمة تامة ، هي التي اقتضت صدور ذلك وخلقه ، وإن حكمته حكمة حق عائدة إليه قائمة به كسائر صفاته ، وليست عبارة عن مطابقة علمه لمعلومه، وقدرته لمقدوره، كما يقول نفاة الحكمة الذين يقرون بلفظها دون حقيقتها ؛ بل هي أمر وراء

---

(١) شفاء العليل [١٢٨/٢].

(٢) انظر مجموع الفتاوى [٤٣٢/٨] ، والنبوات ص [٣٥٨].

(٣) مجموع الفتاوى [١٥٣/٨] وانظره نفسه [١٤٩/٨].

ذلك، وهي الغاية المحبوبة له، المطلوبة التي هي متعلق محبته وحمده ، ولأجلها خلق فسوى ، وقدر فهدى ، وأمات وأحيا وأسعد وأشقى وأضل وهدى ومنع وأعطى....) [(١)].

وعلى هذا فحكمته تعالى : (ليست مطلق المشيئة إذ لو كان كذلك لكان كل مريد حكيماً ، ومعلوم أن الإرادة تنقسم إلى محمودة ومذمومة ، بل الحكمة تتضمن ما في خلقه وأمره من العواقب المحمودة والغايات المحبوبة) [(٢)].

و لم يجعل الحكمة هي مجرد المشيئة أو العلم إلا نفاة الحكمة إذ من (قال إنه لا يخلق شيئاً بحكمة ولا يأمر شيئاً بحكمة ، فإنه لا يثبت إلا محض الإرادة التي ترجح أحد المتماثلين على الآخر بلا مرجح) [(٣)].

فهم نفوا الحكمة و لم يثبتوها إلا بمعنى المشيئة والإرادة ، ووصفوا هذا الإرادة بوصف لا تعقل به ، إذ هذا ترجيح بلا مرجح ، وقد سبق بيان بطلان هذا عند الكلام عن الإرادة ، وأنه لا تعقل إرادة بهذا الوصف، بل إنه لو عقل هذا فهو وصف نقص لها وذم، لا وصف كمال[(٤)].

ومع أن الحكمة صفة مستقلة وليست مطلق مشيئته تعالى أو علمه أو غيرهما إلا أنها صفة لازمة لهما – كما سيأتي بيانه إن شاء الله – [(٥)] فإذا كانت كذلك فهي من لوازم ذاته تعالى ، فتكون هذه اللزومية دليلاً على إثبات هذه الصفة العظيمة وأنها قائمة به تعالى إذ لما كانت (حكمته لازمة لعلمه ، ولازمة لإرادته ، وهما لازمان لذاته ، كانت حكمته من لوازم ذاته ، فيمتنع أن يفعل إلا لحكمة وبحكمة ، ويمتنع أن يفعل على خلاف الحكمة) [(٦)].

وأختم هذه القاعدة بالإشارة إلى أن اسم هذه الصفة كما أنه يقع – وهو الأصل – على الصفة التي هي مسمى المصدر ، فإنه يقع أيضاً على متعلقها الذي هو مسمى المفعول ، فتطلق تارة على الصفة القائمة به تعالى فيقصد بها ما يقوم به تعالى ، وتطلق أحياناً على

---

(١) طريق الهجرتين [٩٤-٩٥] وانظر مجموع الفتاوى [١٨٣/١٤].

(٢) منهاج السنة [١٤١/١] وانظر مجموع الفتاوى [١٨٣/٤].

(٣) مجموع الفتاوى [٤٣٢/٨].

(٤) انظر ص [١١٤] من هذا البحث.

(٥) انظر ص [١٨٩] وص [١٩٨].

(٦) النبوات ص [٣٥٨] ، وانظر مدارج السالكين [٤١/١].

مفعولها ومتعلقها البائن عنه تعالى ، فإذا قيل مثلاً صفة الحكمة صفة لله تعالى قصد بها المعنى الأول ، وإذا قيل مثلاً الحكمة من خلق الجن والإنس العبادة ، قصد المعنى الثاني من باب تسمية المفعول باسم صفته[1].

(١) انظر هذه القاعدة في ص [١٤٤] من هذا البحث.

القاعدة الثالثة: الحكمة الإلهية علمية وعملية :

حكمة الله تعالى لها ركنان :

أ/ حكمة علمية: وهي تمام علمه تعالى بالأشياء ، فيعلم بواطنها وعواقبها وغير ذلك.

ب/ حكمة عملية : وهي وضع الأشياء في مواضعها بناء على النوع الأول أي على تمام علمه تعالى بالأشياء ، فيكون عمله تعالى بحسب مقتضى علمه التام[١].

وهذا مبني على معنى الحكمة في لغة العرب ، فإنها – كما مضى في تعريفها – تتضمن الأمرين العلم والعمل [٢]، وهو ما قرره السلف رحمهم الله ومن ذلك قول بعضهم في الحكمة (إنها معرفة الحق والعمل به ، والإصابة في القول والعمل) [٣]، وقول ابن قتيبة وغيره (الحكمة هي العلم والعمل به وهي أيضاً القول الصواب) [٤].

وقولهم هنا : القول الصواب يتضمن القول السديد والعمل المستقيم الصالح[٥].

ويقول السفاريني[٦] رحمه الله : (والحكيم من أسمائه الحسنى، وهو ذو الحكمة وهي إصابة الحق بالعلم ، فالحكمة منه تعالى علم الأشياء ، وإيجادها على غاية الإحكام) [٧].

فأشار رحمه الله إلى هذين الأمرين وأنهما تتضمنهما صفة الحكمة الثابتة لله تعالى.

فأما الركن الأول وهو الحكمة العلمية ، فإنها من أعظم ما يتضمنه إثبات حكمته تعالى ، فإن إثباتها يتضمن إثبات كمال علمه تعالى وتمامه ، ليس مجرد العلم بالإشياء ، بل

---

(١) انظر مدارج السالكين [٢/٤٩٨-٤٩٩] ؛ وانظره [١/٤٥]. ومجموع الفتاوى [١٦/٢٩٨] ، وإيثار الحق على الخلق لابن الوزير ص [١٨١].

(٢) انظر ص [٥].

(٣) انظر مدارج السالكين [٢/٤٩٨]، وقد حكاه عن مجاهد والإمام مالك رحمهما الله تعالى.

(٤) انظر مجموع الفتاوى [١٦/٢٩٨].

(٥) المصدر نفسه والصفحة.

(٦) السفاريني: هو محمد بن أحمد بن سالم بن سيمان السفاريني أبو العون شمس الدين النابلسي الحنبلي، ولد بقرية (سفّارين) وهي من قرى نابلس، سنة (١١١٤هـ)، كان عالما سلفيا ؛ ومن كبار علماء الحنابلة، من أشهر مصنفاته، ((لوامع الأنوار البهية))، ((شرح ثلاثيات مسند أحمد)) وهما مطبوعان، ((معارج الأنوار في سيرة النبي المختار))، وهو شرح لنونية الصرصري، ((نتائج الأفكار في شرح حديث سيد الاستغفار)) وغيرها كثير، توفي سنة (١١٨٨هـ) وقيل (١١٨٩هـ) رحمه الله تعالى. انظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر لأبي الفضل المرادي (٤/٣١)، السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة لابن حميد النجدي ، (٢/٨٣٩)، الأعلام للزركلي (٦/١٤).

(٧) لوامع الأنوار البهية [١/٤٥].

بما دق ولطف وخفي منها ، فإنه تعالى مطلع على بواطن الأمور وخفاياها وأسبابها وحكمها وأوائلها وخواتمها ، ومن أعظم هذه المعلومات الدقيقة ارتباط الأسباب بمسبباتها خلقاً وأمراً وقدراً وشرعاً[١].

فالحكمة تعني أولاً تمام علمه تعالى ، إذ هي نوع مخصوص منه ، يقول ابن الوزير[٢] رحمه الله : (فإنها – الحكمة – نوع مخصوص من علم الله تعالى بالمنافع الخفية ، والعقول الحميدة ، والمصالح الراجحة ، وبها تبرز أفعاله تعالى من القدرة إلى الوجود ، ويتبين عجز العقول عن مدارك جميع ما له سبحانه وتعالى من الحكمة والكرم والجود) [٣].

وبناء على هذا نجد أن بعض أهل العلم جعل اسم « الحكيم » من الأسماء الدالة على إثبات صفة العلم لله تعالى ، كاسميه العليم ، والخبير وغيرهما[٤].

وأما الركن الثاني : وهي حكمته تعالى العملية ، فهي ثمرة الأولى ومقتضاها إذ لا يكون الحكيم حكيماً بمجرد العلم ، بل لا بد من العمل بمقتضى علمه[٥].

ويقول ابن الوزير رحمه الله : (وقد أجمع أهل العلم والعقل على ذم العمل بغير العلم، وعلى أن ثمرة العلم وسبب شرفه وفضله هو العمل به ، ولا سيما العلم بالعواقب ، وما يتم من المراد منها ، وما لا يتم) [٦].

فإثبات هذا من لوازم اسمه تعالى « الحكيم » [١]، ولذلك نص العلماء في تعريفهم الحكمة – كما تقدم تقريره – على تضمن الحكمة العمل بمقتضى العلم.

---

(١) انظر مدارج السالكين [٢/٤٩٨].

(٢) ابن الوزير : هو محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى الحسني القاسمي ، من آل الوزير ، ولد سنة (٧٧٥هـ)، صنّف في الرد على الزيدية والمعتزلة والأشاعرة ودحض حججهم؛ وانقطع في آخر حياته للعبادة واعتزل الناس، من مصنفاته ((العواصم من القواصم في الذب عن سنة أبي القاسم)) مطبوع، وهو في الرد على الزيدية؛ ((إيثار الحق على الخلق)) مطبوع، ((تنقيح الأنظار في علوم الآثار)) مطبوع، وغيرها من المصنفات ، توفي سنة (٨٤٠هـ) رحمه الله تعالى، انظر: الضوء اللامع للسخاوي (٦/٢٧٢)، البدر الطالع للشوكاني (٢/٨٢)؛ الأعلام للزركلي (٥/٣٠٠).

(٣) إيثار الحق على الخلق ص [١٨١].

(٤) انظر مثلاً : الأسماء والصفات للبيهقي (١٦/٢٩٣-٢٩٤) ، وقد نقل هذا عن الأستاذ أبي إسحاق الاسفرائيني رحمه الله.

(٥) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (١٦/٢٩٨).

(٦) العواصم والقواصم [٥/٢٨٧].

والحكيم : كما يقول الحليمي[٢] رحمه الله : (لا يقول ولا يفعل إلا الصواب ، وإنما ينبغي أن يوصف بذلك لأن أفعاله سديدة..)[٣].

يقول ابن كثير رحمه الله : (الحكيم في أفعاله وأقواله فيضع الأشياء في محالها بحكمته وعدله)[٤].

٥ فهما – رحمهما الله – ينصان على هذا الركن المهم من أركان الحكمة وهو العمل بمقتضى العلم ، بل أقاما معنى اسم « الحكيم » عليه.

ومن أعظم ما يدل على حكمته تعالى العملية ، التعريف الذي هو أشهر ما تعرف به الحكمة ، وهو : أنها وضع الأشياء في مواضعها ، فإن هذا إثبات للعمل ، فالوضع إنما هو عمل ، ولذلك كان نقيض الحكمة هو السفه ، وهو وضع الأشياء في غير مواضعها[٥].

١٠ فعلم – مما مضى – أن حكمة الله تعالى مع كونها تتضمن تمام العلم بمعرفة بواطن الأشياء وأسبابها ومسبباتها ، وعللها وغاياتها ، فهي كذلك تتضمن العمل بذلك العلم ، وبمقتضاه ، فيضع تعالى كل شيء في موضعه بحسب ما يحقق صلاحه والغاية الحميدة منه.

وبعبارة أخرى يمكن أن نقول إن الحكمة ليست مجرد العلم بل هي أدق منه ، وليست أيضاً مجرد العلم بدقائق الأشياء ، بل لا بد من العمل بذلك العلم ، فيكون الحكيم عالماً ١٥ بدقيق الأشياء ، وخفاياها ، وعاملاً بمقتضى ذلك العلم ، ولذلك نجد أن الله تعالى كثيراً ما يقرن بين اسمي العليم والحكيم ، وهذا دليل على أن بينهما تغايراً في المعنى ، وأن لاسمه تعالى « الحكيم » معنى يخصه ، غير معنى اسم « العليم » .

---

(١) انظر مدارج السالكين [١/٤٠].

(٢) الحليمي: هو أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الشافعي، ولد سنة (٣٣٨هـ)، كان أحد الأذكياء الموصوفين، طويل الباع في الأدب والبيان، صنّف ((المنهاج في شعب الإيمان)): توفي سنة (٤٠٣هـ) رحمه الله ، انظر: الأنساب للسمعاني (٢/٢٥٠)، سير أعلام النبلاء (١٧/٢٣١)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٤/٣٣٣).

(٣) شعب الإيمان [١/١٩١] ، وانظر الأسماء والصفات للبيهقي [١/٢٧] والحجة في بيان المحجة لقوام السنة [١/١٥٧].

(٤) تفسير القرآن العظيم [١/١٨٤].

(٥) انظر رسالة في العدل لابن تيمية ، ضمن جامع الرسائل [١/١٣٧].

ومما يدل أيضاً على إثبات هذين الأمرين اللذين تتضمنهما حكمته تعالى اسمه « اللطيف » ، فإنه – وكما مر في الفصل الماضي – يتضمن أمرين هما :

١- أنه الذي لا تخفى عليه الأشياء ، وأن دقت ، ولطفت وتضاءلت.

٢- أنه الذي يلطف ويرفق بعباده ، فيوصل إليهم مصالحهم بلطفه وإحسانه.

٥ فالمعنى الأول : لطفه العلمي ، والثاني : لطفه العملي ، وهما يدلان على نوعي الحكمة العلمية والعملية ، غاية الدلالة ، فيكون إثبات لطفه تعالى بنوعيه إثبات للحكمة بهذين النوعين.

يقول ابن تيمية رحمه الله مفسراً قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [الملك : ١٤].

١٠ (وهو بيان ما في المخلوقات من لطف الحكمة التي تتضمن إيصال الأمور إلى غاياتها بألطف الوجوه ، كما قال يوسف عليه السلام : ﴿ إِنَّ رَبِّى لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُ ﴾ [يوسف : ١٠٠]، وهذا يستلزم العلم بالغاية المقصودة، والعلم بالطريق الموصل وكذلك الخبرة) [(١)].

وإيصال الأمور إلى غاياتها بناء على العلم التام بتلك الغايات والطرق الموصلة إليها إنما ١٥ هو عين الحكمة المتضمنة لنوعيها العلمي والعملي.

وبهذا يتقرر أن صفة الحكمة الثابتة لله تعالى القائمة به ، تتضمن علمه التام بكل الأشياء جليلها ودقيقها ، وعمله بمقتضى ذلك العلم فيضع سبحانه وتعالى كل شيء موضعه اللائق به ، ولذلك فهو الحكيم سبحانه في إرادته وأفعاله وأقواله.

وبتقرير هذه القاعدة المهمة ، أيضاً تتقرر المغايرة بين صفتي العلم والحكمة ، وأن علمه ٢٠ تعالى غير حكمته – وإن كان بينهما نوع تلازم – وذلك من جهتين:

١- من جهة دلالة الحكمة على العلم ، إذ إنه وكما تقرر آنفا ليست دلالة الحكمة على إثبات مجرد العلم بالأشياء ، بل على العلم بدقائق الأشياء واخفاها وخاصة العلل والغايات وأحسن الطرق الموصلة إليها.

٢- ومن جهة دلالتها على العمل ، فإن تضمنها للعمل بمقتضى العلم يقرر هذا ٢٥ التغاير أوضح تقرير.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٦/٣٥٤-٣٥٥).

القاعدة الرابعة: حكمة الله تعالى تتضمن إثبات أمرين له تعالى :

الأول: الإحكام والإتقان في خلقه وأمره.

الثاني: أن له حكما وعللاً وغايات حميدة في خلقه وأمره.

يقول ابن القيم رحمه الله في نونيته[1]:

والحكمة العليا على نوعين أيـ ... ضاً حصلا بقواطع البرهان

إحداهما في خلقه سبحانه ... نوعان أيضاً ليس يفترقان

إحكام هذا الخلق إذ إيجاده ... في غاية الإحكام والإتقان

وصدوره من أجل غايات له ... وله عليها حمد كل لسان

والحكمة الأخرى فحكمة شرعه ... أيضاً وفيها ذلك الوصفان

غاياتها اللاتي حمدن وكونها ... في غاية الإتقان والإحسان

ومحصل كلامه – رحمه الله – هو إثبات هذين الأمرين في خلقه تعالى ، وكذلك في شرعه .

فأما الأول: وهو إحكامه تعالى وإتقانه للخلق والأمر ، فهو مما يتضمنه إثبات اسمه تعالى ((الحكيم)) ، فإنه تعالى متقن ومحكم للخلق والشرع ، بناء على تضمن الحكمة لذلك، فلا يوصف بأنه حكيم إلا من كانت صنعته محكمة متقنة ، يقول الإمام الحليمي في معنى اسم ((الحكيم)) : (...وإنما ينبغي أن يوصف بذلك ، لأن أفعاله سديده ، وصنعه متقن ، ولا يظهر الفعل المتقن السديد إلا من حكيم..)[2].

وهذا ما سبق تقريره في بيان معنى الحكمة ، وأنها تتضمن إحكام الشيء وإتقانه ، فيكون تعالى الحكيم ، محكماً لخلقه وشرعه متقنا لهما ، يقول السفاريني رحمه الله : (الحكيم: أي المتقن لخلق الأشياء بحسن التدبير وبديع التقدير، بحيث يخضع العقل لرفعته ، ويشهد باتقان صنعته ، كما قال تعالى : ﴿ ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَىۡءٍ خَلَقَهُۥ ﴾ [السجدة : ٧]...)[3].

---

(١) نونية ابن القيم مع شرحها لابن عيسى [٢/٢٢٦].

(٢) شعب الإيمان [١/١٩١-١٩٢] ، وانظر الأسماء والصفات للبيهقي [١/٦٧].

(٣) لوامع الأنوار البهية [١/٤٤-٤٥].

ولا أحد يخالف من المسلمين على تضمن حكمته تعالى لهذا الأمر ، بل كلهم على أن الله تعالى محكم متقن للخلق والشرع فلا خلل فيها ولا تفاوت.

وليس الإحكام والإتقان مجرد القوة في الشيء ، أو حسن منظره فقط ، وإنما أيضاً بحسن التقدير ، بأن يكون في أحسن خلقة تناسب الغاية منه وابدع تقدير يجعله متلائما مع وظيفته ، ومع بقية الأشياء حوله ، يقول الخطابي[1] رحمه الله : ((ومعنى الإحكام لخلق الأشياء ، إنما ينصرف إلى اتقان التدبير فيها وحسن التقدير لها ، إذ ليس كل الخليقة موصوفاً بوثاقة البنية وشدة الأسر، كالبقة والنملة وما اشبههما من ضعاف الخلق ، إلا أن التدبير فيهما ، والدلالة بهما على وجود الصانع وإثباته ، ليس بدون الدلالة عليه بخلق السماء والأرض والجبال وسائر معاظم الخليقة ، وكذلك هذا في قوله عز وجل : ﴿ ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَىۡءٍ خَلَقَهُۥ ﴾ [السجدة : ٧] ، لم تقع الإشارة به إلى الحسن الرائق في المنظر ، فإن هذا المعنى معدوم في القرد والخنزير والدب وأشكالها من الحيوان ، وإنما ينصرف فيه المعنى إلى حسن التدبير في إنشاء كل شيء من خلقه على ما أحب أن ينشئه عليه، وإبرازه على الهيئة التي أراد أن يهيئه عليها، كقوله عز وجل : ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَىۡءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرًا ﴾ [الفرقان : ٢]))[2].

ويستفاد من تقريره – رحمه الله – أمران:

١- أن إثبات الحكمة الإلهية – بقسميها العلمي والعملي – يستلزم إثبات إحكامه تعالى وإتقانه ، فإنه إذا ثبت له تعالى العلم المحيط بكل شيء ، وثبت أنه تعالى يعمل

(١) الخطابي: هو حَمْدُ بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي أبو سليمان الخطابي الشافعي ولد سنة بضع عشرة وثلاثمائة ، كان إماماً في عصره، كثير التصانيف، ومن مصنفاته: ((معالم السنن)) وهو شرح لسنن أبي داود، ((غريب الحديث))، ((العزلة))، ((إصلاح غلط المحدثين)) وكلها مطبوعة وله غيرها، توفي سنة (٣٨٨هـ) رحمه الله تعالى. انظر: المنتظم لابن الجوزي (٣٩٧/٦)، الأنساب للسمعاني (٣٨٠/٢) ، سير أعلام النبلاء (٢٣/١٧).

(٢) شأن الدعاء [٧٣-٧٤] ، وانظر الأسماء والصفات للبيهقي [٦٧/١] ، والحجة في بيان المحجة – لقوام السنة [١٥٨/١].

بمقتضى علمه؛ استلزم ذلك إحكامه تعالى وإتقانه، وكذلك إثبات الإحكام والإتقان يتضمن إثبات حكمته تعالى العلمية والعملية ، إذا لا يمكن أن يكون هناك إحكام واتقان إلا بإثبات تمام علمه تعالى ، وعمله بمقتضى ذلك العلم.

٢- وإذا ثبت هذا ثبت الأمر الثاني من الأمرين اللذين يتضمنهما إثبات حكمة الله تعالى وهو أنه تعالى، يفعل لعلل وغايات حميدة ، كما سيأتي بيانه إن شاء الله . فيكون إثبات حكمته تعالى العلمية والعملية مستلزمة لإثبات هذين الأمرين إحكام واتقان وتعليل أفعاله تعالى وأوامره.

الأمر الثاني: مما يتضمنه إثبات الحكمة لله تعالى ، أنه تعالى يفعل بحكمة وعلة حميدة وغاية عظيمة : وهذا الأمر هو المقصود بقولهم مسألة تعليل أفعال الله ، أو قاعدة التعليل. وهو أس موضوع هذا البحث ، والمقصود الأول منه ، وهو إثبات أن الله تعالى يفعل لحكمة وعلة وغاية حميدتين ، فتكون لام التعليل داخلة في أفعاله تعالى وأحكامه ، وهذا يتضمن أنه تعالى لكمال حكمته لا يفعل فعلا إلا وهو يقصد به حكمة معينة، كما قرر هذا أهل السنة والجماعة وغيرهم بناء على نصوص الكتاب والسنة ودلالة الإجماع والفطرة والعقل فتكون الحكمة هنا الغايات المحمودة المطلوبة له سبحانه بخلقه وأمره التي أمر لأجلها وقدر وخلق لأجلها ، وهي ما تتضمنه صفة الحكمة والقائمة به تعالى.

فكل ما خلقه تعالى أو أمر به فإنه لحكمة ، حتى ما كان من مخلوقاته شراً في ذاته ، فإنه خلق لحكمة هو باعتبارها خير يحمد الله تعالى عليه، فيكون كل ما خلقه تعالى أو أمر به حسنا ، وفعله تعالى له متقناً(١).

والمعلوم أن المسلمين يثبتون أن الله تعالى مريد قاصد ، وأن الفعل لا يقع إلا بإرادة منه تعالى وقصد ، فكذلك قصده تعالى للحكمة بهذا الفعل عند أهل السنة والجماعة ومثبتة التعليل ، فإنهم يقولون إنه تعالى كما قصد فعل فعله ، فإنه قصد به شيئاً آخراً وهي الحكمة

(١) انظر شرح الأصبهانية ص (٢/٣٧٣)، وجواب أهل العلم والإيمان ص [١٢٨].

منه ، فهنا إرادتان وقصدان[(١)] ولا تكون الفائدة التي اعقبت فعلا حكمة ؛ إلا أن تكون مقصودة من ذلك الفعل[(٢)] ، بل ولا يقع الفعل إلا بهذه الغاية المقصودة بالفعل[(٣)].

وهذا الأمر أجمع على إثباته السلف وأئمة أهل العلم من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة الإسلام كالفقهاء المشهورين ومن سلك سبيلهم من أهل الفقه ، وأهل الحديث وأهل التفسير[(٤)]، وهو قول محققي الأصوليين[(٥)].

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أنه تدبر عامة ما رآه من كلام السلف ، فوجده في إثبات هذه المسألة العظيمة ، ولم يجد فيه - رغم كثرة ما رآه رحمه الله - ما يخالف هذا أبداً[(٦)].

وهذا يعد استقراء ، وقد دل دلالة واضحة على أن مذهب السلف كلهم على إثبات الحكم والغايات الحميدة المقصودة في أفعال الله تعالى.

وليس السلف وحدهم على هذا الإثبات بل هو (قول جمهور المسلمين ، وأكثر طوائف النظار من المسلمين وغيرهم ، وهو قول الكرامية والمعتزلة ، وغيرهم وجمهور الفقهاء اتباع الأئمة الأربعة وغيرهم..)[(٧)].

---

(١) انظر النبوات لابن تيمية ص [١١٠].

(٢) انظر بيان تلبيس الجهمية [١/٢١٠] ، وشفاء العليل [٢/١١٧].

(٣) انظر شفاء العليل [٢/٨٧] ، وما سيأتي - إن شاء الله - ص [٥٢٢].

(٤) انظر في التصريح بحكاية الإجماع أو الاتفاق : الصفدية لابن تيمية ص (٢/٣٣١). ومنهاج السنة [٣/٩٨] ، إيثار الحق ص(١٩٠)، العواصم والقواصم لابن الوزير [٧/٢٨٠-٢٨١]. وانظر: مبحث الإجماع في هذا البحث ص (٤٢٤)، وانظر: في حكاية قول السلف وجمهور أهل العلم أيضاً : مجموع الفتاوى [٨/٣٨، ٨٩، ٤٨٥] و[١٦/١٣٠، ٤٩٨، ٤٩٩] والمنهاج [١/١٤١-١٤٤، ٤٥٥] وشرح العقيدة الأصبهانية ص (٢/٣٥٦)، وجواب أهل العلم والإيمان (٢٢١، ٢٣٨-٢٣٩)، وهو ضمن مجموع الفتاوى (١٧/١٨٢، ٢٣٨-٢٣٩). وشفاء العليل [٢/٨٧] ، ومفتاح دار السعادة [٢/٤١٠] وإعلام الموقعين [١/١٦٦].

(٥) انظر مفتاح دار السعادة [٢/٤١٠].

(٦) انظر جواب أهل العلم والإيمان ص [٢٢١] ، وهو ضمن مجموع الفتاوى [١٧/١٨٢] ، وسيأتي نصه في مبحث الإجماع ص [٤٢٤ - ٤٢٥] ، وانظر الرد على المنطقيين ص (٤٢١).

(٧) شرح الأصبهانية لابن تيمية ص [٣٥٦] ، وانظر مجموع الفتاوى [٨/٣٧٧] ؛ [١٦/١٣٠، ٤٩٨] ، ومنهاج السنة [١/١٤١-١٤٤] ، وإيثار الحق لابن الوزير [١٨٧-١٩٠].

وهو قول الماتريدية والكلابية – كما مر معنا –[1] وهو قول أكثر أهل التصوف[2] – غير القائلين بالجبر – وقول قدماء الفلاسفة وكثير من متأخريهم[3].

فعلى هذا فالقائلين بإثبات الحكمة والتعليل في أفعاله تعالى أكثر الناس، وجمهور العقلاء سواء من المسلمين أو من غيرهم [4].

ولم ينف الحكمة إلا من يسمَّوْن بنفاة التعليل الذين هم الجبرية من الجهمية والأشاعرة ومن وافقهم من بعض نفاة القياس وغيرهم ، فهم بذلك مخالفون لإجماع أهل السنة والجماعة لجماهير المسلمين ، بل وجماهير العقلاء [5].

والحكمة بهذا المعنى ثابتة بالنصوص المتواترة التي تعد بالعشرات بل بالمئات بل من فتح له فهم في القرآن ، وجده من أوله إلى آخره منبها العقول على ذلك [6]، يقول ابن القيم رحمه الله (إنه سبحانه حكيم، لا يفعل شيئاً عبثاً ولا لغير معنى ومصلحة وحكمة هي الغاية المقصودة بالفعل ، بل أفعاله سبحانه صادرة عن حكمة بالغة ، لأجلها فعل ، كما هي ناشئة عن أسباب بها فعل ، وقد دل كلامه وكلام رسوله على هذا وهذا في مواضع لا تكاد تحصى ، ولا سبيل إلى استيعاب أفرادها) [7].

والحكمة بهذا المعنى ثابتة أيضاً بالعقل والحس والفطرة ، حتى لتكاد تكون من المسائل البدهية ، يقول ابن الوزير رحمه الله : (والقول بحكمة الله ، أوضح من أن يروى عن صحابي أو تابعي أو مسلم سالم من تغير الفطرة التي فطر الله خلقه عليها ، ولذلك تقر به العوام من كل فرقة ... ويقر به كل من لم يتلقن خلافه من اتباع بعض المتكلمين على ما فيهم من الشذوذ) [8].

---

(١) انظر ص [٤٦].

(٢) انظر مجموع الفتاوى [٨/٨٩] ، ومنهاج السنة [١/١٤١] ، وشرح الأصبهانية [٣٥٧].

(٣) انظر مجموع الفتاوى [٨/٨٩].

(٤) انظر مجموع الفتاوى [٨/٨٩] ، [١٦/١٣٠].

(٥) فليس القول به بالتعليل هو قول المعتزلة فقط كما يتوهم كثير من الناس ، مع أنه ليس في أكثر كتب الفرق إلا قول المعتزلة – الذي فيه الإيجاب – وقول الأشاعرة ، ولا يذكر قول أهل السنة.

(٦) انظر مفتاح دار السعادة لابن القيم [٢/٤٨٥].

(٧) شفاء العليل [٢/٨٧] ، وانظر الفصل الأول من الباب الثالث من هذا البحث فهو خاص بالأدلة النقلية على إثبات الحكمة.

(٨) إيثار الحق على الخلق ص [١٨٢] ، وانظر من سيأتي في الفصل الثاني والثالث من الباب الثالث من بيان دلالة الفطرة والعقل على إثبات الحكمة.

ويقول الألوسي – في معرض رده على الأشاعرة – : (... الحق الذي لا محيص عنه أن أفعاله تعالى معللة بمصالح العباد مع أنه سبحانه لا يجب عليه الأصلح ، ومن أنكر تعليل بعض الأفعال – لا سيما الأحكام الشرعية كالحدود – فقد كاد ينكر النبوة.. لأن العلة .. إن فسرت بالحكم المقتضية للفعل ظاهراً مع الغنى الذاتي فلا شبهة في وقوعها ولا ينكر ذلك إلا جهول أو معاند)[١].

وإثبات اسمه تعالى « الحكيم » يتضمن إثبات هذا المعنى ، إذ أن صفة الحكمة – التي تضمنها هذا الاسم – تتضمن أنه يفعل تعالى لحكمة وغاية حميدة، يقول ابن القيم رحمه الله : (وكذلك اسم « الحكيم » من لوازمه ثبوت الغايات المحمودة المقصودة له بأفعاله ، ووضعه الأشياء في مواضعها ، وإيقاعها على أحسن الوجوه ، فإنكار ذلك إنكار لهذا الاسم ولوازمه)[٢] فنفى التعليل في أفعاله تعالى وأقواله وأوامره تعطيل لصفة الحكمة ونفي لها ، بل نفي لأصل معناها وحقيقتها ، والذي يفعل لا لحكمة ولا لغاية حميدة لا يعد حكيماً عند سائر العقلاء بل يكون عابثاً أو سفيها ، وهذا من أعظم ما ينزه الله تعالى عنه[٣] بل وعلى هذا كونه أن لا يفعل؛ خير له من هذا[٤].

فلا فرق – في الحقيقة – بين مآل كلام نفاة التعليل وبين كلام المشركين الذي رده الله تعالى وأنكره ، لما أساءوا الظن في الله تعالى فجوزوا عليه تعالى ، التسوية بين المؤمنين والكفار أو بين المتقين والفجار ، وهؤلاء النفاة جوزوا على الله تعالى كل ما يقدر عليه دون مراعاة للحكمة فجوزوا عليه مثلا تعذيب الطائعين وتنعيم المجرمين ، وهذا عين ما وقع فيه المشركون مما أنكره الله تعالى عليهم ، وجعله من سوء الظن به تعالى[٥].

---

(١) روح المعاني [١/١٨٧] ، وانظره [١٦/٢٠١] ، و[٢٦/٨٩-٩٠] ومواضع أخرى.

(٢) مدارج السالكين [١/٤٠]. وانظر مجموع الفتاوى [٨/٣٧٨] ، [١٤/١٨٣-١٨٤] ، وبيان تلبيس الجهمية [١/٢١٥].

(٣) انظر ما سيأتي ص [٣٠٥].

(٤) انظر جواب أهل العلم والإيمان ص [٢١٠].

(٥) انظر شفاء العليل [٢/١١٠، ١٢٤] ، وانظر ما سيأتي ص [٣٩١].

وإثبات الحكمة المتضمنة هذا المعنى – وهو أنه تعالى يفعل لحكم وغايات مقصودة – من لوازم إثبات إرادته تعالى ، إذ أنه – وكما مر معنا –[١] لا ترجح الإرادة بنفسها ، بل لا بد من مرجح ترجح به المراد ، ولا تعقل الإرادة إلا بهذا ، فلا تعقل إلا من مريد فعل لحكمة يقصدها بالفعل ، فيكون المرجح إذاً هذه الحكمة المقصودة ، ومن هنا فإثبات الحكمة من لوازم الإرادة ولا يمكن إثبات هذا دون ذاك[٢].

ولذلك فإثبات الفاعل المختار يتضمن إثبات تعليل أفعاله تعالى كما يقرر ذلك أهل السنة[٣].

بل إن أعظم مسائل الدين لا تقوم إلا بإثبات التعليل ، كإثبات وجود الله تعالى وإثبات النبوات ودلائلها من معجزات وغيرها ، بل والشريعة نفسها قائمة على ذلك فكل ما يتكلم به الأصوليون والفقهاء من إثبات القياس ، والمصالح الشرعية ومقاصد الشريعة إنما هو قائم على التعليل متضمن له[٤].

ولذلك فالكلام في هذه المسألة – مما يكثر جداً في كلام أهل العلم ، وفي شتى العلوم والمواضيع ، فهم يشيرون إليها في كلامهم في العقيدة في أبواب مختلفة ، وفي الفقه والأصول، وحتى في وعظهم وتذكيرهم ، وفي سائر العلوم العامة ، وكلامهم في هذا لا يمكن إحصاؤه[٥].

وأيضاً إثبات الأمر الأول الذي تتضمنه صفة الحكمة وهو الإحكام والإتقان ، قائم على إثبات التعليل في أفعاله تعالى وأوامره ، إذ لما كانت أفعاله تعالى معللة بالحكم والغايات المحبوبة الحميدة ، ثم كانت هذه الأفعال محققة لما قصد بها من تلك الحكم ، كانت بذلك

---

(١) انظر ص [١١٤].

(٢) انظر مجموع الفتاوى [١٦/١٣٢] ، وشفاء العليل [٢/١٤٠] .

(٣) انظر شرح الأصبهانية ص [٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٦].

(٤) انظر في هذا فصل الأدلة العقلية والحسية من الباب الثاني.

(٥) نقل – مثلاً – ابن الوزير بعض كلماتهم انظر العواصم والقواصم [٧/٢٨١] ، وما بعدها ، وإيثار الحق على الخلق ص [١٨٧] وما بعدها ، وانظر أيضاً العلم الشامخ وحاشيته الأرواح النوافخ للمقبلي [١٨٨-١٩٥] مع أن بعض من نقل عنه هذا ؛ ممن يقول بنفي التعليل عند تقرير مذهبه العقدي في المسألة ، لكن فطرية المسألة في النفوس تجعل الحق يظهر وإن أبت تلك النفوس.

في غاية الإحكام والإتقان ، ولذلك فكما أن دلالة إحكامه تعالى وإتقانه تدل على علمه تعالى – كما يقر بذلك نفاة التعليل من مثبتة الصفات أو بعضها – فهي دالة على حكمته تعالى ، يقول ابن تيمية رحمه الله مقرراً هذا في معرض نقاشه لنفاة التعليل الذين يستدلون على إثبات علمه تعالى بدلالة الإحكام والإتقان مع نفيهم للتعليل (ومما يبين حكمته؛ أن نقول أن أفعاله المتقنة دلت على علمه، وهذا مما وقع الاتفاق عليه من هؤلاء ، فإنهم يسلمون أن الإحكام والإتقان يدل على علم الفاعل ، وهذا أمر ضروري عندهم وعند غيرهم ، وهو من أعظم الأدلة العقلية التي يجب ثبوت مدلولها ، والإحكام والإتقان إنما هو أن يضع كل شيء في محله المناسب له لتحصل به الحكمة المقصودة منه ، مثل الذي يخيط قميصاً فيجعل الطوق على قدر العنق ، والكمين على قدر اليدين ، وكذلك الذي يبني الدار يجعل الحيطان متماثلة ليعتدل السقف ... وحكمة الرب في جميع المخلوقات باهرة قد بهرت العقلاء ، واعترف بها جميع الطوائف ، والفلاسفة من أعظم الناس إثباتاً لها ، وهم يثبتون العناية والحكمة الغائية...).

ثم ذكر رحمه الله بعض الحكم في خلق الله تعالى للإنسان ، كالحكمة من جعل ماء العين مالحاً ، وماء الأذن مراً .. والحكمة من تمليح البحر ... وغير ذلك ثم قال : (فنقول هذا ومثله من مخلوقات الرب دل على أنه قد أحكم ما خلقه وأتقنه ووضع كل شيء بالموضع المناسب له ، وهذا يوجب العلم الضروري أنه عالم ، ... وهو أيضاً يوجب العلم الضروري بأنه إراد تخصيص هذا بهذا وهذا بهذا ... وهذا مما يسلمونه ، فنقول: ودل أيضاً على أنه جعل هذا لهذا فجعل ماء العين والبحر ملحاً للحكمة المذكورة ... وجعل العين في أعلى البدن وجعل لها أجفاناً للحكمة المذكورة ، فلا يتصور أن يعلم أنه أراد هذا لهذا ، ولا يتصور الإحكام والإتقان ، إلا إذا فعل هذا للحكمة المطلوبة، فكان ما علم من إحكامه وإتقانه دليلاً على علمه وعلى حكمته أيضاً ، وأنه يفعل لحكمة ، والذين استدلوا بالإحكام على علمه و لم يثبتوا الحكمة وأنه يفعل هذا لهذا متناقضون عند عامة العقلاء ، وحذاقهم معترفون بتناقضهم ، فإنه لا معنى للإحكام إلا الفعل لحكمة مقصودة ، وإذا انتفى الإحكام

انتفى العلم وإذا كان الإحكام معلوماً بالضرورة ، ودلالته على العلم معلومة بالضرورة علم أنه حكمته ثابتة بالضرورة وهو المطلوب)[1].

فهذا تقرير واضح للعلاقة الوثيقة بين الأمرين وأنه لا يكون أحدهما إلا بالآخر ، وقد نقلت هذا النص بطوله رغم الكلام على هذه المسألة سيأتي مرة أخرى – إن شاء الله – في فصل الأدلة العقلية ، لأهمية بيانها هنا وأن الأمر الثاني مما تتضمنه الحكمة وهو أول ما يفهم منها عند إطلاق لفظها – وهو إثبات التعليل في أفعاله تعالى وأنه يفعل لحكمة مقصودة ، أساس إثبات الأمر الأول – وهو الإحكام والإتقان ، فإذا كان المسلمون مجمعين على إثبات إحكامه تعالى وإتقانه ولا يكون إلا بإثبات التعليل في أفعاله تعالى ، علمت إذاً ضرورة إثبات التعليل ، وإلا كان تناقضاً عند العقلاء ، وطعناً في الحكمة الإلهية.

وعلى هذا فإحكام الله تعالى وإتقانه لخلقه وشرعه متضمن لإثبات الحكمة والتعليل في أفعاله تعالى ، فيكون له تعالى في خنقه وشرعه حكم وغايات وعلل حميدة ، ويكون ذلك الخلق وذلك الشرع موافقين تماما لتلك – الحكم والغايات ، مناسبين في تفاصيلهما لكل حكمة أرادها الله بهما ، ولا يكون هذا إلا بهذا – كما قد تقرر –.

وتعريف الحكمة بأنه وضع الشيء في موضعه ، دال أعظم الدلالة على تضمنها هذا المعنى ، وهو أنه تعالى يفعل لحكم وغايات حميدة ، إذ لا يتحقق هذا الوصف إلا إذ كان الشيء مؤديا للحكمة منه ، فعندها يكون الفعل حكمة ، فنرى أن الفاعل راعى الغاية والحكمة من الفعل ليضع كل شيء موضعه ، ومراعاته هذه هي عين التعليل.

وأيضاً ، إثبات تضمن الحكمة لتمام العلم والعمل به ، أو إثبات الحكمة العلمية والحكمة العملية الثابتتين له تعالى بإجماع المسلمين [2]، يستلزمان تعليل أفعال الله تعالى وذلك من جهتين:

١– من جهة استلزامهما لإحكامه تعالى وإتقانه – كما قد تقرر [1]– فإنهما دالان على ثبوته ، مع تضمنه هو لقاعدة التعليل – كما تقرر – آنفاً.

---

(١) النبوات ص [٣٥٧-٣٥٨] وانظره ص [٥٦]. ومجموع الفتاوى [٣٥٦/١٦] ، وطريق الهجرتين ص [١٢١] وما بعدها وأنظر ما يأتي – إن شاء الله – في الأدلة العقلية ، دليل الإحكام والإتقان ص [٤٧٥].

(٢) وهو ما تم تقريره في القاعدة السابقة.

٢- ومن جهة أخرى وهي أن الحكمة العلمية تتضمن العلم بغايات الأفعال وفوائدها ، وكذلك العلم بالطرق الموصلة إليها وأسبابها وشروطها ، والحكمة العملية تتضمن إيجاد تلك الأفعال الموصلة إلى حكمها وغاياتها وفوائدها المطلوبة بذلك الفعل ، وإيجاد أسبابها وشروطها ، وبذلك يضع الله تعالى كل شيء موضعه ، فثبتت بهذا الحكمة والتعليل وهو المقصود.

يقول ابن القيم رحمه الله : (والحكمة هي العلم النافع والعمل الصالح، وسمى حكمة لأن العلم والعمل قد تعلق بمتعلقهما وأوصلا إلى غايتهما وكذلك لا يكون الكلام حكمة حتى يكوم موصلاً إلى الغايات الحميدة والمطالب النافعة ، فيكون مرشداً إلى العلم النافع والعمل الصالح ، فتحصل الغايات المطلوبة)[٢].

وبهذا كله يتقرر أن إثبات حكمته تعالى العلمية وحكمته العملية وكذلك إثبات إحكامه وإتقانه يقرران إثبات التعليل، وأنه تعالى يفعل لحكم وغايات حميدة وعلل عظيمة محبوبة ، يستحق أن يحمد عليها تمام الحمد، فيحمد على إيجاده لها ويحمد لقصده تلك الحكم بتلك الأفعال ، ويحمد تعالى على إيجاده تلك الأسباب والطرق الموصلة إليها.

مسائل مهمة متعلقة بهذه القاعدة :

وبعد تقرير هذه القاعدة المهمة بقيت الإشارة إلى عدة مسائل مهمة متعلقة بهذه القاعدة وهي:

الأولى : أن أهل السنة كما أنهم لا يشبهون صفات الله تعالى بصفات خلقه ولا أفعاله بأفعالهم ، فكذلك لا يشبهون حِكَمه بحِكَمهم ، يقول ابن القيم رحمه الله : (إن كل ما خلقه وأمر به فله فيه حكمة بالغة وآيات باهرة لأجلها خلقه وأمر به ، ولكن لا نقول : أن لله في خلقه وأمره كله حكمة مماثلة لما للمخلوق من ذلك ، ولا مشابهة له ، بل الفرق بين الحكمتين كالفرق بين الفعلين ، وكالفرق بين الوصفين والذاتين ، فليس كمثله شيء في

(١) في أول هذه القاعدة.

(٢) شفاء العليل [٢/٨٨].

وصفه ولا في فعله ولا في حكمة مطلوبة له من فعله ، بل الفرق بين الخالق والمخلوق في ذلك كله أعظم فرق وأبينه وأوضحه عند العقول والفطر)[١].

فلام التعليل في فعله تعالى ليست على ما نعقله في أفعالنا[٢]، بل الفرق بين التعليلين مثل الفرق بين الحكمتين والفرق بين الفعلين والذاتين – كما تقدم –، وكما أن له أوصافاً وأفعالاً تليق بكماله تعالى فكذلك له حكم وتعليلات تليق بذلك الكمال .

يقرر ابن القصاب[٣] رحمه الله هذا في معرض رده على المعتزلة وأنهم مع ردهم على من شبه الصفات يشبهون هم في الأفعال فمما قاله : (.. المنكر هو أخذ معرفة عدله من عدل خليقته ، وحكمته من حكمتهم ، فإن المعروف والصواب من القول هو أن الله لما أخبر عن نفسه بأنه ليس كمثله شيء، واستحال عندهم أن تؤخذ صورته من صورة خلقه استحال عندهم أن تؤخذ حكمته من حكمتهم ، وما يتصور جوراً أو عدلاً في أفعالهم ، وقبيحاً منهم في حكمهم لم يجز أن يكون كذلك منه متصوراً ، إذ لا فرق بين من تشبه بخلقه وبين من تشبه خلقه به في أفعالهم ، لم ينفعه امتناعه من تشبيه صورته بصورهم ، والتحكم ليس من شرط المحصلين ، ومن لم ينصف خصومه في الاحتجاج عليهم لم يقبل بيانه ، وأظلم برهانه)[٤].

فلا يجوز أن يقال عن حكمته أنها تحصيل اللذة – مثلاً – ، أو أنها دفع لغمّ أو حزن ، ولا غير ذلك من الأوصاف التي لا تليق إلا بالمخلوقين ، ذلك بناء على ما تقرر هنا من أنه (ليس كمثل حكمته شيء.. وكذلك سائر صفاته فكما أنه ليس كمثله شيء في إرادته ورضاه وغضبه ورحمته وسائر صفاته؛ فهكذا حكمته لا تماثل حكمة المخلوقين ، بل هي أجل وأعلى من أن يقال إنها تحصيل لذة أو دفع حزن ، فالمخلوق لنقصه يحتاج أن يفعل

---

(١) مفتاح دار السعادة [٣/١٦] ، وانظر شفاء العليل [٢/١٤٨-١٤٩].

(٢) انظر مجموع الفتاوى [٨/٤٠٠].

(٣) هو أبو أحمد محمد بن علي بن محمد الكرجي ، كان إماماً في عصره في علوم شتى ، من مصنفاته : « ثواب الأعمال » ، « عقاب الأعمال » ، « شرح السنة » في الحديث ، « نكت القرآن الدالة على البيان » وغيرها ، توفي في حدود سنة (٣٦٠ هـ) رحمه الله . انظر : الوافي بالوفيات للصفدي (٤ / ١١٤) ، سير أعلام النبلاء (١٦ / ٢١٣) ، ومقدمة محقق كتابه « نكت القرآن » (١ / ٢٨ – ٨٨) ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى – غير منشورة .

(٤) نكت القرآن الدالة على البيان [١/٨٦] وانظره [١/٨٢ وما بعدها].

ذلك لأن مصالحه لا تتم إلا به، والله سبحانه غني بذاته عن كل ما سواه ، لا يستفيد من خلقه كمالاً ، بل خلقهم يستفيدون كمالهم منه) [١].

ومن أعظم ما يقرر هذه المسألة ، قاعدة لا واجب على الله تعالى إلا ما أوجبه على نفسه فلا يجوز الإيجاب عليه بمجرد العقول بناء على تحريم قياس أفعاله على أفعال المخلوقين ، كما حرم تمثيل صفاته بصفاتهم [٢].

وأما الثانية: فهي أنه كما ثبت أن أفعال الله تعالى صادرة عن قدرته وإرادته وعلمه – كما يثبت ذلك أكثر طوائف المسلمين – فإنها أيضاً صادرة عن حكمته ، فتكون صفة الحكمة رابع الصفات التي تقوم بالله تعالى وتصدر عنها أفعاله [٣].

وكما أن التخصيص في الخلق وفي الأمر يدل على علمه تعالى وعلى إرادته فكذلك يدل على حكمته تعالى ، فالحكمة ركن أساسي في التخصيص ، وسيأتي مزيد بيان لهذا – إن شاء الله – [٤].

وأما الثالثة : فهي أن الحكم المطلوبة بفعل معين لا بد أن تنتهي إلى حكمة مقصودة لذاتها ، إذ أن هذه الحكمة المطلوبة بذلك الفعل محبوبة له تعالى (والمراد المحبوب تارة يكون مراداً لنفسه وتارة يكون مراداً لغيره ، والمراد لغيره لا بد أن ينتهي إلى المراد لنفسه ، فكذلك يخلق لحكمة وتلك الحكمة لحكمة حتى ينتهي الأمر إلى حكمة لا حكمة فوقها)[٥].

وهذه المسألة مبنية على أن التسلسل ممتنع في العلل الغائية وهذا باتفاق العقلاء ، فلا بد أن ينتهي الأمر إلى مراد لنفسه وحكم يريدها الفاعل لذاتها [٦]، وتكون حكمة محبوبة لذاتها وتعود إلى الفاعل نفسه.

---

(١) شفاء العليل [١٤٢/٢] ، وتجب الإشارة هنا إلى ما سيأتي من الكلام في معنى اللذة ، وأنه وإن كان لا يستعمل نفس اللفظ ، إلا أنه يجب التفصيل في معنى اللذة ، إذ قد يقصد به معنى صحيحا ثابتاً لله تعالى وذلك إذا قصد به محبته ورضاه مثلاً ، انظر ص [٢١٠] من هذا البحث، وعلى هذا فيكون مقصود الإمام هنا ، المعنى الباطل الذي يجب نفيه عنه تعالى ، واللفظ نفسه.

(٢) انظر ما سيأتي تقريرها ص [٥٦٧].

(٣) انظر مجموع الفتاوى [٣٥٤/١٦-٣٥٥] ، والقواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف للبريكان ص [٩٣].

(٤) انظر ص [٢٢٧].

(٥) إشفاء العليل [١٣٤/٢-١٣٥] ، وانظر شرح الأصبهانية ص [٣٦٤-٣٦٥] ، ومجموع الفتاوى [١٣٣/١٦].

(٦) انظر شرح الأصبهانية ص [٩٧] ، ودرء التعارض [١٧١/٤] و[٤٦٥/٨].

والمقصود هنا بقطع التسلسل أي في الحكم المقصودة بفعل معين ، أما حكمه تعالى المقصودة بعموم أفعاله وتقديراته ، فالتسلسل فيها جائز بل واجب عند المسلمين، إذ هو من التسلسل في المستقبل ، بناء على أنه تعالى لا يزال يفعل ، وما دام أنه لا يزال يفعل ، وأفعاله صادرة عن حكمته ولحكمه ، فإنه تعالى لا يزال يفعل لحكمة ، فتتسلسل حكمه العامة المقصودة بأفعاله عموماً فكما لا تنتهي أفعاله فكذلك حكمه وغاياته الحميدة التي يفعل لأجلها.

ومما يوضح هذا أيضاً أن محبوباته تعالى تحصل شيئاً بعد شيء إذ (أنه سبحانه يفعل لحكمة يحبها يحصل بها محبوبه ، ثم يفعل لحكمة يحبها يحصل بها محبوبه ، ... وهذا هو الكمال الذي يستحق أن يوصف به، فإنه لا يزال مراده الذي يحبه يحصل بفعله وهو غنى عن كل ما سواه...) [١].

وأما الرابعة – من المسائل المتعلقة بهذه القاعدة – : فهي أن أهل السنة والجماعة بناء على التزامهم بالألفاظ الشرعية في العقيدة ؛ يلتزمون هنا باللفظ الشرعي، ولا يطلقون في الإثبات من الألفاظ إلا اللفظ الشرعي، وهو هنا : « الحكمة » ، فيطلقونها في قولهم مثلاً : الله تعالى يفعل لحكمة.

ومثل هذا اللفظ أيضاً ألفاظ شرعية أخرى، كلفظ « الرحمة » و« الإرادة » ونحوهما[٢].

فأما لفظ « العلة » فلا يطلقونه إلا مقيداً بما يفيد كونه خيراً ، فإنه – وكما مر في التعريفات – محتمل للوجهين، فلا بد من تقييده بلفظ يدل على تحديد المعنى المحمود له، فيقال – مثلاً – علة حميدة.

ومثل لفظ « العلة » لفظ « الغاية » .

وأما لفظ « الغرض » فهو لفظ المعتزلة الذي تصرح به في إثبات التعليل، وأغلب الطوائف غيرهم لا يطلقونه لما يشعر به من النقص.

يقول ابن تيمية رحمه الله : (وأما لفظ « الغرض » فالمعتزلة تصرح به، وأما الفقهاء ونحوهم فهذا اللفظ يشعر عندهم بنوع من النقص ، إما ظلم وإما حاجة، فإن كثيرا من

---

(١) شرح الأصبهانية ص [٣٦٥] ، وانظر شفاء العليل [١٣٥/٢] وما بعدها.

(٢) انظر: منهاج السنة (٤٥٥/١).

الناس إذا قال : فلان له غرض في هذا ، أو فعل هذا لغرضه أرادوا أنه فعله لهواه ومراده المذموم، والله منزه عن ذلك...) [١].

لكن هذا اللفظ عند المعتزلة يحمل معنى خاصاً موافقاً لعقيدتهم في الإيجاب العقلي على الله تعالى – كما مر في عقيدتهم – وهذا موجب آخر لاجتنابه، أو تقييده بما يخالف تلك العقيدة وذلك النقص عند الاضطرار إلى استعماله في مقام الرد ونحوه، والسلامة أولى.

ولما يشعر به هذا اللفظ من النقص ؛ استعمله النفاة للتعليل في التنفير من إثبات الحكمة والتعليل في أفعال الله عز وجل ، لكن يقال لهم على لسان أهل السنة ما قاله ابن القيم رحمه الله في تعقيب له على هذا (فنحن لا ننكر حكمة الله ، ولا نساعدكم على جحدها لتسميتكم إياها أغراضاً[٢]، وإخراجكم لها في هذا القالب ، فالحق لا ينكر حكمه بسوء التعبير عنه ، وهذا اللفظ بدعيّ لم يرد به كتاب ولا سنة ولا أطلقه أحد من أئمة الإسلام وأتباعهم على الله) [٣].

---

(١) المرجع نفسه والصفحة، وانظره أيضاً (٢/٣١٤).

(٢) في المطبوعة "أعراضا" بالعين المهملة، وهذا خطأ ، والصواب كما أثبت، فلفظ : « العرض » بالمهملة لا يستعمل في هذا الباب وإنما في باب الصفات ، أما في باب التعليل فلفظ الغرض .

(٣) مفتاح دار السعادة (٢/٤٥٨).

القاعدة الخامسة: الحكم التي يفعل الله تعالى لأجلها منها ما يعود إليه ومنها ما يعود إلى خلقه :

الحكم التي يفعل الله تعالى لأجلها نوعان :

١- حكم تعود إليه تعالى.

٢- حكم تعود إلى المخلوقين.

يقول ابن تيمية رحمه الله : (فالحكمة تتضمن شيئين:

أحدهما : حكمة تعود إليه تعالى ، يحبها ويرضاها.

والثاني: إلى عباده هي نعمة عليهم، يفرحون ويلتذذون بها ، وهذا في المأمورات وفي المخلوقات..) (١).

فأما النوع الأول: فهو الذي يعود إلى الله تعالى :

وهو أعظم ما وقع فيه الخلاف حتى من القائلين بالتعليل ، فإنه لم يثبت هذا النوع إثباتاً صحيحاً إلا أهل السنة والجماعة، أما سائر مثبتة التعليل فمنهم من نفاه ، ومنهم من أثبته إثباتاً مخالفاً لعقيدة أهل السنة ، وهذا الخلاف مبني على أقوالهم في مسألة قيام الصفات بالله تعالى وتجددها كما تقدم بيانه في عقائدهم .

والمقصود هنا بيان عقيدة أهل السنة والجماعة وهي إثبات هذا النوع ، وأن هناك حكما تعود إليه تعالى (٢) وهذا مبني على إثباتهم قيام الصفات بذاته تعالى وتجددها فيها ، إذ لما كانت الحكمة صفة لله تعالى فهي إذاً قائمة به تعالى، وثبوت هذا القيام به إثبات لرجوعها إليه فإنه إذا قامت الصفة بالموصوف عاد حكمها عليه هو كما قد تقرر - فلما كان الله تعالى يأمر ويفعل بحكمته القائمة به ، - كان من الحكم التي يفعل من أجلها ما يرجع إلى هذه الحكمة ، فتعود إليه تعالى بهذا تلك الحكم ، فعليه تكون حكمته حكمة حق قائمة به كسائر صفاته ويعود إليه حكمها فيكون الحكم والغايات الحميدة التي يفعل من أجلها عائدة إليه تعالى ، مع حصول مقتضاها وأثرها وموجبها في المخلوقات - وهي الحكم العائدة إلى الخلق - (٣).

---

(١) مجموع الفتاوى [٨/٣٥-٣٦].

(٢) انظر مجموع الفتاوى [٨/٢٠٨-٢٠٩] ، [١٦/١٣٣].

(٣) انظر الاستغاثة في الرد على البكري [١/٣٢٧] ، وطريق الهجرتين (٩٤-٩٥). ومفتاح دار السعادة [٢/٤٠٩-٤١٠].

ومن الصفات المتعلقة بهذا النوع ، الصفات التي تقوم به تعالى ويفعل من أجلها فتتعلق بصفة الحكمة من حيث كونها عللاً غائية له تعالى ، فهي من الحكم العائدة إليه تعالى.

وهذه الصفات يمكن جعلها في قسمين:

الأول: صفات ذاتية فهي لازمة للذات الإلهية ، فيتصف بها تعالى على الدوام وهي مثل : المحبة ، الرحمة ، الرضا ، الغيرة ، ونحوها ، فهذه الصفات صفات لا تنفك عنه تعالى ، بل هو متصف بها على الدوام فهو تعالى رحيم ، محب ، راضي ، غيور.

فهذه الصفات صفات ذاتية لله تعالى ومتجددة الأفعال والآحاد.

وأما القسم الثاني : فهي الأفعال التي تحصل منه تعالى إذا حصل مقتضاها فقط ، وليست من الصفات الذاتية التي يستحيل انفكاكه تعالى عنها وذلك مثل : الغضب ، والسخط ، والمكر بالماكرين ، ونحو ذلك.

وصفات القسم الأول – كما تقدم تقريره –[1] أعظم من الثاني ، وأكثر منها أثراً ، في الوجود ، وقد استعاذ النبي صلى الله عليه وسلم بصفات من القسم الأول من صفات من الثاني [2]، وهذا فيه أعظم الدلالة على تقرير ذلك.

ومعنى جعل صفات كلا القسمين هنا مما يفعل الله تعالى لأجلها ، أي أنه تعالى يفعل أفعالاً تصدر عن هذه الصفات والأفعال ، فهو – مثلاً – ينصر المؤمنين حباً لهم ويهلك الكفار بغضاً لهم ، ويحرم الفواحش لغيرته تعالى ، ويدخل أهل الجنة لرحمته إياهم ، ويملي للظالم مكراً به وهكذا ، فنرى هنا أنها جاءت مفعولاً لأجله ، أو متعدية بلام التعليل ، فتكون إذاً من الحكم التي يفعل الله تعالى من أجلها ، وتعود إليه لأنها تقوم به تعالى[3].

فإثبات الحكم العائدة إليه تعالى ، مبني على إثبات هذه الصفات [4]، وأدلة إثباتها هي أيضاً أدلة إثبات هذه الصفات[5].

---

(١) انظر ص [١٥٣] من هذا البحث.

(٢) كقوله صلى الله عليه وسلم : (اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك)سبق تخريجه ص [٨٨] ، وانظر فيها أيضاً مزيد تقرير لهذا المعنى.

(٣) انظر مجموع الفتاوى [٣٦/٨، ١٤٥]. وطريق الهجرتين [١٣٢-١٣٣].

(٤) انظر مجموع الفتاوى [٣٨٧/٨ وما بعدها].

(٥) انظر المرجع السابق [١٤٠/٨-١٤٥] ، وقد ذكر رحمه الله بعض هذه الصفات وساق بعض أدلتها ثم قال : (فهذا ونحوه يحتج به الجمهور الذين يثبتون لأفعاله حكمة تتعلق به يحبها ويرضاها ويفعل لأجلها) (١٤٥/٨).

بل وتعليل أفعاله تعالى، وأنه يفعل لحكمة عظيمة وغاية حميدة يرجع إلى هذا أيضاً، ولذلك فإن من أعظم أسباب ضلال الفرق في الحكمة والتعليل - سواءً القدرية أو الجبرية - هو نفيهم لصفة المحبة وجعلهم المحبة والإرادة سواء، ولو أنهم (أثبتوا أنه سبحانه يحب ويفرح بحصول محبوبه - كما أخبر به الرسول، تبين لهم حكمته، وتبين أيضاً أنه يفعل الأفعال لحكمة) [١]، فلا ينفونها كما فعل النفاة للتعليل، ولا يوجبون عليه تعالى كما فعل القدرية.

وعلى هذا فالحكيم هو الذي يفعل لحكمة تعود إليه، وهذا هو المعلوم بصريح العقل، فإن (الذي يعقل من الفاعل أن يفعل لغاية تعود إليه، وأما فاعل يفعل لغاية تعود إلى غيره، فهذا غير معقول) [٢]، بل هو من الممتنع، (فإنه يمتنع أن يفعل المختار شيئاً حتى يترجح عنده، فيكون أن يفعله أحب إليه من أن لا يفعله) [٣].

ولو فرض وجود فاعل لحكم لا يعود إليه منها شيء، فهذا لا يعد حكيما ولا يعد فعله حكمة [٤]، وفعله هذا عبث وسفه عند العقلاء قاطبة [٥]، ولا يكون بذلك مستحقاً للحمد، لأن (الإحسان إلى الغير محمود لكونه يعود منه على فاعله حكم يحمد لأجله، إما لتكميل نفسه بذلك، وإما لقصده الحمد والثواب بذلك، وأما لرقة وألم يجده في نفسه يدفع بالإحسان ذلك الألم، وأما للتذاذه وسروره وفرحه بالإحسان، فإن النفس الكريمة تفرح وتسر وتلتذ بالخير الذي يحصل منها إلى غيرها فالإحسان إلى الغير محمود، لكون المحسن يعود إليه من فعله هذه الأمور حكم يحمد لأجله، أما إذا قدر أن وجود الإحسان وعدمه بالنسبة إلى الفاعل سواء، لم يعلم أن مثل هذا الفعل يحسن منه بل مثل هذا يعد عبثاً في عقول العقلاء، وكل من فعل فعلاً ليس فيه لنفسه لذة ولا مصلحة ولا منفعة بوجه من الوجوه لا عاجله ولا آجله كان عابثاً ولم يكن محموداً على هذا) [٦].

---

(١) منهاج السنة (٥/٣٢٤)، وقد بين رحمه الله بعد ذلك بناء أقوال المخالفين في التعليل على هذا النفي لصفة المحبة، وانظر مبحث أقوال المخالفين في هذا البحث ص (٤٩).

(٢) منهاج السنة لابن تيمية [١/٤٤٦]، وانظره [٣/١٩٤، ٢٠٠] والنبوات ص [١٣٩].

(٣) منهاج السنة [٣/١٩٣].

(٤) انظر مجموع الفتاوى [٨/٢١١]، [١٤/٣١١]، ومنهاج السنة [٣/١٩٤، ٢٠٠].

(٥) وانظر ما سيأتي - إن شاء الله - ومن هذا البحث ص [٣٠٨].

(٦) مجموع الفتاوى [٨/٨٩-٩٠].

وإذا كان قد تقرر أنه تعالى المحمود الحمد التام ، تقرر هنا تنزيهه تعالى عن أن لا يكون له في أفعاله حكم عائدة إليه ، ثم إذا كان العاقل من المخلوقين ينزه عن أن يفعل لحكم لا يعود إليه منها شيء ، فالله تعالى أحق بهذا التنزيه ، فثبت أن له تعالى في أفعاله حكماً عائدة إليه ، بل هي الأصل وأما الحكم العائدة إلى المخلوقين فهي ثمرة هذه الحكم العائدة إليه والصفات القائمة به تعالى.

ولذلك كان المعتزلة من أعظم الناس تناقضا هنا ، وذلك لإثباتهم الحكم العائدة إلى الخلق دون ما يعود إليه تعالى، فادعوا أولا ما لا يوجد ولا يعقل[1]، وقالوا ثانياً قولاً يلزم منه نسبة العبث إليه تعالى عن ذلك علوا كبيراً.

فإثبات الحكم العائدة إليه تعالى ثابت بالشرع والعقل ، وبه يوصف الله تعالى ، بناء على إثبات قيام الصفات به تعالى وتجدد أفعالها ، وعلى إثبات كمال حمده عز وجل وتنزيهه تعالى عما يناقض كمال أسمائه وصفاته وحمده تعالى.

وأهل السنة لا ينفون هذه الحكم العائدة إليه تعالى أو هذه الصفات القائمة به بدعوى أن فيها إثبات اللذة ونحوها لله تعالى ، فإنهم يثبتون لله تعالى ما أثبته لنفسه دون التفات إلى شناعة المشنعين ، مع التزامهم باللفظ الشرعي الذي جاءت به النصوص.

فالشرع بين هذه الحكم العائدة إليه تعالى بألفاظ الحكمة والمحبة والرضا والفرح والغيرة ونحوها ، وأما لفظ اللذة ونحوها فهو من الألفاظ المجملة التي قد يفهم منها معنى فاسد ، ولذلك لا يطلقونه على الله تعالى لا إثباتاً ولا نفياً ، أما معناه فإنهم يستفصلون فيه ، فإذا كان يتضمن معناً يفهم منه لذة كلذة الأكل والشرب والجماع فهذا مما يجب تنزيه الله تعالى عنه ، وأما إذا كان معناه أنه تعالى يحب ويفرح ويغار ويرضى كما يليق بجلاله تعالى ، فهذا المعنى نثبته لله تعالى[2].

فلو قال قائل إن المحبة والرضا تستلزم اللذة بحصول المحبوب ، قيل إذا كان هذا لازما فلازم الحق حق ، وإن لم يكن لازما وجب إثبات هذه الصفات وبطل نفيها[3].

---

(١) انظر النبوات ص [١٣٩].

(٢) انظر المرجع نفسه ص [١٣٦-١٣٧] ، ومجموع الفتاوى [١٦/١٣٢-١٣٣].

(٣) انظر المرجع نفسه [١٣٧-١٣٨].

ولو نفينا هذه الصفات والحكم العائدة إليه تعالى بدعوى أنها تستلزم اللذة ، لوجب مثلا أن ننفي صفة الإرادة التي أثبتها المسلمون لله تعالى ، وأنه فاعل مختار ، فإن حجة الفلاسفة في نفي هذه الصفة هي هذه الشبهة ، فإنهم يقولون : إنه لا تعقل الإرادة إلا فيمن يجوز عليه اللذة والألم والانتفاع والضرر ، فهؤلاء المبتدعة الذين احتجوا بهذه الشبهة إما على نفي الحكمة مطلقاً ، أو على نفي ما يعود منها إلى الله تعالى إما أن يطردوا أصلهم النافي فينفوا الإرادة ، أو المثبت فيثبتوا اللذة هنا وهنا إذ لا فرق[١].

فلم يسلم هنا من الاشكالات والتناقضات إلا أهل السنة والجماعة ، فإنهم هم الذين هداهم الله تعالى إلى الحق بإذنه ، فكان قولهم المبني على نصوص الكتاب والسنة هو الحق ، والحق لا يلزم منه إلا حق.

وأعظم هذه الصفات وأكثرها أثراً هي – كما سبق – صفات القسم الأول ، وأعظم صفات هذا القسم ، هي صفة المحبة ، فإن إرادة الله تعالى تستلزم محبة عامة لأجلها فعل ، فتكون محبته تعالى أصل وجود كل موجود ، وهي الغاية التي تنتهي عندها كل الغايات[٢].

وقد تقرر أن العلل الغائية لفعل معين لا يتسلسل بل لا بد أن ينتهي عند حكمة مقصودة بذاتها ، وهذه الحكمة لا بد أن تكون محبوبة لذاتها فيكون انتهاء الحكم والغايات بهذه الصفة العظيمة.

بل كل حكمة يفعل الله تعالى لأجلها لا بد أن تكون محبوبة إما لذاتها أو لغيرها[٣]، فعلى هذا تكون كل الحكم عائدة إليه تعالى عن طريق محبته تعالى لها ورضاه.

وهذه الصفة أيضاً أشمل الصفات ، إذ تشمل محاب كثيرة لله تعالى تتضمن حكما عائدة إليه تعالى ، فهو تعالى يحب أسماءه وصفاته ، ولمحبته لها يحب أن يظهرها لعباده بآثارها التي يخلقها ، فخلق ما يكون به ذلك الظهور ، فكل ما في الكون إنما هو من آثار ملكه وسلطانه وغناه ورحمته ومحبته وربوبيته وألوهيته ، فظهور آثار كل هذه الصفات وغيرها سببه وغايته محبته تعالى لذلك الظهور.

---

(١) انظر النبوات ص [١٣١] ، ومجموع الفتاوى [١٤/١٨٤] ، والمقصود بإثبات اللذة هنا إثبات المعنى الذي اثبتته النصوص له تعالى.

(٢) انظر النبوات ص [١١٠].

(٣) انظر مجموع الفتاوى [٨/٣٦٢-٣٦٣].

وكذلك أظهرها تعالى لعباده بأمرهم بموجبها ومقتضاها ، فهو تعالى عدل ، رحيم ، بر ، شكور ، محسن ، ستير ، حي ، غفور ، صادق ، رفيق ، جواد ، فأمر عباده بالعدل بل وبنى محبته لبعض الخلق وبغض الآخرين على محبته هذه ، فهو تعالى إنما يحب أهل العدل والرحماء والأبرار والشاكرين والمحسنين وأهل الستر والحياء والعفو والمغفرة والصادقين وأهل الرفق والجود وغير ذلك من صفاته التي أمر بمقتضاها ، وهو تعالى ، يبغض من كان متصفاً بأضدادها من الصفات أو من كان متصفا بصفات تنافي صفات العبودية له تعالى[١] وكل هذا بناء على محبته تعالى لأسمائه وصفاته.

ومما تشمله هذه الصفة محبته تعالى أن يحمد وأن يمدح وأن يشكر ، ومحبته للعذر فلأجل محبته للحمد والمدح أظهر أسماءه وصفاته للخلق فإنها أعظم ما يحمد عليه تعالى ، ويمدح به ، وكذلك تنزهه تعالى عن النقائص وعما لا يليق بكمال أسمائه وصفاته فنفى – مثلاً – عن الظلم لكمال عدله وحكمته وحمده تعالى.

ولأجل محبته الشكر أنعم على الخلق هذه النعم العظيمة التي لا تعد ولا تحصى.

ولأجل محبته للعذر أرسل الأنبياء والرسل مبشرين ومنذرين.

فكل هذه المحاب لتلك الأشياء حكم عظيمة تعود عليه تعالى عند فعله لأسبابها.

بقي أن يشار هنا إلى أنه إذا تقرر أن الحكم العائدة إلى الله تعالى إنما هي صفاته القائمة به تعالى ، فليست غيراً له – بمعنى غيرية الانفصال عنه[٢] – فلا يقال إذاً إنه تعالى مستكمل بها أو محتاج إليها ، كما هو مقرر في كل صفاته تعالى ، يقول ابن تيمية : (ومعلوم أنه سبحانه موجود بنفسه لا يفتقر إلى ما هو غير له مباين له وأنه مستوجب لصفات الكمال التي هي من لوازم ذاته ، فإذا قال القائل إنه مفتقر إلى نفسه ، كان حقيقته أنه لا يكون موجوداً إلا بنفسه وهذا المعنى حق.

وإذا قيل هو مفتقر إلى صفاته اللازمة ، أو جزئه ، أو لوازم ذاته أو نحو ذلك كان حقيقة ذلك أن لا يكون موجوداً إلا بصفات الكمال ، وأنه يمتنع وجوده دون صفات الكمال التي هي من لوازم ذاته)[٣].

---

(١) انظر طريق الهجرتين ص [١٣٠] .

(٢) انظر في بيان قاعدة الغيرية ص [٧٣] .

(٣) درء تعارض العقل والنقل [٤/٢٠٣-٢٠٤].

ويقول ابن القيم رحمه الله مطبقاً هذه القاعدة على صفة الحكمة : (الحكمة صفته سبحانه ، وصفاته ليست غيراً له ، فإن حكمته قائمة به وهو الحكيم الذي له الحكمة ، كما أنه العليم الذي له العلم ، والسميع الذي له السمع، والبصير الذي له البصر ، فثبوت حكمته لا يستلزم استكماله بغير منفصل عنه ، كما أن كماله سبحانه بصفاته وهو لم يستفدها من غيره) [1].

وغاية ما يقال هنا – في الحكم العائدة إلى الله تعالى – أنه تعالى فعل أفعالاً يحبها أو يحب ما تؤول إليه ، وهذا لا يتضمن نقصاً بحال ، بل يتضمن الكمال (فإن من كان قادراً على ما يحبه ، وفعله في الوقت الذي يحبه على الوجه الذي يحبه فهو الكامل ، لا من لا محبوب له ، أو من له محبوب لا يقدر على فعله) [2].

والحق أن هذه الشبهة – الافتقار – لا تلزم إلا المعتزلة الذين جعلوا صفة الحكمة – كغيرها من الصفات عندهم – غيرًا لله تعالى منفصلة عنه، فإنه على هذا القول يكون فعلاً مفتقراً إلى غيره، أما على قول أهل السنة فلا يلزم هذا أبداً – كما تقرر –.

وقريباً من هذا ؛ الكلام في أفعال العباد فإنه تعالى يخلقها لحكمة يحبها ويرضاها سواء كانت في ذات الفعل المخلوق أو لغيره ، فإنه على عقيدة أهل السنة والجماعة في خلق أفعال العباد لا يكون تعالى مفتقراً إلى غيره فهو خلق ما يحبه ويرضاه، وليس غيره.

يوضح هذا ابن تيمية رحمه الله بقوله : (فإذا خلق شيئاً لحكمة يحبها ويرضاها، لم يجز أن يقال هو مفتقر إلى غيره، إلا إذا كان هناك خالق غيره يفعل ما يحبه ويرضاه، وهذا يجيء على قول القدرية الذين يزعمون أنه لم يخلق أفعال العباد، وأن الطاعات وجدت بدون قدرته وخلقه، فإذا قيل : إنه يحبها ويرضاها، لزم أن يكون المخلوق جعله كذلك.

وأما على قول أهل السنة – الذين يقولون : إنه خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها، فلم يوجد إلا ما خلقه هو، وله في ذلك من الحكمة البالغة ما يعلمه هو على وجه التفصيل، وقد يعلم بعض عباده من ذلك ما يعلمه إياه إذ لا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء) [3].

---

(١) شفاء العليل [١٢٨/٢].

(٢) شرح الأصبهانية (٣٥٩/٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٣٧٩/٨-٣٨٠).

النوع الثاني من أنواع الحكم : الحكم العائدة إلى المخلوقين:

الكون مليء بنعم ومحاسن ومنافع جمة ، كم فيه من تقديرات عظيمة وهدايات للمخلوقات لا تعد ولا تحصى ، وذلك كله – من النعم والمحاسن والمنافع والهدايات – من الله تعالى العظيم الجليل ، هو الذي أنعم وأحسن وهدى وقدّر ونفع.

وكل المسلمين على أن كل هذه المنافع والنعم ونحوها أرادها الله تعالى ، وأنها مترتبة على أفعاله تعالى الكونية ، وأوامره الشرعية ، وأنه تعالى فعل أفعالاً وأمر بأوامر ترتبت عليها تلك الحكم والمصالح.

فأما نفاة التعليل فيثبتون مجرد ترتب بلا قصد منه تعالى لهذا بهذا ، وأما المثبتة – وهم جمهور المسلمين – فإنهم يثبتون أن الله تعالى فعل أفعالاً اقتضت تلك النعم والمنافع ، وأنه تعالى – كما تقرر في القاعدة السابقة – يقصد تلك المنافع والنعم والهدايات بتلك الأفعال ، فأفعاله تعالى معللة بتلك الحكم التي هي تلك المنافع والنعم والهدايات ، فتكون هي الحكم العائدة إلى المخلوقات ، وهذا هو اعتقاد أهل السنة هنا ، فهو مقتضى كمال حمده تعالى ولازم إثبات إرادته تعالى وعلمه – كما قد سبق تقريره – .

وهذا النوع لازم وموجب ومقتضي النوع الأول ، فإثبات أن الله تعالى يفعل لحكم تعود عليه ، يقتضي إثبات الحكم العائدة إلى خلقه المتضمنة رحمتهم ، ومصلحتهم ومنفعتهم وهدايتهم الكونية ، إذ لم تقع هذه إلا لما قام به تعالى من محبة ورحمة وإحسان – وهي من الحكم العائدة إليه تعالى – فهذه الصفات ونحوها هي التي استلزمت واقتضت تلك الحكم العظيمة العائدة إلى الخلق.

وهذا التقرير مبني على إثبات آثار ما قام به تعالى من صفات ، فإثبات حكمة تقوم به تعالى وتعود إليه ، يقتضي إثبات أثرها وموجبها وهو ما يعود إلى الخلق منها.

والذي عليه السلف وجمهور مثبتة التعليل من الفقهاء ، وأهل الحديث وأهل الكلام كالكرامية وغيرهم أن الأمور العامة التي يفعلها الله تعالى ، تكون لحكمة عامة ورحمة عامة ومصلحة عامة ونفع عام ، وتتعلق بعموم خلقه ، يقول ابن تيمية رحمه الله حاكياً اعتقادهم : (بل يقولون إنه يفعل ما يفعل سبحانه لحكمة يعلمها سبحانه وتعالى ... والأمور العامة التي يفعلها تكون لحكمة عامة ورحمة عامة، كإرسال محمد صلى الله عليه وسلم ، فإنه

كما قال تعالى : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ فإن إرساله كان من أعظم النعمة على الخلق وفيه أعظم حكمة للخالق ورحمة منه لعباده..)[١].

ويقول رحمه الله : (وذهب جمهور العلماء إلى أنه أمر العباد بما فيه صلاحهم ونهاهم عما فيه فسادهم ، وأن فعل المأمور به مصلحة عامة لمن فعله ، وإن كان فيه ضرر على الناس لمعصيته ، فإن الله كتب في كتاب فهو عنده موضوع فوق العرش : « إن رحمتي تغلب غضبي » وفي رواية : « إن رحمتي سبقت غضبي »[٢]..)[٣].

فالله تعالى يفعل لمصالح الخلق ونفعهم العام ، وأفعاله الكونية وأحكامه الشرعية إنما هي في مصالحهم وفي درء المفاسد عنهم ، فتكون لحكم عظيمة قد يعلمها العباد وقد لا يعلمونها، ولا يمكن أن يفعل تعالى ما هو خلاف ذلك أو يأمر به[٤].

وقول الجمهور هنا بأن الله تعالى يفعل لمصالح وحكم تعود إلى المخلوقين تستلزم مصلحتهم العامة ونفعهم العام ، يتضمن معنى مهما وهو أن هذه المصالح والمنافع تتعلق بعامة الخلق ولا يستلزم أن تكون لكل فرد ، إذا قد يحصل في ضمنها مضرة لبعض الخلق ، فلا يعني قولهم إذاً أنه لا بد من حصول المصلحة لكل معين.

يقول ابن تيمية رحمه الله: (ومع هذا فمعلوم أن اعتبار الشارع المصالح العامة الكلية لا يوجب حصول هذا في كل معين ، فقطع يد السارق وإن كان شراً بالنسبة إليه إذا لم يتب ، فهو مصلحة لعموم الخلق ، وكذلك سائر العقوبات الشرعية ، وكذلك الجهاد ، وإن كان منه قتل نفوس وأخذ أموالهم وسبي حريمهم فمصالحه غامرة لهذه المفسدة القليلة.

ولهذا كان مبنى الشريعة على تحصيل المصالح وتكميلها ، وتعطيل المفاسد وتقليلها ، والشارع يحصل خير الخيرين في الحصول ، وشر الشرين في الدفع ، وقد يلتزم تفويت خير قليل لتحصيل خير كثير ، أو دفع شر دفعه أنفع من ذلك الخير القليل ، أو يلتزم تحصيل شر قليل لتفويت شر كثير أو لتحصيل خير هو أنفع من دفع ذلك الشر القليل ، وإذا كان هذا

---

(١) مجموع الفتاوى [٨/٩٣].

(٢) الحديث سبق تخريجه ص [١٥٣].

(٣) منهاج السنة [١/٤٦٢] ، وانظره [٣/٣٧] ، ومجموع الفتاوى [١٤/٢٧٦] ، وشرح الأصبهانية (٢/٣٧٧).

(٤) انظر مجموع الفتاوى [١٦/١٦٥].

موجود في أحكامه الأمرية فكذلك في أحكامه الخلقية ، وهو سبحانه له الخلق والأمر سبحانه وتعالى عما يشركون ، وهذه الطريقة طريقة عامة أهل الفقه والحديث والتصوف وكثير من أهل الكلام كالكرامية وغيرهم) (١).

فإثبات أنه تعالى يفعل للمصلحة والمنفعة العامتين ، لا يستلزم حصول ذلك لكل معين ، بل يحصل لعامة الخلق ، مع حصول نوع ضرر لبعضهم ، وهذا هو ما عليه جمهور المسلمين كما حكى ذلك ابن تيمية رحمه الله في نصه السابق ، على أن هذا الضرر – كما سيأتي في القاعدة الثامنة – إنما وجد لحكمة عظيمة أخرى يريدها الله تعالى – مع أنه أصلا من لوازم المخلوق الذي لا يمكن وجوده إلا به – فهو مغمور في تلك المصالح العظيمة والمنافع الراجحة.

وعلى هذا فلا يمكن أبداً أن يقع شر راجح أو ضرر عام بل الذي يقع على سبيل العموم والرجحان هو الخير والمصلحة والمنفعة ، وهذا هو مقتضى إثبات الحكمة العائدة إلى الخلق.

ومما يمثل به هنا على هذه القاعدة رسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فمع أن رسالته رحمة عامة ومصلحة بالغة ، إلا إنه شقي برسالته طوائف من الناس من مشركي العرب وكفار أهل الكتاب الذين كذبوه وأهلكوا بسببه ، لكن سعد به أضعافهم ، فمنهم من أهلكه الله تعالى بالجهاد ، لكن اهتدى منهم أضعافهم ، والذين أذلوا بالجزية أو بغيرها وحدث عليهم الصغار فهؤلاء قلل شرهم وضعف كفرهم ، فكان قهرهم هذا مصلحة ورحمة(٢)، ثم حصل بعد ذلك من الهدى والرحمة لغيرهم ما لا يحصيه إلا الله تعالى ، فكانت المصلحة بإرساله وإظهار دينه أعظم وأبلغ من الضرر الحاصل لبعض الخلق ، الذي لا يقاس به أصلاً.

وأيضاً من الشواهد هنا الشريعة وأحكامها ، وكيف ابتنت على تحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها ، وكل أبوابها قائمة على هذا.

فمثلاً العقوبات الشرعية من أعظم الدلائل هنا ، فقطع يد السارق مثلاً فإنه وإن كان شراً بالنسبة إليه إلا أنه مصلحة بالنسبة للخلق ، وهكذا بقية الحدود.

---

(١) شرح الأصبهانية (٢/٣٧٧)، وانظر مجموع الفتاوى [٨/٩٣-٩٤] ، [١٤/٢٧٦-٢٧٧] ، ومنهاج السنة [١/٤٦٢-٤٦٣] ، [٣/٣٧].

(٢) انظر مجموع الفتاوى [٨/٩٢-٩٣] ، [١٤/٢٧٦] ، ومنهاج السنة [٣/٢٣٧].

والجهاد أيضاً من أعظم ما يمثل به هنا[١]، – وقد أشار ابن تيمية رحمه الله إلى هذين الأمرين في نصه السابق –.

وكذلك من الشواهد هنا العقوبات الإلهية ، فإهلاك فرعون مثلاً شر بالإضافة إليه (لكن حصل بهذا الإهلاك من النفع العام للخلق إلى يوم القيامة ، والاعتبار بقصة فرعون ما هو خير عام ، فانتفع بذلك أضعاف أضعاف من استضر به ، كما قال تعالى : ﴿ فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَـٰهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ فَجَعَلْنَـٰهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِّلْـَٔاخِرِينَ ﴾ [الزخرف:٥٥] ، وقال تعالى بعد ذكر قصته : ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ ﴾ [النازعات:٢٦])[٢].

فتقرر بما مضى كله أمران مهمان:

الأول منهما: أن الله تعالى يفعل لحكم وعلل حميدة تعود إلى الخلق تتضمن نفعهم ومصلحتهم وهذا مقتضى وأثر للحكم القائمة به والعائدة إليه تعالى.

الثاني: أنه لا يلزم من إثبات هذا الأمر – وهو نفع العباد – حصوله لكل فرد ومعين بل لعمومهم ، وهذا ما عليه جماهير المسلمين من أهل السنة وغيرهم.

فأهل السنة بل جمهور المسلمين (يثبتون الحكمة في أفعال الله تعالى ، وأنه يفعل لنفع عباده ومصالحهم ولكن لا يقولون بما تقوله المعتزلة ، ومن وافقهم بأن ما حسن منه حسن من خلقه ، وما قبح من خلقه قبح منه)[٣].

فهم كما أنهم يبطلون قول الجبرية بنفي التعليل ، فإنهم كذلك يبطلون قول المعتزلة بالصلاح والأصلح الذي يتضمن وجوب رعاية الصلاح والأصلح في حق كل معين[٤].

وينبه هنا إلى أمر متعلق بأمر الله تعالى الشرعي وحكمه الأمري وهو أنه إذا قيل هنا أمر الله تعالى يستلزم مصالح عامة ، لا يلزم معها حصول المصلحة لكل معين فالمقصود نفس

---

(١) انظر شرح الأصبهانية (٢/٣٧٧).
(٢) مجموع الفتاوى [١٤/٢٧٦].
(٣) منهاج السنة [٣/١٤].
(٤) انظر شرح الأصبهانية لابن تيمية (٢/٣٧٦).

الأمر وإرسال الرسول ، إما كون العبد يفعل المأمور ويترك النهي عنه ، فهذا مصلحة على الإطلاق فهو مصلحة لكل أحد يقوم بذلك الفعل أو الترك[١].

منشأ الحكم الحاصلة من الشرائع :

ولعل من المناسب هنا الإشارة إلى مسألة مشهورة وهي مسألة منشأ الحكمة الحاصلة من الأمر الشرعي ، وهل هي ناشئة من الفعل المأمور به أم من الأمر ، والذي عليه السلف وأئمة أهل العلم أن الحكم الناشئة من الأمر الشرعي الحاصلة منه ثلاثة أنواع[٢]:

الأول: أن تكون الحكمة في نفس الفعل ، وأن لم يؤمر به ، فيكون الفعل مشتملاً على مصلحة أو مفسدة ، وذلك مثل الصدق والعدل المشتملين للمصلحة ، والكذب والظلم المشتملين للمفسدة ، فتأتي الشريعة بالفعل المشتمل للمصلحة ، وتنهى عن الفعل المشتمل للمفسدة طلباً للمصلحة ودرءً للمفسدة.

فالحكمة هنا ناشئة من نفس الفعل ، بمعنى أن المصلحة ستحصل لفاعل الفعل المشتمل للمصلحة ، ولو لم تأت الشريعة بالأمر به، والمفسدة حاصلة لفاعل الفعل المشتمل للمفسدة ولو لم تنه الشريعة عنه ، فالأمر والنهي هنا كاشفان.

الثاني: أن تكون الحكمة ناشئة من الأمر ومن الفعل بمعنى أن ما أمر به ونهى عنه صار متصفاً بحسن اكتسبه من الأمر ، وقبح اكتسبه من النهي ، فالشارع إذا أمر بشيء صار حسناً ، وإذا نهى عن شيء صار قبيحاً ، فاكتسب الفعل الحسن والقبيح بخطاب الشارع ، فالمصلحة والمفسدة ليست ناشئة من ذاته أصلاً وإنما بخطاب الشرع ، ثم اتصف هو بتلك المصلحة أو تلك المفسدة ، وهذا مثل الصلاة إلى المسجد الأقصى.

---

(١) انظر المرجع السابق [٤٦٣/١].

(٢) انظر مجموع الفتاوى [٤٣٤/٨-٤٣٦] ، وجواب أهل العلم والإيمان [٢٣٩-٢٤٠] — وهو ضمن مجموع الفتاوى [٢٠٢/١٧-٢٠٣] — شرح الأصبهانية (٦١٨/٢-٦١٩) ومفتاح دار السعادة [٤٤٥/٢] وقد جعل ابن القيم رحمه الله في هذا الموضع القسم الثالث هنا — وهو ما كانت الحكمة فيه ناشئة من نفس الأمر — قسمين وهما : ١- أن تكون الحكمة ناشئة من نفس الأمر مثل التجرد من الإحرام والسعي بين الصفا والمروة. ٢- أن تكون الحكمة ناشئة من العزم المجرد : ومثاله قصة الذبح والثلاثة انظر مفتاح دار السعادة (٤٤٥/٢). وانظر ما سيأتي إن شاء الله في مسألة التحسين والتقبيح العقليين ص (٥٤٥).

الثالث: أن تكون الحكمة ناشئة من نفس الأمر ، وليس في الفعل مصلحة أبداً وإنما أمر الشارع به امتحاناً وابتلاء للصبر ، هل يطيع أم يعصي ، ولا يكون الفعل مراداً ألبتة ، ولذلك ينسخ بمجرد ظهور موقف العبد إما تسليماً وعزما على التنفيذ أو إباءً عنه ، وهذا مثل قصة ابتلاء إبراهيم عليه السلام بأمره بذبح ابنه ، ومثل قصة الثلاثة الأبرص والأقرع والأعمى الذين ابتلاهم الله تعالى ، فأبرأهم من عيوبهم وأعطاهم أنواع الأنعام ، ثم أرسل ملكاً يسألهم ويطلب منهم طلباً ليختبرهم أيهم يشكر[(١)].

فبمجرد ظهور عزم إبراهيم والأعمى على التنفيذ ، وظهور إباء الأبرص والأقرع نسخ الأمر.

وبهذا التقسيم وفق الله تعالى أهل السنة في هذه المسألة التي هي محل اشتباه وضلال ، وقد ضل المعتزلة والأشاعرة في هذه المسألة فلم تعرف المعتزلة إلا الأول ، ولم تعرف الأشاعرة إلا الثالث ، ولم يعرف كل فريق بقية الأنواع[(٢)].

وخلاصة هذه القاعدة العظيمة أن الله تعالى يفعل لحكم عظيمة تعود إليه تعالى ، وتقتضي وتستلزم حكما تعود إلى المخلوقات تتضمن مصلحتها العامة والنفع الراجح فمثلاً شريعته التي أمر بها فإنه تعالى أمر بها لحبه ذلك ، فهو يحب أن يعبد ويطاع وتظهر ألوهيته، وهذه حكم تعود إليه تعالى ، وهي رحمة للعباد ، وسعادة لهم ونور يمشون به في الدنيا ، ونظام لحياتهم ، وهذه حكم تعود إليهم وهكذا ، وهذه الحكم العائدة إليهم هي ثمرات وآثار لتلك الحكم العائدة إليه تعالى، وهذا يعني أنها حكم وغايات مخلوقة لا تقوم به تعالى ، إذ لا يقوم به إلا الحكم العائدة إليه ، وهي إنما سميت حكمة من باب تسمية الأثر بمسمى المصدر وهو الصفة كما قد تسمى الجنة رحمة والمطر رحمة ، إذ هما أثران لصفة الرحمة القائمة بالله تعالى.

ولا يقال إن الله تعالى مستكمل بهذه الحكم العائدة إلى الخلق ، إذ أنه تعالى خالق الخلق وخالق لتلك الحكم المنفصلة عنه فهو الذي قدر كل شيء وخلقه فكل شيء من تقديره وخلقه ومراده تعالى ، فكيف يفيد منها وهو خالقها وكيف تفيده وهي مخلوقة له تعالى.

---

(١) الحديث في صحيح البخاري (٦٠) كتاب أحاديث الأنبياء (٥١) باب حديث أبرص وأقرع وأعمى ، حديث رقم (٢٤٦٤) (٦/٥٠٠-٥٠١)، وفي صحيح مسلم (٥٣) كتاب الزهد حديث (٢٩٦٤) (٤/٢٢٧٥).

(٢) انظر مجموع الفتاوى [٨/٤٣٦] ، وجواب : أهل العلم والإيمان [٢٣٧-٢٤٥-٢٤١] وهو في مجموع الفتاوى [١٧/٢٠٣] ، وشرح الأصبهانية (٢/٦١٨-٦١٩).

وكيف يستفيد المحدث من الحادث، والكامل من الناقص والخالق العظيم سبحانه وتعالى من المخلوق الضعيف!

فالله تعالى واجب الكمال، وكل ما في العالم من وجوه الكمال فهو مستفاد من كماله تعالى وحده.

والله تعالى هو الصمد الغني عن كل ما سواه وهو القيوم بنفسه، وكل ما سواه محتاج إليه، وهو تعالى المقيم لكل ما سواه.

يقول ابن تيمية رحمه الله: (الممتنع أن يكون الرب تعالى مفتقراً إلى غيره أو أن يكون ناقصاً في الأزل عن كمال يمكن وجوده في الأزل كالحياة والعلم، وإذا كان هو القادر الفاعل لكل شيء لم يكن محتاجاً إلى غيره بوجه من الوجوه، بل العلل المفعولة هي مقدورة ومرادة له، والله تعالى يلهم عباده الدعاء ويجيبهم، ويلهمهم التوبة ويفرح بتوبتهم إذا تابوا ويلهمهم العمل ويثيبهم إذا عملوا، ولا يقال أن المخلوق أثر في الخالق أو جعله فاعلاً للإجابة، والإثابة والفرح بتوبتهم، فإنه سبحانه هو الخالق لذلك كله، لله الملك، وله الحمد لا شريك له في شيء من ذلك، ولا يفتقر فيه إلى غيره، والحوادث التي لا يمكن وجودها إلا متعاقبة لا يكون عدمها في الأزل نقصاً)[1].

فالله غني تام الغنى عن خلقه، فإنه كما قال تعالى نفسه في الحديث القدسي: «يا عبادي إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني»[2].

وابن تيمية رحمه الله يشير في كلامه السابق إلى مسألة مهمة هنا وهي أن حصول الحكمة ووجودها في وقتها كمال، وأما حصولها دون وقتها أو بعده فليس كمالاً، فيكون عدمها قبل وقت حدوثها أو بعده هو الكمال، وهذا مثل أفعاله تعالى[3].

فحصول الحكم العائدة إليه تعالى، وما يقتضيه من حكم عائدة إلى الخلق إنما يكون كمالاً إذا جاء في وقته المناسب له، وأما عدمه قبل ذلك فلا يكون نقصاً بل هو الكمال، إذ كون حصول الحكمة من الكمال لا يعني أن توجد في كل وقت بل يقتضي حصولها في الوقت المناسب لها لا قبله ولا بعده.

---

(١) منهاج السنة [١/٤٢٠-٤٢١]، وانظر مجموع الفتاوى [٨/٣٧٩]، [١٦/١٣٢]، والنبوات ص [١٣٥-١٣٦]، والدرء [٤/٢٠٣]، وشرح الأصبهانية ص (٢/٣٥٩) وشفاء العليل [٢/١٢٨]، وانظر ما تقرر في مسألة إثبات غناه تعالى من هذا البحث ص [١٢٣].

(٢) سبق تخريجه انظر ص [١٢٢].

(٣) انظر النبوات ص [١٣٨-١٣٩] وشفاء العليل [٢/١٢٨].

القاعدة السادسة: إثبات قاعدة التعليل ، وهي : أن الله تعالى لا يسوي بين المختلفين ولا يفرق بين المتماثلين.

والمقصود بالمتماثلين هنا : المتفقان في المعاني والأوصاف التي تستوجب حكما معينا ونتائج معينة سواء في الأحكام الشرعية ، أو في التقديرات الكونية.

٥ وأما المختلفان فالمراد بهما : الأضداد المختلفة في تلك المعاني والأوصاف التي هي مناط الحكم[١].

فهذه القاعدة العظيمة تنص على أنه تعالى لا يسوي بين تلك المختلفات ولا يفرق بين تلك المتماثلات ، فإنه تعالى حكيم يضع كل شيء في موضعه ، (فهو سبحانه كما يفرق بين الأمور المختلفة فإنه يجمع ويسوي بين الأمور المتماثلة فيحكم في الشيء – خلقا أو أمراً ١٠ – بحكم مثله ، فلا يفرق بين المتماثلين ولا يسوى بين شيئين غير متماثلين ، بل إن كانا مختلفين متضادين لم يسو بينهما ، وقد بين سبحانه أن السنة لا تتبدل ولا تتحول في غير موضع ، والسنة هي العادة التي تتضمن أن يفعل الثاني مثل ما فعل بنظيره ، ولهذا أمر سبحانه وتعالى بالاعتبار ... والاعتبار أن يقرن الشيء بمثله فيعلم أن حكمه مثل حكمه..)[٢].

١٥ وإثبات هذه القاعدة إثبات عين التعليل ، ونفيها نفيه ، فكما أن إثبات التعليل يستلزم إثبات هذا القاعدة[٣] فإن إثباتها متضمن للقول به ، إذ لما كانت الحكمة وضع الشيء في موضعه؛ لزم أن يجعل كل شيء مع مثيله، ويفرق بين كل شيء والشيء المختلف عنه ، ثم أن هذا الجعل دليل على أن الفاعل لم يجعل المتماثلين في حكم واحد إلا لاعتباره للعلة الجامعة ، ولم يفرق بين المختلفين إلا لاعتباره والاختلاف في العلة ، وهذا هو التعليل ، ٢٠ ولذلك يقول ابن تيمية رحمه الله : (وكذلك الواحد من العباد إذا وضع كل شيء في موضعه فجعل الطيب مع الطيب وجعل الخبيث مع الخبيث في المكان المناسب له ، كان ذلك عدلاً وحكمة ، فرب العالمين إذا وضع كل شيء موضعه، لم يجعل الذين أمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض، ولم يجعل المتقين كالفجار ولا المسلمين كالمجرمين)[٤].

---

(١) انظر السنن الإلهية لعبد الكريم زيدان ص [١٦٣].

(٢) مجموع الفتاوى [١٩/١٣].

(٣) انظر النبوات ص [٣٤٩].

(٤) جواب أهل العلم والإيمان ص [٢١٣] ، وهي في مجموع الفتاوى [١٧٦/١٧] ، وانظر النبوات ص [٣٤٩].

وبناء على هذا فأهل السنة والجماعة من أعظم الناس إيمانا بهذه القاعدة العظيمة إذ هو مقتضى الإيمان بأن الله تعالى حكيم يضع كل شيء في موضعه ، وفي استقراء شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله لأقوال السلف من الصحابة والتابعين بخصوص مسألة التعليل – والذي سبق الإشارة إليه ويأتي في الإجماع – بين رحمة الله أنه لم يجد فيها ما يخالف إثبات التعليل، من مثل دعاوي الجهمية من أن الأمور المتماثلة قد يأمر الله تعالى بأحدها وينهى عن الآخر لا لسبب ولا لحكمة، أو أن الأقوال المتماثلة والأعمال المتماثلة من كل وجه يجعل الله تعالى ثواب بعضها أكثر من الآخر بلا سبب ولا حكمة.

وما يقال في عدم التفريق بين المتماثلات يقال في الجمع بين المختلفات.

ونصوص الكتاب والسنة الدالة على هذه القاعدة متوافرة ، وسيأتي بيانها ضمن الأدلة على مسألة التعليل – إن شاء الله – ، ولعل من أصرحها الأدلة التي تنكر على من يظن بالله تعالى خلاف هذه القاعدة يقول ابن تيمية رحمه الله : (وقد بين سبحانه الفرق بين ما أمر به ، وما نهى عنه ، وبين من يحمده ويكرمه من أوليائه ومن يذمه ويعاقبه من أعدائه ، وأنهم مختلفون لا يجوز التسوية بينهما ، وجعل خلاف ذلك من المنكر الذي لا مساغ له فقال تعالى : ﴿ أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ [القلم : ٣٥ – ٣٦] ، وقال : ﴿ أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴾ [ص:٢٨])(١).

والقول بموجب هذه القاعدة مقتضى إثبات عدله تعالى التام ، الذي أثبته تعالى لنفسه وأفعاله وأحكامه ، ونفى عنه نقيضه وهو الظلم ، فالقول بخلاف هذه القاعدة – بأن يجوز على الله تعالى فعل كل ممكن فيجوز أن يسوي بين المختلفات ويفرق بين المتماثلات – منكر من القول وزور ، وهو ظن سوء بالله تعالى ، وهو ظن الجاهلية الذي ذمه الله تعالى وأنكره(٢) ، إذ ظنوا أن الله تعالى لن ينصر رسوله والمؤمنين ، وأنه قد يجعل الذين آمنوا مثل الكفار ، فانكر الله تعالى عليهم ذلك وجعله من الظن السيء به تعالى.

---

(١) مجموع الفتاوى [١٧/١٧٤] ، وانظره أيضاً [١٤/٢٦٧-٢٦٨]. والنبوات [٣٤٨-٣٤٩].

(٢) انظر النبوات لابن تيمية [٣٥٣-٣٥٦] ، وانظر ص [٣٩١] من هذا البحث.

وهذه القاعدة العظيمة تقوم عليها مسائل عظيمة من الدين ، كالنبوات وإثباتها ، وشرائع الدين ، وإثبات العقاب الأخروي ، وغير ذلك من مسائل بحيث أن القول بخلاف هذه القاعدة يوجب الخلل في هذه المسائل.

فدلائل النبوة – مثلاً – منها ما لا يثبت إلا بإثبات هذه القاعدة ، كالمعجزات التي خص الله تعالى بها الأنبياء لتكون دليلاً وآية على صدقهم ، فإنما دلنا على اختصاصهم بها إثبات هذه القاعدة ، ولو جاز على الله تعالى أن يسوي بين المختلفين ، لجاز أن يظهر المعجزات على يد الكاذب أيضاً ، وهذا ما جوزه نفاة التعليل ، فوقعوا في تناقض وخلل عظيمين ورد للنصوص الشرعية.

وفي المصير الأخروي للمكلفين ، دلتنا على هذه القاعدة على أن هناك فريقين، فريقا للجنة اتصف بالإيمان ، وفريقا للنار عدم هذا الوصف ، والقول بخلاف هذه القاعدة – يجوّز ادخال الكفار الجنة وإدخال المؤمنين النار ، وهذا ما جوزه – للإسف – نفاة التعليل وهو نفس الظن السيء الذي ظنه الجاهليون وأنكره الله تعالى عليهم.

وأما أمره تعالى المتضمن لشريعته فهو من أعظم الأدلة على هذه القاعدة فشريعته تعالى قائمة على عدم التفريق بين المتماثلين وعدم التسوية بين المختلفين فكانت بهذا موافقة للعقل والفطرة ، يقول ابن القيم رحمه الله : (وأما أحكامه الأمرية الشرعية فكلها هكذا ، نجدها مشتملة على التسوية بين المتماثلين وإلحاق النظير بنظيره ، واعتبار الشيء بمثله، والتفريق بين المختلفين ، وعدم تسوية أحدهما بالآخر ، وشريعته سبحانه منزهة أن تنهى عن شيء لمفسدة فيه ثم تبيح ما هو مشتمل على تلك المفسدة أو مثلها أو ازيد منها ، فمن جوز ذلك على الشريعة فما عرفها حق معرفتها ، ولا قدرها حق قدرها ... وقد فطر الله سبحانه عباده على أن حكم النظير حكم نظيره ، وحكم الشيء حكم مثله ، وعلى إنكار التفريق بين المتماثلين ، وعلى إنكار الجمع بين المختلفين ، والعقل والميزان الذي أنزله الله سبحانه شرعاً وقدراً يأبى ذلك)[1].

ويقول أبو المظفر السمعاني رحمه الله مقرراً هذه القاعدة من جهة العقل ، في معرض إثباته للقياس (وإن من العقل أن كل شيئين مشتبهين ؛ فحكمهما من حيث اشتبها واحد،

---

(١) إعلام الموقعين [١/١٣١].

ولولا أن الأمر في العقول كذلك لم يكن لنا سبيل إلى التمييز بين المتضادين ، ولا عرفنا صادقاً من كاذب، ولا محقاً من مبطل ، ولا كاملاً من ناقص ، ولا قصيراً من طويل ، ولذهب علم الحواس وبطلت فائدته.

وذكر الله الأمثال في كتابه ، وضرب الشبه بين المثال والممثل به ، وجرت عادة أهل العقل استعمالهما في كلامهم وابتدالها في مخاطبتهم وجمعوا بالمعنى بين الشيء وغيره، وألحقوا حكمه بحكمه...).

ثم ذكر – رحمه الله – بعض أمثلة العرب والتي يقولونها عندما تتشابه الواقعة الجديدة مع واقعة المثل ، ثم قال : (وأمثال هذا تكثر ، فثبت أن الأمر في العقول الصحيحة من أن كل مشتبهين فحكمهما من حيث اشتبها واحد، وصح أن المعاني أدلة ، وأنها متى وجدت متفقة أوجبت اتفاق الأحكام، ومهما كانت مختلفة أوجبت اختلافها) ثم قال رحمه الله عن التفريق بين المتشابهات (فغير جائز عندنا أن يقع التفريق بينهما من الوجه الذي يتعلق به الحكم منهما وإن جاز أن يقع ذلك من سائر الوجوه ، وإنما المعتبر في الجمع والفرق على النكتة التي هي مناط الحكم ورباطه دون ما سواه) [1].

فالشريعة إذاً لم تفرق بين شيئين و لم تجمع بين آخرين إلا لمعنى وعلة تجمع أو تفرق ، وهذا ما قرره أئمة أصول الفقه – رحمهم الله – رادين على من زعم خلاف ذلك ، يقول أبو يعلى رحمه الله في المثلين في العقليات: (إنما وجب تساوي حكمهما ، لأن كل واحد منهما قد ساوى الآخر فيما لأجله وجب له الحكم ، أما لذاته كالسوادين، أو لعلة أوجبت ذلك كالأسودين وهكذا القول في المختلفين.

وعلى هذه الطريقة بعينها يجري القياس) [2].

ويقول أبو إسحاق الشيرازي رحمه الله راداً على من أنكر القياس بناء على اعتقاده خلاف هذه القاعدة: (لا يجوز – أي نفي القياس – لأنه يؤدي إلى الجمع بين المتفرقين والتفرقة بين المتساوين ، ولما بطل أن يقال هذا في العقليات فكذلك في الشرعيات.

---

(١) قواطع الأدلة [٤/٢٧-٣٠].

(٢) العدة في أصول الفقه [٤/١٢٨٩].

وجواب آخر : إنا لا نسلم وما ذكروه - أي القول بخلاف هذه القاعدة - فإنه ما افترق الجمع بين متشابهين إلا لافراقهما في معنى يوجب الفرق بينهما ، ولا يستوي حكم متفرقين إلا لتساويهما في معنى يوجب التسوية بينهما...) (١).

وبهذا يتقرر أن قيام الشريعة على هذه القاعدة العظيمة ، وهذا من أدل الدلائل على إثباتها.

ولعله يكفي هنا في إثباتها ، معرفة سلف القائلين بخلافها ، فإن أول من قال بتجويز التفريق بين المتماثلين والتسوية بين المختلفين على الله تعالى هو الجهم بن صفوان شيخ الجهمية ، والنظام (٢) المعتزلي المشهور.

فأما الجهم بن صفوان فيقول عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : (فإن هذه الأقاويل - نفي الحكمة والتعليل - أصلها مأخوذ من الجهم بن صفوان إمام غلاة المجبرة ، وكان ينكر رحمة الرب ، ويخرج إلى الجذمى ، فيقول : أرحم الراحمين يفعل مثل هذا؟ يريد بذلك أنه ما ثم إلا إرادة رجح بها أحد المتماثلين بلا مرجح لا لحكمة ولا رحمة) (٣).

ثم تابع الأشاعرة ومن وافقهم من الجبرية الجهم في هذا القول ، وجوزوا على الله تعالى فعل في كل ممكن.

---

(١) شرح اللمع [٢/٧٦٧-٧٦٨] ، وانظر في هذا أيضاً التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب الحنبلي [٣/٤٠٦] ، والوصول إلى الأصول لأبي الفتح البغدادي رحمه الله [٢/٢٣٤-٢٣٧] ، وقد أطال في الرد على من قال بخلاف هذه القاعدة ، مبينا أن الشريعة موضوعة على قضية معلومة ، وتكلم - رحمه الله - كلاماً جميلاً عن الحكم من كليات الشريعة عبادات ومعاملات ومناكحات وسياسات، وبين الغايات الحميدة والفوائد الجمة التي جاءت أحكام الشريعة لتحقيقها ، ومن المعلوم أن مراعاة العلل والغايات عند الحكم الشرعي متضمن لإثبات الجمع بين المتماثلات ، والتفريق بين المختلفات.

(٢) النظّام: هو إبراهيم بن سيّار أبو إسحاق مولى آل حارث بن عباد الضبعي، البصري المتكلّم، شيخ المعتزلة، كفّره بعض أهل العلم لضلالاته، صنف الكثير من المصنفات، منها : « الطفرة » ، « الجواهر والأعراض » ، « حركات أهل الجنة » ، وغيرها ، مات بسقوطه من غرفة وهو سكران، سنة بضع وعشرين ومائتين، انظر: فهرست ابن النديم (ص٢٠٥)، تاريخ بغداد (٦/٩٧)، سير أعلام النبلاء (١٠/٥٤١).

(٣) جواب أهل العلم والإيمان ص [٢١٥] ، وهو في مجموع الفتاوى [١٧/١٧٧]، وراجع ص (٥٠) من هذا البحث.

وأما النظام فهو أول من أشتهر بنفي القياس الشرعي، وكان من أدلته نقض هذه القاعدة ، فقال : إن الشريعة جاءت بالتفريق بين المتماثلات والجمع بين المختلفات ، ويضرب على ذلك ما يظنه أمثلة عليه ، وقد تصدى له أهل العلم وخاصة محققوا أهل الأصول وأبطلوا كلامه ونقضوه[1].

وفكرة هذا سلف القائلين بها فكرة باطلة ، والمقصود إثبات نقيضها وهو أن الله لا يفرق بين المتماثلين ولا يجمع بين المختلفين ، وأنه إذا رجح أحد المتماثلين فإنه لا يرجحه إلا لعلة ومرجح ، فلا يكونان متماثلين من كل وجه، وإذا سوى بين المختلفين فليسا مختلفين من كل وجه بل لا بد من اشتراكهما في وجه الوجوه أو علة من العلل تسبب تلك التسوية.

---

(١) انظر شرح اللمع للشيرازي [٢/٧٦٧] ، والوصول للبغدادي [٢/٢٣٣] ، والتمهيد لأبي الخطاب [٣/٤٠٤] ، وقواطع الأدلة للسمعاني [٤/٢٢ ، وما بعدها].

القاعدة السابعة : الحكمة ركن في التخصيص ، ومرجح أساسي عند الترجيح:

تقرر في ما مضى عند الكلام في الأصول على القدرة والإرادة أن نسبتهما إلى جميع المتماثلات سواء ، فيمتنع الترجيح والتخصيص بمجردها ، وأن الإرادة وإن كان من شأنها جنس التخصيص إلا أنها لا تخصص بمجردها هذا المعين على هذا المعين ، بل لا بد من سبب يوجب التخصيص.

يقول ابن تيمية رحمه الله : (نسبة القدرة والمشيئة إلى جميع المتماثلات سواء ، فيمتنع الترجيح بمجرد ذلك ، فلا بد أن يكون المرجح ما لله تعالى في ذلك من الحكمة ، والحكمة تستلزم علم الحكيم بأن أحد الأمرين أولى من الآخر ، وأن يكون الراجح أحب إليه من الآخر) (١).

وإرادة ترجح بلا مرجح أو تخصص بلا مخصص غير معقولة أصلاً – كما قد تقرر – بل هما من الممتنع ، وأن تصورت فإنها صفة نقص لا صفة كمال ، فيتنزه الله تعالى عنها ، وتثبت له إرادة تخصص بين الأشياء وترجح بحسب العلم والحكمة.

يقول ابن تيمية رحمه الله مستدلاً بقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا فَعَلُواْ فَـٰحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ﴾ [الأعراف: ٢٨]. على إثبات هذه القاعدة (فذكر براءته من هذا على وجه المدح له بذلك ، وتنزيهه عن ذلك ، فدل على أن من الأمور ما لا يجوز أن يضاف إلى الله الأمر به ، ليست الأشياء كلها مستوية في أنفسها ولا عنده ، وأنه لا يخصص المأمور على المحظور لمجرد التحكم بل يخصص المأمور بالأمر ، والمحظور بالحظر لما اقتضته حكمته)(٢).

فثبت أن الإرادة لا ترجح وحدها بل لا تكون (إلا لما ترجح وجوده على عدمه عند الفاعل ، إما لعلمه بأنه أفضل أو لكون محبته له أقوى ، وهو إنما يترجح في العلم لكون عاقبته أفضل ، فلا يفعل أحد شيئاً بإرادته إلا لكونه يحب المراد أو يحب ما يؤول إليه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل [٢٠٣/٤] وانظره نفسه [١٧١/٤] ، وانظر ما تقدم تقريره ص [١١٤].

(٢) جواب أهل العلم والإيمان ص (٢٢١) وهو ضمن مجموع الفتاوى (١٨٢/١٧).

المراد بحيث يكون وجود ذلك المراد أحب إليه من عدمه ، لا يكون وجوده وعدمه عنده سواء)[١].

وهذا المخصص هو عين ما يثبته أهل السنة والجماعة من الحكمة في أفعاله تعالى ، العائدة إليه أولاً ثم ما تستلزمه من الحكم العائدة إلى الخلق.

وعليه فإن الإرادة إذا كان من شأنها جنس التخصيص فإن الحكمة هي التي تخصص هذا المعين على هذا المعين ، فكلاهما ركنان عظيمان من أركان التخصيص ، وهما متلازمان إذ إثبات الإرادة يستلزم إثبات الحكمة ، فالحكمة لازمة للإرادة فإذا نفيت فلا إرادة إذا ولا تخصيص[٢].

ولما كانت الحكمة وضع الشيء في موضعه ، كان معنى هذا أن الفاعل يراعي مكان الفعل وزمانه وقدره بما يحقق المصلحة منه ، ومن هنا كانت هي المخصص والمرجح الذي ترجح وتخصص به الإرادة.

ولذلك ختم الله تعالى كثيراً من الآيات التي وردت ببيان بعض أفعاله وأوامره باسمه تعالى « الحكيم » وأحياناً مقروناً باسمه « العليم » وذلك لإفادتهما التخصيص[٣].

وفي مواضع كثيرة من القرآن يبين الله تعالى أن تخصيصه وتميزه الواقع في أفعاله إنما هو لحكمة يعلمها تعالى ، فأحيانا يشير إليها وأحيانا لا يشير[٤].وهذا دليل واضح على أن الحكمة ركن في التخصيص والترجيح فلا تخصيص ولا ترجيح إلا بها.

فالنصوص متوافرة على إثبات هذه القاعدة ، وكذلك العقل دال على ذلك إذ كما تدل التخصيصات الظاهرة في الكون على إثبات إرادته تعالى فإنها دالة أيضاً على إثبات حكمته من حيث كونها متعلقة بما هو محمود في العاقبة، فإن تخصيص الفعل بما هو محمود في العاقبة

---

(١) مجموع الفتاوى [١٦/٤٥٨-٤٥٩] ، وانظر درء التعارض (٤/١٧١، ٣ ٢٠٣] . وإيثار الحق على الخلق لابن الوزير [١٩٣].

(٢) انظر النبوات لابن تيمية ص [٣٥٨-٣٧٣].

(٣) رسالة في عدل الله تعالى لابن تيمية ضمن جامع الرسائل [١/٥١].

(٤) انظر باب الأدلة من هذا البحث ص [٣٧٤] ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ وَكَانُوٓا۟ أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴾ [الفتح:٢٦]. يقول ابن القيم رحمه الله : (فأخبر أنه وضع هذه الكلمة عند أهلها ومن هم أحق بها، وأنه أعلم بمن يستحقها من غيرهم ، فهل هذا وصف من يخص بمحض المشيئة لا بسبب ولا غاية!) شفاء العليل [٢/١٢٠] ، وانظره [٢/١١٩].

مستلزم للحكمة، فلا تدل هذه التخصيصات على الأولى إلا بإثبات الثانية – كما قد تقرر – [(١)].

وبناء على ذلك أجمع أهل السنة والجماعة على إثبات أن الله تعالى لا يخصص بمجرد مشيئته بل بما اقتضته حكمته تعالى[(٢)].

وكذلك كل مثبتة التعليل يثبتون هذه القاعدة بل وجمهور المسلمين ، يقول ابن تيمية رحمه الله : (وأما السلف وأئمة الفقه والحديث والتصوف وأكثر طوائف الكلام المثبتة للقدر كالكرامية وغيرهم ، ونفاته كالمعتزلة وغيرهم ، فلا يقولون بهذا الأصل – [الأصل الجهمي الذي يقول بالتخصيص بلا سبب ولا حكمة] – بل يقولون هو سبحانه يخص ما يخص من خلقه وأمره لأسباب ، ولحكمة له في التخصيص) [(٣)].

واختم هذه القاعدة العظيمة بأصل مهم فيها، وهي أن الحكمة المخصصة أولاً هي الحكمة العائدة إلى الله تعالى، ثم بعد ذلك ما توجبه وتقتضيه من حكم راجعة إلى الخلق.

ولا يمكن القول بأن الحكمة تخصص ؛ إلا بإثبات ما يعود إلى الله تعالى منها ، بناء على أنها هي الأصل وأما ما يعود إلى الخلق فهو مقتضاها وموجبها ولازمها – كما قد تقرر –.

ودلالة التخصيص نفسها كما تدل على الإرادة والحكمة فإنها تدل على المحبة والبغض، يوضح ابن تيمية رحمه الله هذا بقوله: (فإن الفعل يستلزم قدرة الفاعل بإحكام الأفعال على علمه، لأن الفعل المحكم يستلزم علم الفاعل، وبالتخصيص على مشيئته لأن التخصيص مستلزم لإرادته، فكذلك يستدل بالتخصيص بما هو أحمد عاقبة على حكمته لأن تخصيص الفعل بما هو محمود في العاقبة مستلزم للحكمة ، ويستدل بتخصيص الأنبياء واتباعهم بالنصر وحسن العاقبة ، وتخصيص مكذبيهم بالخزي وسوء العاقبة ، على أنه يأمر ويحب ويرضى ما جاءت به الأنبياء ، ويكره ويسخط ما كان عليه مكذبوهم ، لأن تخصيص أحد النوعين بالإكرام ، والنجاة والذكر الحسن والدعاء ، وتخصيص الآخر بالعذاب والهلاك وقبح الذكر واللعنة يستلزم محبة ما فعله الصنف الأول ، وبغض ما فعله الصنف الثاني...) [(٤)].

---

(١) انظر ما سبق ص [١١٤] ، وانظر ما سيأتي – إن شاء الله – في فصل الأدلة العقلية ص [٤٧١، ٥٢٧].

(٢) انظر فصل الإجماع ص (٤٢٤) من هذا البحث.

(٣) جواب أهل العلم والإيمان ص [١٥٩] ، وانظره في مجموع الفتاوى [١٢٨/١٧].

(٤) جواب أهل العلم والإيمان ص [١٤٩] وانظره في مجموع الفتاوى [١١٩/١٧] وانظر مجموع الفتاوى [٤٥٨/١٦-٤٥٩] ، والدرء [٢٠٣/٤].

ويفهم من كلامه رحمه الله أن أفعاله تعالى من لوازم ما يقوم به تعالى من صفات مثل محبته ورضاه أو بغضه وسخطه ، فهذه الصفات وغيرها أصل في التخصيصات الكونية والشرعية ، وقد تقرر أنها من الصفات المتعلقة بالحكم العائدة إلى الله تعالى ، فيكون هذا النوع من الحكم هو الأصل في التخصيص ثم ما يصدر عنه ويقتضيه من الحكم العائدة إلى الخلق فرع عنه.

فإذا قيل مثلاً إن الله تعالى يأمر بالمعروف علم أن لهذا الأمر مخصصات ومرجحات، منها حسنه بما يتضمنه من صلاح وخير للخلق ، فهذه حكم عائدة إلى الخلق، وهي مقتضى حكمته تعالى العائدة إليه ، فإنه تعالى يحب الخير والصلاح ويبغض نقيضهما فأمر بالخير والمعروف ونهى عن الفحشاء والمنكر ، فتبين أن الأصل هنا في التخصيص هي الحكم العائدة إليه.

وتقرير هذا يبين تمام التبيين سلامة منهج أهل السنة واعتقادهم في المسألة وأنه لم يسلم تماما من الخلل هنا إلا اعتقادهم دون اعتقاد سائر مثبتة التعليل فضلاً عن نفاته.

ومما يتقرر بما مضى أنه ليس كل ما تتناوله المشيئة يكون موافقا للحكمة بناء على أنها لا تخصيص إلا بحكمة ، ولو فرض أن كل ما يقبل المشيئة لابد أن يكون موافقاً للحكمة ، لكان التخصيص بمجرد المشيئة، ولا حاجة بعد ذلك لصفة الحكمة وهذا ما أبطله الشرع والعقل كما قررته هذه القاعدة وغيرها.

وكذلك يتقرر في القدرة مثل هذا إذ لا يلزم من كون الشيء مقدوراً أن يكون حسنا موافقا للحكمة[(١)].

والله تعالى ذكر في القرآن قدرته على ما لا يفعله لحكمته ، وسيأتي ذكر مواضع من هذا إن شاء الله في نوع خاص من أنواع الأدلة .

ومن مقدوراته تعالى التي تمنعها حكمته – مثلاً – قدرته على قيامة الساعة الآن، وقدرته على إرسال الرسل بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، وقدرته على إماتة إبليس وجنوده وإراحة العالم منهم ، وغير ذلك[(٢)] ، فكلها يقدر عليها ربنا تعالى لكن لحكمته لم يفعلها ، فعلم أن ليس كل مقدور يكون موافقا للحكمة.

---

(١) انظر مفتاح دار السعادة [٢/٤٩٥-٤٩٦].

(٢) انظر مفتاح دار السعادة [٢/٤٩٦].

القاعدة الثامنة: أن كل ما في العالم مبني على العدل والحكمة ولا يخرج عنهما، سواء في المقادير أو في الخلق أو في الأمر:

مما يتضمنه إثبات أهل السنة والجماعة لأسماء الله تعالى وصفاته، إثبات آثار صفاته المتعدية، والتي هي موجباتها ولوازمها ومقتضاتها، فلا بد منها، ولا يجوز نفيها إذ ذلك نفي للصفة نفسها[1].

ومن أعظم الصفات آثاراً في العالم صفة الحكمة، فإنها من الصفات التي تصدر عنها أفعاله تعالى مثل صفة القدرة والعلم والإرادة، وهي من الصفات التي يقوم عليها التخصيص والترجيح، بل هي أهم أركانه، وبذلك فكل أفعاله تعالى وخلقه وأمره صادرة عن هذه الصفة، فهو تعالى يفعل ويخلق ويأمر بمقتضى حكمته، فكل ما في الكون من خلق وأمر من آثار هذه الصفة العظيمة.

وهي بهذا من أوسع صفاته تعالى وأشملها.

وعليه فكل ما في العالم إنما هو على مقتضى الحكمة العظيمة، فأفعاله تعالى الكونية وأوامره الشرعية كلها في غاية الإتقان والإحكام فلا فطور فيها ولا خلل ولا تفاوت.

ولعل ما سيأتي من الكلام في بيان الأدلة الحسية على صفة الحكمة يكون كافياً في بيان هذا – إن شاء الله – .

والمقصود هنا بيان أن العالم بما فيه صادر عن حكمته تعالى، وأنه بناء على ذلك وبحسب الغاية التي يريدها الله تعالى منه في غاية الإحكام والإتقان.

ومن هنا كان إجماع المسلمين على أن أفعال الله تعالى كلها حكمة وصواب وحق، وأنه لا يصدر عنه تعالى أي فعل يتضمن ظلما أو عبثاً أو قبحاً أو غير ذلك مما ينزه الله تعالى عنه ذاتا ووصفا وفعلاً.

بل وكفّروا من طعن في حكمته تعلى، وحللوا دمه[2].

وعليه فإثباتنا لحكمته تعالى يتضمن إثبات أن ما في العالم صادر عنها وأنه على مقتضى الحكمة العظيمة، وأنه ليس فيها أبداً ما يكون عبثا أو ظلما أو نحو ذلك.

---

(١) انظر ما تقدم تقريره ص [١٤٥].

(٢) انظر ص [٤٢٣] من هذا البحث .

وبتقرير هذه القاعدة العظيمة يكتمل إثبات هذه الصفة على مقتضى إثبات السلف لصفات الله تعالى ، فقد تقرر إثبات اسمه تعالى ((الحكيم)) ، وإثبات ما تضمنه من صفة وهي صفة الحكمة ، ثم بهذه القاعدة يتقرر إثبات آثار الصفة وثمراتها إذ صفة الحكمة من الصفات المتعدية التي لابد لها من أثر ومقتضى.

٥ لكن هنا مسألة مهمة هي أعظم ما يثور في هذا الباب من مسائل وهي إشكالية وجود الشر ، وهي من أعظم أسباب الضلال في العالم ، فلماذا وجد الشر ، لماذا – مثلاً – خلق إبليس؟ لماذا وجد الكفر وأهله؟ لماذا إيلام الحيوانات؟ لماذا ينهزم المسلمون؟ ويحصل لهم نوع تخلف في بعض العصور؟ وغير ذلك من الأسئلة.

إن من القواعد المقررة عند أهل السنة والجماعة وأكثر طوائف المسلمين أن الله تعالى ١٠ خالق الخير والشر ، وأنه لا يقع إلا ما يشاءه تعالى ، وليس كل ما يشاءه يحبه ، بل لا يحب إلا الخير ، وهو تعالى لا يفعل إلا الخير ، ولا يقع منه إلا خير ، أما الشر فلا يفعله أبداً ولا يقع منه ، فكل أفعاله تعالى خير لا يدخلها الشر أبداً.

وقد سبق في الأصول تقرير عدم إضافة الشر إلى الله تعالى، وذلك من عدة وجوه مهمة تقرر هذا الأصل العظيم ، وهو عدم إضافة الشر إلى الله تعالى ، وأن أفعاله تعالى كلها خير ١٥ لا يدخلها الشر أبداً[(١)].

والمسألة المهم طرحها هنا هي وجود الشر نفسه ، وكيف وجد؟ ولماذا وجد؟ وما هية وجوده ، والإجابة على هذه الأسئلة تشكل – في الحقيقة – الإجابة على هذه الإشكالية العظيمة ، إشكالية وجود الشر.

وإذا كان قد تقرر – أن الله تعالى هو الحكيم، وأن أفعاله كلها على مقتضى الحكمة ٢٠ البالغة ، فهذا العالم بما فيه صادر عن هذه الحكمة ، فكيف حصل الشر إذاً ولماذا؟

والجواب هنا في الحقيقة لا يمكن أن يكون صحيحاً أبداً إلا إذا بني على قواعد أهل السنة والجماعة ومنهجهم في العقيدة.

هذا أولاً ، أما ثانياً فإنه وبناء على هذه القواعد وهذا المنهج يمكن الجواب عن هذه الإشكالية من عدة وجوه ، ومنها ما يلي:

---

(١) راجع ما تقدم ص (١٥٥ وما بعدها) من هذا البحث.

وجوه الإجابة عن إشكالية وجود الشر :

الوجه الأول: أن الوجود التام لا يكون إلا خيراً.

فإن الشر إما عدمي ، أو من لوازم ذلك العدم ، فيكون وجوده وجوداً ناقصاً غير تام، ولا يستثنى من ذلك إلا ما لا يكاد يذكر من بعض الشرور الإضافية النسبية ، كما سيأتي بيانه بعد قليل – إن شاء الله – .

وهذه وجه عظيم من أعظم ما يتقرر به الحق هنا ، ويمكن بيانه – إجمالاً – في النقاط التالية:

- أصل الكلام هنا ، بيان أن الموجود لا يكون سببه عدما محضا ولا يكون هو سببا للعدم المحض.

فأما الأول فهو من المعلوم بالبديهة ، وهو ما ينبنى عليه إثبات الخالق سبحانه ، إذ لا يمكن أن توجد هذه المخلوقات من عدم محض بل لا بد من خالق واجب الوجود كما قال تعالى : ﴿ أَمْ خُلِقُواْ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَالِقُونَ ﴾ [الطور : ٣٥].

وأما الثاني فيتقرر ببيان أن العدم المحض لا يفتقر إلى سبب موجود أصلاً ، بل يكفي فيه عدم السبب الموجود ، ثم إن السبب الموجود إذا أثر فلا بد أن يؤثر شيئاً ، والعدم المحض ليس بشيء أصلاً – أي في الخارج – حتى يحتاج إلى مؤثر ، وإذا قيل جعل هذا المعدوم معدوماً ، لم يعقل هذا الجعل إلا بمعنى الإبقاء على عدمه ، والإبقاء على العدم يكفي فيه عدم الفاعل.

وعلى هذا فإن (العدم المحض الذي ليس فيه شوب وجود لا يكون وجوداً ما ، لا سببا ولا مسببا ولا فاعلاً ولا مفعولاً أصلاً ، فالوجود المحض التام الذي ليس فيه شوب عدم لا يكون سببا لعدم أصلاً ، ولا مسببا عنه ولا فاعلاً له ولا مفعولاً)[1].

فالعدم المحض يعلل بعدم السبب والعلة ، ولا يحتاج في استمراره إلى فاعل يحدث العدم ، بل يكفي في استمراره عدم مشيئة الفاعل المختار له[2].

---

(١) مجموع الفتاوى [٢٦/١٤] ، وانظره [٢٤/١٤ وما بعدها].

(٢) انظر المرجع السابق [٢٦/١٤] ، وطريق الهجرتين [١٠٥].

• الوجود المحض أو التام ، لا بد له من سبب تام ، ومحل قابل لذلك السبب ، فإن السبب إذا كان تاماً والمحل قابلاً وجب وجود المسبب – وذلك كله مرتبط بمشيئة الله تعالى –.

• إذا كان في الموجود عدم ، أو شابه عدم فليس مفعولاً للوجود – بناء على ما تقدم آنفاً – وإنما هو لعدم في السبب ، بمعنى عدم تمامه ، وذلك بفوات شرط من شروط تأثيره ، أو لوجود مانع في المحل يمنع من قبول السبب ، والتعليل بالمانع هنا لا يكون إلا مع قيام السبب لكنه أضعف من المانع ، فلم يؤثر المانع أصلاً إلا مع عدم قوة السبب[١].

فإضافة هذا العدم – سواء العدم المحض، أو العدم الذي شاب موجوداً – إنما تكون إلى عدم السبب المقتضي للوجود التام ، أو إلى عدم تأثيره إما بفوات شرط من شروط التأثير ، وإما لوجود مانعه، وهذه الإضافة إنما هي إضافة استلزام وتعريف لا إضافة تأثير ، بمعنى أن عدم وجود سبب الوجود يستلزم استمرار العدم ، ولا يعني أن هذا يؤثر في هذا[٢].

• أسباب الخير ثلاثة: الإيجاد والإعداد والإمداد ، وكلها من الله تعالى وكلها خير.

فإيجاد الأسباب خير، وهو من الله تعالى وكذلك إعدادها وإمدادها ، فإذا لم يحصل إعداد ولا إمداد حصل في هذا الموجود من الشر بسبب هذا العدم بقدره – أي بقدر العدم في الإعداد والإمداد – فالشر إذا من عدم إمداد الشيء بالخير وأسبابه[٣]. وهو لا يضاف إلى

---

(١) انظر المرجع السابق نفسه [١٤/٢٦-٢٧] ، وطريق الهجرتين ص [١٠٥].

(٢) انظر المرجع السابق نفسه [١٤/١٦، ١٨] ، وطريق الهجرتين [١٠٥-١٠٦].

(٣) وبيان هذا أن الأشياء الموجودة لا بد لها من هذا المراحل الثلاث:

فالأولى : الإيجاد بإنشائه من العدم.

والثانية : الإعداد: وهو أن يتكون من مادته شيئاً فشيئاً مثل الحيوان والنبات ، فهو في هذا المرحلة في أثناء تكوينه.

والثالثة: الإمداد: وهو بعد إيجاده وتكونه ، وهي أسباب كماله بعد الإيجاد والتكوين مع بقائه على ذلك ، أي على الكمال ، فالنبات مثلا يمد بالسقي ونحوه ، ويمد الحيوان بالغذاء لكي يبقى مستمراً على ما مضى.

وقد تعدم هذه المراحل ، فقد لا يوجد الشيء أصلاً ، وهذا عدم المرحلة الأولى ، وقد يوجد ولا يمد بأسباب الكمال إما في إعداده أو امداده ، وذلك إما لعدم وجود ما يكمل به فينقطع الإعداد والإمداد. أو لحصول مضاد مناف لذلك السبب المكمل ، إما أن يكون مانع في ذلك المحل يمنع تأثير تلك الأسباب الصالحة فيه ، وهذا المانع إنما أثر بسبب عدم الصفات الدافعة له في ذلك المحل ، فيرجع هذا أيضاً إلى العدم، ويمثل لهذا بما يقوم في البدن – مثلاً – من أمراض تمنع تأثير الغذاء فيه وانتفاعه به ، وهذا المرض إنما وجد لعدم في صفات كمال ذلك البدن من =

الفاعل ، إذ لا يضاف إليه إلا ضد هذا العدم – فهو الوجود – بناء على أن العدم لا يحتاج إلى فاعل – كما تقرر آنفاً – .

وبتقرير كل ما مضى تتقرر الثلاثة الأمور التالية:

الأول: أن الشر نوعان، إما معدوم عدما محضاً أو أنه لازم لهذا العدم ، وهما ناشئان عن العدم في أحد الثلاثة الأمور السابقة – كما تقرر – .

١ – فأما العدمي[1] فهو كأن تعدم الذات أو تعدم صفة من صفات كمالها مثل عدم الحياة أو العلم أو السمع أو البصر أو العمل الصالح أيا كان ونحو ذلك ، إذ وجود هذه خير وحسن وعدمها شر وسوء.

ومن أعظم ما يمثل به على كل ما تقرر هنا النفس الإنسانية ، فإن عدم صدور الخير من إنسان معين ، شر عدمي ، إذ عدم صدور الخير شر ، وكما قرر هنا فإن هذا الشر إنما كان لعدم السبب والعلة والمقتضي للخير في ذلك الإنسان ، أو لفوات شرطه منه ، أو لوجود مانع الخير في ذلك الإنسان ، فيكون هذا الشر مضافاً إلى ذلك الإنسان لفقده سبب الخير أو شرطه أو لقيام مانعه فيه ، ولا يضاف إلى الله تعالى من أية جهة إذ أنه غير موجود أو مخلوق أصلاً ، فليس بشيء في الخارج حتى يحتاج إلى خالق – كما تقدم تقرير هذا –[2].

يوضح ابن القيم رحمه الله هذا أكثر فيقول : (والمقصود أن ما عدمته النفس من كمالها فمنها ، فإنها لا تقتضي إلا العدم ، أي عدم استعداد نفسها وقوتها هو السبب في عدم هذا الكمال ، فإنه كما يكون أحد الوجودين سبباً للآخر ، فكذلك أحد العدمين يكون سبباً لعدم الآخر ، والموجود الحادث يضاف إلى السبب المقتضي لايجاده ، وأما المعدوم فلا يحتاج

= قوة دافعة لأخلاط ذلك المرض مثلاً. وقل مثل هذا في الإرادات والاعتقادات الباطلة في القلب الذي منعته من العلم والهدى.

أو يكون هذا المانع من الخارج كالبرد الشديد ، والحرق والغرق ، ونحوها مما يصيب الحيوان أو النبات فيحدث فيه الفساد ، وهذا خارج مسألتنا هذه فإنه شر وجودي مستند لسبب وجودي لكنه إضافي نسبي كما سيأتي – . [انظر شفاء العليل ٢/٧١-٧٢]. ومدارج السالكين [٢/٢٠٧-٢٠٩]. وشرح الطحاوية [٣٣١-٣٣٣].

(١) انظر في بيان قسمي الشر : انظر المرجع السابق [٢/٦٨-٦٩] ، وانظر أيضاً مجموع الفتاوى [١٤/١٨-٢٠]. وطريق الهجرتين [١٠٥-١٠٦].

(٢) وهذه الإضافة – كما مر – إنما هي من باب الاستلزام ، أي عدم العلة استلزم عدم المعلول ، وليست من إضافة التأثير.

إلى استمراره على العدم إلى فاعل يحدث العدم بل يكفي في استمراره عدم مشيئة الفاعل المختار له ، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، لانتفاء مشيئته ، فانتفاء مشيئته كونه سبب عدمه... فظهر استحالة إضافة هذا الشر إلى الله عز وجل) [(١)].

فاستحالة إضافة هذا الشر إلى الله تعالى مبنية على أنه معدوم فلا خالق له أصلاً.

٥ ٢- أما الشر الذي هو لازم للعدم ، أي أنه نتج عن عدم الخير ، بمعنى أن عدم العلم والعدل مثلاً يلزمهما من الجهل والظلم ما هو شرور وجودية[(٢)] ، فهو شر وجودي ، وذلك مثل العقائد الباطلة ، والآلام والأمراض ونحو ذلك ، فهو وإن كان من خلق الله تعالى - إذا هو خالق كل شيء ولا خالق سواه - إلا أنه لما كان لازماً للأول - الشر العدمي - لم يكن وجوده وجوداً تاماً ، وإنما كان ناقصاً [(٣)]، إذ لم يكن شراً بالذات بل بالعرض ، من حيث ١٠ أنه يتضمن عدم أمور ضرورية أو نافعة[(٤)]، ومن ثم كان وجوده وجوداً ناقصاً وليس تاماً.

فتسميته ناقصاً لأن سببه عدمي ، فإنه - كما تقرر - أما لازم لعدم سبب الخير ، أو لانتفاء شرطه أو لوجود مانعه ، والمانع لا يكون مؤثراً إلا مع ضعف المقتضي الذي هو شرط أو سبب وجود - كما قد تقرر -.

ومما يتضح هنا أن عدم الخير هو أصل الشرور ، فإنه شر عدمي وقد يستلزم شراً - ١٥ فبهذا ترجع كل الشرور الوجودية إلى هذا العدم فيكون وجودها وجوداً ناقصاً - فأصل الألم - مثلاً - عدم الصحة لا المرض وأصل الذنوب عدم الواجبات لا فعل المحرمات ، فوقوع المرض إنما وقع لعدم الصحة ، وفعل المحرمات إنما وقع لعدم الواجبات ، وهذه قاعدة كبيرة - كما يصفها بذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى[(٥)].

---

(١) طريق الهجرتين ص [١٠٦].

(٢) انظر طريق الهجرتين [١٠٦] ، وشفاء العليل [٦٩/٢].

(٣) انظر مجموع الفتاوى [٢٣/١٤، ٢٤] ، وشفاء العليل [٦٩/٢].

(٤) انظر طريق الهجرتين [١٦١-١٦٢].

(٥) انظر مجموع الفتاوى [٢٧/١٤-٢٨].

الثاني : أي من هذه الأمور التي تتقرر هنا ، فهو نتيجة للأمر السابق ، وهو أن الشر – بقسميه العدمي واللازم للعدمي – مضاف إلى المحل المفعول الذي وجد فيه ذلك العدم ، إضافة استلزامية ، ولا يضاف إلى الله تعالى.

وبيان هذا سبقت الإشارة إليه وهو إن العدمي ليس شيئاً أصلاً – أي في الخارج – فهو ليس مخلوقا حتى يحتاج إلى خالق ، فلا يضاف إلى الله تعالى أبداً حتى من جهة الخالقية.

وأما الآخر وهو اللازم له فإنه لا يضاف إلى الله تعالى إلا من جهة خالقيته فهو الخالق له ، أما بقية الإضافات كإضافة الوصف والسبب والغاية فإنما تضاف إلى المحل الذي عدم فيه الخير ، فلزم من ذلك هذا الشر ، وهذا فيه مزيد تقرير للأصل العظيم إن الله تعالى لا يضاف إليه إلا الخير ، ولا يضاف إليه ما ينافيه أبداً.

الثالث: وهو المقصود هنا وهو أن الوجود التام لا يكون إلا خيراً ، وأن كل الموجودات التامة خير ، بناء على أن الشر لا يكون وجوده وجوداً تاما أبداً ، بل أما أن يكون معدوماً أو يكون وجوده وجودا ناقصاً لأنه لازم للعدم[1].

الوجه الثاني: إثبات آثار أسماء الله تعالى وصفاته:

وهذا أيضاً من أعظم ما يجاب له عن إشكالية وجود ما يظن أنه شر.

وقد سبق الكلام في تقرير هذا الوجه في أصل مستقل من الأصول التي تقوم عليها مسألة التعليل والحكمة عند أهل السنة[2].

وقد كان الكلام هناك تقعيداً وتأصيلاً وتنظيراً ، وأما الكلام هنا فلا بد أن يميل إلى أن يكون تطبيقاً لتلك التأصيلات على ما نحن بصدده هنا.

وحاصل ما تقرر هناك أمران:

---

(١) مع أن هذا الشر الموجود – وجوداً ناقصاً ، إنما وجد لحكم عظيمة هو مغمور فيه – فيكون مع حكمة من قسم الخير – كما سيأتي بيان هذا إن شاء الله – .

(٢) راجع ص [١٤٥] من هذا البحث.

الأول: إثبات هذه الآثار للأسماء المتضمنة صفات متعدية وتقرر إن الله تعالى قدر الأسباب التي بها تظهر آثار تلك الأسماء والصفات ، وأنه لا يمكن إثبات هذا إلا بذلك فلا يمكن إثبات تلك الأسماء إلا بإثبات آثارها.

بل إن ظهور هذه الآثار من لوازم ربوبيته تعالى وملكه ومن تمام حمده تعالى ، بل إنه من كمال تلك الصفات نفسها.

وتقرر أيضاً أن من أعظم الحكم من إظهار آثار أسمائه تعالى وصفاته: أن يعرف تعالى بأسمائه وصفاته ، بناء على حبه تعالى لها ولأنه تعرف ذاته بها، وأن يحمد على ذلك ويثني عليه بها ويمدح، وأن يعبد بها تعالى وبجميع أنواع العبادات ، فتظهر ألوهيته تعالى.

الثاني: أن لتلك الآثار لوازم ومقتضيات لا يمكن أن توجد تلك الآثار إلا بها ، بناء على أن وجود الملزوم بدون لوازمه ممتنع – كما سيأتي بيانه إن شاء الله – فنفي هذه الأسباب واللوازم نفي لتلك الآثار ، وبالتالي نفي لما ثبت من الأسماء والصفات.

فلا يمكن إثبات تلك الآثار إلا بإثبات لوازمها ومقتضياتها وأسبابها.

والذي يجب بيانه هنا أن بعض تلك اللوازم والأسباب مما هو شر في ذاته ، لكن لا بد من حصوله إذ يقوم عليه ظهور أثر الاسم والصفة، وبفهم هذا يفهم كثير مما يجري في هذا الكون.

إن الله تعالى لما أحب أسماءه وصفاته ، وأحب أن يعرف تعالى بها لكي يعبد بها ويحمد عليها ويثني عليه بها ، خلق الخلق ليجري عليهم أحكام أسمائه وصفاته ، فيظهر كماله تعالى ويعرف به ويمدح ويحمد عليه ، ومن ذلك (آثار كماله في خلقه وأمره، وقضائه وقدره، ووعده ووعيده، ومنعه وإعطائه وإكرامه وإهانته، وعدله وفضله، وعفوه وإنعامه ، وسعة حلمه وشدة بطشه)[1].

وحتى يتضح المقصود هنا لا بد من التمثيل ببعض التطبيقات على بعض أسمائه تعالى وصفاته.

---

(١) شفاء العليل [٢/١٩٨].

فمن أعظم ما يمثل به هنا اسمه تعالى "الملك"، والذي يتضمن إثبات الملك التام له تعالى ، ومن تمام هذا الملك (عموم تصرفه ، وتنوعه بالثواب والعقاب والإهانة والعدل والفضل والإعزاز والإذلال..)[١].

فلا يوصف بالملك (من لا يأمر ولا ينهى ولا يثيب ولا يعاقب ولا يعطي ولا يمنع ولا يعز ولا يذل ويهين ويكرم وينعم ، وينتقم ويخفض ويرفع ، ويرسل الرسل إلى أقطار مملكته ، ويتقدم إلى عبيده بأوامره ونواهيه..)[٢].

فحقيقة الملك: (إنما تتم بالعطاء والمنع والإكرام والإهانة، والإثابة والعقوبة والغضب والرضا والتولية والعزل وإعزاز من يليق به العز ، وإذلال من يليق به الذل ، قال تعالى : ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [آل عمران : ٢٦]. يغفر ذنبا ويفرج كربا ويكشف غما وينصر مظلوماً ويأخذ ظالماً ، ويفك عانيا ، ويغني فقيراً ، ويجبر كسيرا ، ويشفي مريضاً ، ويقيل عثرة ، ويستر عورة ، ويعز ذليلاً ويذل عزيزاً ، ويعطي سائلا ويذهب بدولة ويأتي بأخرى ، ويداول الأيام بين الناس ، ويرفع أقواماً ويضع آخرين ، فهو المتصرف في الممالك كلها وحده تصرف ملك قادر قاهر عادل رحيم تام الملك..)[٣].

فاسمه تعالى "الملك" اسم ثابت له وله آثار بها يظهر ولهذه الآثار لوازم وأسباب لا تكون إلا بها ، ولا بد من إثبات هذا كله لكي يكون إثبات الاسم صحيحاً كاملاً كما وردت به النصوص ، وقد علم إن بعض لوازم آثاره ما قد يكون ظاهره شراً ، لكن لا يظهر هذا الاسم العظيم للخلق ولا يعرف الله تعالى به إلا بظهور تلك الآثار بلوازمها فلا بد منها ، إذ وجود الملزوم بدون لازمه باطل عند العقلاء.

---

(١) المرجع السابق [٢/٦٩].

(٢) المرجع نفسه [٢/١٥٢].

(٣) طريق الهجرتين [١٢٩] وأنظر التبيان في أقسام القرآن لابن القيم أيضاً ص [٤٣].

فكما أن ملكه تعالى لا يظهر إلا بإعطاء الخير لأناس فإنه كذلك لا يتم ظهوره إلا بتقدير ضده لآخرين[١]، وإلا لما كان ملكه ملكا تاما فيه أخذ وعطاء ، وإعزاز وإذلال ورفع ووضع ، فلما كان الله تعالى يحب أن يعرف ملكه العظيم قدر تلك الآثار التي بها ظهوره للعالمين.

ومن أعظم ما يمثل به هنا أيضاً ، أسماؤه تعالى ، الغفار ، التواب ، والعفو ، ونحوها، فلا بد أن يكون لها آثار بها تظهر ، ولا بد في هذه الآثار من لوازم وأسباب فلا بد مثلا من جناية تغفر ، وتوبة تقبل ، وجرائم يعفى عنها وهكذا[٢].

فلولا وقعت الجناية والجرائم والذنوب وما يتاب منه عموماً؛ لم تظهر هذه الأسماء ، بل إن اتصاف الله تعالى بالصفات التي تضمنتها هذه الأسماء موجب لحصول تلك الآثار بلوازمها ومتعلقاتها.

فإثبات أن الله تعالى يغفر ويتوب ويعفو يتضمن إثبات قيام هذه الصفات بذاته تعالى ، وإثبات أثرها وهو أن هناك مغفوراً له وتائباً ومعفواً عنه ، ويتضمن كذلك إثبات لازم هذا الأثر وهو وجود الذنب والجريمة التي هي سبب حاجة أولئك الأشخاص إلى توبة الله تعالى عليهم ومغفرته وعفوه ، ولذلك يقول صلى الله عليه وسلم : "لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون ثم يستغفرون فيغفر لهم"[٣].

فعلم أن الذنوب سبب لظهور أسمائه تعالى الغفور والعفو والتواب والحليم ، وظهر بها أيضاً جوده العظيم وصفحه عن المذنبين ، ولو أن الله تعالى (لم يقدر الذنوب والمعاصي ، فلمن يغفر؟ وعلى من يتوب؟ وعمن يعفو ويسقط حقه ويظهر فضله وجوده وحلمه وكرمه وهو واسع المغفرة؟ فكيف يعطل هذه الصفة؟ أم كيف يتحقق بدون ما يغفر ومن يغفر له ، ومن يتوب وما يتاب عنه؟ فلو لم يكن في تقدير الذنوب والمعاصي والمخالفات إلا هذا وحده لكفى به حكمة وغاية محمودة..)[٤].

---

(١) مع أن أولئك الآخرين موضع لذلك الشر – كما سيأتي تقريره إن شاء الله –.

(٢) انظر: مدارج السالكين [٤٥١/١].

(٣) تقدم تخريجه ص [١٥١].

(٤) شفاء العليل [١٥٧/٢] وانظر مدارج السالكين (٢٠٤/٢)، وانظر شرح الطحاوية لابن أبي العز [٣٢٩] ، والعواصم والقواصم لابن الوزير [٤١٣/٥-٤١٧].

ومن الأمثلة هنا أيضاً الأسماء المزدوجة ، مثل المعز المذل ، والخافض الرافع ، والقابض الباسط ، والمعطي المانع ، فهذه كلها أسماء حسنى ، ولا بد لها من آثار بها تظهر فلا بد من إعزاز وإذلال ، ومُعَز ومُذَل ، ومن خفض ورفع ، ومخفوض ومرفوع ، وهكذا.

ومثل هذه الأسماء صفاته تعالى المتقابلة ، مثل الرضا والسخط ، والحب والبغض ، والعفو والانتقام ، وهذه كلها صفات كمال ، ولا بد من وقوع مقتضاها وموجبها ووجود آثارها ، إذ تعطيل هذا تعطيل لها في نفسها[١].

وكذلك مما يمثل به هنا أسماؤه تعالى القهرية مثل : القهار ، المنتقم من المجرمين ، الشديد العقاب ، السريع الحساب ، فهذه كذلك لا بد من وجود متعلقها ، وظهور أثرها[٢].

وكذلك أسماء الحكمة والخبرة (فإن الحكيم الخبير الذي يضع الأشياء مواضعها ، وينزلها منازلها اللائقة به ، فلا يضع الشيء في غير موضعه ، ولا ينزله في غير منزلته ، التي يقتضيها كمال علمه ، وحكمته وخبرته .. فلو قدر عدم الأسباب المكروهة البغيضة له ، لتعطلت هذه الآثار و لم تظهر لخلقه ، ولفاقت الحكم والمصالح المترتبة عليها) [٣].

فظهر أن وجود الأسباب المكروهة دليل على علمه تعالى وحكمته وخبرته ، كما دلالة الإحكام والإتقان على هذه الصفات العظيمة.

وكما أن الله تعالى يحب أن يعرف بأسمائه الحسنى وصفاته العلى فإنه يحب أن يعبد بها ، بأنواع العبودية ، ولا يتحقق هذا إلا بمقتضياته ولوازمه.

ومن المعلوم أن العبادات متنوعة ، فمنها الصلاة والصيام والصدقة والجهاد والدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتوبة والولاء والبراء والعتق وغير ذلك من العبادات الكثيرة المتنوعة ، لكن لا يمكن أن توجد هذه العبوديات إلا بأسبابها وموجباتها ومقتضياتها التي لولاها لما تحققت ووقعت هذه العبوديات التي يحبها الله تعالى.

---

(١) انظر شفاء العليل [٢/١٥١].

(٢) على أنه يجب التذكير هنا بما قد تقرر في الأصول ، انظر ص [١٥٣]، من أن آثار أسمائه تعالى المتضمنة للرحمة والرضا والإحسان أعظم وأكثر من آثار الأسماء القهرية أو المتضمنة للسخط والغضب ، وذلك لأن الأسماء الأولى أكثر عدداً وأعظم في نفسها من الأخرى فلا بد أن يكون أثرها كذلك أغلب وأعظم وأكثر من آثار غيرها من الأسماء.

(٣) مدارج السالكين [٢/٢٠٤] ، وانظر شرح العقيدة ، الطحاوية لابن أبي العز [٣٣٠].

يقول ابن القيم رحمه الله : (إنه سبحانه يحب أن يعبد بأنواع العبودية ومن أعلاها وأجلها عبودية الموالاة فيه والمعاداة فيه ، والحب فيه والبغض فيه، والجهاد في سبيله وبذل مهج النفوس في مرضاته ومعارضة أعدائه ، وهذا النوع هو ذروة سنام العبودية وأعلى مراتبها ، وهو أحب أنواعها إليه ، وهو موقوف على ما لا يحصل بدونه من خلق الأرواح التي تواليه وتشكره وتؤمن به ، والإرواح التي تعاديه وتكفر به ، ويسلط بعضها على بعض ، لتحصل بذلك محابه على أتم الوجوه، وتقرب أولياءه إليه لجهاد أعدائه ومعارضتهم فيه وإذلالهم وكبتهم ، ومخالفة سبيلهم فتعلوا كلمته ودعوته على كلمة الباطل ودعوته ... ولو لم يكن للباطل والكفر والشرك وجود فعلى أي شيء كانت كلمته ودعوته تعلو؟ فإن العلو أمر لشيء يستلزم غالباً ما يعلو عليه ، وعلو الشيء على نفسه محال ، والوقوف على الشيء لا يحصل بدونه..)[1].

فلوجود الكفار حصلت عبودية الجهاد ، والولاء والبراء ، ونال كثير من الخلق درجة الشهادة، وبذلت الدماء والأموال في سبيله تعالى، وغير ذلك من الحكم العظيمة.

ومثل عبادة الجهاد ، عبودية الصدقة ، والإيثار والمواساة ، فإنها عبادات يحب الله تعالى أن يعبد بها ، فلا بد من حصولها ، ولا يمكن أن تحصل إلا بلوازمها ، فلا بد مثلاً من اختلاف الناس في أبواب الرزق ، فيوجد الغنى والفقر، إذ هذا سبب تلك العبادات ولو سوى الله تعالى بين عباده في الرزق لتعطلت هذه العبادات.

وكذلك ما يمثل به هنا عبودية الصبر ومجاهدة النفس، فإنها أيضاً مما يحبه الله تعالى فلا بد من حصولها ولا بد من أسباب حصولها ، فلا بد مثلاً من خلق الداعي إلى الشر ، ليكون هناك نفس تصبر على الخير وطاعة الله تعالى ، فلولا (خلق الشياطين والهوى والنفس الأمارة بالسوء لما حصلت عبودية الصبر ، ومجاهدة النفس والشيطان ومخالفتهما ، وترك ما يهواه العبد ويحبه لله)[2].

---

(١) شفاء العليل [١٥٦/٢] بتصرف يسير جداً، وانظره [١٦١/٢] ومدارج السالكين [٢٠٥/٢] وشرح الطحاوية لابن أبي العز [٣٣٠] ، والعواصم والقواصم [١٣٠/٦-١٣٠].

(٢) شفاء العليل [١٦١/٢].

وكذلك الصبر على المكاره في سبيل الله في الدعوة والجهاد ، كل ذلك لا يحصل إلا بوجود هؤلاء وأعوان الشيطان من الكفار وغيرهم[١].

ومما يحبه الله تعالى بل ويفرح به توبة العبد إليه تعالى ، فإنه يحبها محبة عظيمة اقتضت فرحه العظيم بها ، كما قال صلى الله عليه وسلم : "لله أشد فرحاً بتوبة عبده حين يتوب إليه ، من أحدكم كان على راحلته بأرض فلاة فانفلتت منه ، وعليها طعامه وشرابه فأيس منها ، فأتى شجرة فاضطجع في ظلها وقد أيس من راحلته ، فبينا هو كذلك ، إذ هو بها قائمة عنده ، فأخذ بخطامها ، ثم قال من شدة الفرح : اللهم أنت عبدي وأنا ربك ، اخطأ من شدة الفرح"[٢].

ولا تحصل التوبة إلا بوجود ما يتاب منه ، وهو سببها ولازمها فلو لم يحصل لما كانت هناك توبة أصلاً.

ومثل التوبة عبادة الاستغفار فإنه لا يوجد إلا بحصول ما يستغفر منه ، وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم : "لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون ثم يستغفرون فيغفر لهم"[٣].

وهكذا تقرر أنه لا بد من حصول العبادات المتنوعة لله تعالى إذ أن ذلك من أعظم ما يحبه تعالى فلا بد منه ، ولا يمكن حصولها إلا بوجود أسبابها ولوازمها التي قد يكون فيها ما لا يكون محبوباً في ذاته ، لكن لما كان من لوازم آثار أسمائه تعالى وصفاته كان لا بد من وجوده إذ لا يمكن حصول الملزوم إلا بلوازمه كما هو عليه العقلاء.

ومما يبين الكلام هنا أعظم توضيح وأبينه؛ الكلام في وجود المتضادات والمتقابلات ، التي هي مقتضي سنة الله تعالى في تنويع المخلوقات واختلافها ، التي هو مقتضي ربوبية الله تعالى وأسمائه وصفاته ، فإن من أعظم ما ظهرت به آثار الربوبية والأسماء والصفات المتضادات والمقابلات في هذا الكون ، وذلك كالليل والنهار ، والعلو والسفل ، والطيب والخبيث ، والخفيف والثقيل ، والحلو والمر ، والبرد والحر ، والألم واللذة ، والحياة والموت ، والداء والدواء ، والكفر والإيمان وغير ذلك .

---

(١) انظر المرجع السابق نفس الصفحة وانظره أيضاً [٨٦/٢].

(٢) سبق تخريجه انظر ص [٨٨].

(٣) سبق تخريجه انظر ص [١٥١].

وقد سبق بيان هذا وتقريره في الأصول [١]، والمقصود هنا أن وجود المتقابلات والمتضادات والتي لا بد أن يكون فيها ما هو شر في ذاته ، من لوازم آثار ربوبية الله تعالى وأسمائه وصفاته فلا بد من وجودها (ولو لا خلق المتضادات لما عرف كمال القدرة ، والمشيئة والحكمة ، ولما ظهرت أحكام الأسماء والصفات ، وظهور أحكامها وآثارها لا بد منه ، إذ هو مقتضي الكمال المقدس والملك التام) [٢].

وبهذا التقرير يُعلم أن ما نراه مما هو شر في ذاته ، قد يكون من أسباب لوازم آثار ربوبية الله تعالى وأسمائه وصفاته التي بها تظهر ، فلا بد بناء على ذلك من وجود تلك الأسباب واللوازم.

الوجه الثالث: أفعال الله تعالى لا تستلزم إلا الخير التام أو الحكمة العامة والمصلحة الراجحة والنفع العام.

أفعال الله تعالى وأمره يستلزمان إما خيراً تاماً، وإما ما تكون حكمته عامة ومصلحة راجحة ونفعه عاماً، فلا يأمر بأمر ولا يخلق خلقا إلا ومصلحته راجحة ومنفعته عامة ، وأما ما كانت مضرته راجحة فهذا لا يقع أبداً لا فعلا ولا أمراً.

وقد سبق تقرير هذا في القاعدة الخامسة والمقصود هنا الإشارة إليها في بيان إشكالية وجود الشر.

وهي تفيد هنا أمرين:

١- أن إثبات أن الله تعالى لا يفعل إلا ما كان خيراً تاماً أو مصلحته راجحة؛ ينفي وجود الشر المحض أو ما كانت مفسدته راجحة فإن الله تعالى لم يخلقه ولم يقدره فهو الحكيم سبحانه وتعالى – وهذا هو الوجه التالي –.

٢- أنه إذا ثبت أن الله تعالى يخلق ما كانت مصلحته راجحة فهذا يثبت عدم لزوم النفع والمصلحة لكل معين ، إذ عبر هنا بلفظ الرجحان ، وهذا يعني أن الضرر قد يقع من

---

(١) انظر ما سبق ص [١٥٢].

(٢) التبيان في أقسام القرآن ص [٤٣] ، وانظر شفاء العليل [٢/١٥٠-١٥١] ، ومدارج السالكين [٢/٢٠٧] ، وشرح الطحاوية لابن أبي العز ص [٣٢٨].

بعض الوجوه لبعض الخلق في ضمن ذلك الفعل أو الأمر المتضمنين تحقيق عموم النفع ورجحان المصلحة.

وهذا الضرر الجزئي من لوازم تلك المصلحة والنفع الراجحين، فلم يكن ليحصلا بدون ذلك الضرر ، فكثير من المصالح العامة والمنافع الراجحة تستلزم ضرراً لبعض الخلق ، كالمطر مثلاً فإن نفعه عام لعموم الخلق مع أنه قد يتضمن ضرراً لبعض الخلق إما بإغراق أو نحوه ، ومثل النار ففيها منفعة عامة للخلق لكنها قد تستلزم أضراراً لكثير منهم وهكذا.

ومثل ذلك في الشرعيات رسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وفريضة الجهاد ونحوهما ، على ما سبق بيانه في القاعدة الخامسة .

ولا شك أن حصول المصالح الراجحة والمنافع العامة من أعظم ما يحمد عليه ربنا تعالى ، ثم أن كونه تعالى لم يتركها لأجل تلك اللوازم الجزئية من ضرر على بعض الخلق نعمة أخرى يحمد عليها تعالى أعظم الحمد وسيأتي بيان هذا – إن شاء الله –.

الوجه الرابع: أن الشر العام والكلي المحض أو حتى الراجح لا يقع أبداً ولا يوجد :

فإن حكمة الله تعالى تأباه ، وهذا بناء على الوجه السابق مع أنه لا يقع إلا الخير التام أو الراجح ، فإن هذا ينفي وقوع الشر العام أو الراجح ، فهما من العدم المحض.

ويمكن توضيح هذه المسألة ببيان الأقسام الممكنة في الخلق ، فإنها خمسة أقسام وهي:

قسم خير محض ، وقسم شر محض ، وقسم خير راجح ، وقسم شر راجح وقسم خير وشر متساويان ، ولا يقع من هذه الخمسة ، إلا قسمان قسم الخير المحض – كالملائكة – وقسم الخير الراجح كأكثر المخلوقات ، أما بقية الأقسام فلا تقع[1].

فالله سبحانه (لا يخلق شراً محضاً من جميع الوجوه والاعتبارات ، فإن حكمته تأبى ذلك ، بل قد يكون ذلك المخلوق شراً ومفسدة ببعض الاعتبارات وفي خلقه مصالح وحكم باعتبارات أخر أرجح من اعتبارات مفاسده ، بل الواقع منحصر في ذلك ، فلا يمكن في جناب الحق – جل جلاله – أن يريد شيئاً يكون فساداً من كل وجه بكل اعتبار ، لا

---

(١) انظر شفاء العليل [٢/٧٢-٧٤] و[٢/٢٢٤-٢٢٥].

مصلحة في خلقه بوجه ما ، هذا من أبين المحال ، فإنه سبحانه بيده الخير ، والشر ليس إليه ، بل كل ما إليه فخير، والشر إنما حصل لعدم هذه الإضافة والنسبة إليه ، فلو كان إليه لم يكن شراً فتأمله ، فانقطاع نسبته إليه هو الذي صيره شراً» (١).

وهذا هو ما عليه العقلاء من المسلمين بل والفلاسفة وغيرهم (٢).

٥ بل لم ينقل عن أحد جواز وقوع الشر المحض أو الراجح ، إلا القدرية الإبليسية الذين يطعنون في حكمة الله تعالى ، أو الجبرية وعلى رأسهم إمام الجبر الجهم بن صفوان (٣)، فإنه أول من جوّز على الله تعالى كل ما تتناوله القدرة – كما تقدم – (٤).

فالمسلمون إذاً على أن الشر الراجح فضلاً عن المحض لا يقعان أبداً ، فما وقع من شر فليس محضاً ولا حتى راجحاً، وإنما هو شر جزئي إضافي، وهذا ما تنبيه القاعدتان التاليتان –

١٠ إن شاء الله –.

الوجه الخامس: أن ما وقع من الشر فإنما هو لحكم عظيمة هو مغمور في جنبها فيكون شراً جزئياً مرجوحاً.

وتقرير هذا يكون ابتداء ببيان قاعدة فطرية، وهي أن المرادات نوعان هما:

١- مرادات لنفسها ، وهي المرادات المحبوبة ، وهي الخير الذي يحبه الله تعالى

١٥ لذاته.

٢- مرادات لغيرها ، وهي ليست محبوبة في نفسها ، لكن الإرادة لها من باب إرادة الوسائل فقط ، وإلا فالمحبوب هو تلك الغاية التي أريدت بتلك الوسائل.

وعلى هذا فالأول يحبه الله تعالى ويفعله لحبه له ، والثاني لا يحبه الله لنفسه وإنما أراده لغاية محبوبة (٥).

---

(١) مدارج السالكين [٢/٢٠٨] ، وانظر مجموع الفتاوى [٨/٥١٢] ، والعواصم والقواصم [٥/٢٨٧، ٤٢٨] ، وشفاء العليل [٢/٧٤] ، [٢/٢٢٥] ، وشرح الطحاوية [٣٣٢].

(٢) انظر العواصم والقواصم [٦/١٤١].

(٣) انظر مجموع الفتاوى [٨/٢٠٧] ، [١٤/٢٩٩].

(٤) انظر عقيدته ص (٥٠) من هذا البحث.

(٥) انظر منهاج السنة [٣/١٦٢-١٦٤] ، ومدارج السالكين [٢/٢٠٢] ، وشرح الطحاوية [٣٢٨] ، والعواصم والقواصم لابن الوزير [٥/٢٨٧ ، ٤١٠ ، ٤٢٨] و[٦/١٣٠].

يقول ابن القيم رحمه الله : (وخَلَق الدواب الشريرة والأفعال التي هي شر لما يترتب على خلقها من الخير المحبوب ، فلم يخلق لمجرد الشر الذي لا يستلزم خيراً بوجه ما ، هذا غاية المحال ، فالخير هو المقصود بالذات بالقصد الأول ، والشر إنما قُصد قصْد الوسائل والمبادئ لا قصد الغايات والنهايات)[1].

٥ فهذه الشرور الواقعة إنما هي لحكم أعظم منها يحبها الله تعالى ويريدها ، فتكون هذه الشرور جزئية ، وتوصف بأنها مرجوحة ، إذ أنها إنما تكون سبباً إما لجلب خير راجح أو دفع شر راجح ، كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

فكما أن الخير مخلوق لحكمة عظيمة فكذلك الشر ، فإنه مخلوق لحكمة أعظم منه لا تتحقق بدونه ، إذ لا يوجد الملزوم بدون لازمه ، كما سيأتي ، فلم يكن شراً إلا من بعض ١٠ الوجوه ، وإلا فهو خير من وجوه أكثر وأعظم فيكون مع حكمته من قسم الخير[2].

فلا يضاف إلى الله تعالى الشر مفرداً – كما تقدم – وإنما يضاف إليه مع حكمته وبين الأمرين فرق كبير ، ويمثل لهذا ، بلو قال قائل : محمد وأمته يسفكون الدماء ويفسدون في الأرض، فهذا ذم لهم ، وهو باطل، لكن إذا قال: هم يجاهدون لتكون كلمة الله هي العليا ويقتلون من منعهم من ذلك، فهذا مدح لهم ، وهو حق[3].

١٥ فعلم أن الشر مع الحكمة المقصودة منه من قسم الخير الذي يمدح الله تعالى به ويضاف إليه.

وأكثر الشرور ليست لمجرد حكمة واحدة أعظم منها – وإن كان هذا كافيا في استدعاء حصول تلك الشرور – وإنما تتعدد الحكم العظيمة المقصودة بها ، ولذلك لا تكون الحكم الحاصلة بوجود ذلك الشر مثل الحكم الحاصلة بعدمه (كما أنه سبحانه إذا جعل رزق بعض ٢٠ الناس في التجارات فاقتضى ذلك أن يجلبوا البضائع إلى من يحتاج إليها ، فينتفع هؤلاء بالبضائع ، وهؤلاء بالثمن ، لم تكن هذه الحكمة حاصلة ، أو حصل لأولئك مطلوبهم من الربح بدون التجارة.

---

(١) شفاء العليل [٢/٢٢٥].

(٢) انظر في تقرير هذا : مجموع الفتاوى [٨/٢١٧ ، ٥١٢] ، [١٤/٢٦٦ ، ٢٧٠ ، ٢٧٦ – ٢٧٧] وشفاء العليل [٢/٦٨] ، والعواصم والقواصم لابن الوزير [٥/٢٨٧] ، [٦/١٣٠].

(٣) انظر مجموع الفتاوى [٨/٢١٧] ، [١٤/٣٠٠].

فإن قيل: فيمكن تحصيل مقصود أولئك بدون تجارة هؤلاء، قيل في ذلك تفويت مصالح آخرين)[١].

فكانت التجارة سبب ربح هؤلاء ، وسبب انتفاع أولئك بالبضائع، وهذا غير انتفاع الحمالين والحراس مثلا وغير ذلك.

فالأمر الواحد ترتبت عليه حكم متعددة عظيمة ولجهات مختلفة.

وقد يكون من الحكم المقصودة أيضاً تعطيل الفساد ، أو تقليله حسب الإمكان.

فمثلاً إرسال النبي صلى الله عليه وسلم تضمن مصالح عامة عظيمة للخلق ونفعاً لهم ، لكن تضرر برسالته طائفة من الخلق وهم الذين كذبوه وكفروا به إلا أن هؤلاء المتضررين انتفعوا به حسب الإمكان ، فإنه أضعف شرهم الذي كان يفعلونه لولا الرسالة بإظهار الحجج والآيات التي زلزلت ما في قلوبهم ، وبالجهاد والجزية التي أخافتهم وأذلتهم حتى قل شرهم ، ومن قتله منهم مات قبل أن يطول عمره في الكفر فيعظم كفره ، فكان ذلك تقليلاً لشره ، والرسل صلوات الله عليهم بعثوا بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان)[٢].

فالحكم الحاصلة من الشر حكم كثيرة ومن جهات كثيرة ، وكما أنها تتعلق بجلب المصالح فإنها تتعلق أيضاً بدرء المفاسد أو التقليل لها ، فيكون الضرر الواقع مغمور في جنب تلك الحكم والمصالح التي حصل من أجلها ، كالمطر الذي عم نفعه إذا ضرب به بعض البيوت أو احتبس به بعض المسافرين والمكتسبين[٣].

ومما يقال هنا أيضاً أن مفسدة وجود الشر الموجود أقل من مفسدة عدمه، فيكون من الحكم المقصودة هنا درء المفسدة الكبرى بالمفسدة الصغرى، وهذا مثل الذنوب، كما قال صلى الله عليه وسلم : « لو لم تكونوا تذنبون خشيت عليكم أكثر من ذلك ، العجب »[٤].

---

(١) شرح الأصبهانية ص [٢/٣٧٠].

(٢) مجموع الفتاوى [٨/٩٣-٩٤].

(٣) انظر مجموع الفتاوى [٨/٩٤]. وشفاء العليل [٢/٢١٠].

(٤) الحديث رواه العقيلي في الضعفاء (رقم ٦٦٥)، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (٣/٣٠٥)، والشهاب في مسنده (رقم ١٤٤٧)، كلهم من حديث أنس رضي الله عنه، وحسّنه الألباني في السلسلة الصحيحة (٦٥٨).

والمقصود أن الذنب سبب لدفع عجب الإنسان بعمله ، فإنه يشاهد بذلك تقصيره في حق ربه تعالى ، فلا يمتن بأعماله الصالحة ويعجب بها، ولا شك أن العجب أشد خطراً من الذنب الظاهر، فكانت الحكمة المقصودة هنا دفع هذه المفسدة الكبرى بحصول الصغرى، وهكذا..

وما يقرر هذا الوجه - الخامس - قوله صلى الله عليه وسلم : « والخير كله بيديك والشر ليس اليك »[1] فإن معناه (أي فإنك لا تخلق شراً محضاً بل كل ما تخلقه ففيه حكمة هو باعتبارها خير ، ولكن قد يكون فيه شر لبعض الناس ، فهذا شر جزئي إضافي، فأما شر كلي أو شر مطلق فالرب سبحانه منزه عنه وهذا هو الشر الذي ليس إليه) [2].

الوجه السادس: أن هذا الشر الواقع شر إضافي:

تقدم بيان أن الله تعالى يفعل للمصلحة الراجحة والنفع العام ، وأن هذا لا ينفي وقوع بعض الضرر لبعض الخلق ، فهذا الضرر الواقع إنما هو ضرر بالإضافة إلى ذلك المخلوق المتضرر وليس ضرراً عاما ، إذ لم يقع على سبيل العموم والرجحان إلا المصلحة والنفع.

فوصف هذا الشر بأنه إضافي أي بالإضافة إلى المحل القائم به فهو شر بالنسبة إليه ، أما بالإضافة إلى خالقه فلا يكن إلا خيراً باعتبار حكمته التي حصل من أجلها ، فإنه لا يضاف إلى الله تعالى إلا مع الحكمة المقصودة به ، وباعتبار أنه تعالى إنما يضع الأشياء في مواضعها[3]، وكذلك بالإضافة إلى عموم الخلق فهو خير باعتبار المصلحة العامة الحاصلة لهم.

بل إنه قد يكون خيراً للمحل القائم به من وجوه أخرى غير الوجه الذي يكون شراً من جهته لذلك المحل.

ومما يمثل به هنا العقوبات الشرعية، فإنها من أعظم الخير لعموم الخلق ، مع أنه قد يحصل بسببها ضرر لبعض الخلق لكن هذا الضرر إنما هو شر بالإضافة إلى ذلك المعين ومن جهة دون جهات ، فقطع يد السارق مثلاً شر بالنسبة إليه هو، وأما لعموم الخلق فهو مصلحة

---

(١) سبق تخريجه ص [١٦٢].

(٢) شرح الطحاوية لابن أبي العز ص [٥١٧].

(٣) انظر مدارج السالكين [٢/٢٠٨].

عامة ، ثم إن هذا الضرر قد يكون خير لذلك المعين من جهات أخرى مثل أن تلك العقوبة كفارة له وسبب لغفر ذلك الذنب.٠

ومثال هذا من الأمر الكوني (إرسال موسى إلى فرعون ، فإنه حصل به التكذيب ، والهلاك لفرعون وقومه ، وذلك شر بالإضافة إليهم، لكن حصل به من النفع العام للخلق إلى يوم القيامة ، والاعتبار بقصة فرعون ما هو خير عام ، فانتفع بذلك أضعاف أضعاف من استضر به ، كما قال تعالى : ﴿ فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ فَجَعَلْنَٰهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِّلْـَٔاخِرِينَ ﴾ [الزخرف : ٥٥ - ٥٦]، وقال تعالى بعد ذكر قصته : ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ ﴾ [النازعات : ٢٦])[١].

فتقرر أن ما حصل من شر فإنما هو شر بالنسبة إلى المحل الذي قام به هذا الشر وبالإضافة إليه وحده ، وفي الغالب أنه من وجه دون وجوه وباعتبار دون اعتبارات.

الوجه السابع: إيجاد الخير الكثير ولو تضمن شراً قليلاً ، أكمل من تفويت ذلك الخير[٢]:

فليس من الحكمة تفويت ذلك الخير لأجل ذلك الشر القليل ، بل هذا التفويت شر كثير[٣]، فينزه الله تعالى عنه.

وهذا مما يعترف به حتى النفاة يقول الرازي : (فكل ما في العالم من محنة وبلية وألم ومشقة فهو وإن كان عذابا وألما في الظاهر ، إلا أنه حكمة ورحمة في الحقيقة ، وتحقيقه ما قيل في الحكمة إن ترك الخير الكثير لأجل الشر القليل شر كثير.. وأقرب مثال لهذا الباب قصة موسى والخضر عليهما السلام ... فإذا رأيت ما يكرهه طبعك وينفر عنه عقلك فاعلم أن تحته أسراراً خفية وحكما بالغة وأن حكمته ورحمته اقتضت ذلك)[٤].

---

(١) مجموع الفتاوى [١٤/٢٧٦].

(٢) انظر مجموع الفتاوى [٦/١٢٩].

(٣) انظر مفتاح دار السعادة [٢/٣٤٥] ، والعواصم والقواصم لابن الوزير [٦/١٤١].

(٤) تفسير الرازي [١/١٩٠] ، وانظره نفسه [١/١٥٤-١٥٥].

ولذلك كانت سنته تعالى في هذا الباب خلاف هذا التفويت ، يقول ابن القيم رحمه الله : (فسنته سبحانه في خلقه وأمره فعل الخير الخالص والراجح ، والأمر بالخير الخالص والراجح ، فإذا تناقضت أسباب الخير والشر – والجمع بين النقيضين محال – قدم أسباب الخير الراجحة على المرجوحة ، ولم يكن تفويت المرجوحة شراً ، ودفع أسباب الشر الراجحة بالأسباب المرجوحة ، ولم يكن حصول المرجوحة شراً بالنسبة إلى ما اندفع بها من الشر الراجح.

وكذلك سنته في شرعه وأمره ، فهو يقدم الخير الراجح وإن كان في ضمنه شر مرجوح ، ويعطل الشر الراجح وأن فات بتعطيله خير مرجوح ، هذه سنته فيما يحدثه ويبدعه في سمواته وأرضه ، وما يأمر به وينهى عنه) [١].

فهو تعالى – في خلقه وأمره – (يحصل خير الخيرين في الحصول ، وشر الشرين في الدفع ، وقد يلتزم تفويت خير قليل لتحصيل خير كثير ، أو دفع شر دفعه أنفع من ذلك الخير القليل ، أو يلتزم تحصيل شر قليل لتفويت شر كثير ، أو لتحصيل خير هو أنفع من ذلك الشر القليل ، وإذا كان هذا موجوداً في أحكامه الأمرية فكذلك هو في أحكامه الخلقية ، وهو سبحانه له الخلق والأمر سبحانه وتعالى عما يشركون) [٢].

الوجه الثامن: أن الشر الموجود إنما هو من لوازم الموجودات:

خلق الله تعالى المخلوقات وأوجد الموجودات لحكم عظيمة بالغة ، ولا يمكن تحقق تلك الحكم منها إلا بكون تلك المخلوقات أو الموجودات على خلقه وهيئة معينة تتحقق بها تلك الحكم.

ثم قد يكون من لوازم تلك الخلقية والهيئة التي عليها المخلوق ، ما يكون شراً في ذاتها ، لكن لا بد منها في تلك الخلقة والهيئة ، إذ هي بدونها تكون خلقة أخرى وهيئة أخرى ، فلا تتحقق الحكمة المقصودة من ذلك المخلوق – كما سيأتي إن شاء الله – .

---

(١) شفاء العليل [٢/٢١٠].

(٢) شرح الأصبهانية ص [٢/٣٧٧] وانظر مفتاح دار السعادة [٢/٣٤٤ ، وما بعدها].

فكان من المتقرر إذاً أن ذلك الشر الواقع من لوازم ذلك الموجود ، الذي لا يمكن وجوده بدونه بناء على قاعدة امتناع وجود الملزوم دون لوازمه.

وأكثر الموجودات أمثلة على هذا.

فمثلاً الشمس خلقها الله تعالى وسخرها لمنافع العباد ، من إنضاج الثمار ، وتربية الأبدان الحيوانية ، ومنافع أخرى عظيمة ، لكن مع ذلك قد يحصل منها أذى ، فكم تؤذي مسافراً وتعطش حيواناً ، وغير ذلك ، وهذا الأذى من لوازم وجودها وهو لا يكاد يذكر في جنب تلك المصالح والمنافع الضرورية، فكان من حكمته تعالى خلق الشمس ولو حصل أذى لبعض خلقه منها[1].

فعلم هنا أن الأذى الحاصل من الشمس ، إنما هو من لوازم وجودها.

وكذلك المطر فإنه مخلوق وموجود يمطر على البلاد فيحيي به الله البلاد والعباد والشجر والدواب ، لكن يحصل في ضمن ذلك بعض الشرور ، فيحبس مثلاً مسافراً ، أو يهدم بناءً ، أو يعوق عن مصلحة ، فهذا الضرر لازم له ولحقيقته ووجوده، ولا يمكن أن تتعطل هذه المفاسد إلا بتعطله أصلاً ، ولو تعطل لتعطلت تلك المصالح العظيمة التي هي أعظم وأكثر من تلك المفاسد ، بل ليست تلك المفاسد في جنب المصالح شيئاً.

ومن أعظم الشواهد والأمثلة هنا ، النفس الإنسانية، فإنها خلقت متحركة بالطبع، وهذه الحركة لا بد فيها من الشر ، وذلك أنه قد ركبت فيها الشهوة والغضب وغيرهما ، وهذا التركيب إنما هو جزء من تلك النفس وحقيقتها ، فما يحصل من الشر إذا فهو من لوازم تلك الحقيقة فيكون من لوازم الموجودات.

وعليه فالشرور إنما هي مقتضيات لخيرات[2] ، إذ أنها مقتضيات الموجود ولوازمه ، والموجود إنما هو خير إما لذاته أو لغيره – كما سبق –، والوجهان التاليان فيهما مزيد توضيح لهذا الوجه.

---

(١) انظر طريق الهجرتين [١٠٤].

(٢) وانظر تفسير الرازي [١/١٥٤-١٥٥].

الوجه التاسع: أن إيجاد الملزومات بدون لوازمها مثل اجتماع الضدين ، فهو من الممتنع لذاته:

وهذه قاعدة عظيمة وأصل كبير في هذا الباب ، فإن عدداً من الوجوه السابقة تبنى على هذا الوجه.

٥ فقد سبق تقرير أن لآثار أسماء الله تعالى لوازم لا تحصل تلك الآثار إلا بهذه اللوازم ، وأن الله تعالى يفعل للمصالح الراجحة وللنفع العام لكن لحصول هذا لوازم فلا تحصل إلا بها ، وأن للموجودات والمخلوقات لوازم لا توجد إلا بها ، وكل هذه اللوازم قد يكون فيها ما هو شر في ذاته.

فقد يأتي سؤال هنا يقول : ألا يمكن وجود تلك الأشياء بدون هذه اللوازم؟

١٠ الجواب: لا ، لا يمكن هذا ، فهو من الممتنع لذاته ، إذ يمتنع وجود الملزوم بدون لوازمه ، وهذا السؤال (سؤال باطل، إذ فرض وجود الملزوم بدون لازمه كفرض وجود الابن بدون الأب ، والحركة بدون المتحرك ، والتوبة بدون تائب) [١].

وهذا مثل هذا اجتماع الضدين، فإنه من الممتنع لذاته لا يمكن أن يحصل ، كما لو قيل مثلاً أن رجلاً أراد أن يحج وأن يجاهد وحجه يقتضي سفره إلى المشرق وجهاده يقتضي

١٥ سفره إلى المغرب، وكلا هاتين الطاعتين يحبهما الله تعالى ، ولا يمكن حصولهما في وقت واحد ، بل لا يحصل أحدهما إلا بتفويت الآخر.

ولو قال قائل: هلا أقدر الله تعالى هذا العبد على الأمرين جميعاً في وقت واحد فيسافر فيه إلى المشرق للحج وإلى المغرب للجهاد؟

يقال له: هذا من الممتنع لذاته ، لأن كونه الجسم الواحد في مكانين محال لذاته ، وهذا

٢٠ ليس شيئاً أصلاً حتى يقال هل تتناوله القدرة أم لا -كما تقدم- بل هو من الممتنع لذاته[٢].

وعلى هذا فإن (ظن الظان أن الحكمة المطلوبة التامة قد تحصل مع عدمه - اللازم -، إنما يقوله لعدم علمه بحقائق الأمور ، وارتباط بعضها ببعض ، فإن الخالق إذا خلق الشيء فلا بد من لوازمه ، فإن وجود الملزوم بدون وجود اللازم ممتنع ، ولا بد من ترك خلق أضداده التي تنافيه ، فإن اجتماع الضدين المتنافيين في وقت واحد ممتنع) [٣].

---

(١) مدارج السالكين [٢/٢٠٧] ، وانظر شرح الطحاوية لابن أبي العز ص [٣٣٠-٣٣١].

(٢) انظر منهاج السنة [٣/١٨٤-١٨٦]، وانظر ص (١٠٨) من هذا البحث .

(٣) مجموع الفتاوى [٨/٥١٢].

فحصول آثار الأسماء ، والحكم والمصالح العامة ، وكذلك الحكم المقصودة من المخلوق ، إنما تكون بوجود لوازم وأسباب حصولها التي لا تحصل إلا بها وإلا لما تحقق ظهور الأسماء ولا حصلت الحكم العامة أو المقصودة من المخلوق.

الوجه العاشر: أنه لابد من خلق الخلق على الحقيقة التي هو عليها الآن لتحصل الحكمة المقصودة به :

لو لم يخلق الله تعالى الخلق عى الخلقة الحقيقية والهيئة التي هو عليها الآن ، لكان خلقا آخر غير هذا الخلق ، و أيضا : لكان هذا العالم عالماً آخر غير هذا العالم ، فلا تتحقق الحكم العظيمة التي أرادها الله تعالى بهذا الخلق وهذا العالم الموجودين.

فإن المخلوقات الموجودة الآن لها لوازم لخلقتها وحقيقتها – كما تقدم –، وقد خلقها الله تعالى بهذه اللوازم لتحقيق حكم معينة يريدها الله تعالى ، ولو لم تكن هذه اللوازم موجودة لما كانت المخلوقات هي المخلوقات المقصودة، بل تكون مخلوقاتاً أخرى لا تتحقق بها الحكم المطلوبة ، وبالتالي فهذا العالم الذي تعيش فيه المخلوقات لن يكون العالم الذي أراده الله تعالى بل سيكون عالماً آخراً لا يحقق المقصود، فلا بد إذاً من وجود تلك الحقائق والهيئات بلوازمها – مع كون بعضها شراً – حتى تحصل الحكم المقصودة منها.

وهذا ما أجاب به شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله لما سئل عن مثل هذا ، يقول ابن القيم رحمه الله في معرض كلامه على هذه المسائل : (قلت لشيخ الإسلام : فقد كان من الممكن خلق هذه الأمور مجردة عن المفاسد مشتملة على المصلحة الخاصة فقال : خلق هذه الطبيعة بدون لوازمها ممتنع ، فإن وجود الملزوم بدون لازمه محال ، ولو خلقت على غير هذا الوجه لكانت غير هذه ، ولكان عالماً آخر غير هذا)[1].

فتضمنت إجابته – رحمه الله – ثلاثة أمور هي:

الأول: أن هذه الشرور من لوازم ذلك المخلوق ولا يمكن أن يوجد الملزوم بدون لوازمه ، وهو ما تقرر في الوجه السابق ، وهو أصل هذه المسألة ، والأمران التاليان يبنيان عليه.

---

(١) طريق الهجرتين ص [١٠٤].

الثاني: أنه – فرضا – لو خلقت على غير هذه الهيئة الحقيقية المستلزمة لتلك اللوازم لما كانت هي هذه المخلوقات الموجودة الآن ، ولكانت خلقا آخر بناء على أن هذه اللوازم من حقيقة ذلك المخلوق وذاته وهيئته التي تشكل وجوده الآن ، فلا يمكن أن يوجد بدونها.

وقد سبق بيان هذا في الوجه التاسع وقرر هناك بأن الشرور من لوازم الموجودات فلا بد منها ، ويقال هنا فلو لم توجد هذه اللوازم لما كانت هذه الموجودات هي ذاتها بل لكانت موجودات أخرى لا تتحقق بها الحكمة المقصودة.

ويمثل على هذه المسألة (بدولاب أو طاحون شديد الدوران ، أي شيء خطفه ألقاه تحته وأفسده ، وعنده قيّمه الذي يديره وقد أحكم أمره لينتفع به ولا يضر أحداً ، فربما جاء الغرّ الذي لا يعرفه فيقترب منه فيخرق ثوبه أو بدنه أو يؤذيه ، فإذا قيل لصاحبه : لَمَ لَمْ تجعله ساكنا لا يؤذي من اقترب منه ، قال هذه صفته اللازمة التي كان بها دولابا وطاحونا ، ولو جعل على غير هذه الصفة لم تحصل به الحكمة المطوبة منه ، وكذلك إذا أوقدنا نار الأتون[1] التي تحرق ما وقع فيها ، وعندها وقاد حاذق يحشوها ، فإذا غفل عنها أفسدت، وإذا أراد أحد أن يقرب منها نهاه وحذره ، فإذا استغفله من قرب منها حتى أحرقته لم يقل لصاحب النار: هلا قلّلت حرها لئلا تفسد من يقرب منها وتحرقه، فإنه يقول : هذه صفتها التي لا يحصل المقصود منها إلا بها، ولو جعلتها دون ذلك لم تحرق أحجار الكلس ، ولم تطبخ الآجر ، ولم تنضج الأطعمة الغليظة ونحو ذلك ، فما يحصل من الدولاب والطاحون ومن النار من نفعها هو من فضل الله ورحمته، وما يحصل بها من شر هو من طبيعتها التي خلقت عليها ، والتي لا تكون ناراً إلا بها ، فلو خرجت عن تلك الطبيعة لم تكن ناراً)[2].

وهكذا كل المخلوقات ، ولعله يكفي هنا مثلا الإنسان نفسه ، فقد خلقه الله تعالى على خلقه معينة وهيئة مخصوصة وجعل لها صفات كمال ، وجعل فيها صفات نقص هي لوازم خلقته وهيئته التي انشأها الله تعالى عليها لتحقق الحكم العظمية التي يريدها تعالى.

ولو قدر مثلاً أن الإنسان بل وغيره من الحيوان ، لا يجوع ولا يعطش ولا يتألم لما كان حيوانا ، يقول ابن القيم رحمه الله : (ولوازم الخلقة يستحيل ارتفاعها كما يستحيل ارتفاع

(١) الأَتون: موقد أو أخدود الجصاص ونحوه، وأصلها بالتشديد: الأَتُّون. انظر : لسان العرب (٦٤/١).

(٢) طريق الهجرتين ص [١١٠].

الفقر والحاجة والنقص عن المخلوق ، فلا يكون المخلوق إلا فقيراً محتاجاً ناقص العلم والقدرة فلو كان الإنسان وغيره من الحيوان لا يجوع ولا يعطش ولا يتألم في عالم الكون والفساد لم يكن حيوانا ، ولكانت هذه الدار دار بقاء ولذة مطلقة كاملة ، والله لم يجعلها كذلك ، وإنما جعلها داراً ممتزجاً أملها [١] بلذتها ، وسرورها بأحزانها ، وغمومها وصحتها بسقمها ، حكمة منه بالغة) [٢].

ونفس الإنسان شاهد عظيم هنا ، فإنه قد ركبت فيها الشهوة والغضب وهذا التركيب إنما هو جزء من تلك النفس وحقيقتها - كما تقدم - وهذا كله حكمة من الله تعالى بالغة ، ولا تتحقق هذه الحكمة من خلق الإنسان إلا بخلقته على هذه الحقيقة ، فلو خلق على غيرها لما كان إنساناً بل خلقا آخراً ، فلا تحصل الحكمة من خلقه [٣].

بُل لو كان الإنسان بدون هذه النفس ، لما كان إنساناً بل يكون مَلَكا [٤] فلا تتحقق كل الحكم التي يريدها الله تعالى من خلق الإنسان بالذات ، وهذا ما أشار إليه تعالى في جوابه للملائكة بعد قولهم: ﴿ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ٣٠].

(فظنت الملائكة أن وجود من يسبح بحمده ويطيعه ويعبده أولى من وجود من يعصيه ويخالفه ، فأجابهم سبحانه بأنه يعلم من الحكم والمصالح والغايات المحمودة في خلق هذا النوع ما لا تعلمه الملائكة) [٥].

وخلاصة القول هنا أن الله تعالى خلق الخلق وكل مخلوق له حكم وغايات حميدة ، وقد خلقه الله تعالى على هيئة وحقيقة معينة لكي تتحقق تلك الحكم ، وقد تلزم هذه الهيئة

---

(١) هكذا في المطبوعة ، والصحيح: ألمها ، وهذه الطبعة كثيرة الأخطاء المطبعية.

(٢) شفاء العليل [٢/٢١٢-٢١٣].

(٣) انظر مجموع الفتاوى [٨/٢١٣-٢١٤] و[١٤/٣١٥] ، ومدارج السالكين [٢/٢٠٦-٢٠٩] ، وطريق الهجرتين ص [١٠٦] وما بعدها ، وشرح الطحاوية لابن أبي العز [٣٣٠-٣٣٢].

(٤) انظر طريق الهجرتين ص [١٢٥، ١٧٥].

(٥) مدارج السالكين [٢/٢٠٦].

والحقيقة لوازم فاسدة لا بد منها في تحقق تلك الحكم التي هي أعظم وأكثر ، بل أن تلك المفاسد لا تذكر بجانب تلك المصالح والحكم الحاصلة.

ولا يمكن أن يقال هنا لماذا لم يوجد المخلوق بدون تلك اللوازم ، إذ أنه بدونها سيكون مخلوقاً آخراً لا يحقق تلك الحكم والمصالح المطلوبة.

٥ فخلق تلك المخلوقات بتلك اللوازم من أعظم ما يحمد عليه تعالى ويثني عليه بها ، فإنها موجب علمه وقدرته وحكمته تعالى.

الثالث: مما أجاب به شيخ الإسلام رحمه الله ، وهو أن العالم بدون هذه المخلوقات الموجودة يكون عالماً آخراً ، فلا يكون العالم الموجود الآن الذي أوجده تعالى لحكم وغايات حميدة.

١٠ وهذا الأمر مبني على سابقه كابتنائهما كليهما على الأمر الأول ، فإن العالم الموجود مكون من هذه المخلوقات التي هي على هيئات وحقائق معينة ، فلو لم تكن هذه الحقائق والهيئات لما كانت نفس تلك المخلوقات بل تكون مخلوقات أخرى ، وبالتالي يتغير العالم فيكون العالم عالماً آخر لاحتوائه على مخلوقات أخرى.

إن العالم الموجود الآن تكونه المخلوقات الموجودة ، وقد أراده الله تعالى لحكم عظيمة ١٥ وغايات حميدة مقصودة ، فلو لم توجد المخلوقات التي تكون بلوازمها لما وجد هذا العالم المقصود ، بل سيكون عالماً آخراً ، لا توجد معه الحكم العظيمة والمصالح العامة المقصودة.

وعليه فكان لابد من وجود هذا العالم بمخلوقاته ، وأن تكون تلك المخلوقات على الهيئات والحقائق الموجودة ، والتي قد تستلزم لوازم هي شر في ذاتها، لكن لابد منها لكي تتحقق تلك الحكم والمصالح إذ لا يوجد الملزوم إلا بلوازمه.

٢٠ وإذا تقرر كل ما مضى ، علم فساد السؤال القائل : ألا توجد تلك المخلوقات بدون لوازمها الفاسدة ، أو ألا يمكن وجود المصالح والحكم بدون أسبابها؟

وقريب منه: ألا تمد الموجودات كلها بحيث لا يكون هناك عدم لشيء من كمالاتها ، حتى لا يحصل الشر؟

فهذه الأسئلة وغيرها مما تدور حول هذا المعنى ، أسئلة فاسدة وباطلة ، يبطلها بيان ٢٥ الأمور الثلاثة السابقة – كما مر معنا –.

يقول ابن القيم رحمه الله : (فإن قيل : فهلا حصلت تلك اللوازم – لوازم الخير – وانتفت تلك الأضداد؟ فهذا هو السؤال الأول[١] وقد بينا أن لوازم هذا الخلق وهذه النشأة وهذا العالم لا بد منها ، فلو قدر عدمها لم يكن هذا العالم بل عالماً آخر ، ونشأة أخرى وخلقا آخر ، وبينا أن هذا السؤال بمنزلة أن يقال : هلا تجرد الغيث[٢] والأنهار عما يحصل به من تغريق وتعويق وتخريب وأذى؟ وهلا تجردت الشمس عما يحصل منها من حر وسموم وأذى ، وهلا تجردت طبيعة الحيوان عما يحصل له من ألم وموت وغير ذلك؟ وهلا تجردت الولادة عن مشقة الحمل والطلق وألم الوضع ؟ وهلا تجرد بدن الإنسان عن قبوله للآلام والأوجاع واختلاف الطبائع الموجبة لتغيير أحواله؟ وهلا تجردت فصول العام عما يحدث فيها من البرد الشديد القاتل والحر الشديد المؤذي؟ فهل يقبل عاقل هذا السؤال أو يورده ، وهل هذا إلا بمنزلة أن يقال : لم كان المخلوق فقيراً محتاجاً والفقر والحاجة صفة نقص ، فهلا تجرد منها وخلعت عليه خلعة الغنى المطلق والكمال المطلق ، فهل يكون مخلوقا إذا كان غنياً غنى مطلقا) [٣].

وكذلك قول القائل هل أمد الله تعالى الموجودات كلها، وهو مع فساده ناشئي من الجهل ، إذ مورده الظن بأن (التسوية بين الموجودات أبلغ في الحكمة، وهذا عين الجهل ، بل الحكمة كل الحكمة في هذا التفاوت العظيم الواقع بينها، وليس في خلق كل نوع منها تفاوت ، فكل نوع منها ليس في خلقه من تفاوت ، والتفاوت إنما وقع بأمور عدمية لم يتعلق بها الخلق ، وإلا فليس في الخلق من تفاوت) [٤].

فهذا التفاوت المتعلق بالأمور العدمية من الحكمة البالغة وهو من لوازم هذا العالم الموجود الذي لولا هذا التفاوت لما وجدت الحكم المقصودة البالغة منه ، بناء على ما تقرر في هذا الوجه وسابقه.

---

(١) يشير إلى السؤال الذي سأله شيخه ابن تيمية – راجع أول هذه المسألة وهو : فقد كان من الممكن خلق هذه الأمور مجردة عن المفاسد مشتملة على المصلحة الخاصة.

(٢) في المطبوعة "الغيب" وهو خطأ، والتصحيح من طبعة أخرى – طبعة دار ابن كثير ص (١٩٣).

(٣) طريق الهجرتين ص [١٠٧].

(٤) مدارج السالكين [٢/٢٠٩] ، وانظر مجموع الفتاوى [٨/٥١٢]، ونظر شرح الطحاوية ص [٣٣٢-٣٣٣].

الوجه الحادي عشر : أن كل ما في الوجود وجوده خير من عدمه:

وهذا مبني على ما سبق تقريره ، فإن الموجود إما أنه مراد لذاته فيكون محبوباً ، وهذا لا يكون إلا خيراً ، أو موجود لغيره، فيكون باعتبار ما وجد له خيراً.

فيكون إما خيراً في نفسه ، أو مقتضي للخير ولازم له ، فيكون وجوده خيراً في كلا الحالين.

ولا ريب أن الشر الواقع ليس محبوباً ، فليس هو مراداً لذاته . إلا أنه مراد لغيره ، فيكون من لوازم الخير ومقتضياته فوجوده إذا خير من عدمه ، إذ لو لم يحدث لما حدثت تلك الخيرات التي وجد من أجلها[(١)].

يقول ابن تيمية رحمه الله : (وليس في الشريعة أمر بفعل إلا وجوده للمأمور خير من عدمه ، ولا نهي عن فعل إلا وعدمه خير من وجوده...وكذلك هو سبحانه في خلقه وفعله ، فما أراد أن يخلقه ويفعله ، كان أن يخلقه ويفعله خيراً من أن لا يخلقه ويفعله ، وما لم يرد أن يخلقه ويفعله كان أن لا يخلقه ويفعله خيراً من أن يخلقه ويفعله ، فهو لا يفعل إلا الخير ، وهو ما وجوده خير من عدمه ، فكل ما كان عدمه خيراً من وجوده فوجوده شر؛ فهو لا يفعله ، بل هو منزه عنه ، والشر ليس إليه ، فالشر – وهو ما كان وجوده شراً من عدمه – ليس إليه، إذ كان هذا مستحقاً للعدم لا يشاؤه ولا يخلقه ، والمعدوم لا يضاف إلى فاعل فليس إليه ، ولكن الخير بيديه ، وهو ما كان وجوده خير من عدمه) [(٢)].

وأيضاً كما أن وجود الموجود خير من عدمه (فهو أيضاً خير من موجود آخر يقدر مخلوقا بدله) [(٣)].

وعلى هذا فوجود هذه الموجودات من كمال هذا العالم وهذا الوجود ، ولو لم تخلق تلك الموجودات حتى التي قد يكون من لوازمها ما هو شر في ذاته ؛ لكان في الوجود نقص وفوات حكم ومصالح موقوفة عليها[(٤)].

---

(١) انظر شفاء العليل [٢/٦٨] ؛ وطريق الهجرتين [١١٠] ، والعواصم والقواصم لابن الوزير [٦/١٣٦].

(٢) قاعدة في معنى كون الله تعالى عادلاً – ضمن جامع الرسائل [١/١٣٠-١٣١]بتصرف يسير جدا.

(٣) المرجع نفسه [١/١٣٦].

(٤) انظر شفاء العليل [٢/٢٠٩].

ومن هنا كان الله تعالى محموداً على كل ما خلقه ، فكل ما في الوجود يحمد عليه تعالى أعظم الحمد.

الوجه الثاني عشر: أن الشر إنما هو وضع الشيء في غير موضعه، فمتى وضع الشيء في موضعه فهذا الوضع خير وعدل وحكمة وليس بشر .

فالله تعالى يضع الأشياء في مواضعها ، وهذا مقتضى حكمته تعالى ، فهو تعالى يضع الطيبات في مواضعها ، والخبائث في مواضعها وهذا من أعظم ما يمدح به تعالى.

يقول ابن تيمية رحمه الله: (فخلقه سبحانه لما فيه نقص أو عيب للحكمة التي خلقه لها هو محمود عليه ، وهو منه عدل وحكمة وصواب ، وإن كان في المخلوق عيباً ، ومثل هذا مفعول في الفاعلين المخلوقين ، فإن الصانع إذا أخذ الخشبة المعوجة ، والحجر الرديّ، واللبنة الناقصة، فوضعها في موضع يليق بها ويناسبها كان ذلك منه عدلاً واستقامة وصواباً وهو محمود ، وإن كان في تلك عوج وعيب هي به مذمومة ، ومن أخذ الخبائث فجعلها في المحل الذي يليق بها كان ذلك حكمة وعدلاً ، وإنما السفه والظلم أن يضعها في غير موضعها ، ومن وضع العمامة على الرأس والنعلين في الرجلين فقد وضع كل شيء في موضعه ، ولم يظلم النعلين إذ هذا محلهما المناسب لهما ، فهو سبحانه لا يضع شيئاً إلا موضعه فلا يكون إلا عدلاً ولا يفعل إلا خيراً)[1].

فالله تعالى لما خلق الشر لحكمة عظيمة تحصل به ، إنما هو يضعه موضعه، ووضع الشيء في موضعه المناسب له هو عين الخير والحكمة والصواب.

الوجه الثالث عشر : أن وصف الشيء بأنه شر أي بالمقارنة بغيره ، وليس معناه أنه شر مطلق.

فإن قول القائل هذا خير أو شر أي هذا خير من هذا وهذا شر من هذا ، فالخير ما كان خيراً من غيره والشر ما كان شراً من غيره ، إذ الخير والشر درجات ، فدرجات الخير بعضها خير من بعض ، ودرجات الشر بعضها شر من بعض.

---

(١) قاعدة في عدل الله تعالى – ضمن جامع الرسائل [١/١٣٠]. وانظر شفاء العليل [٢/٦٤] ، ومدارج السالكين [٢/٢٠٤] ، وطريق الهجرتين [١٠١] ، وشرح الطحاوية [٣٣١].

وهذا غالب استعمال هذين الوصفين في القرآن ، كما قال تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ﴾ [طه : ٧٣] ، وقوله تعالى : ﴿ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [النمل : ٥٩] ، وقوله تعالى: ﴿ وَذَرُواْ ٱلْبَيْعَ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [الجمعة : ٩].

وأما لفظ الشر فقوله عز وجل عن اليهود : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [المائدة :٦٠] ، وقال حاكياً كلام يوسف عليه السلام : ﴿ أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا ﴾ [يوسف : ٧٧].

وعلى هذا فإذا قيل : (أن الله سبحانه هو خالق الخير والشر ، فالمراد ما هو شر من غيره وفيه أذى لبعض الناس ، ولكن خلقه لحكمة وما خلق لحكمة مطلوبة محبوبة فوجوده خير من عدمه ، فلم يخلق شيئًا يكون شرًا ، أي يكون وجوده شرًا من عدمه ، لكن يخلق ما هو شر من غيره ، وغيره خير منه للحكمة المطلوبة ، وما فيه أذى لبعض الناس للحكمة المطلوبة)[1] .

الوجه الرابع عشر : أن الشرور الموجودة في العالم مغمورة فيما فيه من خير ، بل لا تكاد تساوي شيئًا أمام الخير.

ومما يبين هذا أن كل شر وُجد إنما هو لحكم عظيمة ، فبالتالي تكون كل الشرور مغمورة في المصالح والحكم المرادة منها.

بل إن المراد لغيره وإن كان باعتبار حكمته خير ، إلا أنه أيضًا مغمور فيما هو مراد لذاته وهو الخير المحبوب لذاته.

يقول ابن القيم رحمه الله: (ومن تأمل هذا الوجود علم أن الخير فيه غالب ، وأن الأمراض وإن كثرت فالصحة أكثر منها ، واللذات أكثر من الآلام، والعافية أعظم من البلاء...

---

(١) قاعدة في معنى العدل – ضمن جامع المسائل [١٣٤/١] وانظره نفسه [١٣٢/١-١٣٤].

ومثال ذلك النار ، فإن في وجودها منافع كثيرة، وفيها مفاسد، لكن إذا قابلنا بين مصالحها ومفاسدها لم تكن لمفاسدها نسبة إلى مصالحها.

وكذلك المطر والرياح والحر والبرد، وبالجملة فعناصر هذا العالم السفلي خيرها ممتزج بشرها ، ولكن خيرها غالب، وأما العالم العلويّ فبريء من ذلك)[1].

٥ فالخير التام هو الأصل والأكثر حتى في شرور المعائب ، فإن الخير من عبادة الله تعالى وتسبيحه أكثر منها، وهذا يتبين بالنظر إلى جميع المخلوقات ، وليس إلى مجرد الإنس والجن ، يقول تعالى : ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴾ [الأنعام : ٣٨] ، وقال عز وجل في الحجارة ﴿ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة : ٧٤]، وفي

١٠ الحديث قوله صلى الله عليه وسلم: « أحد جبل يحبنا ونحبه »[2] وغير هذه المخلوقات كثير كالجراد والذر والحيتان ، ومخلوقات أخرى نجهلها ، كما قال تعالى : ﴿ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل : ٨].

وقد نسب الله تعالى السجود إلى السموات والأرض والشمس والقمر والشجر والدواب.

١٥ وأعظم المخلوقات هم الملائكة ، بجميع أصنافهم ، سواء المشتغلين بعبادته تعالى ، أو الموكلة بشئون الخلق والحفظ والكتابة ، والذين لا يحصى عددهم إلا الله تعالى ، كما دل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: « أنه يدخل البيت المعمور في السماء من الملائكة كل يوم سبعون ألف ملك لا يعودون إليه أبدًا »[3].

---

(١) شفاء العليل (٢/٧٤).

(٢) رواه البخاري (٢٤) كتاب الزكاة، (٥٤) باب خرص التمر، (رقم ١٤٨٢)، الفتح(٣/٣٤٤)، ومسلم : (١٥) كتاب الحج (٨٥) باب فضل المدينة ... رقم (١٣٦٥) ، (٢/٩٩٣).

(٣) رواه البخاري (٥٩) كتاب بدء الخلق، (٦) باب ذكر الملائكة (رقم ٣٢٠٧)، الفتح(٦/٣٠٢)، ومسلم : (١) كتاب الإيمان (١٤) باب الإسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم (رقم ١٦٢)، (١/١٤٥).

وكل الملائكة لا يعصون الله تعالى أبدًا ، ولا يقع منهم إلا ما يحبه الله عز وجل من الخير العظيم أيّا كان.

فهذا هو الكون العظيم بسمواته وأرضه ، وبهذا يعلم أن الأصل هو الخير التام ، وأن الشر الواقع من بعض المخلوقات لا يكاد يذكر بجانب هذا الخير العظيم ، بل هو كالقطرة إلى البحر ، وأن الخير في مملكته تعالى هو المقصود (١) .

(١) انظر العواصم والقواصم [٦/١٥١-١٥٨].

القاعدة التاسعة: إثبات سعة الحكمة الإلهية وشموليتها لكل شيء، وأنه لم يكشف لنا من وجوهها إلا أقل القليل:

وهذه القاعدة هي ما تضمنه إثبات أن الحكمة من تمام علم الله — كما تقدم [(١)] - فإنه بإثبات هذا يتقرر هذان الأمران وهما:

الأول: أن علمه تعالى كما أنه واسع شامل لكل شيء فلا نحيط به ، فكذلك حكمته تعالى شاملة لكل شيء.

الثاني: أنه كما لم يكشف الله تعالى لنا من علمه إلا أقل القليل فكذلك حكمته لم يكشف من وجوهها إلا ما لا يكاد يذكر بجانب ما لم يكشف ، بل هي أشد أنواع العلوم خفاء عنا، فإنها أدق العلم بناء على ما يقتضيه وصفها بأنها تمامه ـ كما قد مر ـ.

وقد مر بيان سعة علمه تعالى، وأن علمه تعالى علم واسع و لم يكشف للخلق منه إلا القليل[(٢)] ، كما قال تعالى : ﴿ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ [طه : ٩٨] وكقوله : ﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء : ٨٥].

ويدل عليه أيضًا قول الخضر لموسى عليهما السلام بعد قصتهما يقول النبي صلى الله عليه وسلم حاكيًا عنهما : ((فلما ركبا في السفينة جاء عصفور فوقع على حرف السفينة ، فنقر في البحر نقرة أو نقرتين قال له الخضر : يا موسى ما نقص علمي وعلمك من علم الله تعالى إلا مثل ما نقص هذا العصفور بمنقاره من البحر)) [(٣)].

ومن المعلوم أن علم الخضر في تلك القصة كان في معرفة وجوه الحكم التي خفيت عن موسى عليه السلام ، فهذا الدليل دليل عام على مسألة العلم وكذلك دليل خاص على مسألة الحكمة هنا.

وعليه فإثبات أن الحكمة من تمام علمه تعالى ؛ يتضمن أنها من أدقه واخفاه ، وما كشف لنا منها أقل مما كشف لنا من علمه تعالى العام.

---

(١) انظر ص (١٨٩) من هذا البحث .

(٢) انظر ما سبق ص (١١٨).

(٣) سبق تخريجه ص (١١٩).

يقول ابن الوزير رحمه الله : (... والله يعلم من كل نوع من أنواع المعلومات ما لا نعلمه، ومن أعظم تلك الأنواع وأجلها قدرًا، وأدقها سرًا وألطفها، نوع المعلومات من الحكم والمصالح والغايات الحميدة ، بل متى فتح الله على بعض عباده من ذلك مثل سم الخياط، أو وهب له منه قطرة من بحار لم يستطع أحد من الخلق الاطلاع على مكنون حكمته) [١].

٥ فلا نسبة لما تعلمه كل الخلائق إلى ما تجهله ، إذ لو قيست علومهم بوجوه حكمته تعالى في خلقه وأمره إلى ما خفي عنهم منها لم تكن إلا كنقرة عصفور في البحر كما قال الخضر عليه السلام[٢] .

فالواجب على العبد إذا أن يؤمن بحكمة الله تعالى ، وأن له في كل ما خلقه أو أمر به حكمة وغاية حميدة ، وأن كل ذلك لا يخرج أبدًا عن الحكمة والعدل ، إذ لما كانت الحكمة ١٠ تابعة للعلم ، فمن كان أعلم كانت حكمته أعظم ، وكان الله تعالى منفرداً بكمال العلم كانت حكمته كذلك ، وكذلك تكون أفعاله ، باعتبار كمال قدرته تعالى أيضًا[٣].

ولا يجوز للعبد أن يربط إيمانه بحكمة الله تعالى بمعرفته وجوه الحكم، إذ هذا لا يكون إلا بأن يصبح علم العبد مثل علم الخالق وهذا من أعظم المحال، هذا فضلاً عن أن يطعن في حكمته تعالى.

١٥ والإيمان بحكمة الله تعالى وأن كل أفعاله وتقديراته لا تخرج عنها مع عدم ربط ذلك بمعرفة وجوه الحكمة فيها؛ هو منهج سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم بل وجماهير المسلمين يقول ابن تيمية رحمه الله : (وأما الصحابة والتابعون لهم بإحسان وأئمة الإسلام كالفقهاء المشهورين وغيرهم ومن سلك سبيلهم من أهل الفقه والحديث والمتكلمين في أصول الدين وأصول الفقه فيقرون بالقدر ويقرون بالشرع ، ويقرون بالحكمة في خلقه ٢٠ وأمره - لكن قد يعرف أحدهم الحكمة وقد لا يعرفها - .. وأن كل ما وقع من خلقه وأمره فعدل وحكمة ، سواء عرف العبد وجه ذلك أو لم يعرفه)[٤].

---

(١) العواصم والقواصم [٣٥٧/٦].

(٢) وانظر مفتاح دارة السعادة [٢٦/٢].

(٣) انظر شفاء العليل [١٤٩/٢].

(٤) جواب أهل العلم والإيمان ص (٢٣٨-٢٣٩)، وهو ضمن مجموع الفتاوى [٢٠٠/١٧]، وكلامه هذا في معرض بيانه لمخالفة جمهور أهل الإسلام للقدرية والجبرية في هذا الباب.

ومن المعلوم أن الله تعالى لم يكشف تفاصيل حكمه ولا أكثرها ، ولذلك لا يعرفها الخلق إلا من حيث الجملة ، وقد يعرفون بعض تفاصيلها[١] ونسبته مما لم يعرف لا تكاد تذكر ، ولا تقارن به أصلاً.

ويمكن تقسيم مخلوقاته تعالى وأوامره بحسب ظهور الحكمة منها أو خفاؤها إلى قسمين ٥ هما:

القسم الأول : ما كشف الله تعالى لخلقه أو لبعضهم الحكمة منه :

وهو نوعان:

الأول : ما يجزم بالحكمة منه ، وبتعليله بها ، وذلك بأن يدل نقل صحيح أو عقل صريح على أنها الحكمة المقصودة من ذلك الخلق أو الأمر.

١٠ وأمثلة هذا في الخلق والأمر كثيرة جدًا لا تكاد تحصى ، فإن العقلاء - مثلاً - كلهم يعلمون العين للبصر ، والأذن للسمع ، والأنف للشم وهكذا.

ويعلمون أن علة النار الإحراق ، وأن الشمس للضياء ، والليل للسبات ، والنهار للمعاش وغير ذلك.

ويدخل هنا مثلاً ما يثبت بواسطة العلم الطبيعي الحديث ثبوتًا جازمًا ، كعلم وظائف ١٥ الأعضاء وغيره.

وكذلك في أمره تعالى ، فإن مما يجزم بالحكمة فيه؛ خلق الجن والإنس مثلاً وأن ذلك لعبادته تعالى ، وأن الجهاد لإعلاء كلمة الله تعالى ودينه ، وأن تحريم الخمر للحفاظ على العقول[٢] ، وتحريم السرقة للحفاظ على أموال الخلق ، وهكذا.

ولا يلزم من إثبات حكمة ظاهرة في شيء من خلقه تعالى أو أمره نفي أن تكون له ٢٠ حكم أخرى مقصودة به ، إذ قد يُقصد بالشيء الواحد حكم كثيرة متعددة ، ولكن لا يظهر إلا بعضها.

والمقصود هنا أن هناك حكمًا ظاهرة للخلق ويجزم بها ، أما لدلالة الشرع أو دلالة العقل.

---

(١) انظر الأصبهانية [٢/٣٧٠] ، وسيأتي بعد قليل إن شاء الله مزيد تقرير له.

(٢) بدليل أن علة التحريم مرتبطة بالإسكار ، والإسكار إنما هو إذهاب للعقول ولو لحظات.

ومما يتضمنه هذا النوع أن ما تنافيه الحكمة المعلومة الثابتة له تعالى في أمر معين ، يجب نفيه عنه تعالى سواء ما يتعلق بخلقه أو بأمره وستأتي الأمثلة عليه بعد قليل ـ إن شاء الله ـ.

ومما يتعلق بهذا النوع ـ مما يجزم فيه بالحكمة منه ـ الكلام في أفعاله تعالى إثباتا أو نفيًا، بناء على العلم بأسمائه تعالى وصفاته ، فإن العلم بها طريق للعلم ببعض حكمه وفهمها ، يقول ابن القيم رحمه الله : (ومن كان له نصيب من معرفة أسمائه الحسنى واستقراء آثارها[1] في الخلق والأمر ، رأى الخلق والأمر منتظمين بها أكمل انتظام ، ورأى سريان آثارها فيهما ، وعلم بحسب معرفته بها ما يليق بكماله وجلاله أن يفعله وما لا يليق ، فاستدل بأسمائه على ما يفعله وما لا يفعله ، فإنه لا يفعل خلاف موجب حمده وحكمته ، وكذلك يعلم ما يليق به أن يأمر به ويشرعه مما لا يليق به ، فيعلم أن لا يأمر بخلاف موجب حمده وحكمته)[2].

وهذا هو فعل العقلاء ، (يستدلون بما علموه من صفات الرب على ما يفعله ، كقول خديجة للنبي ﷺ لما قال لها : « لقد خشيت على نفسي » فقالت : "كلا والله لا يخزيك الله أبدًا ، إنك لتصل الرحم وتحمل الكل وتقري الضيف وتصدق الحديث وتكسب المعدوم ، وتعين على نوائب الحق"[3].

فاستدلت بما فيه من مكارم الأخلاق ومحاسن الأعمال على أن الله لا يخزيه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَـٰطِينُ ۝٢٢١ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴾.

فإن الشيطان إنما ينزل على ما يناسبه ويطلبه وهو يريد الكذب والاثم فينزل على من يكون كذلك..)[4].

---

(١) في المطبوعة :استقر ، والتصحيح من طبعة دار الكتب العلمية ص (٢٣٨).

(٢) طريق الهجرتين [١٣٤] ، وانظر مدارج السالكين [٣/٣٧٤] ، وشفاء نعليل [٢/١٩٩].

(٣) الحديث رواه البخاري : (١) كتاب بدء الوحي ، (١) باب حدثنا يحيى بن بكير ... رقم (٤)، (١/٢٢)، ومسلم : (١) كتاب الإيمان ، (٧٣) باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ رقم (١٦٠)، (١/١٣٩) .

(٤) النبوات [٣٥٣] ، وانظر منهاج السنة [٣/٨٧] و(٥ / ٤٣٨) ، ومفتاح دار السعادة (٢ / ٣٤٢) ، وهذا من الاستدلال بالأدلة العقلية على ما يفعله تعالى ومالا يفعله ، لكن هذه الأدلة مما نبه عليها الشارع وأرشد إليها . انظر في تقرير هذا والتمثيل عليه : منهاج السنة (٣ / ٨٧ - ٨٩) ، والنبوات ص (٣٥٢ - ٣٥٣).

والأمثلة على هذا النحو كثيرة ، فمثلاً هل يمكن بقاء مدعي النبوة كذبًا طول حياته منصورًا مؤيدًا؟ وهل من حكمته تعالى أن يخذل المؤمنين الصادقين أمام الكفار؟ وهل ـ مثلاً ـ من حكمته إدخال الكفار الجنة ، وتعذيب المؤمنين في النار؟ وغير ذلك.

ولا شك أن الجواب على هذه الأسئلة هو : لا ، جزمًا ، وذلك لأنه خلاف ما علمه العباد من صفاته تعالى المقتضية خلاف ذلك ، وخلاف ما وصف به تعالى أفعاله ، من أنه لا يسوي بين المختلفين ولا يفرق بين المتماثلين ، ولذا أنكر تعالى على من فهم خلاف هذا فقال : ﴿ أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ [القلم : ٣٥] وغير من الآيات الدالة على تنزيهه تعالى لنفسه وفعله من ذلك الجعل ، سواء في الدنيا أو الآخرة.

ولذلك كانت هذه المسألة ـ وهي الكلام في أفعاله تعالى وحِكَمه بناء على العلم بأسمائه وصفاته ـ مما يبتني عليه إثبات مسائل الدين العظيمة كإثبات الربوبية ، والنبوات والشرائع ، فإن كثيرًا من دلائلها يقوم على هذه المسألة[(١)].

ومن المسائل المهمة المتعلقة بهذا النوع ـ المجزوم بحكمته ـ الكلام في بعض تفاصيل الحكم بناء على العلم بحكمه تعالى العامة.

فإن من المعلوم أن الله تعالى له حكم عامة في خلقه وأمره ، ثابتة بالنص أو العقل ، فالعلم بتلك الحكم سبب لمعرفة كثير من تفاصيلها المبثوثة في الخلق والأمر.

ومن أوضح ما يمثل به هنا سننه تعالى العامة ، وخاصة الشرعية ، مثل سنة الابتلاء ، وإهلاك الظالم ، ونصر المؤمنين وغيرها.

---

(١) فمثلاً مما يتعلق بالكلام في النبوات والشرائع واليوم الآخر بناء على إثبات اسم الحكيم وما تضمنه من صفة ، أن مما يعلمه العقلاء أن الحكيم لا يمكن أن يخلق الخلق سدى وهملاً فإن هذا خلاف ما تقتضيه أسماؤه الحسنى وصفاته العلى وهذا يثبت بالتالي النبوات والشرائع فلا بد من مقصود خلقهم من أجله ، وكذلك يثبت اليوم الآخر ليحاسب الناس فيه على تحقيقهم ذلك المقصود من عدمه. وكذلك في باب النبوات نعلم أنه تعالى عدل حكيم عليم فلا يضع الأشياء إلا في مواضعها، ولا يمكن أن يسوي بين الصادق والكاذب، وعليه فلا بد أن يصدق أنبياءه وأن يخذل أعداءه الكاذبين في ادعاء النبوة ، وهذا أصل لكثير من دلائل النبوة ، كالآيات والمعجزات والتأييد والنصر ، وغيرها على ما سيأتي بيانه إن شاء الله في فصل الأدلة العقلية . انظر تطبيقات لهذا في كلام ابن تيمية رحمه الله ، النبوات ص [٣٤٩] وما بعدها.

فإن هذه السنن مما تقع أفرادها كثيرًا ، فيفسر العالم بتلك الحكم العامة تلك الأفراد بموجب تلك السنن ، فإذا رأى ـ مثلاً ـ أحد أئمة الدين يؤذى فسر هذا الحدث الخاص بما عرفه من حكمته تعالى في سنة الابتلاء ، وأن تقديره تعالى لذلك الإيذاء لحكمة وعلة حميدة وهي الابتلاء.

وإذا رأى أحد الظلمة يظلم ويتجبر ، ومع ذلك فالدنيا مقبلة عليه ، علل ذلك بالإملاء منه تعالى لذلك الظالم ، وأنه يعقب الإملاء الأخذ والعقوبة إن لم يتب ، وهذا بناء على علمه بسنة الإملاء ثم الإهلاك سواء للأفراد أو للأمم ، وهكذا.

النوع الثاني : أي مما قد يكشف الله تعالى الحكمة منه ، ما عرفت بعض الحكم منه ، لكن لا على سبيل الجزم :

وهو ما لم يدل نص صحيح أو عقل صريح على أن هذه الحكمة هي المقصودة من ذلك الخلق أو الأمر قصداً أوليًا ، أو أن تلك الحكمة مقصودة فعلاً منه ، وإنما يمكن أن تكون حكمة له بناء على العلم العام بحكمته سبحانه وبما بث في الخلق والأمر من حكم يمكن القياس عليها ، وهكذا.

فهذا النوع قد تعرف بعض الحكمة منه وتستنبط من غير جزم بأنها حكمة مقصودة بعينها من ذلك الفعل ، فلا مانع من التأمل فيه واستنباط الحكمة منه ـ من غير مجاوزة للحد ، أو تحميل للأمر ما لا يحتمل ـ إذ قد يكون ذلك عاملاً في زيادة الإيمان وطمأنينة القلب وخاصة في الأحكام الأمرية[1]، يقول أبو المظفر السمعاني رحمه الله : (إن في قبول أقوال صاحب الشرع على ما جاء بها حسن الطاعة ، والانقياد لله عز وجل ، وفي المصير على القياس وطلب المعاني من الأصول الواردة طمأنينة القلب وانشراحها ، لوقوعها على حججها ومعانيها المعقولة منها ، وما زال طلب طمأنينة القلوب حسن منذ قال إبراهيم عليه السلام مجيبًا لقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴾ [البقرة :

---

(١) بل قد يجب ذلك أحياناً، وذلك في حالة قياس المجتهد للأحكام الشرعية فإنه يجب عليه أن يجتهد في معرفة علل الأحكام حسب الإمكان ثم القياس عليها.

٢٦٠]، ولهذا لهج الناس بطلب المعاني في الأشياء وسلكوا طريق ذلك في مصالح دنياهم ، كذلك صح ذلك أيضًا في مصالح دينهم)[1].

وهذا أيضًا مع أحكامه تعالى الخلقية ، بل ذلك من أعظم العبادات ، وهي عبادة التفكر في مخلوقات الله تعالى وتأملها ، والنظر في حِكَمها كما قال تعالى : ﴿ وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ ﴾ [الذاريات : ٢١]، وكقوله عز وجل : ﴿ إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٖ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴿١٩٠﴾ ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ رَبَّنَا مَا خَلَقۡتَ هَٰذَا بَٰطِلٗا سُبۡحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾ [آل عمران : ١٩٠ - ١٩١] ، وكقوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلۡإِبِلِ كَيۡفَ خُلِقَتۡ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيۡفَ رُفِعَتۡ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلۡجِبَالِ كَيۡفَ نُصِبَتۡ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلۡأَرۡضِ كَيۡفَ سُطِحَتۡ ﴾ [الغاشية : ١٧ - ٢٠] ، وغيرها من الآيات التي تنص على المخلوقات والحكمة منها وهي تملأ القرآن.

لكن لا يجوز التكلف في البحث عن الحكمة ، ومجاوزة الحد في ذلك ، حتى في أحكامه تعالى الأمرية ، وهذا مما يوصى به حتى الفقهاء في طلبهم للعلة من النصوص الشرعية ، ولذلك يقول الإمام أبو عبد الله المقّري[2] رحمه الله في وصيته لهم : (فلا ينبغي المبالغة في التنقير عن الحكم لا سيما فيما ظاهره التعبد ، إذ لا يؤمن فيه من ارتكاب الخطر، والوقوع في الخطل ، وحسب الفقيه من ذلك ما كان منصوصًا أو ظاهرًا أو قريبًا من الظهور)[3].

---

(١) قواطع الأدلة [٤/٦٩-٧٠] ، وانظره نفسه [٤/٧٢].

(٢) أبو عبد الله المقّري: هو محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن يحيى القرشي أبو عبد الله المقّري المالكي ، تولى القضاء بفاس وتلمسان بالمغرب، وقام به خير قيام، كان من أشهر علماء المالكية في عصره، من مصنفاته : "القواعد" في الفقه ، "حاشية على مختصر ابن الحاجب" ، "الحقائق والرقائق" في التصوف والزهد، "التحف والطرف" ، وغيرها ، توفي سنة (٧٥٦هـ). انظر: الإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين بن الخطيب (١٩١/٢)، نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب لحفيد صاحب الترجمة أحمد بن محمد المقّري التلمساني (٢٠٣/٥)، نيل الابتهاج للتنبكتي (ص٤٢٠).

(٣) القواعد – القاعدة رقم (١٥٩)-(٤٠٧/٢)، وانظر نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي ، للريسوني ص [٢٢٢].

فإذا كان هذا ما يجب على الفقهاء في استنباطهم العلل الشرعية طلبًا للقياس ، وهو من الواجب عليهم ، فكيف بمن دونهم في شأن دون شأنهم، بل كيف إذا كان الكلام في باب أخطر من هذا الباب، وهو باب القدر الذي أكثره سر من أسرار الله تعالى.

وهنا أمر آخر مهم أيضًا ، وهو أنه لا يجوز أن يبنى على استنباطه للحكمة وتأمله لها ، تسليمه لحكمته تعالى أو قبوله للأمر الشرعي أو العمل بموجبه ، فإن ذلك كله مما يجب على المسلم ابتداءً ولو لم يعرف الحكمة منه.

ومن مقتضى الانقياد لله تعالى والتسليم لأمره ؛ قبول الأمر الشرعي والعمل به ، سواء ظهرت الحكمة منه أو خفيت.

يقول ابن أبي العز ـ رحمه الله ـ فيما يتعلق بأحكامه تعالى الأمرية ـ: (فأول مراتب تعظيم الأمر التصديق به ، ثم العزم الجازم على امتثاله ، ثم المسارعة إليه والمبادرة به القواطع والموانع ، ثم بذل الجهد والنصح في الإتيان به على أكمل الوجوه ، ثم فعله لكونه مأمورًا به ، بحيث لا يتوقف الإتيان به على معرفة حكمته ، فإن ظهرت له فعله وإلا عطله ، فإن هذا ينافي الانقياد ويقدح في الامتثال)[1].

ويقول الإمام أبو المظفر السمعاني رحمه الله موضحًا هذا : (نحن إنما نأمره أولاً بطلب أحكام الحوادث في النصوص فإذا لم يجد فيها حينئذ ينتقل إلى المعنى ، وعلى أنا قد بينا أن في الأمر بطلب المعاني انشراح الصدر ، وانفساحه وطمأنينة القلب ، وإصابة زيادة النور الداخل عليه من قبول أحكام الله على طمأنينة القلب مع قبوله على الطوع والانقياد ، وقد ابتلى الله عباده بطلب المعاني مرة لتنشرح صدورهم وتضيء قلوبهم ، وبمجرد القبول والاستسلام مرة ليظهر إعطاؤهم المقادة، واستسلامهم لأمر خالقهم وبارئهم، فيستعمل عقله مرة بطلب المعنى ليظهر له قدر نعمة الله بما أعطاه النفاذ في الأمور، ومعرفة حكم الله ومعانيه الغامضة التي هي أمارات أحكامه وشرعه فيقابلها بالشكر ، وينقاد ويستسلم مرة ويحبس عقله من توثبه على الأمور ، ويصرفه عن عتوه وتجاوزه عن حده المحدود له ليظهر حسن عبوديته وخضوعه وانقياده لمعبوده)[2].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية [٣٤١].

(٢) قواطع الأدلة [٤/٧٢-٧٣].

فالتسليم له تعالى بمجرد استماع الأمر ، ولو لم يعرف حكمته عبادة مقصودة يجب على العبد القيام بها.

وهذا أيضًا ما يجب في أحكامه الخلقية بأن يسلم ويرضى ولا يعترض.

ومما يتعلق بالكلام في هذا القسم ـ ما كشف للخلق حكمته ـ وخصوصًا في باب تقديرات الله تعالى وأقضيته ، بيان أن الناس يتفاضلون تفاضلاً عظيمًا في معرفة الحكم المقصودة من الخلق والأمر وفهمها ، بناء على تفاضلهم في الإيمان والعلم بالله تعالى وأسمائه وصفاته[1].

فكلما ازداد الإنسان إيماناً وعلمًا بالله تعالى وأسمائه وصفاته ازداد علمًا وفهمًا لأقداره تعالى وأفعاله والحكم العظيمة المقصودة بها ، إذ يظهر الله تعالى للعبد من حكمته ورحمته بحسب ما فيه من إيمان وعلم[2] .

وبيان هذا أن أفعاله تعالى ومنها تقديراته من آثار أسمائه وصفاته ومقتضياتها ـ كما قد تقرر ـ فعليه كلما ازداد العبد علمًا بالأسماء والصفات ـ وهي المقتضي – ازداد معرفة وفهمًا لأفعاله تعالى خلقًا وأمرًا ، وللحكم العظيمة المقصودة منها ـ وهي الأثر والمقتضى ـ.

ولذلك كان أعظم الناس اطلاعًا على حكمته تعالى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، والسلف رحمهم الله ، فإن الله تعالى أضعهم من حكمته في خلقه وأمره على ما لم يطلع عليه غيرهم ، وإن كان من أزكى الناس[3] ؛ فإن الأنبياء واتباعهم أعلم الناس بالله تعالى وأسمائه وصفاته وأعظمهم إيمانًا به.

ولعل فيما مر من الكلام في إثبات آثار الأسماء والصفات وأنه من أعظم الوجوه في الجواب على إشكالية الشر دليل وبرهان على أن السلف هم من أعلم الخلق بوجوه الحكمة في أفعاله تعالى بناء على إيمانهم العظيم وعلمهم بأسمائه تعالى وصفاته .

---

(١) انظر مجموع الفتاوى [٩٧/٨، ٣٩٩، ٥١٣].

(٢) انظر المرجع السابق [٩٧/٨].

(٣) انظر درء تعارض العقل والنقل [٥٧/٨].

القسم الثاني : وهو ما لم يكشف الله تعالى الحكمة منه لأحد من خلقه :

وهذه الحكمة التي لم تكشف هي حكمته الكلية في الأشياء كلها ، وهي (التي اقتضت ما اقتضته من الأسباب الأول ، وحقائق ما الأمر صائر إليه في العواقب والتخصيصات والتمييزات الواقعة في الأشخاص والأعيان إلى غير ذلك من كليات القدر)[١].

فهذه الحكمة المتضمنة لكل الحكم في تفاصيل الحوادث والأشياء؛ لا يمكن للمخلوقين أبدًا معرفتها، فضلاً عن الإحاطة بها ، وليس عليهم أصلاً معرفتها ، فهي من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله تعالى[٢].

وهذا القسم هو الأغلب والأكثر وهو الأصل ، بل لا نسبة لأفراد القسم الأول إلى أفراد هذا القسم ، وإنما هي كنقرة العصفور في ماء البحر ، كما تقرر في أول هذه القاعدة، ودل عليه كلام الخضر لموسى عليهما السلام.

والواجب على العبد أن يؤمن أن هناك ما لم يكشفه الله تعالى من حِكَمه ، فلا سبيل لأحد من الخلق إلى معرفته ، فهو علم مفقود لا يجوز لأحد ادعاؤه أو محاولة الوصول إليه ، يقول الطحاوي رحمه الله بعد تقريره أن القدر سر الله تعالى في خلقه ، فلا يجوز التعمق فيه ـ : (لأن العلم علمان : علم في الخلق موجود ، وعلم في الخلق مفقود ، فإنكار العلم الموجود كفر ، وادعاء العلم المفقود كفر ، ولا يثبت الإيمان إلا بقبول العلم الموجود ، وترك طلب العلم المفقود)[٣].

ويقول ابن تيمية رحمه الله : (لكن تفصيل حكمة الرب مما يعجز كثير من الناس عن معرفتها ، ومنها ما يعجز عن معرفته جميع الخلق حتى الملائكة ولهذا قالت الملائكة لما قال الله تعالى لهم : ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ٣٠]، فتكفيهم المعرفة المجملة والإيمان العام)[٤].

---

(١) مجموع الفتاوى [٨/٣٩٨-٣٩٩] ، وانظر منهاج السنة [٣/٣٩].

(٢) انظر العواصم والقواصم [٦/١٢٣، ١٣٢].

(٣) العقيدة الطحاوية ضمن شرحها لابن أبي العز ص [٣٤٣].

(٤) مجموع الفتاوى [٨/٥١٤] ، وانظر منهاج السنة [٣/١٧٧].

فالله تعالى (بنى أمور عباده على أن عرفهم معاني جلائل خلقه وأمره دون دقائقها وتفاصيلها ، وهذا مطّرد في الأشياء أصولها وفروعها ، فأنت إذا رأيت الرجلين مثلاً أحدهما أكثر شعرًا من الآخر ، أو أشدّ بياضًا أو أحدّ ذهنًا لأمكنك أن تعرف من جهة السبب الذي أجرى الله عليه سنة الخليقة ، وجه اختصاص كل واحد منهما بما اختص به.

٥ وهكذا في اختلاف الصور والأشكال ، ولكن لو أردت أن تعرف المعنى الذي كان شعر هذا مثلاً يزيد على شعر الآخر بعدد معين ، أو المعنى الذي فضله الله به في القدر المخصوص والتشكيل المخصوص ، ومعرفة القدر الذي بينهما من التفاوت وسببه ، لما أمكن ذلك أصلاً ، وقس على هذا جميع المخلوقات من الرمال والجبال والأشجار ومقادير الكواكب وهيآتها.

١٠ وإذا كان لا سبيل إلى معرفة هذا في الخلق - بل يكفي فيه العلة العامة والحكمة الشاملة - فهكذا في الأمر، يعلم أن جميع ما أمر به متضمن لحكمة بالغة وأما تفاصيل أسرار المأمورات والمنهيات فلا سبيل إلى علم البشرية ، ولكن يطلع الله من شاء من خلقه على ما شاء منه ، فاعتصم بهذا الأصل)[1].

فأكثر تفاصيل الحكم إذًا من علم الغيب الذي استأثر الله تعالى به[2] ، ولهذا قال الله

١٥ تعالى للملائكة بعد سؤالهم عن خلق آدم : ﴿ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّىٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ [البقرة : ٣٣].

والعلم بأن هذا النوع من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله تعالى يقرر ما يجب على المسلم عند خفاء الحكم ، وهو التسليم التام له تعالى ولحكمته ، و(التسليم لقوله عز وجل ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾ [الأنبياء : ٢٣]. مع الطمأنينة والجزم بحكمته

٢٠ عز وجل في جميع أفعاله ، ورجحان جميع ما فعله ، ووجوب الحمد والثناء على كل ما فعله والجزم بأنه لا يصح منه تعالى وقوع العبث ولا اللعب..)[3].

---

(١) مفتاح دار السعادة [٢/٣١٦-٣١٧] ، وانظر شرح العقيدة الطحاوية [٨٣-٨٤].

(٢) انظر المرجع نفسه [٢/٣١٦].

(٣) العواصم والقواصم [٦/١٦٤] ، وانظره نفسه [٦/٣٥٧] ، وانظر منهاج السنة [٣/٣٩].

وكذلك التسليم هنا بعدم اشتغالنا بما خفيت حكمته أو التعمق فيه بل نقف ونسلم ، مع علمنا أنه لا بد أن يكون هنا حكمة عظيمة لكن حارت فيها عقولنا لقصورها ولضعفنا وقلة علمنا ، وهذا هو ما جاءت به النصوص الشرعية ، وأجمع عليه المسلمون بدءاً من الصحابة وتابعيهم من سلف هذه الأمة وأئمتها ، وهو أعظم طرق النجاة ، وسبل الوقاية من الزلل والخطأ والضلال ، وقد سبق تقرير أن هذا منهج السلف وأتباعهم في كل أبواب العقائد[1]، وكذلك في الشرائع.

وهذا معنى قوله النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه لما خرج عليهم فرآهم يتنازعون في القدر قال الراوي : فخرج مغضبًا كأنما فقئ في وجهه حب الرمان، فقال : ((أبهذا أمرتم؟ أوما نهيتم عن هذا ، إنما هلكت الأمم قبلكم في هذا ، إذا ذكر القدر فأمسكوا...)) الحديث[2].

فأمره صلى الله عليه وسلم بالإمساك عند القدر يتضمن الأمر بالتسليم لله تعالى في أقداره ، إذ أغلبها مما خفيت حكمته ، فلا يجوز التعمق في طلب تلك الحكم ، فإن هذا هو سر القدر الذي لم يكشفه تعالى لأحد.

يقول ابن بطة رحمه الله في أثناء كلام له على هذا الحديث (وأما الوجه الآخر من علم القدر الذي لا يحل النظر فيه ولا الفكر به وحرام على الخلق القول فيه كيف؟ ولم؟ وما السبب؟ مما هو سر الله المخزون وعلمه المكتوم ، الذي لم يطلع عليه ملكًا مقربًا ولا نبيًا مرسلاً ، وحجب العقول عن تخيل كنه علمه ، والناظر فيه كالناظر في عين الشمس ، كلما ازداد فيه نظرًا ازداد فيه تحيرًا ، ومن العلم بكيفيتها بعدًا ، فهو التفكر في الرب عز وجل كيف فعل كذا وكذا؟ ثم يقيس فعل الله تعالى بفعل عباده فما رآه من فعل العباد جورًا يظن أن ما كان من فعل مثله جورًا ... فبالفكر في هذا وشبهه، والتفكر فيه والبحث والتنقير عنه ، هلكت القدرية حتى صاروا زنادقة وملحدة ومجوسًا..)[3].

---

(١) راجع من تقدم في الأصول ص [١٧٥] من هذا البحث.

(٢) الحديث رواه أحمد (٢/١٩٥)، وابن ماجه (١) المقدمة، (١٠) باب في القدر. (رقم ٨٥) ، (١/٣٣)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص؛ وأبو يعلى (٣١٢١) من حديث أنس ، وصحح إسناده البوصيري في مصباح الزجاجة (١/١٤)، والألباني في تعليقه على شرح الطحاوية (حاشية ٢٦١).

(٣) الإبانة ، القسم الثاني ، [١/٢٤٧] ، وقد ذكر رحمه الله أمثلة على المسائل التي لا يجوز التفكر فيها والتنقير في البحث عنها ، انظر الجزء نفسه [٢٤٧-٢٥٢].

ومما اشتهر عن السلف رحمهم الله النهي عن السؤال بكيف؟ و لم؟[١] بل التسليم التام له تعالى في هذا الباب وقد ضمّنوا هذا مؤلفاتهم بل وبوّبوا له أبوابًا خاصة فيها ، أو جعلوه في صلب رسائلهم في الاعتقاد ، فهذا الإمام الآجرّي[٢] رحمه الله بوّب بابًا في كتاب الشريعة في ذلك بقوله : (باب ترك البحث والتنقير عن النظر في أمر القدر ، كيف؟ و لم؟ بل الإيمان والتسليم) [٣].

وكذلك ابن بطة رحمه الله بوب بابًا - في الإبانة - بقوله : (ما أمر الناس به من ترك البحث والتنقير عن القدر والخوض والجدال فيه) [٤].

ومما قاله رحمه الله فيه بعد سوقه الأحاديث والآثار الدالة على هذا المعنى (فجميع ما قدر وبناه في هذا الباب يلزم العقلاء الإيمان بالقدر ، والرضا والتسليم لقضاء الله وقدره ، وترك البحث والتنقير وإسقاط لم ، وكيف ، وليت ، ولولا ، فإن هذه اعتراضات من العبد على ربه ومن الجاهل على العالم ، معارضة من المخلوق الضعيف الذليل على الخالق القوي العزيز.

والرضا والتسليم طريق الهدى وسبيل أهل التقوى ، ومذهب من شرح الله صدره للإسلام فهو على نور من ربه)[٥].

وهذا ما قرره أيضًا الإمام الطحاوي رحمه الله في عقيدته ، وقد مر بعض كلامه[٦].

ويقول ابن أبي العز رحمه الله : (اعلم أن مبنى العبودية بالله وكتبه ورسله على التسليم وعدم الأسئلة عن تفاصيل الحكمة في الأوامر والنواهي والشرائع، ولهذا لم يحك سبحانه عن

---

(١) انظر بيان تلبيس الجهمية [١/١٩٨].

(٢) هو أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي الآجرّي، كان صدوقاً خيراً عابداً صاحب سنّة واتباع، صنف الكثير من المصنفات، منها: ((الشريعة)) وهو مطبوع ، ((الرؤية)) ، ((الغرباء))، ((التهجد))، وغيرها كثير، توفي سنة (٣٦٠هـ)، رحمه الله تعالى. انظر: الفهرست لابن النديم (٣٠١)، تاريخ بغداد (٢/٢٤٣)، سير أعلام النبلاء (١٦/١٣٣).

(٣) الشريعة [٢/٩٣٥].

(٤) الإبانة ، الثاني [٢/٣٠٧].

(٥) المرجع السابق الثاني [٢/٣١٦-٣١٧].

(٦) انظر ما تقدم ص [١٧٥] وما سيأتي ص [٣٠٣].

أمة نبي صدقت بنبيها وآمنت بما جاء به؛ أنها سألته عن تفاصيل الحكمة فيما أمرها به ، ونهاها عنه ، وبلغها عن ربها ، ولو فعلت ذلك لما كانت مؤمنة بنبيها، بل انقادت وسلمت وأذعنت، وما عرفت من الحكمة عرفته ، وما خفي عنها لم تتوقف في انقيادها وتسليمها على معرفته ، ولا جعلت ذلك من شأنها ، وكان رسولها أعظم عندها من أن تسأله عن ذلك...

ولهذا كان سلف هذه الأمة التي هي أكمل الأمم عقولاً ومعارف وعلومًا لا تسأل نبيها : لم أمر الله بكذا؟ ولم نهى عن كذا؟ ولم قدّر كذا؟ ولم فعل كذا؟ لعلمهم أن ذلك مضاد للإيمان والاستسلام وأن قدم الإسلام لا تثبت إلا على درجة التسليم)[١].

فالواجب على العبد الاقتداء بسنة الملائكة والمؤمنين ، فيقف موقف الملائكة لما خلق الله تعالى آدم وأخبرهم أنه يعلم ما لا يعلمون ، إذ لم تكن إجابتهم إلا أن قالوا : ﴿ قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [البقرة:٣٢][٢].

ويقف موقف المؤمنين عند المتشابه فإنهم إنما يقولون : ﴿ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾ [آل عمران : ٧] ، فقد (مدح الله تعالى اعترافهم بالعجز عن تأويل ما لم يحيطوا به علمًا ، وسمى تركهم التعمق فيما لم يكلفهم منه رسوخًا)[٣].

ويتأدب بمثل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء:٣٦].

وأن يحذر أشد الحذر من سنة إبليس حين نازع ربه في سجوده ، معترضًا عن الحكمة في أمره تعالى له بالسجود لآدم ، وهي سنة السفهاء الذين قالوا : ﴿ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَا ﴾ [البقرة : ١٤٢][٤].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص [٣٤١] ، وكلامه هذه مفيد لوجوب التسليم في نوعي الحكم، ما كشف وما لم يكشف، فيسلم في ما كشف بعدم مجاوزة الحد في السؤال عن تفاصيله ، وأما ما لم يكشف فبعدم السؤال عنه مع الإيمان بالله تعالى وحكمته وعدله في كلا الحالين.

(٢) وانظر مجموع الفتاوى [٨/٥١٤] ، والعواصم والقواصم [٦/٣٦٠].

(٣) انظر العواصم والقواصم [٦/٣٣٨].

(٤) انظر المرجع نفسه [٦/١٢٨].

ويجب التحذير هنا من النفس الإنسانية فإن من طبيعتها إنكار ما لا تعرفه ، فلا بد من كسر هذه الطبيعة بقوة الإيمان والتسليم له تعالى.

وأيضًا من طبيعتها الحرص على معرفة ما يخفى عنها وتتبعه كما قال الشاعر:

أحب شيء إلى الإنسان ما منعا[(١)]

٥ فيجب كسر هذه الطبيعة كذلك بتمام التسليم له تعالى ولحكمته وذلك بالتوقف عن تتبع ما خفيت حكمته وعدم التعمق فيه ، خاصة وأن أكثر الحِكَم مما خفي عنا.

موجبات التسليم لله تعالى ولحكمته في خلقه وأمره[(٢)]:

وهي أمور مهمة من أعظم ما يعين العبد على التسليم لربه تعالى ولحكمته البالغة ، ١٠ ويعينه على كسر طبيعة نفسه تلك، وتعينه هذه الأمور ـ مع ذلك ـ على طمأنينة قلبه وراحة نفسه وقطع تفكيره إن شاء الله تعالى.

فلا بد من تعلمها والإيمان بها وتذكرها كل حين وخاصة عندما يشاهد ما تخفى عليه حكمته – وهذه الأمور أو الموجبات يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً : الإيمان بسعة علم الله تعالى وأنه لم يكشف لخلقه إلا أقل القليل ، وخاصة في ١٥ تفاصيل حكمه التي هي أدق العلم وأخفاه.

---

(١) وصدره : وزاده كلفا في الحب أن منعت ، وهو للأحوص ، انظر ديوانه [١٣٥].

(٢) هذا الأمر وهو التسليم له تعالى ولحكمته وخاصة فيما خفيت حكمته وأنه لا بد أن يكون لها حكمة ولكن لا نعلمها ، من أهم الأمور الواجبة تقريرها هنا ، وذلك لأن هذا مقتضى أمره تعالى بعبودية التسليم له تعالى في خلقه وأمره ، ولأنه من أعظم أسباب انشراح الصدر وطمأنينة القلب وخاصة بعد استحضار هذه الأمور المعينة عليه وهي ما سيأتي تقريرها إن شاء الله. ولأن هذا الأمر من أعظم ما يرد على كل المخالفين في باب التعليل والحكمة ، فالمعتزلة إنما تدخلوا في تفاصيل حكمته تعالى وفي أفعاله تعالى بالإيجاب والتحريم بناء على مجرد عقولهم وما تبعه من نفي القدر إلا لعدم تسليمهم التام لحكمته تعالى ، وأن هناك حكماً لا نعلمها لكل ما جعلوه بعقولهم قبيحًا أو ظلمًا. وأما نفاة التعليل فمن أعظم شبهاتهم في نفي التعليل وجود الشر ، وقالوا وجد في الكون ما هو شر فكيف يقال: إنه يفعل لحكمة وغاية حميدة مقصودة ، وهذه من حجج الفلاسفة في نفي الفاعل المختار. والذين طعنوا في الحكمة احتجوا بنفس الحجة وهي وجود الشر، هذا فضلاً عن الطاعنين في حكمته الله تعالى ، ولو آمن هؤلاء بهذا الأمر لخرجوا من ضلالتهم هذه والله المستعان.

وهذا الأمر هو أصل هذه القاعدة ، وذكر هنا في هذه الأمور لأن العلم به من أعظم ما يعين على التسليم له تعالى ولحكمته.

وقد مضى تقرير هذا الأمر ، في مقدمة هذه القاعدة ، والمقصود هنا بيان أنه مما يعين على التسليم.

٥ وهذا الأمر يتضمن أمرين:

أولهما : أن الله تعالى عليم واسع العلم وعلمه علم إلهي فلا يساوي علم كل الخلائق أمامه شيئًا.

وقد جعل ابن القيم رحمه الله هذا الأمر من الأصول التي تقدم عليها إجابة أهل السنة على إشكالية وجود الشر ، يقول رحمه الله : (الأصل الأول : إثبات عموم علمه سبحانه

١٠ وإحاطته بكل معلوم وأنه لا تخفى عليه خافية ولا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات والأرض ، بل قد أحاط بكل شيء علمًا ، وأحصى كل شيء عددًا... فنسبة علوم الخلائق إلى علمه سبحانه كنسبة قدرتهم إلى قدرته ، وغناهم إلى غناه ، وحكمتهم إلى حكمته...) (1).

فإذا علم المسلم هذا علم أنه لا يمكن الإحاطة به أبدًا فهو علم إلهي لا يمكن أن يكون

١٥ إلا لله تعالى.

وثانيهما : أن الله تعالى لم يكشف لنا منه إلا أقل القليل وخاصة أدق العلم وهو تفاصيل حكمه تعالى ، فيكون أكثره من الغيب ومن المتشابه على الخلق ، فلا ولن يمكنهم أبدًا معرفته إلا بإذنه تعالى ، وهذا كله موجب للتوقف عن البحث فيه وللتسليم التام لله تعالى أمامه.

٢٠ فيعلم العبد إذًا أن هناك علم لم يكشفه الله تعالى أبدًا ثم يجعل ما خفيت حكمته من ذلك العلم المخفي ، ويسلم ويؤمن.

وهذا يكفي العاقل كل الكفاية في أن يسلم لله تعالى ولحكمته ، يقول ابن تيمية رحمه الله : (ويكفي العاقل أن يعلم أن الله عز وجل عليم حكيم رحيم، وأن لله في قدره سرًا مصونًا، وعلمًا مخزونًا ، احترز به دون جميع خلقه ، واستأثر به على جميع بريته ، وإنما يصل

(1) شفاء العليل [٢/٨١] وانظر مجموع الفتاوى [٨/٥١٣] ، ومنهاج السنة [٣/٣٩].

به أهل العلم وأرباب ولايته إلى جمل من ذلك وقد لا يؤذن لهم في ذكر ما [هكذا]، وربما كلم الناس في ذلك على قدر عقولهم ، وقد سأل موسى وعيسى وعزير ربنا تبارك وتعالى على شيء من سر القدر ، وأنه لو شاء أن يطاع لأطيع وأنه مع ذلك يعصى، فأخبرهم سبحانه وتعالى أن هذا سره) (١).

٥ وقد جعل ابن الوزير رحمه الله هذا الأمر إحدى القاعدتين اللتين كانت الغفلة عنهما سبباً لاضطراب الفلاسفة والزنادقة في باب وجود الشر (٢).

وإذا تقرر هذان الأمران علم العبد أنه لا يجوز له الاعتراض على بعض أفعال الله بمجرد عدم معرفته الحكمة منها، فعلمه تعالى واسع و لم يكشف لنا منه إلا أقل القليل.

وإذا رأى شيئًا مما خفيت حكمته يجعله مباشرة من القسم الذي لم يكشف الله تعالى ١٠ علمه للناس فيطمئن قلبه.

يقول ابن الوزير رحمه الله : (ولو وهب الله عز وجل لبعض خلقه نصف علمه لجاز أن يكون ذلك التأويل في النصف الآخر ، كيف وقد صح في حديث ابن عباس أن الخضر قال لموسى : ما علمي وعلم جميع الخلائق في علم الله إلا مثل ما أخذ هذا العصفور من هذا البحر) (٣).

١٥ والاعتراض لمجرد عدم معرفة الحكمة وفهمها من جنس حال الكفار والعياذ بالله الذين ذمهم الله تعالى بقوله : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [يونس : ٣٩].

وقد بين الله تعالى شيئًا من حالهم في الآخرة فقال : ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ ٢٠ فَوْجًا مِّمَّن يُكَذِّبُ بِـَٔايَٰتِنَا فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴿٨٣﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُو قَالَ أَكَذَّبْتُم

(١) مجموع الفتاوى [٣٩٩/٨].

(٢) انظر : العواصم والقواصم [٣٥٧/٦].

(٣) إيثار الحق : ص [١٩٧] ، وانظر العواصم والقواصم [٣٣٧/٥ - ٣٣٨].

بِـَٔايَـٰتِي وَلَمْ تُحِيطُواْ بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٨٤﴾ وَوَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِم بِمَا ظَلَمُواْ فَهُمْ لَا يَنطِقُونَ ﴾ [النمل : ٨٣ - ٨٥][1] .

فوصفهم الله تعالى بأنهم كذبوا بما لم يعلموا ، وهذا عين ما يفعله من يطعن في أفعاله تعالى أو نحو ذلك لعدم علمه بالحكمة المقصودة فيها ، وإذا كان هذا هو حال الكفار ، فإن المؤمن إذًا حاله على الضد من ذلك فيكون مصدقًا مسلّمًا لا مكذبًا طاعناً أو حتى شاكاً.

وبهذا يتبين حال المؤمن المخالف لحال الكفار ، وأنه يجب عليه الإيمان والتسليم ، وأن عدم العلم لا يسوغ أبدًا توهم وقوع ما قد يخالف الحكمة فضلاً عن الاعتراض ونحوه ، لأن ما خفيت حكمته من علم الله تعالى الواسع الذي لم يكشفه لعباده.

ثانيًا : عقول البشر ضعيفة ، وأفهامهم قاصرة ، وتحركهم الأهواء :

فكيف يحيط علمًا من كان هذا حاله بحكمة الحكيم البالغ الحكمة العليم التام العلم ، فضلاً عن أن يعترض عليه.

وهذا الأمر مكمل للأمر السابق ، فإن العبد إذا علم كمال علمه تعالى وسعته ، ثم علم قصور عقله وقلة علمه وضعفه وتتبع نفسه للهوى ، تقاصر عن محاولة معرفة ما خفي من الحكم والتعمق فيها ، ثم سلم وآمن ولم يعترض على ربه عز وجل.

وقد دلت بعض الأدلة على هذا ، فمن ذلك نهيه تعالى عن السؤال لما قد يسوء ، وهو دليل على قصور العقل إذ يسأل عن أشياء مع أن بدوّها يسوءه، لكن لضعف عقله لم يعلم ذلك.

يقول تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ [المائدة : ١٠١].

وكذلك إخباره تعالى أن العبد قد يكره شيئًا وهو خير له وقد يحب شيئًا وهو شر له لكنه لضعف عقله لا يدرك ذلك والله الحكيم هو الذي يعلمه سبحانه، فقال تعالى :

---

(١) وانظر العواصم والقواصم [٦/٣٤٠].

﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ ﴾ [البقرة : ٢١٦].

وكذلك إخباره تعالى عمن يتعلم ما يضره ولا ينفعه ﴿ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡۚ ﴾ [البقرة : ١٠٢].

فيؤخذ من هذه الأدلة أن عقول البشر ضعيفة أصلاً ، فوق أنهم مخلوقون، فلا يداني علمهم علم الخالق ولا يقارن به، بل وليس بشيء بالنسبة إليه ، فإن الله سبحانه وتعالى (جعل للعقول في إدراكها حدًا تنتهي إليه لا تتعداه ، ولم يجعل لها سبيلاً إلى الإدراك في كل مطلوب ، ولو كانت كذلك لاستوت مع الباري تعالى في إدراك جميع ما كان وما لا يكون ، إذ لو كان كيف يكون؟ فمعلومات الله لا تتناهى ومعلومات العبد متناهية، والمتناهي لا يساوي ما لا يتناهى ، فالله يعلم الأشياء على سبيل التمام لا يعزب عن علمه مثقال ذرة لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أحواله ولا في أحكامه ، والعبد لو علم شيئًا علمه ناقصًا ، فلو أدرك صفة من صفاته أو جملة منها؛ جهل باقيها ، وقد يخطئ في معرفة الشيء ثم يستبين له بعد الخطأ.

وإذا كان هذا هو المشاهد المحسوس الذي لا ينكره عاقل ، فكيف يليق بمسلم آمن بالله أن ينفى حكمته في أفعاله وأحكامه من أجل عدم إدراك عقله القاصر لبعض الحكم ، أو يحاول إدراك كل حكمة؛ فيأتي بأشياء ركيكة تنفر منها العقول السليمة)[1].

وقد ركز ابن الوزير ـ رحمه الله في بيان هذا الأمر ، وأنه مهم في إيجاب التسليم لله تعالى ، وعدم الاعتراض عليه.

يقول رحمه الله : (فلا يصح منه أن ينازع ربه سبحانه وتعالى في حكمة خفية لوجهين:

أحدهما : أن علمه الجملي بحكمته كاف.

وثانيهما : إن علمه بكمال ربه سبحانه في أسمائه الحسنى هاهنا ونقص العبد في كل معنى ، وكثرة جهالاته ، وخبث كثير من طبائعه ، وغلبتها عليه ، يكفيه وازعًا عن سنة الشيطان ـ لعنه الله ـ حين نازع ربه سبحانه في سجوده لآدم...)[1].

---

(١) تعليل الأحكام لشلبي [١١٠ ـ ١١١] وانظر العواصم والقواصم [٣٥٧/٦] وما بعدها.

وفي موضع آخر يقرر هذا الأمر ضمن وجوه يجاب بها على بعض أسئلة المعترضين على حكمته تعالى، فيقول: (الوجه الثاني: أن يتذكر الإنسان ما يعلمه من نفسه من شدة الجهل وقلة العلم وتردده في الأمور وحيرته في أشياء سهلة، ورجوعه عما كان عليه مرارًا، ووجدانه للشيء بعد الطلب الشديد الطويل واليأس من وجدانه، فإن علم الإنسان بأحوال نفسه ضروري وهو حجة عليه، كما قال تعالى: ﴿ بَلِ ٱلْإِنسَـٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ﴿١٤﴾ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ ﴾ [القيامة: ١٤ - ١٥]. وقد وصفه ربه العليم الخبير بأنه ظلوم جهول في كتابه الحق)[٢].

وإذا علم كل هذا علم أن عدم العلم بالحكمة هو بسبب قصور عقولنا وقلة علمنا، فخفاء الحكمة إذًا دليل على ذلك القصور لا على عدم الوجود[٣].

وأيضًا إذا تقرر هذا فكيف يجوز أن يعترض من لا نسبة لعلمه وحكمته إلى علم وحكمة رب العالمين تعالى عليه عز وجل، أو أن يحاول أصلاً معرفة كل حكمة، هذا من أبطل الباطل، وأظلم الظلم.

يقول ابن القيم رحمه الله: (وإذا كان أعلم الخلق على الإطلاق صلى الله عليه وسلم يقول: "لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك"[٤]. ويقول في دعاء الاستخارة: "فإنك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب"[٥]. ويقول سبحانه للملائكة: ﴿ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٣٠]... وتقول رسله يوم القيامة حين يسألهم ماذا أجبتم ﴿ قَالُوا۟ لَا عِلْمَ لَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّـٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ [المائدة: ١٠٩]، وهذا هو الأدب المطابق للحق في نفس الأمر، فإن علومهم وعلوم الخلائق تضمحل وتتلاشى في

---

(١) العواصم والقواصم [١٢٢/٦]، وانظر: إيثار الحق له ص [٢٥٩ - ٢٦٠].

(٢) إيثار الحق على الخلق ص [١٩٧].

(٣) وانظر موقف العقل والعلم والعالم، لمصطفى صبري [٣٩١/٢].

(٤) الحديث سبق تخريجه ص [١٦٢].

(٥) الحديث رواه البخاري (١٩) كتاب التهجد، (٢٥) باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى، (رقم ١١٦٢)، الفتح (٤٨/٣).

علمه سبحانه كما يضمحل ضوء السراج الضعيف في عين الشمس ، فمن أظلم الظلم وأقبح القبيح وأعظم القح والجراءة أن يعترض من لا نسبة لعلمه إلى علوم الناس ، التي لا نسبة لها إلى علوم الرسل ، التي لا نسبة لها إلى علم رب العالمين عليه ، ويقدح في حكمته ويظن أن الصواب والأولى أن يكون غير ما جرى به حكمه وسبق به علمه ، وأن يكون الأمر بخلاف ذلك)[1].

وفي كلامه رحمه الله إشارة أخرى مهمة وهي أن أكرم الخلائق وأعلمهم بالله تعالى لم يحيطوا علمًا بتفاصيل حكمه تعالى ، بل غاب عنهم أكثرها ، ويدل على هذا قصة الملائكة وموقفهم من خلق آدم عليه السلام : ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ ﴾ [البقرة : ٣٠] فهذا دليل قاطع بأنهم ما عرفوا وجه الحكمة في ذلك على التفصيل بل ولا أعلمهم الله في جوابه عليهم بالكلية حيث قال : ﴿ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ٣٠][2] وكذلك يدل عليه قصة موسى عليه السلام مع الخضر فإنه لم يعلم ما علمه الله تعالى من وجوه الحكمة فيما فعله الخضر بل لم يعلم ما يعلمه الخضر نفسه.

وإذا كان هذا هو علم وفهم أعلم المخلوقات بالله تعالى ، فكيف بعلم وفهم وعقول من دونهم؟!

ثم مع قصور فهم الإنسان وقلة علمه وضعف عقله ، فهو مع ذلك له أهواء وشهوات لا يكاد يسلم منها ، بل قد يقدمها على ما يقتضيه عقله ، وقد أخبر الله تعالى بامتناع موافقة الحق لأهواء بني الإنسان يقول تعالى : ﴿ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ بَلْ أَتَيْنَٰهُم بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَن ذِكْرِهِم مُّعْرِضُونَ ﴾ [المؤمنون : ٧١].

فإذا اجتمع في المخلوق هذان الأمران فكيف يستطيع أن يحيط علمًا بحكم الحكيم سبحانه وتعالى ، وهي أدق العلم، فضلاً عن أن يعترض عليه.

---

(١) شفاء العليل [٢/ ٨٠-٨١] وانظر مجموع الفتاوى [٨/ ٥١٣] ومنهاج السنة [٣/ ٣٩].

(٢) العواصم والقواصم [٥/ ٣٠٠].

إن ما يعرفه العبد من الحكم إنما هو ما يليق بعقله وإيمانه وعلمه وفهمه ، ولا يمكن أن يعرف أكثر مما تستطيعه طبيعته البشرية ، واعتراف العبد بهذا يجعله يسلم كل ما لم يعرف حكمته إلى علمه أن له تعالى حكمًا بالغة فيها لكن قصر علمه وفهمه عن معرفتها.

يقول الرازي رحمه الله تعالى مشيراً إلى هذا المعنى: (ولو أن الإنسان نظر إلى ورقة صغيرة من أوراق شجرة ، رأى في تلك الورقة عرقًا واحدًا ممتدًا في وسطها ، ثم يتشعب من ذلك العرق عروق كثيرة إلى الجانبين... وعند هذا يعلم أن للخالق في تدبير تلك الورقة على هذه الخلقة حكمًا بالغة وأسرارًا عجيبة... ولو أراد الإنسان أن يعرف كيفية خلقه تلك الورقة وكيفية التدبير في إيجادها وإيداع القوى الغاذية والنامية فيها لعجز عنه ، فإذا عرف قصور عقله عن معرفة ذلك الشيء الحقير عرف أنه لا سبيل له البتة إلى الاطلاع على عجائب حكمة الله في خلق السموات والأرض، وإذا عرف بهذا البرهان النير قصور عقله وفهمه عن الإحاطة بهذا المقام لم يبق معه إلا الاعتراف بأن الخالق أجل وأعظم من أن يحيط به وصف الواصفين ومعارف العارفين ، بل يسلّم أن كل ما خلقه ففيه حكم بالغة وأسرار عظيمة، وإن كان لا سبيل له إلى معرفتها ، فعند هذا يقول : سبحانك)[١].

ثالثًا : أن ما لم تكشف لنا حكمته فإنه من المتشابه :

وعليه فغاية ما لم يكشف لنا من الحكم هي أننا نجهلها ، أو لم نفهمها ، لا أن العقول تحيلها ، فعدم العلم ليس علمًا بالعدم.

وهذا مبني على ما مضى أيضًا ، وهو أمر مهم بيانه في هذا الباب، يقول ابن القيم رحمه الله ـ مقررًا هذا الأمر في وصف ما يجيء به الشرع : (وأنه لم يجئ بما يخالف العقل والفطرة ، وإن جاء بما يعجز العقول عن أحواله ، والاستقلال به ، فالشرائع جاءت بمحارات العقول لا محالاتها ، وفرق بين ما لا تدرك العقول حسنه ، وبين ما تشهد بقبحه ، فالأول مما يأتي به الرسل دون الثاني...)[٢].

---

(١) تفسير الرازي ٩/ ١١٢.

(٢) مفتاح دار السعادة [٤٤٣/٢] ، وانظر العواصم والقواصم [٥/ ٣٣٦٩].

وما قاله رحمه الله في الأحكام الأمرية يقال في الكونية ، فكل أفعال الله تعالى على مقتضى الحكمة وإن عجزت العقول عن معرفة الحكمة منها ، فعقولنا هي الجاهلة وهي العاجزة ، لا أن الحكم غير موجودة(١).

ولما يتأمل المرء ما يثيره المعترضون من شبهات على الحكمة يجد أن غايتها إنما هي أمور يعجز العقل عن معرفة وجوه الحكمة فيها فقط، فلا تلازم إذًا بين خفاء الحكمة وعدم الثبوت في الواقع ، فإذا لم يعلم الناس ما له سبحانه من الحكمة في شيء من الخلق والأمر لم يكن ذلك مستلزمًا عدم ثبوتها في نفس الأمر(٢).

ومبنى هذا الأمر كله القاعدة العظيمة المشهورة وهي : عدم العلم ليس علمًا بالعدم؛ فإنه وبناء عليها يتقرر ما مضى من أن عدم العلم ببعض الحكم لا يستلزم عدمها مطلقًا(٣).

ومن أعظم ما يدل على أن ما خفيت حكمته من باب المحارات لا المحالات الأشياء التي خفيت حكمها على الخلق أو بعضهم ثم كشفها الله تعالى لعموم خلقه أو لبعضهم ، فإنها تدل دلالة عظيمة على أن لله تعالى في الأشياء التي لم تظهر حكمها حكماً عظيمة وغايات حميدة، لكن غاية الأمر أننا لن نعلمها.

ومما يمثل به هنا قصة موسى مع الخضر عليهما الاسلام ، فإن موسى لم يستطع الصبر عن الإنكار على ما فعله الخضر ، وذلك لعدم علمه بالحكم العظيمة من تلك الأفعال ؛ وهو موقف كل واحد يكون في مكانه ، هذا مع أنه عليه السلام نبي الله وكليمه ، لكن تبين بعد ذلك الحكم العظيمة المقصودة بتلك الأعمال ، وهكذا كل ما خفيت حكمته(٤).

ومن هذا ؛ المسائل التي حار الناس فيها، حتى جعلها بعضهم من المحالات ، أو طعن من أجلها في حكمة الرب تعالى ، ثم كشف الله تعالى الحكمة فيها بعد ذلك لبعض خلقه فعرفوا حكمتها وفهموا سرها ، فرد الله بذلك قول المبطلين ، وهذا هو ما جعل كثيرًا من

---

(١) انظر المرجع السابق [٢/٣١٥].

(٢) انظر الوصول إلى الأصول لابن الفتح البغدادي ٢/٢٣٦ - ٢٣٧. وشرح الاصبهانية [٢/٣٦٨] ؛ وتعليل الأحكام لشلبي ص [١٠٩].

(٣) انظر شرح الأصبهانية [٢/ ٣٦٨] ، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص [٣٤٣] ، وتعليل الأحكام لشلبي ص [١٠٤].

(٤) وانظر العواصم والقواصم لابن الوزير [٦/١٤٩-١٥٠]. وإيثار الحق على الخلق [١٣٨، ١٩٦].

الأئمة يخوض في استنباط حكم وأسرار بعض المسائل التي لم يتكلم فيها السلف رحمهم الله بل أمر بعضهم بالتوقف فيها ، كمسائل الإعانة ، وتقدير الشر وخلقه ونحوهما ، إذ أن محاولاتهم تلك والتي كانت مبنية على نصوص الكتاب والسنة وقواعد السلف كشفت للخلق أن خفاء الحكمة لا يعني انتفاء وجودها وإنما عدم معرفتنا نحن لها ، وهذا فيه أعظم رد على المخالفين من المبتدعة وكذلك على من طعن في حكمته تعالى[1].

على أن الكلام في حكمة الله تعالى أعظم من مجرد بيان هذا الأمر مع أهميته في هذا الباب ، فإن الكلام فيها ، كلام عن من ثبتت حكمته في كل شيء ، ويرى الخلق فيها الحكم العظيمة التي تترى كل زمان وكل مكان ، فيكون الواجب شرعًا وعقلاً أن نستدل بالمعلوم الظاهر من ذلك على ما لم يعلم منها لا العكس ، وسيأتي بيان هذا بعد قليل إن شاء الله تعالى.

رابعًا : أن من المعلوم أن البشر متباينون فيما بينهم في العلوم والأفهام والذكاء ومعرفة الأسرار :

وقد دلت المشاهدات والتجربة على هذا، فإذا كان هذا (التفاوت العظيم بين الخلق في البلادة والذكاء ومعرفة الدقائق وخفيات الحكم ومحكمات الأراء وحدس عواقب الأمور فكيف التفاوت بين الخلق وخالقهم سبحانه وتعالى)[2].

فمما يشاهده العقلاء أن أكثر الناس ـ مثلاً ـ لا يعرفون ما لعلمائهم وحكامهم وحكمائهم وصناعهم وأطبائهم وغيرهم من الحكم ، فإذا كان هذا حالهم مع حكم المخلوقين فكيف مع حكمة أحكم الحاكمين سبحانه وتعالى[3].

---

(١) انظر العواصم والقواصم (٣٦٦/٥)، وما كشفته العلوم الحديثة وما لا تزال تكشفه مما كان خافياً من العلل والغايات؛ من أعظم الشواهد على هذا الأمر، ويكفي في التمثيل هنا ما يسمى بعملية التوازن الغذائي، والتي حلت إشكالية عظيمة كانت عند السابقين ، ورددها بعض من طعن في حكمة الله تعالى ، وهي مسألة إيلام الحيوانات، ولماذا تأكل الحيوانات المفترسة الحيوانات آكلة الأعشاب وهكذا ، ومما يبين هذا معاناة سكان استراليا ونيوزلندا من الغزلان والأرانب البرية وذلك لأنهم قضوا تقريبا على الحيوانات المفترسة ، مما جعل هذه الحيوانات النباتية تزداد حتى صارت تسبب آثاراً سيئة على مزارعهم وثرواتهم النباتية.

(٢) إيثار الحق على الخلق [١٩٧] ، وانظر العواصم والقواصم (٣٠٠/٥).

(٣) انظر شرح الأصبهانية (٣٦٨/٢).

وقد يأتي أحد تلامذة هؤلاء إشكال على قواعد أئمته ومذاهبهم فيقول : هم أعلم منا وهم فوقنا في كل علم ومعرفة وحكمة ، ويسلم لهم ، مع أنهم بشر يصيبون ويخطئون ، فإذا كان حالهم كذلك مع بشر ، فإن الحال مع أحكم الحاكمين الذي بهرت حكمته العقول يجب أن يكون أعظم من ذلك تسليمًا له تعالى ، وخضوعًا لحكمته[1].

٥ ومما يعلمه العقلاء أنه ليس لعامي ولا حتى لغيره ممن لم يتخصص في علم معين أن يعترض على أهل ذلك العلم بدعوى خفاء حكمتهم في مسألة من مسائله ، بل يعد فعله هذا جهلاً وسفهًا ، فإذا كان هذا حكم الاعتراض على مخلوق ، فالمعترض على حكمته تعالى أعظم سفهًا وأشد جهلاً.

يقول ابن تيمية رحمه الله : (ونحن نعلم أن من علم حذق أهل الحساب والطب ١٠ والنحو ، ولم يكن متصفًا بصفاتهم التي استحقوا بها أن يكونوا من أهل الحساب والطب والنحو ، لم يمكنه أن يقدح فيما قالوه لعدم علمه بتوجيهه.

والعباد أبعد عن معرفة الله وحكمته في خلقه من معرفة عوامهم بالحساب والطب والنحو ، فاعتراضهم على حكمته أعظم جهلاً وتكلفاً للقول بلا علم من العامي المحض إذا قدح في الحساب والطب والنحو بغير علم بشيء من ذلك)[2].

١٥ ويقول ابن القيم رحمه الله فيمن يعترض على حكمة الخالق سبحانه وتعالى : (وما مثل هؤلاء الحمقى النوكى[3] إلا كمثل رجل لا علم له بدقائق الصنائع والعلوم من البناء والهندسة والطب ، بل والحياكة والخياطة والنجارة إذا رام الاعتراض بعقله الفاسد على أربابها في شيء من آلاتهم ، وصنائعهم ، وترتيب صناعتهم، فخفيت عليه فجعل كلما خفي عليه منها شيء قال : هذا لا فائدة فيه وأي حكمة تقتضيه هذا ، مع أن أرباب ٢٠ الصنائع بشر مثله يمكنه أن يشاركهم في صنائعهم ويفوقهم فيها.

فما الظن بمن بهرت حكمته العقول الذي لا يشاركه مشارك في حكمته ، كما لا يشاركه مشارك في خلقه فلا شريك له بوجه)[4].

---

(١) انظر شفاء العليل [٢/١٥٠].

(٢) مجموع الفتاوى [٦/١٢٨] وانظر شرح الأصبهانية [٢/٣٦٨].

(٣) النّوكي: من النّوك، بضم النون أو بفتحها، وهو الحمق، انظر القاموس المحيط ص (١٢٣٤).

(٤) مفتاح دار السعادة [٢/٢٢٦].

ويمكن التمثيل هنا بأمر آخر متعلق بهذا ، وهو كثير ما يقع ، وهو أن من الناس من يفعل فعلاً ينتقده عليه كل من رآه أو علم به ، لكن ما إن يعلم أولئك المنتقدون علة ذلك الفعل إلا ويسلمون لذلك الشخص ويعلمون صحة فعله ، فإذا كان هذا يقع في أفعال المخلوقين ، فمن باب أولى في أفعال أحكم الحاكمين سبحانه وتعالى ، الذي لم نعلم من حكمته إلا أقل القليل.

يمثل أبو الفتح البغدادي[1] على هذا فيقول : (وما هذا إلا بمثابة من رأي شخصًا يرفع إحدى رجليه ويعتمد على الأخرى ويرفع رأسه ويخفضه ، فإذا رأيناه على هذه الصفة ربما نسبناه إلى الجنون ، نظرًا على ظاهر حاله ، وأنه خالف عادة كثير من العقلاء ، ولكنا إذا نظرنا إلى سر حاله وأنه قصد استخراج الماء من أذنه اعتقدنا الحكمة في فعله...)[2].

وأعظم من هذا قصة موسى عليه السلام مع الخضر ، وكيف كان إنكار موسى عليه السلام ثم تسليمه الكامل بعد ذلك لما علم الحكم العظيمة التي خفيت عليه.

خامسًا : أن الله تعالى تسمى بالأسماء الحسنى واتصف بالصفات العلى التي لا تتضمن نقصًا بوجه من الوجوه :

فكذلك أفعاله تعالى من خلق وأمر فإنها صادرة عن تلك الأسماء والصفات.

وهذا مما سبق تقريره في الأصول[3] وأن من أعظم ما يؤمن به المسلم كمال أسمائه وصفاته ، وبالتالي كمال أفعاله وتصرفاته وهذا الإيمان سبب لتسليمه لله تعالى في كل شيء ، ومن ذلك ما خفيت حكمته من المخلوقات والأوامر.

---

(١) أبو الفتح البغدادي : هو أحمد بن علي بن بَرْهان بن الحمّامي أبو الفتح البغدادي الشافعي، كان أحد الأذكياء ، بارعاً في المذهب وأصوله، وكان حنبلياً ثم تحول شافعياً، ودرّس بالنظامية، له من المصنفات "الأوسط في أصول الفقه"، "الوصول إلى الأصول" في أصول الفقه أيضاً ، وغيرها توفي سنة (٥١٨هـ) رحمه الله. انظر: المنتظم لابن الجوزي (٩/٢٥٠)، سير أعلام النبلاء (١٩/٤٥٦)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٦/٣٠) .

(٢) الوصول إلى الأصول [٢/٢٣٦ - ٢٣٧].

(٣) انظر ما سبق ص [١٥٥].

فالعبد يعلم - مثلاً - أن الله تعالى هو العليم ، وهو الرحمن الرحيم ، وهو العدل الحكيم ، فكل تصرفاته وأوامره صادرة عن علمه ورحمته وعدله وحكمته ، ولا شيء من تلك الأفعال يناقض هذه الصفات ، فتكون أفعاله تعالى في غاية الإتقان والرحمة والعدل والحكمة ، حتى لو لم نعرف حكمته منها.

فعلم العبد بذلك سبب لإيمانه بربه وتسليمه له ، وطمأنينة قلبه ، ويقينه بأن هذا العالم بكل ما فيه من مخلوقات هذا الخالق المتصف بتلك الصفات العظيمة فلا خلل ولا تفاوت فيه إذًا.

وكثير ما يقرر الأئمة هذا الأمر عند كلامهم على هذه المسائل ونحوها ، يقول ابن تيمية رحمه الله مقررًا هذا الأمر في معرض كلام له في هذا الباب : (ويكفي العاقل أن يعلم أن الله عز وجل عليم حكيم رحيم ، بهرت الألباب حكمته ، ووسعت كل شيء رحمته ، وأحاط بكل شيء علمه ، وأحصاه لوحه وقلمه) [1].

ويقول ابن القيم رحمه الله : (.. فقد علم أن رب العالمين أحكم الحاكمين والعالم بكل شيء ، والغني عن كل شيء ، والقادر على كل شيء ، ومن هذا شأنه لم تخرج أفعاله وأوامره قط عن الحكمة والرحمة والمصلحة) [2].

سادسًا : الإيمان بأن الله تعالى حكيم فلا يفعل إلا لحكمة :

فإن هذا يكفي في إثبات الحكمة في كل أفعاله تعالى سواء ما ظهرت حكمته أو ما خفيت.

وهذا الأمر تضمنه سابقه ، لأن الحكمة من أعظم الصفات التي تصدر عنها أفعاله تعالى - كما قد تقرر - لكن وجب إفرادها لأنها هي موضوع المسألة هنا.

قد تقرر أن إثبات إسم الحكيم وما تضمنه من صفة الحكمة يتضمن أيضًا إثبات أن الله تعالى في كل أفعاله حكمة بالغة ، فإذا علم هذا علم أن لتلك الأمور التي خفيت حكمتها حكم عظيمة ، لكنها إنما خفيت علينا.

---

(١) مجموع الفتاوى [٨/٣٩٩] ، وانظره [٨/٥١٣] ، ومنهاج السنة [٣/٣٩].

(٢) مفتاح دار السعادة [٢/٣١٦] ، وانظر العواصم والقواصم [٦/١٢٦].

فعند خفاء الحكم يكفي العبد علمه بأن الله تعالى حكيم وأنه يفعل لحكمة عن محاولة التنقيب والتعمق فيما قد يكون سراً من أسرار ربه عز وجل ، ويمنعه هذا العلم من الشك والحيرة والأوهام الموصلة إلى الطعن في حكمته تعالى.

يقول ابن تيمية رحمه الله : (.. فكل ما فعله علمنا أن له فيه حكمة ، وهذا يكفينا من حيث الجملة وإن لم نعرف التفصيل.. وكذلك نحن نعلم أنه "حكيم" فيما يفعله ويأمر به ، وعدم علمنا بالحكمة في بعض الجزئيات لا يقدح فيما علمناه من أصل حكمته ، فلا نكذب بما علمناه من حكمته ما لم نعلمه من تفصيلها) [1].

ويقول ابن القيم رحمه الله : (.. الأدلة القاطعة قد قامت على أنه حكيم في أفعاله وأحكامه ، فيجب القول بموجبها ، وعدم العلم بحكمته في الصور المذكورة؛ لا يكون مسوغًا لمخالفة تلك الأدلة القاطعة ، ولا سيما وعدم العلم بالشيء لا يستلزم العلم بعدمه) [2].

وهذا الأمر مما يؤمن به حتى المعتزلة ، رغم اشتهار تدخلهم بعقولهم في حكمته تعالى وإيجابهم عليه بمقتضى ذلك ، إلا أننا نجدهم يفرون إلى الاعتراف بهذا الأمر العظيم عندما يضطرهم الناس إلى أضيق الطرق ويلزمونهم بالالزامات التي لا محيص لهم عنها ولا انفكاك.

وسأمثل هنا بمثال واحد وهو موقف الزمخشري في تفسيره أمام الإلزام المشهور الذي ألزم به الناس المعتزلة لما نفو أن تكون أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ، بل هي عندهم من خلق العبد نفسه ، لأن هذا مخالف لحكمته تعالى وعدله - كما يقولون — يقول الزمخشري موردا هذا الالزام ومجيبا عليه : (فإن قلت : نعم أن العباد هم الفاعلون للكفر ، ولكن قد سبق في علم الحكيم أنه إذا خلقهم لم يفعلوا إلا الكفر ، ولم يختاروا غيره ، فماذا دعاه إلى خلقهم مع علمه بما يكون منهم ، وهل خلق القبيح وخلق فاعل القبيح إلا واحد وهو مثله إلا مثل من وهب سيفا باترا لمن شهر بقطع السبل ، وقتل النفس المحرمة...

قلت: قد علمنا أن الله حكيم عالم بقبح القبيح ، عالم بغناه عنه ، فقد علمنا أن أفعاله كلها حسنة وخلق فاعل القبيح فعله ، فوجب أن يكون حسنا ، وأن يكون له وجه حسن

---

(١) مجموع الفتاوى [٦/١٢٨] وانظره نفسه [٨/٩٧] ، ومنهاج السنة [٣/١٩١].

(٢) شفاء العليل [٢/١٤٩] ، وانظره نفسه [٢/١٨٢] ومفتاح دار السعادة [٢/٣١٦] ، وانظر ما قاله ابن الوزير رحمه الله في العواصم والقواصم [٥/٢٨٠] ، [٦/١٢٢، ١٦٤] ، وإيثار الحق [١٩٥ ، ٢٦٠].

وعدم علمنا لا يقدح في حسنه ، كما لا يقدح في حسن أكثر مخلوقاته جهلنا بداعي الحكمة إلى خلقها)[١].

فرد الأمر إلى أن الإيمان بالحكيم يكفي في الإجابة على هذا ، فيا ليته أقر بهذا من بداية الطريق فآمن بعشرات الأدلة على إثبات خلق الله تعالى لأفعال العباد، وبتمام ملكه تعالى وعموم مشيئته ، ثم ليقل في تقدير وخلق ما وقع من كفر ومعاصي؛ هي من خلق الحكيم ولا بد أن لذلك حكم استأثر بها تعالى[٢].

بل وهو في كلام بعض النفاة ، فهو أمرفطري لا يستطيع أحد نفيه ، فإن علم الإنسان بأن الله تعالى حكيم يعلم ضرورة أن كل أفعاله لحكمة حتى ما كان ظاهره شراً ، ومن الأمثلة على كلامهم هنا ما قاله الرازي في تفسير قوله تعالى : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ﴾ الآية [البقرة : ١٨٩]. (قد ثبت بالدلائل أن للعالم صانعا مختاراً حكيما، وثبت أن الحكيم لا يفعل إلا الصواب[٣] البريء عن العبث والسفه ومتى عرفنا ذلك ، وعرفنا أن اختلاف أحوال القمر في النور من فعله ، علمنا أن فيه حكمة ومصلحة ، وذلك لأن علمنا بهذا الحكيم الذي لا يفعل ألا الحكمة يفيدنا القطع بأن فيه حكمة...)[٤].

سابعاً: حكمه تعالى الظاهرة والمنتشرة ، تدل على أن له تعالى حكماً عظيمة أيضاً في الأشياء التي خفيت عنا حكمها .

وهذا تضمنه الأمر السابق وأفرد هنا لأهميته ، فإن الله تعالى كشف كثيراً من الحكم في أفعاله وأوامره للخلق ، الدالة على أنه تعالى إنما يفعل لحكمة وغاية حميدة[٥].

---

(١) الكشاف [٤/١٠٣-١٠٤] ، وانظره نفسه ، وانظر العواصم والقواصم [٦/١٢٣-١٢٤].

(٢) وهذا ما صاح به عبيهم حتى من وقع في الجبر أو مال إليه ، انظر منه مناقشة ابن المنير له في الانتصاف [٤/١١٣].

(٣) يلاحظ أنه لم يجوز عليه تعالى كل شيء كفعل النفاة وهو منهم.

(٤) تفسير الرازي [٥/١٠٨] ، وانظر أيضاً كلامه بعد هذا في نفس الصفحة.

(٥) انظر بعضاً منها في فصل الأدلة العقلية ص [٤٥٢ وما بعدها] من هذا البحث.

وهذا من أعظم الدلائل على أن لكل أفعاله عز وجل حكم بالغات ، حتى فيما خفيت عنا حكمته ، فإن هذه الحكم المشاهدة التي بهرت العقول لا يمكن أن تصدر عن فاعل يفعل لغير حكمة ، فضلاً عن أن يفعل ما يخالف الحكمة.

يقول ابن القيم رحمه الله : (العقلاء قاطبة متفقون على أن الفاعل إذا فعل أفعالاً ظهرت فيها حكمته ، ووقعت على أتم الوجوه وأوفقها للمصالح المقصودة بها ، ثم إذا رأوا أفعاله قد تكررت كذلك ثم جاءهم من أفعاله ما لا يعلمون وجه حكمته فيه ، لم يسعهم غير التسليم لما عرفوا من حكمته واستقر في عقولهم منها ، وردوا منها ما جهلوه إلى محكم ما علموه) [١].

فالعاقل من يستدل بما عرف من الحكمة على خفي عنه منها لا العكس، أي لا يجعل ما خفي عليه دليلاً على بطلانها[٢]. إذ هذا هو الجهل بعينه ، وخصوصاً إذا انظمّ إلى هذا ما تقرر سابقاً من ضعف عقولنا وسعة علمه تعالى وشمول حكمته.

ثامناً: الله تعالى هو الملك التام الملك ، ونحن عبيده ومملوكيه يفعل بنا ما يشاء سبحانه وتعالى.

وقد مضى الكلام في إثبات ملكه تعالى العظيم ، وذكر الأدلة على ذلك ، وذلك في الأصول التي تقوم عليها مسألة التعليل.

والمقصود هنا أن إثبات ذلك من أعظم الأمور الموجبة لتسليم العبد لكل ما يؤمر به ، والإيمان بكل ما جاءه من ربه والرضا به وعدم الاعتراض على شيء من أفعاله تعالى خلقا أو أمراً ، سواء كانت حكمته ظاهرة أو خافية ، فإنه إنما هو عبد ضعيف فقير إلى الله تعالى الملك الجبار العزيز المتكبر سبحانه وتعالى.

والسلف رحمهم الله ، أكثر الناس تعظيماً لله تعالى وإيماناً بملكه التام وغناه عن خلقه.

ولذلك كان من أكثر ما يرددونه في هذه المواطن ، ويربّون الناس عليه ويردون به الشبهات في هذا الباب ، هذا الأمر العظيم.

---

(١) شفاء العليل [١٥٠/٢] ، وانظر مفتاح دار السعادة [١٣٠/٢ ، ٢٢٧] وطريق الهجرتين [١٠٨].

(٢) انظر شفاء العليل [١٨٢/٢].

ولعل هذه القصة تكفي في توضيح هذا ، يقول أبو الأسود الدؤلي رحمه الله[١]، قال عمران بن حصين : أرأيت ما يعمل الناس ويكدحون فيه ، أشيء قضي عليهم ومضى عليهم من قدر سابق ، أو فيما يستقبلون به مما أتاهم به نبيهم ، وثبتت به الحجة عليهم ؟فقلت: بل شيء قضي عليهم ومضى عليهم ، قال فقال : أفلا يكون ظلما؟ قال : ففزعت من ذلك فزعا شديداً وقلت كل شيء خلق الله وملك يده فلا يسأل عما يفعل وهم يسألون ، فقال لي : يرحمك الله إني لم أرد بما سألتك إلا لأحزز عقلك ، ...) [٢].

وفزع أبو الأسود لّما سأله عمران بقوله : أفلا يكون ظلماً؟ ثم إجابته عليه بقوله : (كل شيء خلق الله وملك يده ...) الخ، ثم اقرار عمران له؛ يدل كل ذلك دلالة عظيمة على تعظيم السلف لربهم تعالى وعلى تأكيد هذه القضية ورد كل القضايا إليها وخاصة في هذا الباب[٣].

والمقصود أن من أعظم موجبات التسليم الإيمان العميق بتمام ملكه تعالى وبعبوديتنا له ، إذ لا يجوز للعبد أن يتجاوز حده في تتبع ما أخفاه ملكه عنه من الحكم فضلاً عن أن يعترض عليه.

تاسعا: تفاصيل حِكَم الله تعالى بمنزلة كيفية ذاته عز وجل من جهة عدم علم العبد بها، وعجز العقول عن إدراكها:

فكما أن العقول تعجز عن إدراك حقيقة الفاعل تعالى؛ فهي تعجز عن إدراك كنه الغايات المقصودة بالأفعال[٤] ، وكما أن كيفية ذاته وصفاته تعالى من مسائل الغيب ، فكذلك تفاصيل حكمه تعالى وغاياته الحميدة ، فيكون الواجب على العبد تجاههما واحداً، الإيمان والتسليم ، والكف عما لم ترد به النصوص الشرعية.

---

(١)أبو الأسود الدؤلي، ويقال الديلي: هو ظالم بن عمرو – على الأشهر – ولد في أيام النبوة، ويقال: هو أول من تكلم في النحو ووضع أسسه بأمر من علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ولي قضاء البصرة زمن علي بن أبي طالب، توفي في طاعون الجارف (لأنه جرف الناس كالسيل) بالبصرة سنة (٦٩هـ)، رحمه الله تعالى ، انظر : طبقات ابن سعد (٩٩/٧)، التاريخ الكبير للبخاري (٣٣٤/٦)، سير أعلام النبلاء (٨١/٤).

(٢) رواه مسلم: (٤٦) كتاب القدر، (١) باب كيفية الخلق الآدمي ... (رقم ٢٦٥٠) ، (٢٠٤١/٤).

(٣) ومثل هذه القصة قصة إياس القاضي رحمه الله مع القدرية في مناظرته لهم، انظرها في الشريعة للآجري [٨٩٢/٢]، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي [٦٩١/٤].

(٤) انظر مجموع الفتاوى [١٢٨/٦] ، وبيان تلبيس الجهمية [١٩٨/١].

عاشراً : أن الكلام في حكمته تعالى وعدله ، مثل الكلام في كثير من صفاته مثل القدرة وغيرها :

فإنها أعظم مما يتصوره عقل الإنسان ولو رددنا ما لا نفهمه من الحكم بدعوة عدم فهمه وعقله ، لجاز لآخر أن ينفي من قدرته تعالى ما لا تتسع له عقول البشر.

٥ يقرر هذا الوجه ويوضحه ابن القصاب رحمه الله في معرض نقاش له للمعتزلة الذين ينفون خلق المعاصي زاعمين أنه خلاف الحكمة والعدل – فيقول : (ولو كان جل وتعالى لا يكون عادلاً إلا فيما تعقله الخليقة من عدله دون أن يكون له عدل لا يعقله ، كانت فيه صفة تحيط الخلق نكتها ، ولجاز لمن يزاحمه في معرفة عدله – ولا يعده منكره من نفسه – أن يزاحمه في معرفة قدرته ، فيقول لا أقبل من قدرته إلا ما يتسع لها عقلي ، وإلا صرفته من ١٠ باب المحال ، كما أصرف ما لا أعقله من عدله في باب الجور فلا أنسبه إليه.

فيلزمه أن يقول : لما كان محالاً في عقلي أن يكون عادل يجمع على نفس واحدة حكما لشيء وقضى عليه به ثم يطالبه بتركه ، ويعاقبه على فعله فلم أنسب هذا إليه ، ولم أبال بمخالفة القرآن فيه ، وشهادة الرسول وجماعة الأمة غيره عليه ، فهو أيضاً محال أن يكون للنار موضعا يكون فيه [1] والجنة عرضها كعرض السماء والأرض، قد أخذت جميع ١٥ الموضع ، ومحال أن يكون مدبر واحد يدبر جميع الأشياء ، لا يشغله شيء عن شيء، وما أشبه هذا من القدرة التي هي من صفة الرب تبارك وتعالى ، ولا يتسع لها عقول الخلق ، وإلا فما الفرق؟)[2].

ولا فرق في الحقيقة بين الأمرين فكلاهما صفتان لله تعالى ، فالواجب على العبد إذاً أن يؤمن ويسلم عندما يرى ما لا يعقل حكمته ويفهمها ، كإيمانه وتسليمه أمام قدرته تعالى ٢٠ التي لا يمكن أن تستوعبها العقول.

وأمثل هنا بشاهدين على قدرته تعالى ، هما :

الأول : حاله تعالى مع عباده عند صلاتهم، فإنه تعالى يقابل كل مصلي ، ويقول كما ورد في الحديث الذي يرويه نبينا صلى الله عليه وسلم عن ربه فيقول : (قال الله تعالى :

---

(١) هكذا في المحققة ولعلها ((تكون)) بالتاء، وقد نبه المحقق على هذا.

(٢) نكت القرآن الدالة على البيان ، [٢/٥٤٩].

قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبدي ما سأل ، فإذا قال العبد : الحمد لله رب العالمين ، قال الله تعالى: ((حمدني عبدي...)) الحديث[١].

فهو تعالى يقابل كل مصلي ويسمع صوته ويفهم قراءته ويجيبه ، وربما في الوقت الواحد تصلي الآلاف المؤلفة ، وقل مثل هذا في دعاء الناس له تعالى ، فهذه قدرة إلهية عظيمة ، لا يمكن أن يتصورها عقل إلا له تعالى الإله العظيم ، فهي قدرته التي تليق بجلاله تعالى، والتي لا يمكن أن تثبت هكذا إلا بإثباتها له وحده مع تنزيهه تعالى عن المماثلة ، والمشابهة الباطلة.

ولو قيست قدرته إلى قدرة المخلوقين لما أمكن إثباتها بهذا الحال.

وهكذا حكمته تعالى البالغة وغاياته الحميدة.

وأما الثاني فقريب من هذا لكنه يوم القيامة، وهو أنه تعالى يخلو بكل واحد من عباده المؤمنين ويكلمهم في وقت واحد ويردون عليه ، كمال قال صلى الله عليه وسلم : ((ما منكم من أحد إلا وسيكلمه الله يوم القيامة ليس بين الله وبينه ترجمان...)) الحديث[٢].

ويقول صلى الله عليه وسلم : ((يدنو المؤمن من ربه حتى يضع عليه كنفه فيقرره بذنوبه ، تعرف ذنب كذا ؟ فيقول : أعرف ، يقول : رب أعرف ، مرتين ، فيقول : أنا سترتها في الدنيا واغفرها لك اليوم)) [٣].

فهو تعالى يقبل الخلائق ويتحدث مع المؤمنين في العرض الخاص بهم ويسألهم فيسمع صوتهم ، ويفهم كلامهم في وقت واحدا وهذا من عظيم قدرته تعالى التي لا يمكن أن تتصور إلا له تعالى وحده لا سواه.

فما يقال في إثبات هذه القدرة العظيمة ، يقال في الحكمة العظيمة أيضاً ، وعلمه الواسع.

---

(١) رواه مسلم في (٤) كتاب الصلاة، (١١) باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة .. ، رقم [٣٩٥] (٢٩٦/١).

(٢) رواه البخاري في (٩٧)التوحيد ، (٢٤) باب قول الله تعالى : (وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة) رقم (٧٤٤٣)، الفتح(٤٢٣/١٣) ، ومسلم في (١٢) الزكاة ، (٢٠) باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة .. رقم [١٠١٦] (٧٠٣/٢).

(٣) رواه البخاري في (٤٦) المظالم، (٢) باب قول الله تعالى : (ألا لعنة الله على الظالمين) رقم (٢٤٤١)، الفتح(٩٦/٥)، ومسلم في (٤٩) التوبة ، (٨) باب قبول توبة القاتل وأن كثر قتله ، رقم [٢٧٦٨] (٢١٢٠/٤).

حادي عشر : التسليم لله تعالى فيما خفيت فيه حكمته هو مقتضي إثبات صفاته وأفعاله على ما يليق به تعالى من غير تمثيل :

فإن توهم وجود شيء خلاف العدل والحكمة إنما أصله التشبيه الباطل في أفعال الله تعالى وذلك بقياسها على أفعال المخلوقين.

٥ ومما سبق تقريره في الأصول أنه لا يجوز أبداً قياس أفعال الله تعالى على أفعال المخلوقين بناء على أنه كما أن الله تعالى ليس كمثله شيء في ذاته ولا في صفاته ، فكذلك لا في أفعاله ولا في غاياته الحميدة[١].

ومن أنفع الآيات في هذا المعنى قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل : ٧٤] [٢]، فإنها تنهى عن أن نضرب لله تعالى

١٠ الأمثال، في أي شيء، سواء في ذاته أو صفاته أو أفعاله أو حِكَمه تعالى وسائر تصرفاته.

وكل من تكلم في أفعال الله تعالى وفي غاياته الحميدة بإيجاب أو تحريم بمجرد عقله ، أو طعن فيها ، فإنه ما وقع في ذلك إلا لضربه لربه تعالى الأمثال ، بأن شبه أفعال الخالق بأفعال المخلوقين ، ولو أنه عظم الله تعالى وعظم أفعاله وحكمته لسلّم وآمن ولم يحصل له توهم ما لا يليق بحكمة الخالق الحكيم سبحانه وتعالى، أو التقصير في إثبات ملكه تعالى وقدرته في

١٥ الجهة الأخرى.

وهذا الأمر مع كونه من أعظم ما يجاب به على المعتزلة القائلين بالإيجاب والتحريم العقليين ، فهو كذلك من أعظم ما يرد به على نفاة التعليل ، إذ إنما نفوا بعد أن شبهوا ابتداءً[٣] ، ولذلك جعله ابن القيم رحمه الله وجها من الوجوه في إجابته على إحدى شبههم في النفي، وهي أنه تعالى لو كان يفعل لحكمة وغاية مقصودة لما خلق إبليس مثلاً ، أو

٢٠ وجدت السموم ، أو حصل الإيلام للأطفال والبهائم ونحو ذلك فيقول رحمه الله : (الوجه الخامس: أن الله سبحانه ليس كمثله شيء في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله ، وله في جميع ما ذكرتم وغيره حكمة ليس من جنس الحكمة التي للمخلوقين ، كما أن فعله ليس مماثلا

---

(١) راجع ص [١٧٢].

(٢) انظر العواصم والقواصم [٥/٣٠٠].

(٣) انظر ما سبق ص [١٧٣].

فعلهم ولا قدرته وإرادته ومشيئته ومحبته ورضاه وغضبه مماثلا لصفات المخلوقين)[١]، فلو أمنوا ابتدأ بأن الله تعالى ليس كمثله شيء في أفعاله وغاياته ، مثل إيمانهم بأنه ليس كمثله شيء في ذاته وصفاته لما حاروا في هذا المسائل المتعلقة بمسألة وجود الشر حتى جعلوها من شبههم في نفي التعليل ، ولآمنوا أن هذا من خلق الله تعالى الحكيم، وأفعاله وحِكَمه تليق بربوبيته وألوهيته وملكه وعظمته سبحانه وتعالى ، ففعله هذا ليس كفعلنا، وحِكَمه وغاياته فيها ليست كحِكَمنا وغاياتنا في أفعالنا ، وهذا هو طريق التسليم التام له تعالى.

ثاني عشر : أن مقتضى العبودية التامة له تعالى أن يسلم العبد لحكمته تعالى وعدله كما يسلم له أمره.

فإنه إذا كان مأموراً بالاستجابة العملية لأمر الله تعالى ، وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم بدون تردد أو تلكؤ فكذلك هو مأمور بالتسليم له تعالى في حكمته في الخلق والأمر ، وأنهما مبنيان على الحكمة البالغة والعدل التام.

وهذا ما ابتلى الله به تعالى الملائكة أيضاً ، وهم عباده المكرمون وذلك عندما أخبرهم الله تعالى عن خلقه لآدم عليه السلام ، فكان حالهم أمام ذلك هو نفس حالهم في طاعته تعالى وعبادته ، قالوا : ﴿ قَالُواْ سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ﴾ [البقرة: ٣٢]، وهذا هو ما يجب على كل مؤمن أمام ما لم يعرف حكمته أن يؤمن ويسلم ويقول : سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا.

يقرر هذا الأمر الإمام محمد بن القصاب رحمه الله في معرض كلام له على مسألة الإعانة في باب الهداية والإضلال ، ومما قاله رحمه الله : (وكل ذلك حكم منتظم وخبر صادق ، وعلم كيفيته وكيفية صدقه محجوب عمن هو عبد ذليل بالعبودية، جاهل بكل ما لم يعلم ، ألا ترى إلى قول الملائكة: ﴿ قَالُواْ سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ﴾ [البقرة : ٣٢] ، وهذا علم لم يعلّمه الله بشراً ولا ملكاً ، بل ألزم الجميع أن يؤمنوا بعدله ، عرفوه أم

(١) شفاء العليل [١٤٨/٢].

لم يعرفوه ، كما ألزمهم سائر الفرائض ليكونوا عبيداً مقهورين مؤتمرين غير مقحمين على ما لم يطلعوا عليه من سره في قضائه وقدره)[(١)].

فالأمران سيّان في الوجوب ، التسليم له تعالى ولحكمته في الخلق والأمر ، وطاعته تعالى في الأمر الشرعي.

ثالث عشر: أن كماله تعالى المقدس وحكمته يأبيان اطلاع خلقه على جميع حكمته[(٢)]:

بل هذا مما لا يقبل من المخلوقين ، فالواحد من الناس لو اطلع غيره على جميع شأنه وأمره عد سفيها جاهلاً ، فتنزيه الرب عن هذا أولى وأوجب ، وشأنه تعالى أعظم من يطلع كل واحد من الخلق على تفاصيل حكمته[(٣)].

ويضرب ابن القيم رحمه الله مثالاً بملوك الأرض ، وهل هم يسوّون بين من هم تحت ملكهم في تعريفهم كل ما يعرفونه؟ واطلاعهم على كل ما يجرون عليه سياساتهم في أنفسهم وفي منازلهم ؟ حتى لا يأمرون بأمر ولا يسوسونهم سياسة إلا أخبروهم بوجه ذلك وسببه وغايته ومدته؟ (لا شك أن هذا منافي للحكمة والمصلحة بين المخلوقين ، فكيف بشأن رب العالمين؟ وأحكم الحاكمين ، الذي لا يشاركه في علمه ولا حكمته أحد أبداً)[(٤)].

فعلم إذاً أن الحكمة الألهية تأبى أن يكشف الله تعالى تفاصيل حكمته لخلقه بل ولا حتى أكثره ، وأن كونه تعالى لم يكشف إلا أقل القليل منها إنما هو أثر مقتضى كماله المقدس وحكمته البالغة.

رابع عشر : الحكيم لا يكشف إلا ما كان في كشفه صلاحاً ، فما أخفاه فهو لحكمة:

وهذا مبني على ما تقرر من أن أفعاله وتروكاته تعالى كلها صادرة عن حكمة بالغة فلا يفعل إلا لحكمة ولا يترك إلا لحكمة.

---

(١) نكت القرآن الدالة على البيان [٢/٦٦٦].

(٢) انظر شفاء العليل [٢/١٤٩].

(٣) انظر المرجع نفسه نفس الصفحة.

(٤) مفتاح دار السعادة [٢/٣١٥] ، وانظر العواصم والقواصم [٦/٣٧٤].

وكذلك هو متعلق بالأمر السابق من أن حكمته البالغة تأبى اطلاع جميع الخلق على حكمه.

وعلى هذا فما يكشفه تعالى من حكمه فهو لحكمة وما لم يكشفه فكذلك هذا الإخفاء لحكمة ومصلحة[1].

٥ ومن المعلوم أن من المعلومات ما لو علمه كثير من الناس لضرهم علمه فكان أخفاؤها لمصلحتهم[2]، مثل علم الساعة ، ومفاتح الغيب ، بل ومنه زيادة البيان ، فإنها قد تكون سبباً في زيادة العذاب ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرۡسِلَ بِٱلۡأٓيَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلۡأَوَّلُونَۚ ﴾ [الإسراء : ٥٩]. فقد يكذب بها هؤلاء فيستحقون العقوبة والعذاب العاجل كأولئك.

١٠ ومما يدل على هذا أيضاً قوله تعالى : ﴿ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡۚ ﴾ [البقرة : ١٠٢] ، فمن المعلومات ما يكون تعلمها ضارا، وكذلك يدل على هذا قوله صلى الله عليه وسلم في ليلة القدر : (إني أردت أن أخبركم بها فتلاحى رجلان ، فرفعت ، وعسى أن يكون خيراً لكم)[3].

ومن هذه المعلومات كثير من تفاصيل الحكم ، إذ (ليس اطلاع كثير من الناس بل ١٥ أكثرهم على حكم الله تعالى في كل شيء نافعا لهم، بل قد يكون ضاراً ، قال تعالى : ﴿ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ ﴾ [المائدة : ١٠١])[4].

ولذلك قال الخضر لموسى بعد قصتهما — وكل أحداثها تدور حول معرفة الحكمة والغاية وخفائها – : (يا موسى إن لي علما لا ينبغي لك أن تعلمه ، وإن لك علماً لا ينبغي أن أعلمه)[5].

---

(١) انظر كلام السمعاني رحمه الله في فتح الباري [٤٧٧/١١]. وانظر العواصم والقواصم [٣٣٩/٦].

(٢) وانظر العواصم والقواصم [٣٣٩/٦-٣٤١].

(٣) رواه البخاري : (٢) كتاب الإيمان، (٣٦) باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر رقم (٤٩)، الفتح (١ / ١١٣) .

(٤) منهاج السنة [٣٩/٣] ، وانظر العواصم والقواصم [٣٤٠/٦٠-٣٤١].

(٥) رواه البخاري : (٦٥) كتاب تفسير القرآن ، (٤) باب ﴿ قَالَ أَرَءَيۡتَ إِذۡ أَوَيۡنَآ إِلَى ٱلصَّخۡرَةِ ﴾ رقم (٤٧٢٧)، الفتح (٨ / ٤٢٢ – ٤٢٣) ، ومسلم (٤٣) كتاب الفضائل ، (٤٦) باب من فضائل الخضر عليه السلام ، رقم (٢٣٨٠) ، (٤ / ١٨٤٧) .

وهناك حكم عظيمة في إخفاء تفاصيل الحكم في الخلق والأمر ، وقد سبقت الإشارة – مثلا – إلى الحكمة من عدم كشف بعض حكم الأمر ، وهو ما ذكره الإمام السمعاني رحمه الله ، وأن ذلك ابتلاء للعبد بالتسليم المطلق والقبول التام ، يقول رحمه الله : (وقد ابتلى الله عباده بطلب المعاني مرة لتنشرح صدورهم وتضيء قلوبهم ، وبمجرد القبول والاستسلام مرة ليظهر إعطاؤهم المقادة واستسلامهم لأمر خالقهم وبارئهم فيستعمل عقله مرة بطلب المعنى ليظهر له قدر نعمة الله بما أعطاه النفاذ في الأمور ، ومعرفة حكم الله ... فيقابلها بالشكر ، وينقاد ويستسلم مرة ويحبس عقله من توثبه على الأمور ، ويصرفه عن عتوه وتجاوزه عن حده المحدود له ليظهر حسن عبوديته وخضوعه وانقياده لمعبوده) [١].

فعدم معرفة العباد للحكمة من بعض الأوامر الشرعية سبب لظهور عبودية التسليم والقبول التام لله تعالى ولأمره وحكمته كما أن الأوامر الظاهرة المعنى سبب لعبودية الشكر ولطمأنينة القلب ، فكما يجب الشكر له تعالى على حكمته الظاهرة يجب التسليم له تعالى فيما لم يظهر من حكمه والقبول التام للأوامر التي لم تظهر معانيها.

خامس عشر : أن ما خفي من الحكم فليس على الناس – أصلاً – معرفته [٢]، ولم يتعبدهم الله تعالى بتتبع ذلك :

فيكون التوقف فيه ، مع كمال التسليم لحكمته تعالى – إذاً – أولى بالمكلف بل هو مما يجب ، إذ أن بعض ذلك مما يحرم التعمق فيه – كما سيأتي بعد قليل إن شاء الله تعالى –.

والأولى بالعبد أن ينشغل بما خلقه الله تعالى له وأمره به من الدين تصديقاً وعملاً، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : ((من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه)) [٣].

---

(١) قواطع الأدلة[٤/٧٢-٧٣].

(٢) انظر منهاج السنة [٣/٣٩].

(٣) رواه أحمد (١/٢٠١) عن الحسين بن علي رضي الله عنه، والترمذي (٣٧) كتاب الزهد – (١١) باب حدثنا سليمان بن عبد الجبار ... (رقم ٢٣١٧)، (٤/٤٨٣)، وقال : حديث غريب. وابن ماجه (٣٩) كتاب الفتن – (١٢) باب : كف اللسان في الفتنة (رقم ٣٩٧٦)، (٢/١٣١٥-١٣١٦) كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي (١٨٨٦-١٨٨٧) .

بل إن السؤال عما لا يعني مما نهى الله عنه ، كما قال تعالى : ﴿ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ [المائدة : ١٠١] ، فهو من أسباب غضب الله تعالى ، ورسوله ، إذ هو مما يكرهه الله تعالى لخلقه ، كما أخبر بذلك نبيه صلى الله عليه وسلم [١]، ويكرهه النبي صلى الله عليه وسلم كما جاء في قصته مع الصحابة لما أحفوه بالأسئلة ، فصعد المنبر فقال : لا تسألوني عن شيء إلا بينته لكم ، فلما سمعوا ذلك أرموا ورهبوا أن يكون ذلك بين يدي أمرقد حضر، قال أنس ، فجعلت أنظر فإذا كل رجل لافّ رأسه في ثوبه يبكي) [٢].

يقول ابن الوزير رحمه الله معلقاً : (فثبت أن السؤال عن كثير من الأمور من بواعث غضب الله ورسوله وموجبات العقوبة والتشديد..) [٣].

وهذا كله دال على وجوب الاشتغال بالمهم، والذي كلف به العبد، وترك مالم يكلف به ، فضلاً عما نهي عن التكلف في البحث فيه.

سادس عشر : أن التعمق في البحث عن العلل ، والتكلف فيه سبب لضلال العبد ، وخاصة فيما يتعلق بباب القدر.

وهذا ما سبقت الإشارة إليه في أوائل هذه القاعدة عند بيان الواجب على المسلم أمام ما لم يكشف الله تعالى حكمته ، وأن هذا الباب مزلّة قدم ، وسبب هلكة ، إن لم يعتصم فيه الإنسان بما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة ، وسار عليه السلف الصالح ، من وجوب التسليم والتام له تعالى ، بالإيمان بحكمته ، وعدم التدخل والتعمق في طلب ذلك بمجرد العقل ، بل يؤمن أن له تعالى فيه حكمة عظيمة وغاية حميدة لكن لم يكشفها تعالى لخلقه.

---

(١) يقول صلى الله عليه وسلم : ((إن الله كره لكم ثلاثاً : قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال)) رواه البخاري (٢٤) كتاب الزكاة ، (٥٣) باب قول الله تعالى : (لا يسألون الناس إلحافا...) (١٤٧٧)، الفتح (٣٩٨/٣)، ومسلم: (٣٠) كتاب الأقضية، (٥) باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة... (١٧١٥)، (٣٤٠/٣).

(٢) رواه البخاري : (٩) كتاب مواقيت الصلاة، (١١) باب وقت الظهر عند الزوال، (رقم ٥٤٠) ، الفتح (٢١/٢)، ومسلم : (٤٣) كتاب الفضائل ، (٣٧) باب توقيره صلى الله عليه وسلم وترك إكثار سؤاله عما لا ضرورة إليه .. (رقم ٢٣٥٩)، (١٨٣٢/٤).

(٣) العواصم والقواصم [٤٣٩/٥].

ونصوص أئمة أهل السنة كثيرة في هذا ، وقد سبق بعضها[1] وكلها تدور حول التحذير من التعمق والاشتغال بهذا الباب وأن ذلك سبب للخذلان والضلال والحيرة والعياذ بالله.

يقول الإمام الطحاوي رحمه الله : (وأصل القدر سر الله تعالى في خلقه، لم يطلع على ذلك ملك مقرب ولا نبي مرسل، والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان وسلم الحرمان ودرجة الطغيان ، فالحذر كل الحذر من ذلك نظراً وفكراً ووسوسة ، فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه ، ونهاهم عن مرامه ، كما قال تعالى في كتابه : ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾ [الأنبياء : ٢٣]. فمن سأل : لم فعل؟ فقد رد حكم الكتاب ، ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين)[2].

ثم يقول رحمه الله : (فويل لمن ضاع له في القدر قلبا سقيما.. لقد التمس بوهمه في فحص الغيب سراً كتيماً ، وعاد بما قال فيه أفاكاً أثيماً)[3].

ويقول ابن الوزير رحمه الله: (ولا شك أن تطلب علم ما لم يعلم ، والشره في ذلك وتحكيم باديء الرأي فيه ، وتقديمه على النصوص ، هو أساس كل فساد ، ولذلك نسبه الله تعالى إلى السفهاء فقال : ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا ۚ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ﴾ [البقرة : ١٤٢-١٤٣] ، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَـٰسِقِينَ ﴾ [البقرة : ٢٦])[4].

---

(١) راجع ما سبق ص [١٧٥].

(٢) العقيدة الطحاوية مع شرحها لابن أبي العز [٣٢٠].

(٣) المرجع السابق ص [٣٦٠] ، وانظر الشريعة للآجري [٢/٦٩٧-٦٩٨] .

(٤) العواصم والقواصم [٥/٤٣٩].

ونظرة واحدة إلى واقع الضالين في مسائل التوحيد والقدر ، تكفي في الشهادة على هذا الأمر ، إذ أن سبب كثير من ذلك الضلال أنما هو التنقير في العلل والتكلف في البحث عنها ، والكلام فيها بمجرد العقول.

فالمعتزلة — مثلاً — نفاة القدر ، لم ينفوه ، ولم يقعوا في الإيجاب على الله تعالى والتحريم عليه بمجرد عقولهم إلا بسبب هذا.

ولم ينف الأشاعرة التعليل إلا من أجل هذا.

بل إن أكثر الملاحدة لم يلحد إلا بسبب هذا ، إذ أوصلهم التنقير والتعمق في البحث في العلل إلى الطعن في حكمته تعالى ومن ثم إلى الإلحاد وإنكار الإله عند أكثرهم.

ومن أعظم شبهات الفلاسفة في نفي الفاعل المختار ، شبهة قائمة على الكلام في التعليل[(١)].

يقول ابن تيمية رحمه الله بعد إيراد شبهتهم هذه : (وهذه الحجة لما كان أصلها هو البحث عن حكمة الإرادة ولم فعل ما فعل؟ وهي مسألة القدر ، ظهر بها ما كان السلف يقولونه : أن الكلام في القدر أبو جاد الزندقة ، وعلم بذلك حكمة نهيه صلى الله عليه وسلم لما رآهم يتنازعون في القدر عن مثل ما هلك به الأمم ... وعن هذا نشأ مذهب المجوس والقدرية — مجوس هذه الأمة — حيث خاضوا في التعديل والتجوير بما هو من فروع هذه الحجة..)[(٢)].

وهذا معنى قوله رحمه الله في تائيته المشهورة[(٣)]:

وأصل ضلال الخلق من كل فرقة   هو الخوض في فعل الإله بعلة

فإذا علم العاقل كل هذا ، احترس من الاشتغال بطلب ما خفي من العلل، بل يؤمن ويسلم ، ويكفيه علمه الجازم بأن الله تعالى حكيم وأفعاله لحكمة.

وبتقرير هذه الأمور ، يتضح أن ما على المسلم ألا أن يؤمن ويسلم وليتذكر دائماً هذه الأمور الموجبة للتسليم فإنها من أعظم ما يعين على تمام تسليمه لربه تعالى ولحكمته.

---

(١) انظر مبحث ثمرات الحكمة من هذا الباب ص [٦٦٠].

(٢) بيان تلبيس الجهمية [١٦٣/١].

(٣) انظر مجموع الفتاوى [٢٤٦/٨] ، وانظرها مع شرحها لابن سعدي ص [٢٨]. وانظر شفاء العليل [١٤٦/٢].

القاعدة العاشرة: أهل السنة والجماعة ينزهون الله تعالى وأفعاله أعظم التنزيه عن العبث والسفه.

وهذا ما دل عليه النص والإجماع والعقل ، وسيأتي — إن شاء الله — بيانها كلها ، وهذه القاعدة مقررة سلفا بما تقرر في القواعد السابقة من إثبات الحكمة التامة ، وأن أفعاله تعالى معللة، وأنها على مقتضى الحكمة والعدل فلا يخرج عنهما أي فعل من أفعاله تعالى أبداً ، إذ أن العبث والسفه نقيضا صفة الحكمة فإثباتها يكون نفي لهما [١]، كما أن تنزيه الله عنه من الأدلة العقلية على إثبات الحكمة والتعليل.

والمسلمون مجمعون — بل وكل العقلاء — على تنزيه الإله الخالق سبحانه وتعالى عن العبث والسفه ، (فليس في أهل الإسلام من يقول أن الله يفعل ما هو ظلم ولا عبث منه تعالى الله عن ذلك) [٢] بل من قال ذلك فهو كافر حلال الدم[٣].

وإجماعهم هذا مبني على أنه تعالى موصوف بصفات الكمال ومنزه عما يناقضها ويضادها من صفات النقص ، وكذلك هو مبني على إجماعهم على أنه تعالى موصوف بالحكمة التامة ، إذ أن إثباتها نفي لنقيضها ، وهو العبث والسفه — كما تقدم —.

فنسبة العبث أو السفه إليه تعالى أعظم طعن في حكمته تعالى ولم يؤثر هذا إلا عن بعض الملاحدة الذين وسموا بالزندقة والمروق من كل الأديان.

فتنزيه الله تعالى عن العبث من بدهيات هذا الدين ، وهو نقص ينزه الحكيم من المخلوقين عنه ، فالله الخالق أولى بالتنزيه عنه.

ولم يقع الخلاف بين الطوائف الإسلامية أبداً في هذا بل كلهم ينزهونه تعالى ، عن العبث والسفه ، وهذا معنى الإجماع المذكور آنفا ، لكن الخلاف وقع فيما يكون به الفعل

---

(١) انظر الحجة في بيان المحجة [١٦٨/١] ، والمحصول للرازي مع شرحه لابن عباد [٣٦٠/٦-٣٦١] ، ومنهاج السنة [٣٣/٣] ، ومدارج السالكين [٣٧٤/٣] وطريق الهجرتين [١١٩] ، والعواصم والقواصم [١٤٢/٦] ، وقد حكى ابن الوزير رحمه الله في هذا الموضع الإجماع على أن وصف الله تعالى بنقيض أسمائه الحسنى كفر.

(٢) منهاج السنة [٤٥٥/١] ، وانظر جامع البيان للطبري [١٦٨/١] ، والمحصول للرازي المطبوع مع شرحه الكاشف لابن عباد [٣٦٠/٦].

(٣) انظر منهاج السنة [١٣٤/١] ، ومجموع الفتاوى [٣٦٠/٨]، وانظر مبحث الإجماع في هذا البحث ص (٤٢٣).

عبثاً أو سفها ، والمقصود هنا تقرير قول أهل السنة والاكتفاء به ، مع الإشارة السريعة لكل طائفة من المخالفين.

والعبث عند أهل السنة يتضمن أمرين:

١- الفعل الذي لا يقصد الفاعل به حكمة أو غاية معينة.

٢- الفعل الذي لا يعود إلى الفاعل منه مصلحة ولا فائدة.

والثاني يزيد بوصفه سفها أيضاً ، يقول ابن تيمية رحمه الله : (المعروف في الشرع واللغة والعقل أن الذي يفعل أو يفيد ما ينبغي لا لمقصود أصلاً عابث ، وإن كان لا مقصود يعود إلى نفسه فهو سفيه جاهل وكلاهما مذموم في الشرع والعقل بل يستحق في الشرع أن يحجر عليه)[١].

فأما الأمر الأول : فإن مما يقرره أهل السنة هنا بل وجماهير المسلمين أن من لم يفعل لحكمة مقصوده يكون عابثاً[٢]، بناء على أن من لوازم الحكيم أن يفعل لحكمة وغاية محمودة يقصدها بفعله ، وهذا ما تتضمنه صفة الحكمة – كما قد تقرر –[٣].

فلا بد عندهم من أن تكون الحكمة والغاية الحميدة والفائدة مقصودة بالفعل ، ولا يصح أن يقال أنها مترتبة ترتيباً اتفاقيا – أي تحصل الفائدة بطريق الاتفاق بأن تكون مرتبة عقيب الفعل ، فلا تكون علة غائية للفاعل ، – إذ أن هذا القول باتفاق الفائدة لا يمنع العبثية أصلاً[٤].

يقول ابن الوزير : (ولا ريب ولا شبهة أن قاعدة الكمال أن يكون صدورها عن الحكمة البالغة في توجيهها إلى المصالح الراجحة ، والعواقب الحميدة ، فكلما ظهر ذلك فيها كانت أدل على حكمة فاعلها وعلمه وحسن اختياره ، ومحامده ، وكلما بعدت عن ذلك

(١) بيان تلبيس الجهمية [١٩١/١].

(٢) انظر مجموع الفتاوى [٣٤٦/١٤] ، وبيان تلبيس الجهمية [١٩١/١] وجواب أهل العلم [٢١٠] وما بعدها ، وشفاء العليل [٨٧/٢] .

(٣) انظر ص [١٩٥] من هذا البحث.

(٤) تعليل الاحكام لشلبي [١٠١].

كان أشبه بالآثار الاتفاقية ، وما يتولد عن العلل الموجبة ، واشبهت أفعال الصبيان في ملاعبهم والمجانين في خيالاتهم) (١).

وكذلك لا يستحق الفاعل حمداً على فعله الذي لم يقصد به مصلحة أو فائدة ، وإنما ترتبت بدون قصد ، يقول ابن القيم رحمه الله في رده على هذا القول : (ولا ريب أن هذا ينفي حمد الرب سبحانه على حصول هذه المنافع ، والحكم لأنها لم تحصل بقصده وإرادته ، بل بطريق الاتفاق الذي لا يحمد عليه صاحبه ولا يثني عليه ، بل هو عندهم بمثابة ما لو رمي رجل درهما لا لغرض ولا فائدة بل لمجرد قدرته ومشيئته على طرحه ، فاتفق أن وقع في يد محتاج انتفع به) (٢) أو كمن يعبث بحجر رماه فقتل عقربا كادت تلسع طفلا وهكذا.

فالفعل على القول بالاتفاقية يبقى عبثاً لا يحمد الفاعل عليه إذ أن ترتب الفائدة جهة أخرى غير جهة الفاعل ، فلم تخرج فعله عن العبث بالنسبة إليه.

ولذلك كان مما يلزم نفاة التعليل عند جمهور الناس — وإن كانوا لم يلتزموه هم — نسبة العبث إليه تعالى ، إذ القول بنفي التعليل إثبات لنقيضه وهو العبث ، ولم ينفعهم قولهم بالاتفاقية هذه.

ومما يدل على هذه اللزومية أن من ينفي التعليل يجيز على الله تعالى التفريق بين المتماثلات ، والتسوية بين المختلفات حتى أنه يجوز عندهم أن يدخل الله تعالى الكفار الجنة والمؤمنين النار، فجوزوا له تعالى كل ممكن من جهة القدرة — كما تقدم — وجمهور الناس على أن هذا فيه نسبة للعبث والسفه إليه.

يقول ابن تيمية رحمه الله في معرض كلام له على النفاة (ولهذا قال جمهور الناس عن هؤلاء أنهم لا ينزهون الرب عن السفه والظلم بل يصفونه بالأفعال التي يوصف بها المجانين والسفهاء ، فإن المجنون والسفيه قد يعطي مالا عظيماً لمن ليس له بأهل وقد يعاقب عقوبة عظيمة من هو أهل للإكرام والإحسان...) (٣).

فتقرر إذاً وجوب إثبات كونه تعالى يفعل لحكمة وغاية حميدة مقصودة ، إذ هذا مقتضى تنزيهه عن العبث.

---

(١) ايثار الحق [١٨٣].

(٢) شفاء العليل [١١٣/٢].

(٣) النبوات [١٣-١٤٥] ، وانظر مجموع الفتاوى [٣٤٦/١٤] ، والعلم الشامخ للمقبلي [٢٠٥].

وأما الأمر الثاني : وهو أن الفاعل يفعل فعلاً لحكمة لا يعود إليه منها شيء ، فهو كذلك من العبث ، بل ومن السفه ، الذي يجب تنزيه الله تعالى عنه ، كما يقرر ذلك أهل السنة والجماعة بل والعقلاء قاطبة [١]، هذا أن فرض وجوده وإلا فهو من الممتنع أصلاً[٢].

ولذلك كان من تعريف العبث أنه (الفعل الذي ليس فيه مصلحة ولا منفعة ولا فائدة تعود على الفاعل) [٣].

وهذا الفعل مما ينزه عنه أيضاً الحكيم من المخلوقين فكيف بأحكم الحاكمين سبحانه وتعالى ، يقول ابن تيمية رحمه الله : (الواحد من الناس إنما ينفع غيره لماله في ذلك من المصلحة في الدين أو الدنيا، إما التذاذه بالإحسان إليه كما يوجد في النفوس الكريمة التي إنما تلتذ وتبتهج بالإحسان إلى غيرها وهذا مصلحة ومنفعة لها.

وإما دفع ألم الرقة عن نفسه ، فإن الواحد إذا رأى جائعاً بردان تألم له فيعطيه ، فيزول الألم عن نفسه ، وزوال الألم منفعة له ومصلحة ، دع ما سوى هذا من رجاء المدح والثناء والمكافأة ، أو الأجر من الله تعالى فتلك مطالب منفصلة ، ولكن هذان أمران موجودان في نفس الفاعل ، فمن نفع غيره وكان وجود النفع وعدمه بالنسبة إليه سواء من كان وجه كان هذا من أسفه السفهاء لو وجد فكيف إذا كان ممتنعاً) [٤].

والله تعالى المثل الأعلى ، والمقصود أنه لا يتصور أبداً حتى في حق المخلوق أن يفعل فعلا لا يعود إليه منه مصلحة أو فائدة ، ولو تُصوِّر كان عبثاً وسفها ، فهو نقص ، ينزه عنه الحكيم من المخلوقين ، والله تعالى أحق وأولى بالتنزيه عنه ، فلا يمكن أن تكون أفعاله لحكم لا يعود إليه منها شيء ، بل يعود إليه تعالى منها وهي صفاته القائمة به — كما قد تقرر — من محبة ورحمة وغيرة ورضا ونحوها.

---

(١) انظر مجموع الفتاوى [٨/٨٩-٩٠] ، [١٤/ ١٨٤، ٣١٠] ، ومنهاج السنة [٣/١٩٢ - ١٩٣، ١٩٤، ٢٠٠]، وبيان تلبيس الجهمية [١/١٩١] .

(٢) راجع ص [٢٠٩] من هذا البحث.

(٣) انظر مجموع الفتاوى [٨/٩٠].

(٤) منهاج السنة [٣/١٩٢-١٩٣].

ومن هنا كان المعتزلة قد وقعوا في تناقض عظيم لما اثبتوا التعليل مع نفي أن يعود إليه تعالى من الحكم شيء – بناء على نفيهم قيام الصفات به تعالى – إذ أن أشهر حجة لهم في الرد على نفاة التعليل من المجبرة وغيرهم ، أن نفي التعليل يستلزم العبث ، لكن هذه الحجة هي ما أقامها عليهم أهل السنة ، وكذلك النفاة بل جمهور الناس ، ولزمتهم لما نفوا أن يعود ٥ إليه تعالى من حِكَمه شيء.

يقول ابن تيمية رحمه الله حاكياً قول المعتزلة هنا : (وقالوا – المعتزلة – الحكمة في ذلك إحسانه إلى الخلق ، والحكمة في الأمر تعويض المكلفين بالثواب ... فخلق الخلق بهذه الحكمة من غير أن يعود إليه من ذلك حكم ولا قام به فعل ولا نعت.

فقال لهم الناس : أنتم متناقضون في هذا القول ، لأن الإحسان إلى الغير محمود لكونه ١٠ يعود منه إلى فاعله حكم يحمد لأجله ... أما إذ قدر أن وجود الإحسان وعدمه بالنسبة إلى الفاعل سواء لم يعلم أن مثل هذا الفعل يحسن منه؛ بل مثل هذا يعدّ عبثاً في عقول العقلاء وكل من فعل فعلا ليس فيه لنفسه لذة ولا مصلحة ولا منفعة بوجه من الوجوه لا عاجلة ولا آجلة كان عابثاً، فإن العبث هو الفعل الذي ليس فيه مصلحة ولا منفعة ولا فائدة تعود على الفاعل..) [(١)].

١٥ وحاصل الكلام هنا أنه لا بد من نفي العبث عنه تعالى ، وذلك يستلزم إثبات تعليل أفعاله تعالى وأن من الحِكَم ما يعود إليه عزوجل ، إذ نفى أحد هذين الأمرين سبب للوقوع في التناقض وفي القول الباطل بنسبة العبث إلى الرب سبحانه وتعالى ، ولذلك نرى أن كل واحدة من الطائفتين البدعيتين تسلطت على الأخرى بسبب خطئها ، وذمتها بالتناقض ، ونسبة ما لا يليق بالرب إليه سبحانه ، وهذا لا سلامة منه إلا بالتزام قول أهل السنة ٢٠ والجماعة في المسألة.

(١) مجموع الفتاوى [٨/٨٩–٩٠] ، وانظره نفسه [١٤/٣١٠] ، ومنهاج السنة [٣/١٩٤ وما بعدها ٢٠٠].

القاعدة الحادية عشر : أهل السنة والجماعة يؤمنون بملكه تعالى وقدرته التامة ، ومشيئته النافذة ، ويؤمنون بحكمته البالغة :

بدون تفريق أو مناقضة بين ذلك ؛ فيؤمنون بأنه الملك القدير ، كما أنه الحكيم الحميد.

وقد مر تقرير كل واحدة من هذه الصفات على حدة ، لكن المقصود هنا التنبيه إلى جمع أهل السنة في الإيمان بها جميعاً بدون تفريق ، بناء على منهجهم العظيم في الإيمان بالنصوص جميعاً بدون تفريق بينها ، فجمعوا بين نصوص إثبات ملكه تعالى وقدرته ونفاذ مشيئته ، ونصوص إثبات الحكمة والعدل والحمد له تعالى ، تلقيا وإيمانا وتسليما ، ولم يلقوا الحرب بينها كما فعلت طوائف أهل البدع[1].

فمما تقرر في الأصول إثبات أهل السنة بل وجماهير المسلمين عموم ملكه تعالى وقدرته ومشيئته ، ومما تقرر في القواعد إثباتهم للحكمة والتعليل ، والأدلة عليها كلها متواترة متظافرة ، فكان لا بد من الإيمان بها كلها ، وليس بينها أو بين نصوصها أي تناقض أو تعارض ، وإنما يأتي التناقض والتعارض إذا بنيت العقيدة على أصول وقواعد مخالفة لنصوص الكتاب والسنة.

فالأمة الوسط وهم أهل السنة ، يؤمنون إذاً بربوبية الله تعالى وقهر مشيئته وتمام ملكه وقدرته ، ومع ذلك يؤمنون أيضاً بحكمته البالغة المتضمنة تعليل أفعاله تعالى بالحكم والغايات الحميدة ، وهذا هو العلم بالله تعالى وبأسمائه وصفاته فإن (العالم من لا يلقى الحرب بين

---

(١) لعل من المناسب هنا وحتى تتضح أهمية هذه القاعدة أن يشار هنا بصورة سريعة إلى موقف المخالفين في هذه المسألة وهم طائفتان.

الطائفة الأولى ، وهي التي أثبتت الحكمة والتعليل في أفعاله تعالى لكن ذلك كان عندها على حساب قدرته تعالى ونفاذ مشيئه ، فقد جحدوا قدرته التامة . ومشيئته النافذة ، فليست أفعال المخلوقين تحت مقدوره تعالى ومشيئته ، فأخرجوها من ملكه تعالى ، وهؤلاء هم المعتزلة.

وأما الطائفة الثانية ، فهي التي أقرت بملكه تعالى التام وقدرته ومشيئته النافذة ؛ لكنها جحدت حكمته تعالى في أفعاله فنفت تعليلها بالغايات والعلل الحميدة ؛ إذ لا يمكن عندهم إثبات الأول إلا بنفي الثاني ، وهؤلاء هم نفاة التعليل من الجبرية وغيرهم كالجهمية والأشاعرة . فجحدت الأولى تمام الملك ونفاذ المشيئة ، وجحدت الثانية الحكمة البالغة. وقد تسلطت كل طائفة منهما على الأخرى بسبب ما نفته من تلك الصفات العظيمة ، ومزقتها كل ممزق. أما أهل السنة — وكما تقرره هذه القاعدة — فلم يجحدوا شيئاً من ذلك ، بل لم يناقضوا بين الأمرين أصلاً فاثبتوهما جميعاً.

وانظر في هذا ، جامع الرسائل [١/١٢٩] ؛ ومفتاح دار السعادة [٢/٢٥٢-٢٥٣ ، ٤٨٥ وما بعدها ، ٤٩٦ — ٤٩٧]. والعواصم والقواصم [٧/١٤٦]، وإيثار الحق ص (١٨٦).

قدرة الله تعالى وحكمته – فإن آمن بالقدرة قدح في الحكمة وعطلها ، وإن آمن بالحكمة قدح في القدرة – بل يربط القدرة بالحكمة ، ويعلم شمولهما لجميع ما خلقه الله ويخلقه ، فكما أنه لا يكون إلا بقدرته ومشيئته فكذلك لا يكون إلا بحكمته...) [١].

وقد جمع الله تعالى بين قدرته ومشيئته وبين حكمته في كتابه العزيز، ومن ذلك ما حكاه عن شعيب عليه السلام : ﴿ إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى ٱللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمۚ مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذُۢ بِنَاصِيَتِهَآۚ إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [هود : ٥٦].

يقول ابن القيم رحمه الله : (فتأمل ألفاظ هذه الآية ، وما جمعت من عموم القدرة وكمال الملك ومن تمام الحكمة والعدل والإحسان ، وما تضمنته من الرد على الطائفتين[٢] ، فإنها من كنوز القرآن ، ولقد كفت وشفت من فتح عليها بفهمها ، فكونه تعالى على صراط مستقيم ينفي ظلمه للعباد وتكليفه إياهم ما لا يطيقون ، وينفي العيب من أفعاله وشرعه ويثبت لها غاية الحكمة والسداد رداً على منكري ذلك ، وكون كل دابة تحت قبضته وقدرته – وهو أخذ بناصيتها – ينفي أن يقع في ملكه من أحد المخلوقات شيء بغير مشيئته وقدرته) [٣].

ومما يدل على هذا المعنى أيضاً جمعه تعالى بين اسميه العزيز والحكيم في مواضع كثيرة.

ومن المعلوم أنه لا تلازم بين كون الشيء مقدوراً وكونه حسنا موافقا للحكمة، ولذلك بين الله تعالى أنه يترك كثيراً مما يقدر عليه لحكمته ، كما قال تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ ﴾ [الأنعام: ٦٥]، وغيرها مواضع عدة في القرآن ، (فهذه وغيرها مقدورات له سبحانه ، وإنما امتنعت لكمال حكمته فهي التي اقتضت عدم وقوعها، فلا يلزم من كون الشيء مقدوراً أن يكون حسنا موافقا للحكمة)[٤].

---

(١) طريق الهجرتين [١٠٨] ، وانظر العواصم القواصم [١٤٦/٧] وما بعدها.

(٢) الآنفتي الذكر.

(٣) مفتاح دار السعادة [٤٨٦/٢] وانظره نفسه [٤٨٥/٢ وما بعدها].

(٤) المرجع السابق [٤٩٦/٢] ، وانظر شرح الأصبهانية [٣٥٥/٢-٣٥٦]، وانظر أدلة أخرى على هذا المعنى في الأدلة النقلية ص (٣٤٧) من هذا البحث.

ولا شك أن فهم هذا الأمر يزيل كثيراً من التوهمات التي عند المبتدعة ، ويوصل إلى الحق إن شاء الله تعالى.

والجمع بين هذه الصفات العظيمة يتضمن أن أفعاله تعالى صادرة عن قدرته التامة ومشيئته النافذة ، وصادرة كذلك عن حكمته البالغة ، وهذا من أعظم ما يوجب القطع بنفي العبث عنه تعالى[(١)].

بل ذلك الجمع من تمام العلم بالفاعل القادر المختار عزوجل[(٢)].

وبهذا تتقرر سلامة منهج أهل السنة وعقيدتهم في هذه الأبواب العظيمة ، وأنهم – دون الطائفتين المخالفتين – بهذا حققوا حمده تعالى ، فإن إثبات هذه الصفات كلها بدون تفريق من أعظم ما يوجب استحقاقه تعالى للحمد كله ، فإن إثبات حكمته تعالى إثبات لحمده على أفعاله ، وذلك لما يتضمنه إثبات الحكمة من قصده تعالى للغايات الحميدة والحكم الجليلة من تلك الأفعال.

ثم إن إثبات تمام ملكه ومشيئته النافذة المتضمنة عدم وجوب أي شيء عليه إلا ما أوجبه على نفسه يتضمن أن ما فعله تعالى إنما هو لرحمته وإحسانه، وليس مجرد أداء للواجب الذي لا يستحق فاعله حمداً ولا شكراً.

فالتقصير في واحد من هذين الأمرين تقصير في حمده تعالى في الحقيقة، وهذا ما لم يسلم منه إلا أهل السنة والجماعة.

بقي الكلام هنا على آية مهمة في هذا المقام ، وهو قوله تعالى : ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾ [الأنبياء : ٢٣] ، وهل هي تخالف ما تقرره في هذه القاعدة أم تؤيده وتقرره ، والمقصود هنا بيان كلام أهل السنة والجماعة.

وهذه الآية – كما يقرر هذا أهل السنة – من أعظم الأدلة على هذه القاعدة ، فإنه تعالى لا يسأل عما يفعل لنفاذ مشيئته وتمام ملكه وقدرته ، وكذلك أيضاً لكمال حكمته وعدله ورحمته[(٣)].

---

(١) انظر العواصم والقواصم [٦/٢٤٢].

(٢) انظر شرح الأصبهانية [٢/٣٥٦].

(٣) انظر مجموع الفتاوى [٨/٧٩ ، ٥١١] ، وشفاء العليل [٢/٥٥] ، ومفتاح دار السعادة [٢/٣٣٧ ، ٤٨٥] والأرواح النوافخ المطبوع مع العلم الشامخ للمقبلي [٣٨٢].

وجعل هذه الآية دليلا على نفي الحكمة ، بجعلها تثبت فقط المشيئة التي لا تميز بين الأشاء ، من أقوال المبتدعة النفاة للتعليل ، بل هو من الإلحاد في آيات الله تعالى[1].

ومما يقرر دلالة هذه الآية على إثبات الحكمة والتعليل في أفعاله تعالى قراءة الآيات التي جاءت هذه الآية في سياقها ، وهذه الآيات هي : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ۝١٦ لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ ۝١٧ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ۚ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ ۝١٨ وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ۝١٩ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ۝٢٠ أَمِ ٱتَّخَذُوٓا۟ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ ۝٢١ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝٢٢ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾ [الأنبياء : ١٦-٢٣].

فيلاحظ هنا أن الآية جاءت بعد تقرير أمرين مهمين ضمن أمور أخرى قررتها ، وهذان الأمران متعلقان أعظم التعلق بمسألة الحكمة والتعليل وهما:

١- ما جاء في بداية الآيات من تنزيهه تعالى عن اللعب والعبث واتخاذ اللهو ، ولا شك أن هذا من أعظم أدلة إثبات الحكمة لله تعالى وأنه يفعل لعلة وغاية حميدتين ، إذ نفى اللعب يتضمن إثبات نقضيه وهو إثبات أنه تعالى يفعل لحكمة ، وهذا سبق تقريره في القاعدة السابقة وسيأتي مزيد بيان له في الأدلة النقلية، فمجيء قوله تعالى بعد ذلك : ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ ﴾ بعد ذلك تأكيد عظيم لهذا المعنى ، وأن ذلك لكمال حكمته تعالى.

٢- ثم جاءت بعد ذلك آية تقرير وحدانية الله تعالى بدلالة النظام في الكون وهي دلالة من أعظم دلائل الحكمة العقلية كما سيأتي إن شاء الله [2]، وهذه الآية هي قوله

---

(١) انظر الأرواح النوافخ – مع العلم الشامخ – [٣٨٢].

(٢) انظر ص [٤٥٤].

ثم لو قلنا أن الآية في إثبات كمال عزته تعالى ومشيئته وقدرته وملكه وأنه تعالى لا يسأل لأجل ذلك ، فهذا معنى صحيح وإثباته لا ينافي أبداً إثبات صفة الحكمة ، فهذه صفة كمال وتلك صفة كمال أخرى والتمدح بإحداهما لا ينفي التمدح بالأخرى.

وربنا تعالى جمع بين العزة والحكمة في كثير من الآيات ، وسيأتي منها في الأدلة إن شاء الله تعالى[1].

فإذا لم تكن الآية دالة على الحكمة ، فليس فيها شيء ، لا من قريب ولا من بعيد ، ينفي حكمته تعالى أو تعليل أفعاله.

وقريب من هذه الآية قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المشهور « إن الله لو عذب أهل سمواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم ، ولو رحمهم لكانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم »[2] .

والجواب هنا يقوم على وجوب الجمع بين النصوص الشرعية ، ولاشك أن المعنى الذي ذهب إليه نفاة التعليل وفسروا به هذا الحديث - وهو إثبات مجرد المشيئة التي ترجح بلا مرجح وأن الثواب والعقاب يكون بلا سبب ، فلا اعتبار لأسباب الثواب ولا لأسباب العقاب - معنى باطل مخالف بالنصوص الشرعية الدالة على خلافه ، كالنصوص الدالة على عدم تسويته تعالى بين المختلفات وخصوصاً في الإيمان والكفر ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ [القلم :٣٥-٣٦] ونحوها من الآيات ، وكذلك النصوص المنزهة له عن الظلم ، كقوله في الحديث القدسي « يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً »[3] .

والنصوص التي تربط الثواب أو العقاب بالعمل ، كقوله تعالى : ﴿ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [النحل : ٣٢] ، وغيرها كثير .

---

(١) وانظر إيثار الحق على الخلق [٢١٤].

(٢) رواه أبو داود ، (٣٤) كتاب السنة ، (١٧) باب في القدر ، رقم (٤٦٩٩) ، (٥/٧٥) ، وابن ماجه ، المقدمة ، (١٠) باب في القدر ، رقم (٧٧) ، (١ / ٢٩ - ٣٠) ، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه رقم (٦٢) ، (١ / ١٩) .

(٣) سبق تخريجه ص (١٢٢) .

ثم إن هذا الحديث بين واضح توضحه أدلة أخرى ، وبيانه يقوم على إثبات ما لله تعالى من النعم العظيمة على العبد ، والتي يجب عليه شكرها ، إلا أنه مهما عمل فإنه لا يؤدي شكرها ، فلو حاسبه الله تعالى على مجرد عمله لما كان مستحقاً للجنة إذ هو مقصر في شكره لله تعالى .

وهذا ما يوضحه قوله ﷺ (لن ينجو أحد منكم بعمله) ، قالوا : يا رسول الله ولا أنت ؟ قال : (ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل)[١] .

فأخبر ﷺ أن العمل غير كاف في إنجاء العبد إلا أن يرحمه الله تعالى ، فالنجاة برحمته تعالى ، فلو عذب أهل سمواته وأرضه لعذبهم بحقه الذي عليهم و لم يؤدوا شكره[٢] .

---

(١) رواه البخاري ، (٨١) الرقاق ، (١٨) باب القصد والمداومة على العمل ، رقم (٦٤٦٣) الفتح (١١/٣٠٠)، ومسلم (٥٠) صفات المنافقين ، (١٧) باب لن يدخل أحد الجنة بعمله رقم (٢٨١٦) ، (٤/٢١٧٠) .

(٢) وانظر في هذا الجواب شفاء العليل (١ / ٢٩٠ وما بعدها) وقد أطال هنا في بيان الحديث ومواقف الناس منه ومفتاح دار السعادة (١ / ١٢٠) ، (٢ / ٥٤٩ - ٥٥١) .